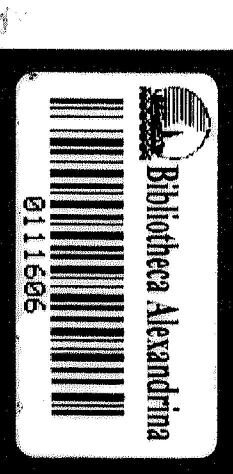


مركز دراسات الوحدة العربية

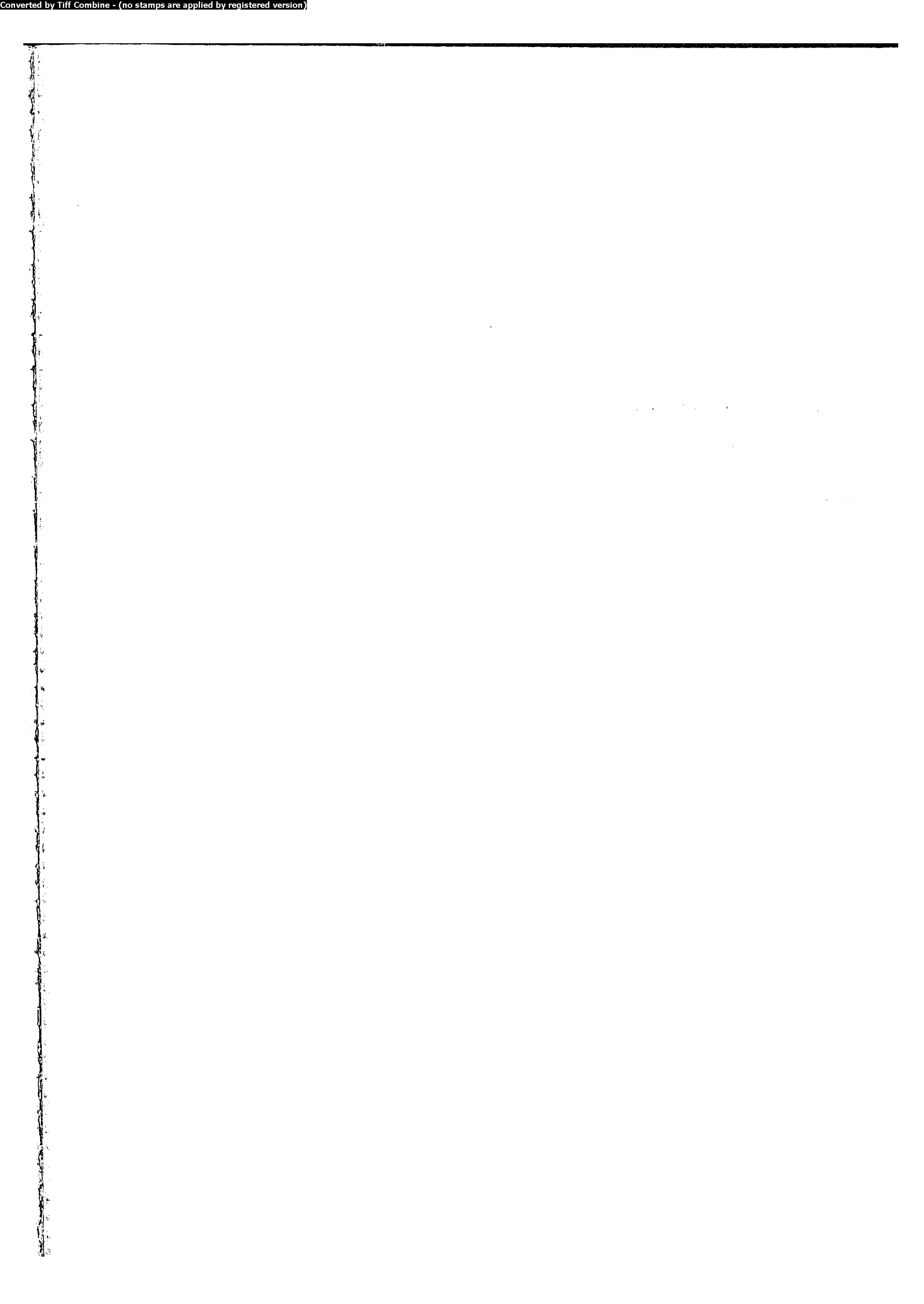
الصراع العربي الاسرائيلي
بين الرادع التقليدي والرادع النووي

أمين حامد هويدي



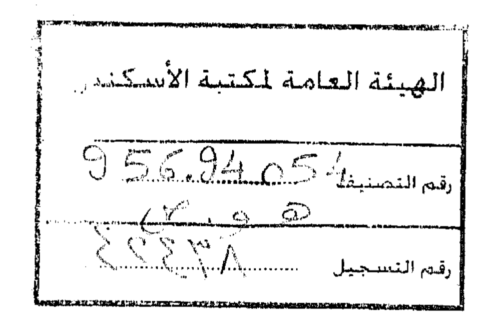
الصراع العربي الاسرائيلي

بين الرادع التقليدي والرادع النووي



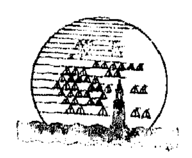


مركز دراسات الوحدة العربية



الصراع العربي الاسرائيلي

بين الرادع التقليدي والرادع النووي



أمين حامد هويدي

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى: بيروت، آذار/مارس ١٩٨٣
الطبعة الثانية: بيروت، آب/أغسطس ١٩٨٧

المحتويات

مقدّمة

محاولة أظنها رائدة في موضوع صعب متشابك دقيق ، يتعلق بلب « الصراع العربي - الاسرائيلي » الذي أظن انه « صراع » ممتد لأنه لم « يفرغ » بعد من الاسباب الرئيسية التي دعت اليه .

وهو موضوع يتعلق « بالردع » ولا يتعلق « بالقتال » . و« الردع » هو فن استخدام وسائل الحرب او القتال للحصول على الغرض ، دون إعلانها او دون ممارستها . ويفشل « الردع » حينما يبدأ القتال . ومعنى ذلك أن الحديث كله سوف يركز على منع العدوان ، وفتح المجال امام « السياسة العربية » للتحرك في مرونة ودون تردد من خلال « القوة » .

فممارسة « السياسة » دون « قوة » تساندها عبث في النظام الدولي الذي نعيشه . فالقوة شيء طبيعي في الحياة ، وممارستها أمر يتم بطريقة تلقائية . والقوة لها طبيعة « الانتشار » ولا تقف عند حد إلا اذا واجهتها « قوة اخرى » تجبرها على ذلك ، بل وتجبرها في الوقت نفسه على الارتداد .

وإسرائيل - كما نلمس ونشاهد - تعتقد أن « القوة » هي الحل الوحيد لكل مشاكلها . ولذلك فإنها تستخدمها بصفة مستمرة وبثقل كثيف في جميع الاتجاهات بحيث يخيل للمرء أنها اصبحت الوسيلة الوحيدة لسياستها . فهي لا تؤمن « بالدبلوماسية » كاحدى الوسائل لحل التناقضات ، ولا تؤمن بسياسة « الاقناع » ، ولكنها تؤمن بسياسة « التخويف » . وقد تصاعدت « غرائزها » العدوانية بمرور الزمن حتى ظهر في الفترة الاخيرة - إزاء عدم وجود اي رد فعل عربي في مواجهة عدوانها المتكرر - أن إرادتها هي الارادة الوحيدة التي سيطرت على الاحداث .

وقد ظهر هذا العجز العربي جلياً في مواقف متعددة أبرزها ما تم في الثمانينات من ضرب اسرائيل للمفاعل الذري العراقي « الاوزاريك » في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، وعملية « السلام من اجل الجليل » ، التي بدأتها اسرائيل في لبنان في ٤ حزيران / يونيو ١٩٨٢ . وليس أخطر ما تم في الحدثين هو ما فعلته اسرائيل بل كان الأخطر هو عدم القدرة العربية على رد الفعل فيما عدا العمل البطولي الفلسطيني الذي لمسناه جميعاً على ارض لبنان . فبدت الامة العربية وكأنها « فيل » ضخم مكتنز ولكنه خائر القوى وبلا « انياب » .

والسبب في « تقوقع » الارادة العربية بهذا الشكل يرجع الى افتقارها الى وسيلة رادعة تردع بها العدوان المتكرر الذي يقع عليها وبصفة مستمرة . ونحن لا نعتقد ان البلاد العربية ينقصها « الوسيلة المادية » للردع بل نحن نعتقد ان ما ينقصها حقيقة هو « الارادة » الحاسمة لاستخدام ما لديها من إمكانيات لمواجهة العدوان .

فمهما قيل عن « القوة الاسرائيلية » التي يراها البعض تتراوح بين « القوة التقليدية » و « القدرة النووية » فإن الارادة التي لا تعرف التردد لممارسة الرد ، هي الأمر الحاسم لمواجهة هذه القوة العدوانية على اساس بعض المبادىء التي أفضنا في التعرض لها في هذا البحث فمثلاً :

- ليس المهم في الردع الوسيلة المستخدمة ، فالأهم هو النتيجة التدميرية التي تحدث نتيجة لاستخدام « الرادع » . فالتدمير يمكن أن يحدث باستخدام السلاح النووي او اي سلاح آخر .

- يمكن « للرادع » الاقل تأثيراً ، ردع « الرادع الاكبر تأثيراً » ، اذا كان هناك عزيمة على استخدامه . فالعزيمة الصادقة تعوض النقص في حجم التدمير .

- « الرادع الأقل تأثيراً » أكثر مصداقية من « الرادع الاكثر تأثيراً » فتهديد الخصم باستخدام العصا أكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكين ، لأن الضرر الذي يعود على الضارب في الحالة الاولى اقل من الضرر الذي يعود عليه في الثانية ، وعلى هذا الاساس يمكن « للرادع التقليدي » مواجهة « الرادع النووي » . فالتردد في استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود اي قيود على استخدام القوة التقليدية بكامل قوتها .

- إن عامل الشك في حجم التدمير المتوقع ، وليس القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب « الرادع الاصغر » .

- لم يمنع امتلاك احد طرفي النزاع للرادع النووي الطرف « التقليدي » الآخر

من التصـدي ، فقد تصـدت فيتنام التقليـدية للولايـات المتحدة النـووية ، وتصـدت الارجنتين التقليدية لبريطانيا النووية في حرب فوكلاند ، وتصدت افغانستان التقليديـة للاتحاد السوفياتي ذي القدرة النووية .

ولا بـد من أن يكون الشغـل الشاغـل للأنـظمة العـربية هـو « امتـلاك الـرادع المصدق » الذي يمنع العدوان ، والذي يصحح في الوقت نفسه النتائج الخـاطئة ، التي ترتبت عن استخدام اسرائيل لقـوتها ، وفـرض امر واقع غير مقبول. ومن دون هذا الاجراء فسوف تظل اسرائيـل سادرة في عـدوانها . والى جانب ذلـك ، فعلى الانـظمة العربية تصحيح « توازن القوى المختل » ، الذي يسود المنطقة والذي لا يمكن ان يحقق « الاستقرار » الذي يتحدث عنه الجميع ، في ظله ، لأن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق الا في اطـار « تـوازن القـوى » و « تـوازن المصـالـح » ، ولا يمكن أن يتم « تـوازن المصالح » إلا اذا تم « توازن القوى » وليس العكس . لأن القـوة هي العامـل الحاسم اولاً وآخراً .

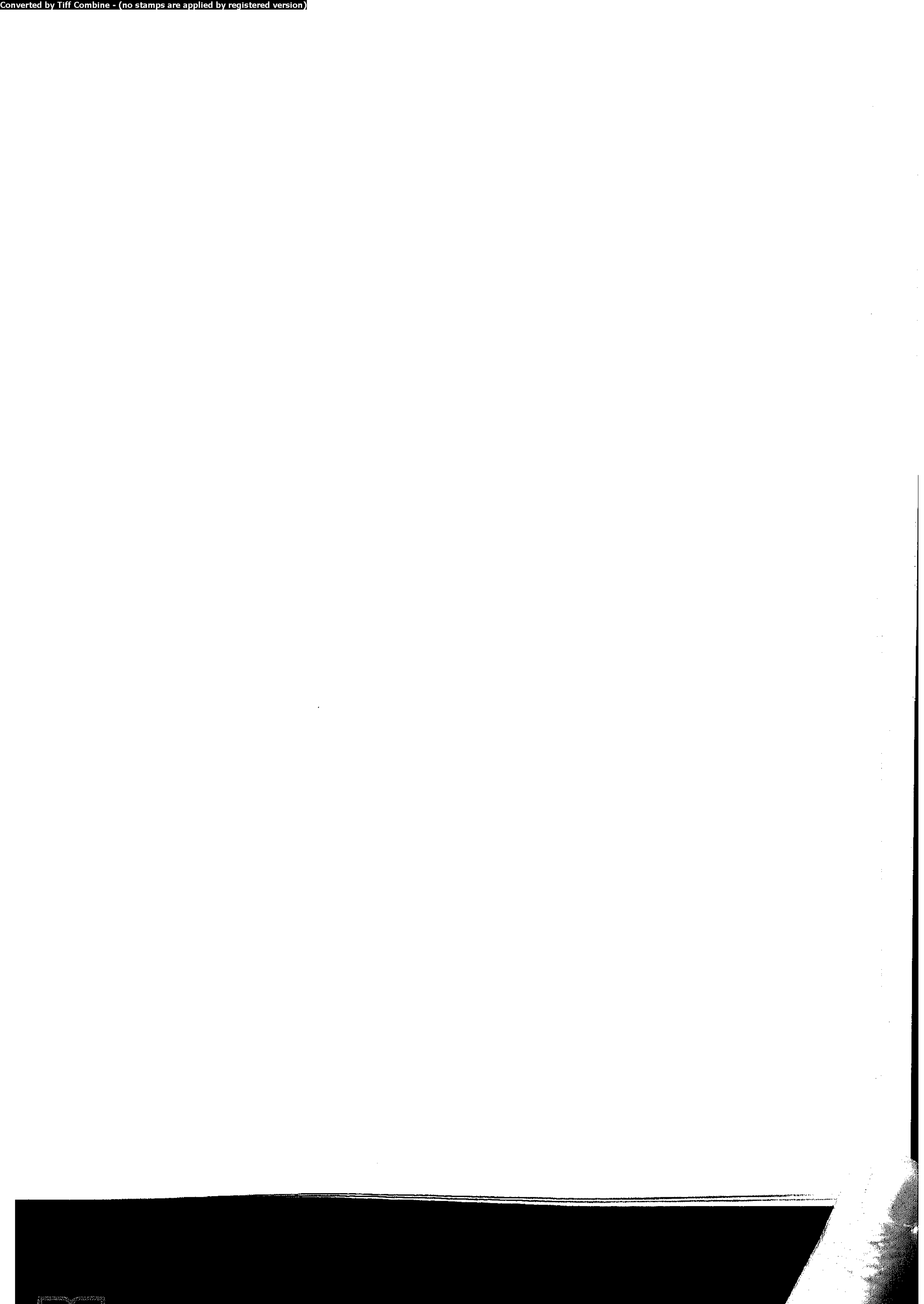
ومفتاح الموقف كله في معركة « الردع » يتركز في « الرادع التقليدي » وتوفـره من ناحيتيه المادية والمعنوية . فلا يمكن حصولنا على « مظلة نوويـة عربيـة » إلا تحت حمايـة « مظلة عربية تقليديـة » ، لأن اسرائيـل أعلنت أنها ستقضي على اي محـاولة عـربية او اسلامية في « الاتجاه النووي » في اطـار استراتيجيـة « أمن المائـة عام » التي أعلن عنهـا رئيس الوزراء مناحيم بيغن . تلك الاستراتيجية التي لا تعتـرف بالحـدود السياسيـة ، ولا بالقوانين الدولية التي تعترض أحلامه الامنية . فلا شيء امامه الا « الأمن المطلق » لاسرائيل وحـدها . وعلينـا أن نضع هـذا في الاعتبار اذا اردنـا أن نخرج من الـدائرة المفـرغة التي نـدور فيهـا ، لأن « ردع » « العـدوان الصغـير » يمنـع ويـردع « العـدوان الكبير » .

ولقد تصدينا الى اسئلة كثيرة دقيقة وحساسة ، لا اظن أنها عولجت من قبـل من وجهة النظر العربية او الاقليمية ، مسترشـدين بالبحـوث الموضـوعية التي تـركز عليهـا المعاهد المتخصصة ، والكتب والمطبوعات التي تهتم بمعالجة الموضوع .

وإنني أتقدم الى مركز دراسات الوحدة العـربية بـالشكر الخـالص ـ بخاصـة الى مديره العام د. خير الدين حسيب ـ على ما قدمه من معونة صادقـة في هذا البحث ممـا ساعد في إتمامه بالصورة التي أصبح عليها . ولعلي أكون قـد وفقت في فتح البـاب امام آخرين يكملون ما بدأت ، او يصححون ما قد أكون أخطأت فيه .

أميـن هويـدي

مصر الجديدة ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٢



الفصل الأول

الصراع الإقليمي بين العرب واسرائيل وعلاقته بالصراع العالمي

يتكون النظام العالمي الذي نعيش فيه الآن من دول لها مصالحها الخاصة ، التي تتناقض بالضرورة مع بعضها البعض. هذه حقيقة لا جدال فيها . والحقيقة الأخرى لهذا النظام هي أن الازمات والعنف والقتال لازمة من لوازمه . فهو في حقيقته عالم مليء بالفوضى ، وفيه كثير من الشعوب التي تبحث لها عن دولة ، وبعض الدول قامت على أجساد بعض الشعوب ، والصراعات العنصرية والطائفية تكاد تمزقه ، والخلافات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب وبين الدول المتقدمة والدول النامية مستعرة تزداد حدتها يوماً بعد يوم .

وعلى الرغم من ذلك فإن كثيراً من المفكرين السياسيين والاستراتيجيين يشيدون بحالة « السلام » التي يعيش فيها العالم، منذ ٣٥ عاماً ، أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهذا في رأيهم إنجاز ضخم . فالسلام من وجهة نظرهم ، هو عدم وجود مواجهات مباشرة بين القوتين الاعظم او على مسارح الدول الصناعية وما بعد الصناعية من اوروبا واليابان واستراليا وكندا . ولكننا ـ نحن أسرة العالم الثالث والرابع ـ لا نرى العالم بمنظار « السلام » . وكيف نراه كذلك ـ وعلى الاخص في اقليمنا ـ ونحن نعيش حالة حرب دائمة ، وحالة عدوان مستمر ؟! ولكن بالرغم من هذه المشاعر المتناقضة بين « السلام » و « اللاسلام » فالجميع يعيشون في حالة قلق وعدم أمان وخوف . فكل اعضاء الاسرة الدولية يتساوون في ذلك . سواء من يمتلك كل المصادر الحقيقية للقوة ، او من يمتلك بعض مصادرها فقط ، أو من لا يمتلك اي مصدر من هذه المصادر ويكتفي بموقعه الجغرافي وصوته في الهيئات الدولية وحسب . وسر هذا القلق وعدم الامان والخوف ، ان الجميع في حالة صراع . ولكن ما هو الصراع ؟

مفهوم الصــراع

الصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين او أكثر ، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً او جزئياً ، بحيث تتحكم إرادته في ارادة الخصم . ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه .

هذا هو التعريف الشائع للصراع[1] ، والذي نختلف معه في كثير من جزئياته . فتوجيه الصراع نحو حتمية تحطيم إرادة طرف من الاطراف كلياً أصبح امراً مستحيلاً سواء على مستوى الصراع العالمي او الاقليمي . لأن الصراع أصبح في غاية التعقيد والتشابك بعد أن تداخلت المصالح العالمية مع المصالح الاقليمية ، بحيث اصبحت أغلب الصراعات الاقليمية « صراعات اقليمية عالمية » في حقيقتها وإن كانت إقليمية في ظاهرها . ولما كان من المستحيل تدمير إرادة القوة العالمية تدميراً جزئياً او كلياً في ظل « توازن الرعب النووي » بين القوتين الاعظم[2] فإنه ترتيباً على ذلك يصبح من المستحيل إزالة الارادات الاقليمية وتحطيمها تحطيماً كاملاً .

وقد يبدو في بعض المواقف أن « إرادة ما » قد تحطمت كلياً . وهذا عكس الحقيقة وضد طبيعة الاشياء . إذ أن هذه « الارادة » لم تتحطم ولكنها ، وبتعبير ادق ، «تقوقعت» واصبحت في حالة « كمون » ، نتيجة « الخوف » مثلاً ، او لضغط وقعت تحت تأثيره لم تكن مستعدة له ، او لم تحسن التصرف لمواجهته . وهذه كلها ظواهر مؤقتة . « فالخوف » رذيلة مؤقتة تزول حتماً بزوال الظروف التي أدت اليها . وكذلك الحال مع « العوامل الضاغطة » التي لم يحسن مواجهتها او التي تكون قد انقضت بطريقة مفاجئة . هذه الارادة « الكامنة » سوف تتحين الظروف المناسبة والمناخ الصالح لكي تتحرك من جديد .

والدليل على ذلك ما حدث للعرب عام ١٩٦٧ . ففي ساعات قليلة فقدنا كل شيء ، وظن الجميع أن « الارادة العربية » قد تحطمت كلياً . ولكنها في واقع الحال كانت قد تقوقعت واصبحت في حالة « كمون » لأن الضغوط التي واجهتها كانت فوق طاقتها . إلا أن الارادة العربية عادت لتتحرك من جديد طوال حرب الاستنزاف، ثم

---

(١) عطية حسين عطية ، قضية الشرق الاوسط بين الصراع والتسوية : عام على التطبيع (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١) ، ص ١٧ .

(٢) القوة الاعظم هي تلك التي تملك فاعلية في التعامل مع اعضاء الأسرة الدولية بحيث تساهم بطريق مباشر او غير مباشر في صنع القرار الدولي . والقرار الدولي هو اي قرار تتعدى آثاره المباشرة النطاق الداخلي او القومي لدولة او مجموعة دول .

تصاعدت حركتها في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . ثم ها هي الارادة العربية ما زالت تتحرك على مسرح الاحداث في الاتجاه الصحيح تارة وفي الاتجاه الخاطىء تارة اخرى . المهم انها موجودة وقائمة .

ونتيجة لهذه الحقيقة اصبح من المحتم أن يصل الصراع الى نقطة بين « الهزيمة » و « الانتصار » . اي ان نتيجة الصراع في ظل القوانين الدولية الحالية التي تنظمه ، لا يمكن أن ينتهي بتحقيق « الاغراض الكاملة » لأي طرف من الاطراف ، بل يقتصر ما يحققه على « الاغراض الناقصة » للاطراف المتصارعة : بعض الانتصارات وبعض الهزائم ، تنازل كل طرف عن جزء مما يريد أن يحققه ، الاكتفاء بالممكن وليس التطلع الى المرجو والمؤمل . إذاً التعريف الأدق للصراع هو « تصادم إرادات وقوى خصمين او اكثر يكون هدف كل طرف منه « تليين » ارادة الطرف الآخر حتى ينتهي الصراع بما يحقق الاغراض الرئيسية للاطراف المتصارعة . ذلك لأن وظيفة « الصراع » انقلبت من تحطيم ارادة الطرف الآخر الى مجرد تليينها . والأمر الاول ـ كما ذكرنا ـ اصبح مستحيلاً بينما الامر الثاني هو الممكن . وإن لم يتم ذلك يستمر الصراع إما بين إرادات ظاهرة قادرة، وإما بين ارادات ظاهرة قادرة واخرى كامنة سوف تتحرك في الوقت المناسب. ولذلك فإن الصراع لا يمكن ان يستمر الى الأبد ، وكذلك الحال مع الوفاق ، فإنه لا يمكن أن يستمر الى الابد . فالعلاقات الدولية او الاقليمية هي علاقات يمتزج فيها الصراع بالوفاق بنسب متفاوتة .

« والمعركة » هي احدى مظاهر الصراع تقف جنباً الى جنب مع الوسائل السياسية والاقتصادية والعقائدية ، الا انها تبقى بمثابة « التصادم الاقصى » او بمثابة « أعلى درجة في سلم التصعيد » . والاستراتيجية العظمى الناجحة هي التي يمكنها أن تحصل على اغراضها او تردع اي عدوان دون قتال ، وذلك بتوفير القوة القادرة على ذلك . وهذا ما يسمى «بالردع» . وينتهي الردع عند بدء القتال . وليس معنى بدء القتال إنتهاء التفاوض . كما أن نهاية القتال لا تعني عدم استئنافه من جديد . وبالمثل، فليس معنى التفاوض أن القتال قد انتهى دوره . بل حتى اثناء انهماك الاطراف في المفاوضات، تلعب « القوة » دورها الرئيسي سواء وهي في حالة « استاتيكية » ، اي بالردع او بالقتال ، إذا لم يقنع التفاوض الاطراف بدرجة كافية وهو ما يعرف« كلام كلام . قتال قتال . » ,«Talk, Talk. Fight, Fight»[٣] .

(٣) امين هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فييتنام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) ، ص ١٧٠ و ٢٢٨ - ٢٢٩ .

الصراع العربي - الاسرائيلي

الصراع العربي - الاسرائيلي في ضوء ما ذكرنا لا يبدو أن نهايته اصبحت قريبة ، لأنـه لم « يفرغ » بعـد من العوامـل الحقيقية التي أدت اليـه . ولا يبدو - عـلى الاقل في المستقبل المرئيّ - أن يتم هذا التفريغ لاتساع الفجوة بين الاطراف المتصارعة .

- ففي الوقت الذي تسعى فيه اسرائيل الى فرض « شرعيتها الاقليمية » اي إجبار الاقطار العربية على الاعتراف بانتمائها عضوياً الى المنطقة ، نجدها لا تعترف بالشرعية الاقليمية لفلسطين!!وبذلك تصل بالصراع الى ما أسماه ميترنيخ «بالموقف الثوري» الذي يهدد الوجود والبقاء ، والذي لا عـلاج له الا باستخدام القوة المسلحة(٤) . ولا تكتفي اسرائيل بتصعيد الموقف وباستمرار الى « نقطة التفجير » بل تعمل على تغذية هذا « التصعيد » بتغيير اسماء المناطق المحتلة وتعديل تكوينها الديمغرافي ، بل بالضم الرسمي لمناطق احتلتها باستخدام القوات المسلحة . وهي بذلك تلغي الوجود الشرعي لدولـة فلسطين بأرضها وسكانها بخلق حقائق جديدة على أشلاء حقائق كانت وما زالت موجودة وقائمة . ففي ظل الحقيقة التاريخية الملموسة والمجسدة تريد خلق حقيقة جديدة لا تمت الى الواقع بصلة . وهنا تختلط الحقيقتان : الحقيقة الاصلية ، والحقيقة الزائفة فيتكون ما يسمى « بـالموقف الثـوري » « والأمة التي تغتصب حقـوقها قـد تستعمل اي سـلاح حتى سـلاح الميكروبات لاسترداد هذه الحقوق »(٥) .

- والصراع له جذوره التاريخية ، تداخلت فيه عوامل سياسية واقتصادية وعقائدية وانسانية ، واسرائيل تقفز قفزاً فوق كل هـذه العوامـل ، ولا تنظر الا لفـرض الحقائق الجغرافية على الارض . فرض الامر الواقع باستخدام القوة . وبـذلك اصبـح الصراع مصيرياً يظهر فيه التناقض الكامل بين أهداف وتطلعات حركة القومية العـربية وحـركة المشروع الصهيوني للدرجة التي اصبح كل منهما يلغي الآخر(٦) . ومن دون حل المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن يتحقق الاستقرار في المنطقة(٧) . فالسلام الحقيقي معناه استقرار

(٤) Henry A. Kissinger, *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-1922*, Universal library, UL - 170 (New York: Crosset and Dunlap, 1964).

(٥) ادولف هتلر ، كفاحي (بيروت : المكتبة الاهلية ، [د.ت.]) .

(٦) عطية ، قضية الشرق الاوسط بين الصراع والتسوية : عام على التطبيع ، ص ١٨ .

(٧) العشرات من قرارات الهيئات الدولية وتصريحات كل رؤساء الدول في الشرق والغرب ؛ *Toward Peace in the Middle East: Report of a Study Group* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1975), pp. 2 and 10, and the Research Institute of the German Society for Foreign Affairs in Bonn, Council on Foreign Relations, New York, Institut Français des Relations Internationales, Paris, Royal Institute of International Affairs, London, *Western Security: What Has Changed? What Should Be Done?* (New York: Council on Foreign Relations,1981), pp. 39-40 (henceforth cited as *Western Security: What Has Changed? What Should Be Done?*).

القوى داخل اطار نظام شرعي يسوده حسن المعاملة والقانون . ويصبح النظام شرعياً إذا كانت قواعد السلوك التي تنظمه محترمة من كل القوى . واسرائيل لا تحترم الشرعية الاقليمية ولا تقيم وزناً للقانون الدولي او المؤسسات العالمية . فهل يعقل مثلاً ما تقوم به من ضم اراضي الغير بالقوة ؟ هل يعقل ما تقوم به ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة مما يعتبر انتهاكاً مفضوحاً لحقوق الانسان ؟ هل يعقل أنها أطلقت لقوتها العنان لتضرب المفاعل النووي العراقي على بعد مئات الاميال من حدودها مخترقة المجال الجوي للبلاد العربية ؟ هل يعقل ما تقوم به يومياً من خرق المجال الجوي للبنان وسوريا والسعودية والعراق ، وما خفي أعظم ؟ هل يعقل رفضها مئات القرارات التي اصدرتها المنظمات الدولية علناً بل تستمر في تصعيد عدوانها وتحدياتها ؟

ـ ثم هو صراع يجري في منطقة استراتيجية مهمة تقع في مركز « أوراسيا » علاوة على انها منطقة تملك نصيباً وافراً من ثروات العالم ، وفي الوقت نفسه يمر فيها أكثر خطوط المواصلات حساسية في الخليج العربي ، والبحر الاحمر ، وقناة السويس ، مما يجعلها عرضة للتدخلات الدولية التي تعتبر ان ما يجري فيها من تحركات يؤثر تأثيراً مباشراً على « توازن القوى العالمي » . وأصبح الأمن الغربي مهدداً بالصراعات التي تدور فيها بحيث لا يمكن وضع حد فاصل بين ما يجري في المنطقة وبين اوروبا من مواجهة اي تهديد روسي هناك(٨) .

ـ حتى وهي لم تحقق بعد « الشرعية الاقليمية » التي تريد فرضها ، نجد ان اسرائيل تقيم من نفسها « القوة الاقليمية العظمى » ذات « المجال الحيوي » الذي تخلط فيه بين « حدودها الآمنة » وبين « الحدود السياسية الدولية القائمة » ، والذي تخضع فيه « الاوضاع الشرعية الاقليمية » لسياسة « الهجرة والاستيطان » في ظل شعارات عقائدية خطيرة بادعائها أنها وجدت لجمع يهود العالم من الشتات ، وأن قفل باب الهجرة يضعها في تناقض مع يهود العالم ، ويفتح الباب على مصراعيه للصراع بين القومية الاسرائيلية والقومية اليهودية . هذه الشعارات هي في الواقع ترجمة صريحة « للنزعة التوسعية » التي تعتمد على تشجيع الهجرة من الخارج على حساب التركيب الديمغرافي الموجود. وهذا يقودها الى احتلال ارض الغير بالقوة ، وهذا بدوره يجعلها تطبق **نظرية الامن المطلق** . وسياسة الأمن المطلق لطرف معناها انتقاص من أمن الآخرين ، وهذا في حد ذاته سبب لاستمرار النزاع ، لأن الارض التي ضمتها اليها او التي نزع سلاحها او التي وضعت تحت الرقابة الدولية ستكون محل نزاع في المستقبل . هي قنابل زمنية موقوتة ستنفجر في الوقت المناسب .

---

(٨) *Western Security: What Has Changed? What Should Be Done?*

ـ ثم نأتي الى العامل الاخير ـ وهـو أهمها جميعـاً ـ وهو اختـلال توازن القـو
المنطقة . وهذه احدى النقاط التي سنعود اليها في اكثر من موضوع في هذا الكتاب لأنه
العمود الفقري للردع سواء كان تقليدياً او نووياً، كـما أن موضـوع التوازن ـ كـما
نرى ـ هو صلب موضوع الاستقرار والقلقلة . ولكن ما هو التوازن ؟ التوازن في
هو الحالة التي تصل فيها اطراف النزاع الى وضع يتعذر عليهم في ظله اللجوء الى است
القوة لفض المنازعات، واذا اضطروا الى ذلك يكون القتال في اضيق الحدود.
يعرفه يائير إيفـرون بأنه هو الذي يحقق « الاستقرار الاستراتيجي » بالعمل على الت
من اشتعال الحروب والحد من مداهـا ان استعرت[٩] . ومعنى ذلـك ان توازن الق
عامل مهم في تحقيق الردع Deterrence الذي نعني به منع الاطراف من اللجوء الى
في تحقيق اغراضها ، او هو فن عدم استخدام القوة بـالرغم من وجـودها ، او هـو
تجنب القتال .

وكما سبق ان قلنا فإن الردع ينتهي دوره حينما يبدأ القتال. واستئناف القتال
فشل الردع . والسياسة الخـارجية تهتم بـالعلاقـات بين دول ذات سيـادة ، تنشأ
خلافات لتضارب المصالح ، وليس من سبيل لحل هذه الخلافات الا طريق التفاوض
طريق القوة . واختيار احداهما يتوقف على توازن القوى . ففي حالة خلل التوازن
الاطراف دائماً الى استخدام القوة في الدبلوماسية ، وتصبح الدبلوماسية من صنع القو
ذلك لأن الطرف الأقوى يريد ان يفرض رغباته الكاملة والطرف الاضعف يرفض ذل
ومن ثم يحاول تعديل التوازن لمصلحته . اما في حالة توفر التوازن فلا مجال للاطراف
خيار التفاوض على أساس تحقيق الرغبات الناقصة . ولكن في ظل خلل التوازن ال
تعيش فيه المنطقة تزداد نوايا اسرائيل العدوانية وتتفتح شهيتها لضمّ مزيد من الارض
واكبر مثل يؤيد ما نقول هو حالة « الاستقرار العالمي » على مستوى القوتيـن الأعظ
والذي يفرض توازن الرعب النووي قياساً بحالة الفوضى التي تعيشهـا المنطقـة في
خلل التـوازن . والولايـات المتحدة الامـريكيـة هي المسؤولـة الـوحيـدة عن استم
الصـراع ، وعن زيادة النـوايا العـدوانية لاسـرائيل بـاصرارهـا الدائم عـلى ان يكـ
« التـوازن » دائماً في صـالح اسـرائيل ضـد جميع العـرب مما ادى الى اتـاحـة « الـرا
التقليدي » و« الرادع النووي » في يد العدوان .

مثل هذا الصراع لا يمكن أن ينتهي الى سلام حقيقي بتسويات سياسية تتجا
جذوره واسبابه . فأي تسوية سياسية تفرض بالقوة دون حل المشاكل هي بمثابة « وقف

---

(٩) Yair Evron, *The Role of Arms Control in the Middle East,* Adelphi papers, 138 (London: International Institute for Strategic Studies, 1977), p.1.

على طريق « الصراع » . فالسلام الحقيقي يمكن أن نعبر عنه بالمعادلة الآتية : **السلام الحقيقي = اختفاء الجوانب المادية والمعنوية للصراع + تطبيع العلاقات .**

أما اذا تم « التطبيع » دون القضاء على الجوانب المادية والمعنوية للصراع فإن هذا لا يعتبر سلاماً ولكن مجرد تسوية سياسية . تماماً كما يحدث الآن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي : فبالرغم من أنهما عملا بعد الحرب الثانية على تعزيز الوفاق بينهما إلا أن الصراع ما زال حاداً بينهما وسباق التسلح ما زال قائماً على قدم وساق . وبالرغم من أنهما اتفقا على حل مشكلة برلين التي كانت سبب التوتر الدائم بينهما ، وبالرغم من تزايد انتقال الافراد بين الشرق والغرب ، وبالرغم من زيادة حجم التجارة المتبادلة بينهما الا ان الخلافات الحادة ما زالت قائمة لأن المشاكل الرئيسية لم تحل ، وهي تتعلق بتوازن القوى . فلا علاقة إطلاقاً بين تطور العلاقات السياسية وبين العمل على المحافظة على التوازن لأن « خلل التوازن » يسبب اضطراب العلاقات السياسية ، فلم يمنع التحدث عن الوفاق بين الشرق والغرب ان يتسابق الطرفان في سبيل الحفاظ على التوازن بينهما . وفي ظل سولت (١) اختل التوازن بين الطرفين سواء في الاسلحة التقليدية او النووية[١٠] . وهذا يقودنا الى موضوع « التسويات » .

التسويات الكاملة والتسويات الناقصة

التسوية السياسية هي توفيق بين أهداف اطراف الصراع كلياً او جزئياً طبقاً لميزان القوى لحظة التوفيق ، اي ان الاتفاق في هذه الحالة يعبر عن **القوة الحقيقية** للموقعين عليه ، ولكنه لا يعبر عن **المصالح الضرورية** لهم . وهذا فرق جد خطير . ذلك لأنه بالمفهوم الاول تركز التسوية على « جيل التسوية » في حين لا يركز « السلام » على جيل بعينه . فهو يعطي « الاجيال الحالية » اقتناعاً بأن حقوقها لم تغتصب ، ويعطي « الاجيال » اللاحقة شعوراً بالأمن والطمأنينة . **فالتسوية ، والحالة هذه ، مؤقتة لأنها تعتمد على توازن القوى بينما يعتمد السلام على توازن المصالح ، ولذلك يكون أطول عمراً وأرسخ جذوراً .**

واسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية تعمل على ان يكون توازن القوى في مصلحتها ضد جميع العرب ـ كما سبق أن قلنا ـ مما يؤدي الى استحالة الوصول الى اتفاقيات عادلة . ففي ظل هذا « التوازن المختل » تكون التسوية السياسية بتبعاتها الجسام في مصلحة اسرائيل . وقد تتم مثل هذه التسويات هنا وهناك، وقد تبقى مدة

---

(١٠) *Western Security: What Has Changed? What Should Be Done?* pp. 24-25.

قصيرة او طويلة ولكنها لن تستمر إذ تصبح اسيرة التطور الذي يحدث في ميزان القوى ، الذي يؤدي الى تجدد الصراع المسلح ، لأن كل الاطراف ليست حريصة على بقاء مثل هذه التسوية ، ولذلك يطلق عليها **التسويات الناقصة** .

في مثل هذه التسويات يحقق الطرف الأقوى « أغراضه الكاملة » على حساب « الاغراض العادلة » للطرف الآخر . بينما في « التسوية الكاملة » او « التسوية العاقلة » يحقق فيها الأطراف « اغراضهم الناقصة » . . . . هذا يأخذ ويعطي . . . ، وذاك يعطي ويأخذ . . .

والنقصان في اغراض كل طرف هو في الحقيقة إضافة لمصلحة الجميع . وهذا في حد ذاته حافز للاطراف على الحفاظ على هذه التسوية . وبذلك فإن كمال التسوية السياسية يتناسب تناسباً عكسياً مع الاغراض المحققة لكل طرف . فالتسوية ناقصة إذا حقق فيها طرف من الاطراف اغراضه الكاملة . وهي تسوية كاملة او عاقلة اذا حقق فيها اطراف الصراع اغراضهم الناقصة .

والارض لا يمكن ان تكون محل مساومة . والسيادة ايضاً لا يمكن أن تكون مجال أخذ او عطاء . واسرائيل تريد ان تفرض « التسويات الناقصة » فهي تريد أن تحصل على كل شيء وترفض أن تعطي اي شيء . . . اسرائيل تريد ان تحصل على :

- الارض حتى ولو كانت ارض الغير .
- والسلام وهي ماسكة بالرادع التقليدي في اليد اليمنى والرادع النووي في اليد اليسرى .
- وشرعية البقاء ولو كان ذلك على حساب بقاء الآخرين .
- والمركز الاقوى حتى ولو كان ذلك من المستحيلات .

هذه الأغراض الجامحة لا يمكن أن تتحقق في ظلها « تسويات عاقلة » . علاوة على أن هذا التطرف يجعل « الدبلوماسية الاسرائيلية » من صنع « قوتها العسكرية » ، وهذا يتناقض مع السلوك المتزن المتبع في المجال الدولي حيث من المفروض أن تكون القوة من صنع الدبلوماسية . علاوة على ان « سياسة كل شيء » التي تتبعها اسرائيل تترك العرب امام خيارين لا ثالث لهما : إما الاستسلام او الانتحار . ولا يعتبر الخياران حلاً للموقف لا لاسرائيل ولا للعرب . فالاستسلام شيء موقوت بالظروف التي أدت اليه والانتحار شيء لا يقدم عليه الا الجبناء . . . . وحينئذ لا يجد العرب أمامهم الا أن يستمروا في الصراع . وهذا هو الطريق المسدود الذي شقته اسرائيل في المنطقة والذي لا تريد ان تحيد عنه ، والسبب في ذلك انها تعيش اسيرة الوضع الراهن الذي يحجب عنها تصور

المستقبل . إنها تعيش في ظل وهم فرض الاتفاقايات الناقصة وترفض التسويات العاقلة التي تعتمد على نسبة من « الرضاء » و« عدم الرضاء » .

إن الاستقرار الاقليمي لن يتحقق في ظل مظلة نووية او مظلة تقليدية ؛ ولكنه يمكن أن يتحقق في ظل مظلة الرضاء الناقص للاطراف المعنية . . . ويكبح استخدام القوة . . . . وبازالة الاسباب التي تهدده وليس مجرد العمل على احتوائها . ولو تم ذلك لأصبحت الاطراف قادرة على التفاهم بلغة واحدة لأنها تكون قد اتفقت على كثير من المفاهيم الخطيرة . . . .

ـ ما هو المقصود بالأمن؟ هل هو أمن دولة واحدة أم أمن متبادل بين دول المنطقة ام أمن منطقة ؟

ـ العدالة لمن ؟ لصاحب القوة ام لصاحب المصلحة ام لصاحب الحق؟

ـ التوازن ؟ وهل هو لمصلحة دولة تريد فرض ارادتها ؟ هل هو توازن لفرض ارادة دولة على منطقة باسرها بالقوة والقسر ام أنه توازن يردع النزعات العدوانية ويعيد تحجيم القوى الى اوضاعها الحقيقية حتى يمكنها أن تعمل في اطار من القانون والشرعية ؟

ـ الشرعية؟ هل مفهومها يتغير بتغير موازين القوى؟ هل تتغير تحت ضغط النزعات العدوانية ؟ وتتأثر بنظريات المجال الحيوي التي اندثرت ؟

ـ الحدود؟ هل هي الحدود السياسية المعترف بها دولياً أم انها الحدود الآمنة للدول ؟ وهل يجوز ان يكون هناك حدود آمنة لدولة داخل الحدود السياسية لدولة اخرى؟

ـ الحكم الذاتي؟ هل هو للشعب دون الأرض؟ أم انه لشعب موجود وله ارض ؟

والشيء الغريب حقيقة أن القانون الدولي ينظم كل ذلك ويجيب عليه في محاولة لايجاد لغة مشتركة بين العائلة الدولية . ولكن اسرائيل ترفض رفضاً باتاً ان تعترف بذلك ، بل تضع تفسيرات خاصة تتناسب مع اطماعها وتحقق اهدافها .

ولكن ما علاقة ذلك بالصراع الدولي ؟

سبق ان ذكرنا ان النسبة العظمى من الصراعات الاقليمية هي في حقيقتها « صراعات اقليمية دولية » لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على مصالح القوتين الاعظم . ولكن الصراع الاقليمي في منطقتنا هو صراع اقليمي عالمي في كل حالاته للاسباب المعروفة والتي لا داعي لتكرارها . ولذلك فإنه من الطبيعي الا يكون في استطاعتها

الوقوف على الحياد اثناء هذه الصراعات . والدليل على تدخل القوتين سواء ب
مباشرة او غير مباشرة : هو انه باستطاعة اي دولة من دول المنطقة ان تبدأ القتال ؛
دولة اقليمية اخرى في الوقت الذي تراه ، وبالطريقة المناسبة لها ، وفي المكان
تحدده . ولكنها لا تستطيع بعد ذلك ان تنهي القتال في الوقت الذي تراه ، ولا با
التي تريدها ، ولا في المكان المناسب لها . إذ يتحكم في كل ذلك قوى ضغط خا
بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

ففي حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ مثلاً ارادت الولايات المتحدة الا
والاتحاد السوفياتي ان ينتهي القتال في وقت محدد وبصورة محددة ايام ٨ ، ١٢
تشرين الاول / اكتوبر على التوالي ، وحينما رفضت مصر وسوريا وقف النار بدأ
الجوي الامريكي الى اسرائيل ، فتغيرت موازين القوى ، مما مكّن اسرائيل من ا
الثغرة والعبور الى غرب القناة . فتعدلت الصورة ، وانقلبت الاوضاع . وتوقف
في الوقت والمكان الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية .

والحرب العراقية الايرانية مستمرة حتى الآن بالرغم من انه كان المؤمل إنها
فترة محدودة . وأظن أنها سوف تستمر لفترة اخرى حتى تتلاءم الاوضاع وتتشكل ال
بشكل ليس من الضروري ان يتناسب مع الارادات المحلية فقط ، ولكن الاهم في
أن يتناسب مع القوة او القوى الخارجية .

ولا شك ايضاً ان استمرار الصراع غيّر من خريطة العلاقات الاقليمية ـ ال
تغييراً كلياً . وفي الوقت نفسه اتسم هذا التغيير بالتقلب وعدم الثبات . بل
لاستمرار الصراع هذه الفترة الطويلة ان تغير « الاستقطاب الفردي » الذي كانت
به الولايات المتحدة في المنطقة طوال الخمسينات الى « استقطاب ثنائي » بعد
لدخول الاتحاد السوفياتي فيها عن طريق الامداد بالسلاح وهو احد الوسائل المست
في الصراع .

كما أن الصراع الاقليمي هذا غيّر من طبيعة العلاقات تغييراً افقياً بين ال
الاقليمية بعضها وبعض ، علاوة على التغيير الرأسي بين القوى الاقليمية والعالمية
سبقت الاشارة اليه، فتبدلت الصداقات والعداوات بسرعة غريبة لأن القوتين الا
تتعاملان مع اغلب دول العالم الثالث[١١] على أساس أنها انظمة ديكتاتورية متأرجح

(١١) يتكون النظام العالمي من ١٥٠ دولة منها ٢٥ تحكم حكماً ديمقراطياً بالمعنى المتعارف عليه في الغر
٢٠ دولة تحكم بالنظام الشيوعي و ١٠٠ دولة تحكم حكماً ديكتاتورياً . و٩٠ بالمائة من الدول النامية في
وافريقي وامريكا اللاتينية تحكم حكماً ديكتاتورياً . انظر :
..el Nacht, «Internal Change and Regime Stability,» in: International Institute for Strategic Studies

تتمتع بالاستقرار السياسي : فهي مشغولة بالخلافات والحروب المحلية ، وكذلك بالصراعات الداخلية على السلطة ، والتي قد تنتهي بانقلابات عسكرية تتغير فيها القيادات السياسية بطريقة فجائية . ولا تهتم القوتان الأعظم كثيراً بهذه التغييرات الا إذا عقبها تغييرات سياسية او اجتماعية[١٢] . وهذا يفسر تعامل القوتين الاعظم احياناً مع نظم سياسية تبدو وكأنها تخطت كل مقومات بقائها على اساس ان « التعامل قائم معها لأنها ما زالت قائمة » ، ولم توجد بعد القوة التي تدفع الدفعة الاخيرة التي تسبب الانهيار الكامل للنظام .

وأخذت « القوتان الأعظم » حماية لمصالحها في نطاق استراتيجيتهما العالمية تثبّتان اقدامهما هنا وهناك تأكيداً لسياسة الاستقطاب ، الا ان الولايات المتحدة بالذات وبعد تركها سياسة التدخل المباشر بعد حرب فيتنام رأت أنه لا يمكنها أن تقوم بدور « رجل المطافىء » في كل انحاء العالم لتتدخل بنفسها في الصراعات الاقليمية ففضلت أن تكون هي « رئاسة المطافىء » على ان يقوم بعض « القوى المحلية » بدور رجل المطافىء ، وتكتفي هي بالامداد بالعربات والخراطيم ومواد الاطفاء . فبدأت تقتنع بفكرة مراكز القوى الاقليمية العظمى لتقوم بحماية مصالحها الاقليمية بالوكالة ، فكان نظام الشاه في ايران واسرائيل في قلب المنطقة : ايران تحمي طرق المواصلات التي يمر خلالها النفط ، واسرائيل تضبط خطى دول النفط حتى يستمر الانتاج . ولكن بعد سقوط نظام الشاه زاد اعتماد الولايات المتحدة على اسرائيل كقوة اقليمية عظمى ، وبالاضافة الى ذلك عادت الى سياسة التواجد بنفسها في المنطقة عن طريق التسهيلات و « القواعد » و « التدريبات المشتركة » و « الضمانات » و « الاستراتيجيات المشتركة » .

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج منا الى وقفة . فاستراتيجيات الدول تختلف باختلاف القدرات والمصالح والظروف فهي متفاوتة بين الدول . فليس معقولاً مثلاً ان الاستراتيجية العظمى للولايات المتحدة الامريكية او للاتحاد السوفياتي تتطابق مع استراتيجية بلد مثل الكويت او مصر . فللدول الأعظم مصالحها العالمية التي تشمل كل الكوكب الذي نعيش فيه ، بل تشمل الكواكب الأخرى فهي استراتيجية ليست « كوكبية » فحسب ، بل هي استراتيجية « كواكبية » . واختلاف الاستراتيجيات بين الدول بناء على ذلك هو امر طبيعي ، فاوروبا تختلف في استراتيجيتها في بعض الأمور مع

= [IISS], *Third-World Conflict and International Security, Part I: Papers from the IISS Twenty-Second Annual Conference*, Adelphi papers,166 (London: IISS, 1981), p. 53.

(١٢) Steven J. Rosen, «The Proliferation of New Land: Based Technologies, Implications for Local Military Balance,» In: Stephanie G. Neuman and Robert E. Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World* (New York, Praeger; CBS Educational and Professional Publishing, 1979), p. 109.

الولايات المتحدة الامريكية وكذلك اليابان . والبلدان العربية ليست اقوى من اوروبا واليابان . وعلى ذلك فإن هذا المدخل خطأ كبير من الولايات المتحدة سيزيد من تعقيد الموقف لاصطدامه بتساؤلات جادة .

- هل العدو الرئيسي للعرب هو الاتحاد السوفياتي ام اسرائيل ؟
- من يحتل الارض ويطرد السكان ويستوطن الاملاك ؟ وهل هذا عدو ام صديق ؟
- من الذي يساعد عدونا على احتلال الارض وطرد السكان ؟
- هل نترك دارنا وبها الحريق مشتعلاً لنساعد جارنا في مطاردة لص ينتوي ان يسرق داره ؟
- هل نحن العرب - بحجمنا وقدراتنا - قادرون على أن نواجه الاتحاد السوفياتي في صراع لا ناقة لنا فيه ولا جمل ؟ وحتى لو فُرض ان لنا جملاً فيه ألا نترك المواجهة لمن هو ندٌّ لها ؟

- هل نحن أعقل من اوروبا واليابان التي تتحاشى ان تكون اراضيها ميدان قتال فنقوم نحن باعطاء التسهيلات والقواعد فنصبح وقوداً لصراع يتم لمصلحة غيرنا(١٣) ؟

إدارة الازمة (Crisis Management)

وحتى نستكمل موضوع « الصراع » لنا كلمة بخصوص ادارة الازمات في « مناطق الاحداث » Issue Areas . فقد حدثت تطورات رئيسية في العوامل التي تؤثر على إدارة الأزمات الاقليمية ، بخاصة في مناطق الاحداث الحيوية التي تؤثر على التوازن الدولي سواء على المستوى الاقليمي او على مستوى القوتين الأعظم .

فالقوى الاقليمية اصبحت اكثر قدرة على اتخاذ القرار خاصة في المراحل الاولى للأزمة وإن كانت ما زالت محدودة الارادة في إدارتها ، وبذلك اصبح تحرك القوتين الأعظم في اغلب الازمات الاقليمية اقرب الى « التورط » منه الى « التدخل » . والفرق بينهما هو أن « التدخل » يتم بناء على خطة مسبقة تتحكم في الاحداث ، اما « التورط » فيتم بناء على خطة سريعة تمليها الاحداث . وبذلك فإن « التدخل » هو « الفعل » اما « التورط » هو « رد الفعل » . ولذلك فإن القوتين الاعظم قد تجدان

---

(١٣) امين هويدي ، « امن الخليج العربي : المخاطر الحقيقية التي تهدده ، » محاضرة القيت في : مركز الخليج للدراسات العربية ، ندوة امن الخليج ، الشارقة ، ونشرت في : امين هويدي ، الامن العربي المستباح (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٣) ، ص ٤٩ .

نفسيهما فجأة في موقف يهدد بالمواجهة ، بخاصة في منطقتنا التي تميز فيها الصراع « بالضربات الوقائية » و« الحروب الكاملة » و« الاستخدام الثقيل للقوة في الدبلوماسية » .

ففي حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ اتخذت كل من مصر وسوريا القرار ببدء الحرب لتحرير الاراضي المحتلة باستقلال كامل عن القوتين الأعظم ، وربما بعيداً عن مشورتهما . وبعد ذلك كان تحرك القوتين الأعظم يتم عن طريق رد الفعل لتطورات القتال الى الحد الذي ادى الى « قيام مواجهة ذرية بينهما يوم ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر حينما وجّه الاتحاد السوفياتي اخطر تهديد للعلاقات الامريكية السوفياتية منذ ازمة الصواريخ الكوبية قبل احد عشر عاماً على شكل رسالة تطلب ان يقوم كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بسرعة بارسال وحدات عسكرية الى المنطقة ، وإلا فإن السوفيات سيبحثون امر اتخاذ اجراء منفرد من جانبهم(*) . وفي هذه الاثناء اجتمع كيسنجر مع مستشاريه من شؤون الامن القومي ، واصروا بالاجماع على وضع جميع القوات الامريكية التقليدية والذرية في حالة تأهب »(١٤) .

وحينما قرر العرب استخدام النفط كسلاح اثناء تلك الحرب ، كان قراراً مفاجئاً من نوع « الفعل » ، واجهته القوتان الأعظم باجراءات من « رد الفعل » ، كان يمكن أن يكون له اثره الخطير اثناء إدارة الأزمة لو احسن استخدامه . كما أن القرارات الكثيرة المتلاحقة التي اتخذتها اسرائيل مؤخراً من ضرب المفاعل الذري العراقي ، وضمّ الجولان ، وبناء مزيد من المستعمرات في الضفة الغربية وتحركاتها في لبنان كلها تتم بقرار مستقل .

ومن الملاحظ ايضاً انه في السبعينات والثمانينات قلّ التدخل المباشر للقوتين الأعظم باستخدام قواتها المسلحة في الصراعات الاقليمية عما كان عليه الحال في الخمسينات والستينات (كوريا ـ فيتنام ـ العدوان الثلاثي ـ لبنان ـ الاردن . . . الخ) . واصبح هناك عزوف منهما عن هذا التدخل المباشر ، فقد اثبتت التجارب ان القوة الأعظم حينما تتدخل تدخلاً مباشراً تصبح متورطة تورطاً كاملاً لأنها تصبح طرفاً مباشراً في النزاع مما يسبب لها مشاكل داخلية عديدة ، ومما يجعلها عرضة للابتزاز ، ومن ثم تفقد قدرتها على المبادرة بل تجد نفسها في حاجة ملحة لمن يخرجها من « المستنقع » الذي تغوص فيه مع الحفاظ على جزء من هيبتها امام اعدائها واصدقائها على حد سواء .

(*) كان الاتحاد السوفياتي قد حشد ٧ فرق محمولة جواً على حدوده الجنوبية في حالة إنذار .

(١٤) ريتشارد نيكسون ، « مذكرات ريتشارد نيكسون : ايام نيكسون الاخيرة ، » الاخبار (القاهرة) ، وهويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فيتنام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٣١٦ .

ولذلك فإن التدخل في الصراعات الاقليمية يقتصر في غالبيته العظمى على الوسائل غير المباشرة مثل الامداد بالسلاح ، او المواقف السياسية في المنظمات الدولية ، او المساعدات الاقتصادية ، او عن طريق طرف ثالث يرجح الكفة المراد ترجيحها ، او عن طريق الوكلاء الاقليميين . ومعنى ذلك ان الصراع الاقليمي يدور في حقيقته على مستويين : المستوى الظاهر الذي تمثله القوى الاقليمية ، والمستوى المستتر الذي تمثله القوة الأعظم

وهناك نوعان من الازمات الاقليمية : أزمات فاترة تتحرك فيها احدى الارادات تحركاً ايجابياً نشطاً لتحقيق غرض حيوي يؤثر على التوازن في المنطقة بينما يكون تحرك الطرف الآخر تحركاً فاتراً مائعاً ، وأزمات ساخنة تتصارع فيها الارادات صراعات تهدد بالانفجار . وفي النوع الاول من الازمات ، مثل ضم الجولان ، يكون تحرك القوتين الأعظم فاتراً بدوره ، واقصى ما يمكنها فعله نقل الازمة الى « ثلاجة » المنابر الدولية لأنه من المستحيل على ارادة ما أن تستعير « عضلات » لسياستها من الخارج فالقوة الدافعة للتحرك لا بد من أن تنبع اولاً من الذات . اما في الازمات الساخنة ، مثل ازمة الصواريخ السورية في سهل البقاع ، حيث فرضت الارادة السورية نفسها امام الارادة الاسرائيلية الرافضة لهذا الوجود ، فتعمل القوتان على حصر مثل هذه الازمة ، ومحاولة احتوائها ، والعمل بجهد مشترك على عدم تصعيدها حتى لا تصل الى درجة تهدد بالمواجهة المباشرة بينهما . ويصبح غرضهما اساساً كسب الوقت حتى تخف الانفعالات السائدة ، وحتى تعيد الاطراف ترتيب اوراقها وحساباتها وتقوم الموقف من جديد . ويحاول كل من القوتين الأعظم ايضاً تقليل خسائر الدول الصديقة الى اقل حد ممكن .

وإذا فشلت الجهود لاحتواء الأزمة الاقليمية واستخدمت القوات المسلحة بين الاطراف ، كما حدث في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، تعمل القوتان بجهود مشتركة على حصر الازمة بعرضها على الهيئات الدولية فإذا لم تستجب الدول الاقليمية للمحاولة واستمر القتال يمكن السيطرة على الموقف عن طريق الامداد بالسلاح والاستمرار في عرض الحلول السياسية التي تتغير بتبدل المواقف في مسرح القتال . وقد يحدث ان تتورط احدى القوتين الأعظم باستخدام قواتها المسلحة في الصراع المباشر ، مثل تدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان ، وهنا تحجم القوة الأخرى عن التدخل المباشر بقواتها حتى لا تحدث المواجهة التي يعمل الطرفان على تجنبها في ظل توازن الرعب النووي . وهنا يتم التحكم في الصراع على اسس ثابتة :

- فيصبح هناك قوة اعظم « متدخلة » والقوة الأعظم الاخرى في حالة « انتظار » او « مراقبة » .

ـ واجب القوة الاعظم « المتدخلة » منع تصعيد الموقف تلافياً لمواجهة ذرية مع القوة الأعظم الاخرى ، والتظاهر بمظهر التأييد الكامل للدولة التي تدخلت لحمايتها[١٥] ، وفي الوقت نفسه عدم التقيد كلياً بمواقف الدولة الاقليمية بل تحاول توجيهها الى الوجهة المستهدفة .

ـ اما الدولة « المراقبة » فلا تقف ساكنة او على الحياد بل تتدخل عن طريق الامداد بالسلاح ، وإحراج موقف القوة الأعظم المتدخلة إعلامياً بكيل الاتهامات لها ، وبالمناورات السياسية في الهيئات الدولية .

ومن واقع الحال فإن كلتا القوتين « المتدخلة » و « المراقبة » تقوم بضمان الأمر الواقع مع تغييرات طفيفة هنا وهناك دون محاولة لحسم النزاع .

وقد يكون الاتفاق بعد ذلك عن طريق سياسة الترابط (Linkage) بربط الازمة الاقليمية بأزمة او أزمات اقليمية اخرى على بعد مئات الاميال . اي أن تدخل القوتين الأعظم لا يكون بفرض الكسب عن « طريق الضربة القاضية » في اي نزاع اقليمي ولكن يكون الكسب عن طريق « النقط » في نزاعات اقليم متعددة . فالعملية كلها عبارة عن « توازنات في القوى » عن طريق وسائل متعددة اهمها واخطرها الامداد بالسلاح .

---

(١٥) يطلق عليها اسم « العميل » او « الزبون » (Client) .

الفَصْلُ الثَّاني

الرّادع التقليدي وَتوازن القوى في المنطقة



التوازن والاستقرار والردع

في الفصل السابق عرّفنا التوازن في القوى بأنه الحالة التي تصل فيها الاطراف بحيث يتعذر عليهم في ظلها اللجوء الى استخدام القوة لفض المنازعات وإذا اضطرت الى ذلك يكون القتال في اضيق الحدود . وإذا تحقق التعادل في « التوازن » غالباً ما يتحقق الاستقرار ، إذا كانت جميع الاطراف تغلّب جانب العقل في حساباتها ، لأن الاستقرار هو قدرة الدولة على التصدي للمشروعات العدوانية للجيران او هو القدرة الحربية التي يمكنها السيطرة على الاحداث . وعلى ذلك فالقوة هي العامل الاساسي للاستقرار لأنها تمتلك القدرة على الردع .

ويهدف الردع الى منع قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام اسلحتها او منعها من الاقدام على فعل ، او رد فعل ، إزاء موقف معين ، او هو العمل غير المباشر الذي تقوم به الدولة لتفادي امتحان القوة الكبير[1] .

وعلى ذلك فالاستراتيجية الرادعة لا تستخدم اسلحتها . والسر في ذلك ان مثل هذه الاستراتيجية تدور حول المقارنة بين المخاطرة المتوقعة والمصلحة المحققة . وبذلك اصبح « الردع » العمود الفقري للصراع ، والأداة الرئيسية لممارسة

---

(١) Général [André] Beaufre, *Dissuasion et stratégie* (Paris: Colin, 1963), p. 11, and امين هويدي ، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ٤٤ ، ١١٦ و ١٢١ - ١٢٢ .

« الدبلوماسية » في مجال السياسة الدولية والاقليمية . فهو الذي يفرض السلام **العادل** ، ويحافظ على الاوضاع الراهنة **العادلة** ، ويمنع العدو من القيام بأي عمل يؤثر في مصالحنا .

والردع يكون **دفاعياً** لمنع العدو من القيام بعمل معادٍ يخشى منه ، او **هجومي** بمنع العدو من الوقوف ضدعمل تنوي القيام به[٢] . ويكون **عادلاً وشرعياً** إذا كان يهدف الى منع العدو من العدوان ، او من التدخل في اجراءات نقوم بها لاسترداد حقوقنا . او يكون عدوانياً وغير شرعي إذا استخدم في يد معادية لاجبارنا على موقف سلبي إزاء اعتداءاته على **حقوقنا المشروعة** .

ولا بد من أن نفرق بين « الردع » و « الحرب » . فالردع يهدف الى منع العدو من اتخاذ قرار بالتدخل او العدوان . والحرب تهدف الى اجبار العدو على **اتخاذ** قرار بقبول الشروط المطلوب فرضها عليه .

ويفشل « الردع » حينما يبدأ « القتال »

إذا « فتعادل التوازن » بين اطراف الصراع يحقق الاستقرار ولكن كثيراً ما يهتز الاستقرار القائم في اقليم ما حينما تشعر احدى الدول الرئيسية فيه باختلال « التوازن » في غيرمصلحتها بينها وبين دولة اخرى يحتمل أن تشكل تهديداً لها في المستقبل ،ومن ثم تتحرك لاتخاذ إجراءات محددة لتصحيح الخلل الذي حدث في التوازن . وقد يتم ذلك عن طريق عمليات واسعة ، او عمليات محدودة ، او ضربات وقائية ، او عمليات « جراحية » من نوع عملية ضرب المفاعل الذري العراقي في حزيران / يونيو ١٩٨١ .

والتوازن لا يجري حسابه بالاحجام النسبية للقوات المسلحة او بكميات الاسلحة المتاحة فحسب ، بل يشمل ايضاً مصادر القوة القومية بما في ذلك الدخل القومي ، ومساحة الأرض ، والعمق المتيسر ، وعدد السكان ، والطاقة الانتاجية ، والتسليح والقدرة العسكرية ككل[٣]. وفي النظام العالمي المعاصر اصبح من الخطأ التحدث عن ميزان واحد للقوة : ففي **المجال العسكري** يوجد القوتان الأعظم ، وفي **المجال السياسي** يوجد مراكز قوى متعددة قد تشملها احلاف جماعية ، وفي **المجال الاقتصادي**

---

(٢) هويدي ، المصدر نفسه

(٣) Michael Moodi, «Defense Industries in the Third World: Problems and Promises,» in: Stephanie G. Neuman and Robert E. Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World* (New York: Praeger; CBS Educational and Professional Publishing, 1979), p. 294.

توجد الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفياتي ، اوروبا الغربية ، اليابان ، الصين ويمكن اضافة دول « الاوبك » لو مارست اللعبة بذكاء وقدرة[٤] .

والجدول رقم (١) يوضح « التفاوت » في « توازن القوى » في بعض العوامل التي تدخل في الحساب فيما يخص البلاد العربية واسرائيل .

جدول رقم (١)

التفاوت في توازن القوى بين بعض البلدان العربية واسرائيل

البلد	تعداد السكان	تعداد القوة العسكرية	تعداد قوات الاحتياط	الانفاق العسكري (بالدولار)
الاردن	٣٣٢٠٠٠٠	٦٧٥٠٠	٣٥٠٠٠	٤٢٠ مليوناً
الجزائر	١٩٣٣٠٠٠٠	١٠١٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩١٤ مليوناً
السعودية	١٠٣٩٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	—	٢٧,٧ ملياراً
سورية	٩١٥٠٠٠٠	٢٢٢٥٠٠	١٠٠٠٠٠	٢,٣٩ مليارات
العراق	١٣٨٣٥٠٠٠	٢٥٢٢٥٠	٢٥٠٠٠٠	٢,٧ ملياران
ليبيا	٣١٢٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	—	٤٤٨ مليوناً
مصر	٤٣١٩٠٠٠٠	٣٧٦٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢,١٧ ملياران
اسرائيل	٤٠٠٠٠٠٠	١٧٢٠٠٠[أ]	٥٠٤٠٠٠	٧,٣٧٠[ب] مليارات

(أ) تصل عند التعبئة الى ٤٠٠٠٠٠ .

(ب) التضخم الهائل يجعل أرقام الانفاق غير حقيقية عند تحويل الليرة الاسرائيلية الى دولار .

المصدر : احتسبت من :

International Institute for Strategic Studies [IISS], *Military Balance 1981 / 1982* (London: IISS, 1981), pp. 47-50.

ومعنى ذلك زيادة اهمية « العوامل الداخلية » في ترتيب عملية توازن القوى .

المتغيرات في مجال التوازن

منذ أن زرعت اسرائيل في المنطقة ـ كجسم غريب بين اعضائها[٥] ـ وهي عاقدة

---

(٤) Henry A. Kissinger, *The Troubled Partnership: A Re-Appraisal of the Atlantic Alliance* (New York: McGraw-Hill for Council on Foreign Relations, 1965).

(٥) هويدي ، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، ص ٥٣ ، وموشى دايان ، خريطة جديدة : علاقات مختلفة (تل ابيب : مكتبة معاريف ، ١٩٦٩) . ويقول دايان « اننا قلب مزروع في هذه المنطقة قسراً ومن الطبيعي ان ترفضه الاعضاء الآخرون ولا ترضى به » .

العزم على أن يكون«توازن القوى»في مصلحتها(٦) سواء من ناحية الكم او الكيف. ولا شك انها نجحت في ذلك الى حد كبير في السنوات الاولى بعد إنشائها . ولكن بمرور الوقت تغيرت الظروف العالمية والاقليمية فضاقت الفجوة الكبيرة التي كانت تفصل بين اسرائيل والبلاد العربية تدريجياً الى الحد الذي وصل فيه « التوازن » الى مستوى « التعادل » في بعض المجالات بل تخطاه لصالحنا في مجالات اخرى ولكن ومع ذلك فما زال امامنا شوط طويل وشاق .

والجدول رقم (٢) يوضح المتغيرات التي طرأت على التسليح العربي ـ الاسرائيلي في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ وهي تؤيد ما نقول .

والسبب الرئيسي في هذا التحول في رأيي أن اسرائيل ما زالت متمسكة بما قاله دافيد بن غوريون من أنه « على اسرائيل أن تتفوق دائماً على البلاد العربية مجتمعة من ناحية القوة القتالية » . فالموضوع لا يتعلق ابداً **بالقوة العسكرية إنما يتعلق بالقدرة الشاملة إذ ان القوة هي جزء من القدرة** . والبلاد العربية ـ بالرغم من كل الظواهر السلبية التي لا يجوز لنا أن نجعلها تتغلب على العوامل الايجابية الاخرى ـ بدأت في إعمال قواها المتعددة والمتنوعة في الصراع الدائر والمستمر . فبينما تعتمد اسرائيل مجبرة في تطوير التوازن لمصلحتها على مصدر واحد للقوة هو القوة العسكرية فإن البلاد العربية أخذت « تحقن » الصراع الدائر بمصادر قدرتها المتعددة : الارض ـ العمق ـ القوة البشرية ـ الدخل القومي ـ مصادرها الاستراتيجية الحيوية مثل النفط والفوسفات ـ واخيراً قوتها العسكرية .

ويؤكد لنا التاريخ أنه ما من دولة اعتمدت في صراعها على القوة العسكرية وحسب الا وكان مصيرها الى الفشل . « فقد حكمت الحركة الصليبية على نفسها بالدمار حينما اعتمدت كلية على تنظيماتها العسكرية المتفوقة ، وعلى ما حققته من انتصارات في ميادين القتال . وقد أوصلتها هذه الانتصارات الى قلب مصر نفسها . ولكن بالرغم من ذلك فقد أُلقي بهم في البحر . ذلك ان تلك الانتصارات كانت تخفي وراءها المشاكل الحقيقية الكامنة وتحجبها . وقد حدد ذلك مصيرهم في النهاية . وتركزت تلك المشاكل في ان الصليبيين اخفقوا في الانتماء الى المنطقة التي ارادوا ان يعيشوا فيها »(٧) .

---

(٦) يقول دافيد بن غوريون ، « على اسرائيل ان تتفوق دائماً على البلاد العربية مجتمعة من ناحية القوة القتالية حتى يتيسر لها حماية حدودها بل تعديلها » انظر : تهاني هلسا ، دافيد بن جوريون ، دراسات فلسطينية ، ٤ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٨) ، ص١٢٢ و٢١٣ .

(٧) Uri Avnery, *Israel Without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (New York: Collier Books, 1972).

جدول رقم (٢)

المتغيرات التي طرأت على التسليح العربي ـ الاسرائيلي ، خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠

السلاح	السنة	الاردن	السعودية	سورية	العراق	ليبيا	مصر	اليمن الجنوبية	اسرائيل
الدبابات	١٩٧٣	٤٢٠	٢٥	١٦٠٠	٨٦٠		١٩٦٠		٢٠٠٠
	١٩٧٨	٥٠٠	٣٢٥	٢٥٠٠	١٨٠٠		١٦٠٠		٣١٧٥
	١٩٨٠	٦٠٩	٣٨٠	٢٩٢٠	٢٧٥٠	٢٧٥٠	١٦٠٠	٥٠٠	٣٠٥٠
مصفحات اخرى	١٩٧٣		٢٦٠	١٠٠٠	٣٠٠		٢٠٠٠		١٠٠٠
	١٩٧٨		٤٧٠	١٧٠٠	١٠٠٠		٣٠٠٠		٤٧٠٠
	١٩٨٠	١١٠٢	٦٠٠	١٧٠٠	٢٥٠٠		٢٩٢٠		٤٧٠٠
مدفعية	١٩٧٣		٣	٥٨٥	٣٠٠		١٦٩٠		٤٠٠
	١٩٧٨		٣	٨٠٠	٨٠٠		١٣٠٠		١٢٠٠
	١٩٨٠	٢٣	١٥٠	٨٠٠	١٠٤٠		١٣٠٠		١١٧٨
طائرات	١٩٧٣	٥٢	٧٠	٢٩٠	٢١٨		٥٦٨		٣٤٠
	١٩٧٨	٧٨	١٣٧	٣٩٢	٣٢٧		٤٧٠		٦٢٠
	١٩٨٠	٥٨	١٣٦(أ)	٣٩٥(ب)	٣٣٢	٤٦٣(ج)	٣٦٣(د)	١٩٥(هـ)	٦٧٩(و)

(أ) لا يتضمن هذا العدد ٣٩ طائرة طراز CBAC167 ، ٦٠ طائرة طراز F-15 يتم تسليمها تباعاً ، ١٠٠ طائرة طراز F-16 يتم تسليمها تباعاً . كما تقرر في صفقة الاواكس الاخيرة ان تتسلم السعودية ٥ طائرات Awac's ، ٦ طائرات Kc707 او K-3 لتزويد الاواكس بطائرات F-15 ، F-5 بالوقود من الجو كما تحتوي هذه الصفقة ١١٧٧ صاروخ جو ـ جو Side Winder .

(ب) بعضها يحتاج الى اصلاح .

(ج) علاوة على ذلك يوجد لدى ليبيا ٨٢ جهاز اطلاق صواريخ وتفصيل الطائرات الموجودة : ٦٢ ميغ ٢٥ ، ١٢٣ ميغ ٢٣ ، ٩١ ميغ ٢١ ، ٨٢ ميراج ف ـ ١ وهناك ١٠٠ دبابة Leopard تحت الطلب من المانيا الغربية .

(د) ثلث الكمية تقريباً سوفياتية الصنع صالحة للتشغيل .

(هـ) علاوة على ذلك يوجد صواريخ فاروج .

(و) بما في ذلك طائرات التدريب .

المصادر : احتسبت من : مركز الدراسات العربية (لندن)،«دراسة خاصة رقم ٦ ، » تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، التي استندت الى :

IISS, Ibid.

فيما عدا بيانات ليبيا واليمن الجنوبي التي احتسبت من :

«Arming the World: Out of Control and No Limits in Sight,» *Time* (New York), (26 October 1981).

وليس في نيتنا أن نتعرض للعوامل المتعددة التي تتفاعل في عملية التوازن لأن هذا يبعدنا عن الموضوع الذي نحن بصدده إذ سيقتصر حديثنا على دور « الرادع التقليدي في عملية التوازن » . وقد رأينا حتى الآن أنه يلعب دوراً مهماً في ذلك وأن الفجوات في « موازين القوى » بدأت تضيق ، بل يمكن أن يحدث تطور ثوري في الموازين في المستقبل القريب او البعيد تبعاً لمقدرتنا على الاستخدام الماهر للاوراق التي في ايدينا ، واستغلال الظروف المتاحة والتي اصبحت في متناول اليد .

ونحن نعتمد في ذلك على التغيرات الجوهرية التي حدثت في « ميكانزم » انتاج وبيع وشراء المعدات والاسلحة الحربية وعلى التغير الهائل في القوانين التي تنظم عملية التعامل في سوق السلاح العالمي . فما هي هذه التغيرات والتطورات ؟

دول المركز ودول المحيط الخارجي

تشير التجارة العالمية للاسلحة الى الزيادة الضخمة في التسليح واصبح العالم ينفق سنوياً اكثر من ٥٠٠ مليار دولار في سباق التسلح اي بمعدل مليون دولار كل دقيقة ، وان صناعة الاسلحة هي التي تستغرق الجزء الاكبر من الابحاث التي يركز عليها العلماء(٨) .

ولكي نقدر ضخامة هذه الارقام ننقل من دراسة قام بها **بول رانك** رئيس الوفد الامريكي لتحديد الاسلحة(٩) الآتي :

- من كل ٦ دولارات تحصلها الضرائب ينفق دولار على التسليح .
- الضرائب التي تدفعها العائلات للتسلح تفوق ما تدفعه لتعليم اولادها .
- تكفي الامكانيات النووية للقوتين الأعظم لتدمير كل مدينة في العالم ٧ مرات وبالرغم من ذلك فإن الترسانات النووية تزداد بمعدل ٣ قنابل نووية في اليوم .
- الدول النامية لديها جندي من كل ٢٥٠ من السكان وطبيب واحد لكل ٣٧٠٠ من الافراد .
- التكنولوجيا الحديثة تجعل من الممكن نقل قذيفة حول العالم في دقائق معدودة والنساء في آسيا وافريقيا يسرن يوماً كاملاً للحصول على الماء .

---

(٨) United Nations, Secretary - General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary - General of the United Nations* (London: Printer, 1981), p. 185.

(٩) James Avery Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race* (London: Quartet Books, 1980), p. 147.

ـ تدفع الدول النامية في التسليح ٥ مرات ما تدفعه في الانتاج الزراعي من حصيلة العملة الصعبة التي لديها .

ونكمل الصورة بتقرير اصدرته الامم المتحدة يعد من اخطر التقارير التي اصدرتها المنظمة الدولية :(١٠)

ـ ازداد عدد الافراد الذين يعانون من سوء التغذية الى ٥٧٠ مليوناً ، وعدد الاميين الى ٨٠٠ مليون ، ومن تنقصهم الرعاية الصحية الى ١٥٠٠ مليون ، وينخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٥ بالمائة الى ٣,٤ بالمائة ، وفي الوقت نفسه ارتفعت صناعة الاسلحة لتبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنوياً .

ـ بالرغم من أن متوسط دخل الفرد في العالم الثالث لا يزيد عن ١/١٢ من متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية فإن العالم الثالث اشترى ٧٥ بالمائة من كل صادرات الدول الصناعية من الاسلحة خلال السبعينات بمتوسط انفاق ١٩,٥ مليار دولار سنوياً ، وبالرغم من ذلك فقد تحملت ارقى دول العالم الثالث نتائج الحروب التي شهدها العالم منذ ١٩٤٥ .

ـ إذا كان هذا هو حال تأثير هذه الصناعة في الدول النامية فلها تأثيرها الايجابي في الدول المنتجة : (١) ٥٠ مليون عامل يعملون في صناعة الاسلحة (البعض يقدر ذلك بمائة مليون) . و ٢٠ بالمائة من جميع المهندسين والعلماء في العالم يعملون في هذا المجال . إذ يعمل ٥٠٠,٠٠٠ باحث علمي ؛ (٢) ٣٥ مليار دولار تخصص سنوياً لأعمال الابحاث في انتاج الاسلحة ؛ (٣) يحرق العالم ٦ بالمائة من كل نفطه سنوياً للأغراض العسكرية ؛ (٤) تستهلك الصناعات الحربية من الالمنيوم والنحاس والنيكل والبلوتونيوم أكثر مما تستهلكه كل دول العالم الثالث مجتمعة من هذه المعادن الاساسية ؛ (٥) انتجت الدول النووية منذ الحرب الثانية ٤٠,٠٠٠ رأس نووي تزيد قدرتها التدميرية مليون ضعف عن قنبلة هيروشيما وتقدر الدراسة أنه إذا كدسنا المواد المستخدمة في انتاج ٢٠٠ رأس نووي فقط لكانت النتيجة : ١٠,٠٠٠ طن المنيوم نقي ، ٢٥٠٠ طن كروميوم ، ١٥٠ طن نيتانيوم ، ٢٤ طن بريليوم ، ٨٥٠,٠٠٠ طن صلب ، ٢,٤ مليون طن اسمنت .

من هذه الارقام التي عرضناها يتبين لنا أن صناعة الأسلحة والمعدات الحربية اصبحت صناعة رئيسية يعتمد عليها النظام الاقتصادي في الدول المنتجة مما يحتم عليها إيجاد اسواق للتوزيع . فإذا أدخلنا عامل التجدد المستمر في « السلعة المنتجة » ، نظراً

---

(١٠) الاهرام (القاهرة) ، ٢٥ / ١ / ١٩٨٢ .

للتطورات التكنولوجية الهائلة ، نجد ان الحافز للتصدير يزداد بمرور الايام . وبذلك تحركت كميات ضخمة من المعدات والاسلحة العادية والمتطورة وبمعدل تتزايد سرعته الى « القوى الصغرى » .

والشكل العام لهذا التحرك يتكون من دول المركز او دول المنبع اي دول المحيط الخارجي . ان دول المصب او دول المركز اي الدول المنتجة والمصدرة ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا ، تنتج ٨٥ بالمائة من احتياجات العالم من السلاح ، ودول المحيط الخارجي وعددها اكثر من ١١٠ دول تعتمد في تسليح نفسها على دول المركز[١١] .

ودول المركز دول مستقرة لم تنشب بينها حرب واحدة منذ الحرب العالمية الثانية ، فبينما حدث في دول المحيط ٥٠ حرباً محلية منذ عام ١٩٤٥ ، واكثر من ١٦٠ نزاعاً محلياً يمكن أن تنفجر لتصبح حروباً محلية . هذا الاستقرار في دول المركز مرجعه الى « توازن القوى المتعادل » وبموجب القوانين التي تتحكم في الصراع العالمي في العصر النووي لا بد من ان يستمر هذا التوازن فترة طويلة قادمة والا تعرضت البشرية للفناء . ولكن هذا « الاستقرار » على المستوى العالمي فيه خطورة كبرى تهدده ، إذا لم يجد مجالاً « يتنفس » فيه. ولذلك إذا كان التوازن قد اصبح امراً حتمياً في دول المركز فإنه ليس بالضرورة أن يكون كذلك في دول المحيط او دول « قاع المجتمع العالمي »[١٢] على رأي زبيغنيو بريجنسكي، حيث تجري عمليات التسابق العالمي مختلطة بالتسابق الاقليمي لتحقيق التوازن العالمي في مناطق فرعية لا تبلغ في حساسيتها مقدار ما تبلغه في الميادين الرئيسية ، وبذلك اصبحت « الصراعات الاقليمية » « صراعات اقليمية عالمية » ، كما اصبحت « الحروب المحلية » هي « حروب محلية بالوكالة » . وهذا التسابق أداته « التكنولوجيا الحديثة » متمثلة في تجارة السلاح التي تقلب التوازنات الاقليمية وبذلك تؤثر تأثيراً مباشراً على التوازن بين القوتين الأعظم . وهذا في حد ذاته حافز لتحرك السلاح من « المركز » الى « المحيط الخارجي » . وبخاصة وأن « التكنولوجيا » لم تعد كلياً في خدمة السياسة بل اصبحت في اغلب الاحيان هي التي تملي السياسة[١٣] .

---

(١١) Neuman and Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World*, pp. 14 and 109.

(١٢) زبغنيو بريجنسكي ، بين عصرين : امريكا والعصر التكنوتروني، ترجمة وتقديم محجوب عمر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠) ، ص ١٦ .

(١٣) تفسير ذلك ان العائلات الحديثة من الاسلحة لا توجد لخدمة احتياج عسكري او امني ولكن بالقوة الدافعة للتطور التكنولوجي ولذلك يقال ان التكنولوجيا هي التي تقود الآن وفي هذا خطورة كبرى لأن التكنولوجيا عمياء .

فتجارة السلاح إذاً هي الارض البكر للدبلوماسية ، بل اصبحت اداتها الرئيسية ، فهي بمثابة « الخيوط الرئيسية للسياسة العالمية »[١٤] . فتأثيرها اسرع - ولا نقول اقوى - من بناء الخزانات أو إرسال المساعدات الاقتصادية او الثقافية .

كل ذلك كان مدعاة للتنافس الشديد بين دول«المركز»لفتح اسواق جديدة بغض النظر عن الاتجاهات السياسية في بعض الاحيان . وارتفعت معدلات تجارة الاسلحة للدول المنتجة عاماً بعد عام وكان معدل الارتفاع من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ كالآتي :[١٥]

الولايات المتحدة الامريكية	٤٥٠ بالمائة
الاتحاد السوفياتي	٢٥١ بالمائة
بريطانيا	٦٥٠ بالمائة
المانيا الغربية	٦٧٨ بالمائة
ايطاليا	١٠٢٣ بالمائة

كما تطورت نسبة التصدير بالسنة للمصدرين الكبار من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٧٤ كما هو مبين في الشكل رقم (١) :

ووصلت التجارة العالمية للاسلحة عام ١٩٨٠ الى ٢٠ مليار دولار في محاولة من القوى العظمى لكسب دول العالم الثالث الى جانبها . واصبح استيراد هذه الدول من الاسلحة يشكل ٤٣ بالمائة من مجموع التجارة العالمية واصبحت قيمة هذه التجارة تساوي تماماً قيمة صادرات الاغذية . فالكل اصبح يبيع على اساس شعار « إذا لم نبع فغيرنا سوف يبيع » .

وبذلك اصبحت تجارة الاسلحة وسيلة من وسائل موازنة الميزان التجاري لكثير من الدول المنتجة ومعنى ذلك توفر الاسلحة المتطورة في الاسواق العالمية تحت طلب الدول المستوردة طالما أتيحت وسائل الدفع . ولدى البلدان العربية الوسائل والحوافز لشراء السلاح من بينها - وليس بالضرورة اهمها - القدرات المالية . والشكل رقم (٢) يوضح التوزيع الاقليمي لاستيراد الاسلحة التقليدية .

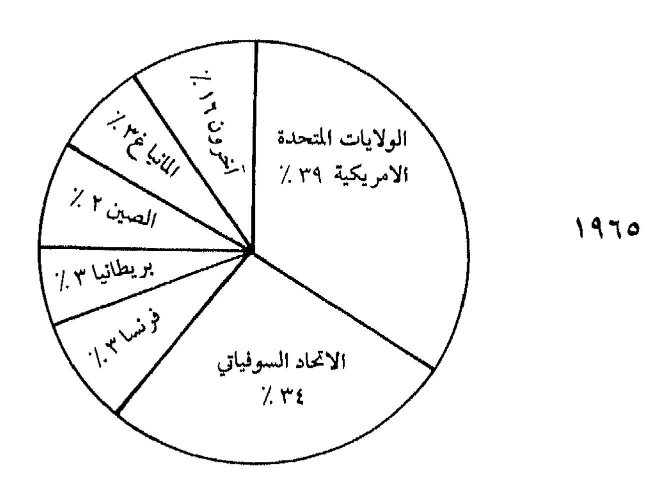
---

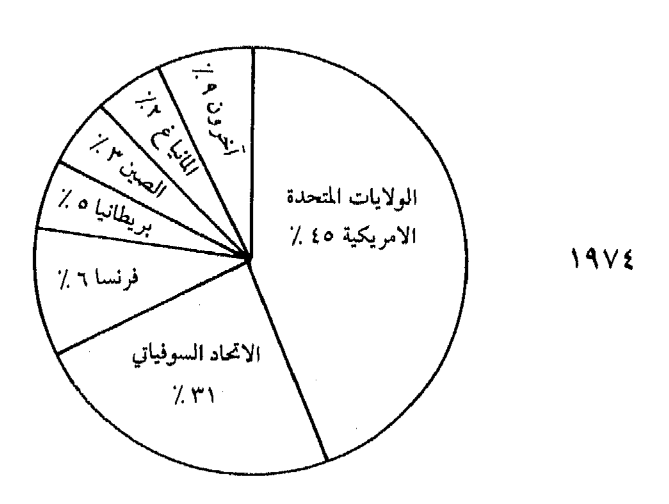
(١٤) Andrew Pierre, *The Global Politics of Arms Sales.*

(١٥) «Arming the World: Out of Control and No Limits in Sight,» *Time* (New York), (26 October 1981).

شكل رقم (١)

المصدرون الكبار للاسلحة التقليدية



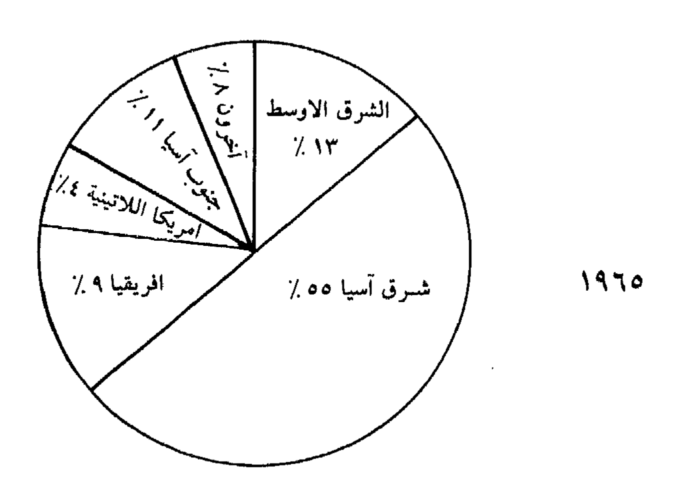


المصدر : استناداً الى :

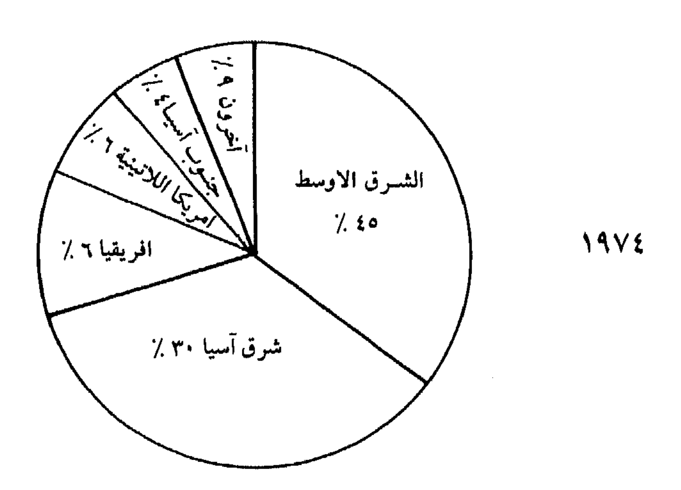
Helga Haftendorn, «The Proliferation of Conventional Arms,» in: International Institute for Strategic studies [IISS], *The Diffusion of Power, Part 1*, A delphi papers, 133 (London: IISS, 1977), p.34.

شكل رقم (٢)

التوزيع الاقليمي لاستيراد الاسلحة التقليدية



١٩٦٥



١٩٧٤

المصدر : استناداً الى : المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

وللدلالة على توفر الاسلحة في السوق العالمية نورد الاحصائية التالية التي توضح واردات دول الشـرق الاوسط وجنوب شـرق آسيا من المنتجين الاساسيين فقط وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي خلال الفترة ، ١٩٧٣ - ١٩٨٠ :

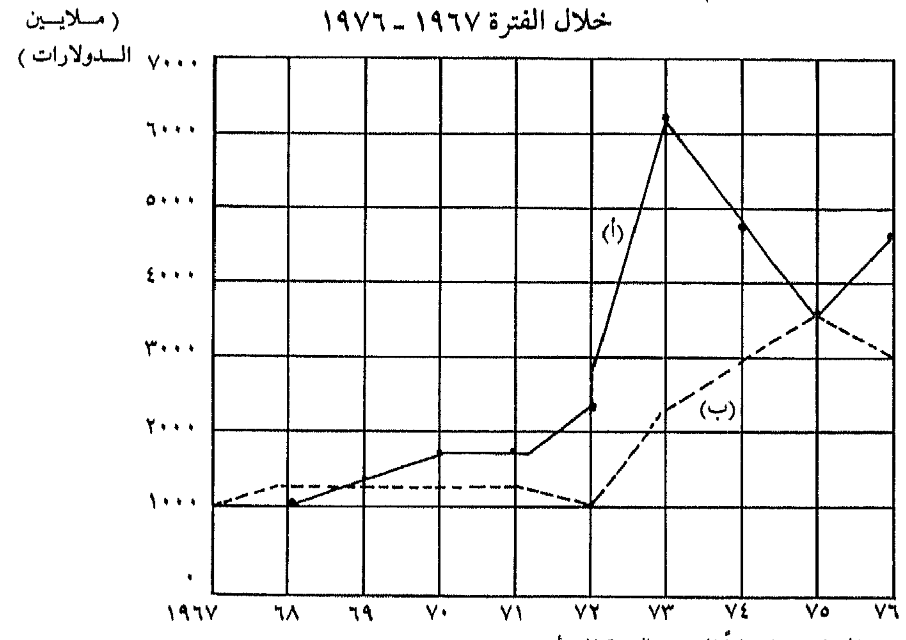
٤٠٥٠	طائرة قتال
٢٥٢٥٠	دبابة ومدفعاً ذاتي الحركة وقطعة مدفعية
١٢٦٨٠	سيارة مدرعة
٢٦٠٢٠	صاروخاً ارض - جو

علاوة على عدد لا يحصى من البنادق والرشاشات .

كـما يبين الـرسم البيـاني في الشكـل رقم (٣) واردات دول الشـرق الاوسط من الاسلحة فيما بين اعوام ١٩٦٧ ، ١٩٧٦ :

شكل رقم (٣)

رسم بياني لواردات دول الشرق الاوسط من الاسلحة ، خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٦



المصادر : استناداً الى : - بالنسبة الى (أ) :

United States [US], Arms Control and Disarmament Agency [ACDA], *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1967-1976* (Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1978).

- بالنسبة الى (ب) :

Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *World Armament and Disarmament Yearbook, 1978* (London: SIPRI, 1978).

وعلى الرغم من اختلاف التقديرين (أ) و (ب) إلا انهما يتفقان على ارتفاع قيمة الواردات الى المنطقة .

وإذا كـانت موازنـة الميزان التجـاري دافعاً للدول المنتجـة لزيـادة صادراتهـا من الاسلحة فإن النواحي الاستراتيجية لا تقل اهمية كحافز يدفعها للتصدير . فعلى الرغم من أن المنطق يحتم السيطرة على تصدير الاسلحة والحد منه حينما تقوم بعض الحـروب الاقليمية الا اننا نجد أن العكس هو الذي يحدث، ذلك لأن هذه الحـروب كما سبق أن قلنا حروب بالوكـالة : والـرسم البياني في الشكـل رقم (٤) يوضـح ما استـوردته دول الاوبك واسرائيـل ومصر وسـوريا من الاسلحـة في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٦ ومـا استوردته فييتنام الشمالية والجنوبية في نفس الفترة لمجرد المقارنة .

ونلاحظ في الشكل رقم (٤) :

- زيادة استيراد السلاح عموماً في الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٧٦ .
- خفض الاستيراد في جنوب شرق آسيا بعد توقف حرب فييتنام .
- زيـادة استيراد مصـر وسوريـا واسرائيـل اثناء حـرب تشرين الاول / اكتـوبـر ١٩٧٣ .
- زيادة استيراد دول الاوبك .

وحتى نتصور الحجم الهائل من الاسلحة الذي يصب في المنطقة علينا أن نتـذكر انه كان لدى الاقطار العربية في حـرب ١٩٧٣ حوالى ٤٦٠٠ دبـابة وهي ٢/٣ مـا لدى دول الناتو في اوروبا ، اذ لديها ٧٠٠٠ دبابة . وكان لدى البلدان العربية ١٢٢٥ طائرة قتال اي ٢/٣ ما لدى دول الناتو اذ لديهـا ٢٠٥٠ طائـرة . ونجد العـراق في حـربـه مع ايـران يستخدم الـطائـرات الميغ الـسـوفيـاتيـة والميـراج الفـرنسيـة وسيـارات مـدرعـة برازيلية[١٦] ، ودبابات ت - ٧٢ الـسـوفياتيـة في مواجهـة ايران التي تستخـدم الطائـرة الامريكية ف - ٤ والدبابة الانكليزية تشيفتان Chieftan والهليكـوبتر الايـطالية تشينـوك Chinock . هذه الاسلحة تتوفر إما بطريق الاتصال المباشر او غير المباشر مع دول المنبع او عن طريق إعادة تصدير الاسلحة من دولة مستوردة الى دولة اخرى مستوردة[١٧] .

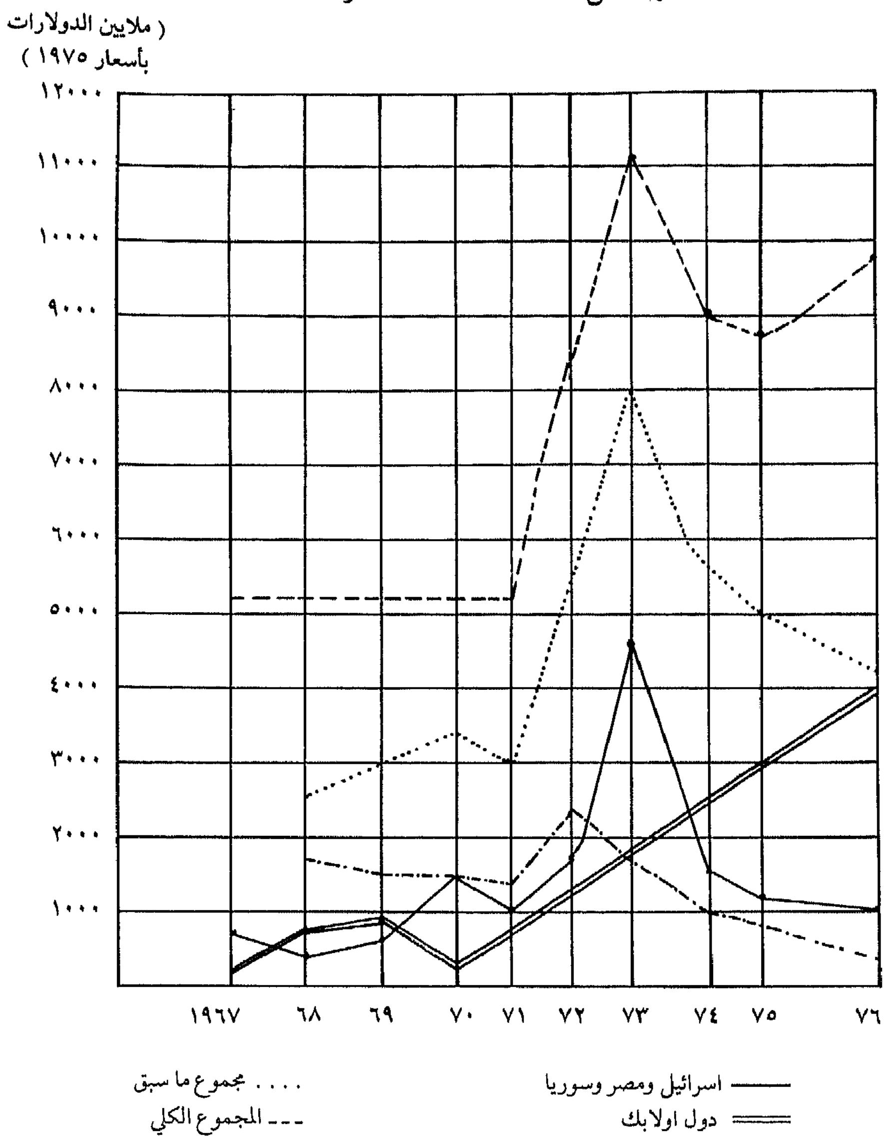
---

(١٦) تنتج البرازيل السيارات المدرعة التي تستوردها ابـو ظبي وليبيا وقـطر كما تنتـج الطائـرة M-326 وكذا وسائل النقل المتطورة بـواسطة شـركة Empressa Brasilera Da Aeronautica كـما تنتج تـرسانـات ريودي جـانيرو المدمرات الحربية . انظر :
Neuman and Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World*, p. 58.

(١٧) كان لدى غانا مثـلاً مخزون من مـدافع الكـلاشنكوف الـروسية اشتـرته من نيجيـريا الـذي سبق لـ « بيافرا » ان اشترته من اسرائيل اثناء الحرب الاهلية ، والاخيرة كـانت قد استـولت عليه من مصـر وسوريـة في حرب ١٩٦٧ . وتشعر غانا الآن بـالارتياح لأنها بـاعت ما لـديها من مخـزون لم تعد في حـاجة اليـه الى « القوات اليمينية » في لبنان . وبذلك عادت المدافع مرة اخرى الى منطقة الشرق الاوسط ، انظر :
Anthony Sampson, *The Arms Bazaar* (London: 1977).

شكل رقم (٤)

رسم بيـاني لاستيرادات دول الاوبـك واسرائيـل ومصر وسـورية وفيتنـام الشمـاليـة والجنوبية من الاسلحة ، خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦



المصدر : استناداً الى : US, ACDA, Ibid.

ومن ضمن الحوافز الاستراتيجية التي تساعد على انتعاش حركة التعامل في هذه السوق الغربية الآتي :

ـ الحصول على قواعد وتسهيلات في الدول المستوردة كأسبقية أولى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، إذ أن الاغراض الاقتصادية هي التي تغلب بالنسبة للدول المنتجة الأخرى(١٨) .

ـ تثبيت النظم الموالية او للقيام بعملية اختراق نظام حكم جديد .

ـ منع الدول المستوردة للسلاح التقليدي من الالتجاء الى « الخيار النووي » وهنا تتبع الولايات المتحدة سياسة ذات وجهين عن طريق « المنع » و « المنح » فهي « تمنح » اسرائيل احجاماً ضخمة من السلاح التقليدي حتى تقلل من الحوافز التي تدفعها الى « الخيار النووي » وفي الوقت نفسه « تمنع » السلاح التقليدي عن باكستان كوسيلة ضغط حتى لا تندفع الى « النادي الذري »(١٩) .

وهي السياسة نفسها التي تبعتها الولايات المتحدة الامريكية في امداد اسرائيل بالاسلحة التقليدية من أجل تحقيق السلام في المنطقة عن طريق طمأنتها ، مما يحفزها على اعطاء تنازلات . ويعلق كيسنجر على هذه السياسة التي كان يتبعها بدقة في حرب ١٩٧٣ : « أطالب اسحاق رابين بالتنازلات فيبدي عدم استطاعته ذلك لأن اسرائيل ضعيفة فأعطيه السلاح وأعود لاطالبه بالتنازلات فيكون رده بألا حاجة الى ذلك لأنه اصبح قوياً » . ثم يضيف « ولذلك فإن سياستي بخصوص تسلح اسرائيل هي خطئي الاكبر لأنه كان من الافضل ان احصل على التنازلات قبل اعطاء السلاح » . والمعروف انه استمر في تكرار « خطئه الاكبر » مرة بعد مرة حتى بلغت « الاخطاء » حد « الخطايا »(٢٠) .

---

(١٨) هل يسبق الحصول على السلاح انشاء القواعد وإعطاء التسهيلات ام العكس؟ هذا هو السؤال . ولكن اذا أوهمت القوة الأعظم القوى الصغرى ان الاستراتيجيات متطابقة وان العدو واحد ، فإن منح التسهيلات يكون في وقت واحد مع ورود السلاح في احجام بسيطة محدودة وهذا في حد ذاته يجعل الدولة المستوردة اشد حماساً من الدول المصدرة لتواجد القواعد للحفاظ على امنها (إلحاح اسرائيل للحصول من الولايات المتحدة على مذكرة التفاهم حول التعاون الاستراتيجي بينهما ؛ الالحاح الغريب من السادات على إعطاء التسهيلات في خطبه العلنية وفي الاتفاقات المتبادلة على صورة خطابات بين القاهرة وواشنطن واجراء المناورات المشتركة بين الجيشين المصري والامريكي ، التسهيلات التي أعطتها السعودية الى الولايات المتحدة قبل وبعد صفقة الاواكس ، بالرغم من أنها لم تحصل عليها بعد) . وإن جاز لإسرائيل الأخذ بنظرية تطابق استراتيجيتها مع الاستراتيجية الامريكية فالحال ليس كذلك مع البلاد العربية لاختلافات أساسية اهمها الاختلاف في تحديد الاعداء والاصدقاء .

(١٩) لنا عودة الى هذا الموضوع لأهميته وهو علاقة « الرادع التقليدي » حافزاً او مانعاً « للرادع النووي» .

(٢٠) امين هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فييتنام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) ، ص ٣٣٩ .

ـ تحقيق الامن الاقليمي لحساب القوة العظمى بخلق « مركز او مراكز قوة اقليمية » . كالمحاولات الامريكية لجعل « الشاه السابق » في ايران يقوم بعمل « رجل الشرطة » في المنطقة في السبعينات . والمحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية ايضاً لتجعل من اسرائيل « الدولة الاقليمية العظمى » في المنطقة . ولأهمية هذا الموضوع نورد مقتطفات من التوجيهات الرئاسية التي اصدرها الرئيس رونالد ريغان في ٨ / ٧ / ١٩٨١ موضحاً فيها السياسة الامريكية بخصوص الامداد بالاسلحة ومنع الانتشار : (٢١)

١ ـ لا يمكن للولايات المتحدة ان تدافع بمفردها عن مصالح العالم الحر . واصبح من المحتم عليها اليوم الا تقوي نفسها فحسب بل تساعد اصدقاءها وحلفاءها لتقوية انفسهم ايضاً ومساعدتهم في تحقيق امنهم . فهذه الاجراءات تكمل أمن الولايات المتحدة وتحقق اهدافها . والوسيلة لذلك هي الامداد بالاسلحة .

٢ ـ تنظر الولايات المتحدة الى الامداد بالاسلحة التقليدية ومعدات الدفاع الاخرى كعناصر رئيسية في دفاعها العالمي وعنصراً مهماً في سياستها الخارجية(٢٢) . فالامداد بالسلاح يردع النوايا العدوانية ، ويزيد من قدرات قواتنا المسلحة ، ويظهر عزمنا على تحقيق امن أصدقائنا وحلفائنا ويحقق الاستقرار الداخلي والاقليمي مما يشجع على حل الخلافات سلمياً ويزيد من كفاءة انتاجنا الدفاعي .

٣ ـ يتطلب تحقيق هذه الاهداف ان تقوم الحكومة الامريكية بالسيطرة على الامداد بالسلاح وتوجيهه بحيث تتحقق المصالح المتبادلة للولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها وسوف تقوّم الولايات المتحدة الطلبات المقدمة لها على اساس تحقيق الردع والدفاع مع إعطاء اسبقية خاصة للطلبات التي تخص حلفاءها واصدقاءها الذين تربطهم معنا علاقات امنية .

٤ ـ عند إتخاذ القرارات ستراعى العوامل الآتية : درجة توافق الامداد بالسلاح مع الاخطار التي تواجه الدول الصديقة ، مدى مواجهة الامداد للاخطار الخارجية ، مدى ملاءمة الامداد لتحقيق الاستقرار في المنطقة ، ملاءمة الامداد لاحتياجات القوات الامريكية حيث لا يشكل حملاً زائداً على القدرة المالية للدولة .

---

(٢١) «Presidential Directive on Arms Transfer Policy, 8 July 1981,» *Survival* [IISS], vol. 23, no. 5 (September-October 1981), p. 231.

(٢٢) هذا عكس سياسة جيمي كارتر الذي وضع قيوداً على الامداد بالسلاح .

٥ ـ ستعالج كل حالة من حالات الامداد على حدة مع اعطاء عناية خاصة لطلبات الانتاج المشترك او المعدات ذات القيمة التكنولوجية الحساسة واحتمال انتقالها الى طرف ثالث مع حماية قدراتنا التكنولوجية والحربية على شرط أن نخفف من الأعباء المالية على الاصدقاء بتخفيض الاسعار وتعديل الصادرات لتناسب الاتجار الخارجي بحيث لا يصبح من الضروري تصدير المعدات الممتازة التي قد لا تحتاجها كثير من الدول .

٦ ـ على ممثلي الولايات المتحدة في الخارج مساعدة الشركات في تسويق منتجاتنا فإننا نتعامل مع العالم كما هو وليس كما نتمنى ان يكون .

والتوجيهات الرئاسية غنية عن اي تعليق . لأن إدارة ريغان جعلت من الامداد بالسلاح اداة لسياستها الخارجية فزادت من ميزانية المساعدات الحربية ، وقللت من القيود التي كان سلفه جيمي كارتر قد وضعها على الانتاج المشترك وعلى انتاج الاسلحة الخاصة بالتصدير ، وعلى المساعدات التي تقدمها السفارات الامريكية لمصدري الاسلحة . واصبح ريغان يتعامل مع العالم كما هو وليس كما يتمنى ان يكون على حد قوله . علماً بأن السياسات الامريكية المتعاقبة هي التي صنعت هذا العالم الذي اصبح عليها ان تتعامل معه .

ولكننا لا يمكن أن نغفل القيود التي تفرضها العوامل الاستراتيجية على الامداد بالسلاح فهي قيود حقيقية يخفف منها عدة عوامل اخرى غير التي ذكرناها تعمل كحافز للدول المنتجة لزيادة انتاجها والعمل على تسويقه وخوض معارك المنافسة في الاسواق العالمية .

ومن اهم العوامل التي توازن القيود الاستراتيجية الزيادة المطردة في سعر تكلفة الوحدة الانتاجية ، فكانت الطائرة F9F1 تكلف عام ١٩٥٠ نصف مليون دولار ، وفي عام ١٩٦٠ اصبحت الطائرة F-4 تكلف اربعة ملايين دولار ، وفي عام ١٩٧٣ اصبحت الطائرة F-15 تكلف حوالى ثمانية ملايين دولاراً ، وفي العام نفسه بلغت تكاليف الطائرة F—14A ١٢ مليون دولار(٢٣) . وتكلف الطائرة الميراج الفرنسية ٢,٥ مليون دولار . وثمن الدبابة الامريكية M-60 مليونا دولار . وثمن المدفع المضاد للدبابات ٣٥,٠٠٠ دولار ، وثمن اللوري Zil ١٨,٠٠٠ دولاراً ، وثمن الرشاش الكلاشينكوف ٧٥٠ دولاراً .

---

(٢٣) «Arming the World: Out of Control and No Limits in Sight,».

هذه الزيادة المطردة في سعر التكلفة الانتاجية اصبحت حافزاً للدول المنتجة لإيجاد الوسائل لتخفيض الاسعار لمواجهة المنافسة الحادة في السوق العالمية من جانب ، ولتوزيع تكلفة الانتاج على اكبر عدد من الوحدات الانتاجية لخفض سعر الانتاج من جانب آخر، وإلا اضطرت الدول المنتجة الى، إما إنتاج وحدات اقل عدداً، وإما اقل كفاءة ، او تعويض زيادة النفقات من الميزانيات المخصصة للبرامج الاجتماعية او الصحية مما يؤثر على الامن القومي . هذه الدائرة المفرغة التي تتنافس فيها قيمة الانتاج مع حتمية التصدير تتم في جميع الدول المنتجة التي يزيد عددها بمرور الوقت ويتسبب ذلك في إغراق السوق العالمي بالانتاج الحربي الى الحد الذي أخذت فيه الدول المنتجة في اقامة معارض تعرض فيها السلع على مختلف انواعها . كما زاد المخزون لأنه احياناً ما يزيد العرض على الطلب في كثير من الانواع.

ويتدخل عامل جديد في الوقت نفسه ، يفتح شهية الدول المستوردة وهو ما يعرف « بالعدد الاقتصادي للتشغيل » فمن المعروف أن الخدمات الفنية والادارية التي تخدم عدداً معيناً من اي سلاح تصبح غير اقتصادية إذا لم يصل هذا العدد الى مستوى معين . فالعدد الاقتصادي مثلاً للطائرات هو أن يكون لدى الدولة المستوردة من ١٢٠ الى ١٥٠ طائرة على الاقل لأن المعدات الارضية لتشغيل نوع واحد من الطائرات يمكنها أن تخدم هذا العدد ، أما إذا زاد عدد الطائرات عن ١٥٠ فيحتاج الامر الى زيادة المعدات الارضية ، ووسائل الصيانة الاخرى .

وهناك عامل آخر ينشط حافز الدول المستوردة لاستيراد اكبر عدد من الوحدات الانتاجية وهو « زيادة معدل الخسائر » نتيجة لزيادة القوة التدميرية للاسلحة الدفاعية مثل الصواريخ المضادة للدبابات والمضادةللطائرات، وقد ظهر ذلك جلياً في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وسوف نعود الى هذا الموضوع في مكان آخر من البحث لعلاقته الشديدة بموضوع الحوافز التي تؤثر على الانتقال الى « الرادع النووي » . هذا العامل يجعل الدول المستوردة حريصة على اقتناء اعداد وفيرة من المعدات والاسلحة حتى تواجه عملية تعويض الخسائر على الاقل حتى تسمح المساومات والظروف لفتح الجسور الخارجية .

والدول المصدرة بدورها ترحب بذلك فهي حريصة على تغطية العجز في ميزان المدفوعات بخاصة بعد ارتفاع اسعار النفط في السنوات الاخيرة فكل مليار دولار من مبيعات اسلحة للخارج يوفر للبنتاغون ٧٠ مليون دولار. وهذا العامل حافز مهم لكل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا لزيادة حجم تجارتها من الاسلحة مع الدول المصدرة للنفط .

هذا علاوة على ان تصدير السلاح عامل مهم لمحاربة البطالة واصبح المصدر في حاجة الى المستورد لزيادة فرص العمالة ، وبخاصة أن الصناعات المتعلقة بالفضاء والالكترونات وباقي الاسلحة والمعدات المتطورة تحتاج الى عدد كبير من العمال . فالأسلحة التي ستباع الى السعودية مثلاً في صفقة « الاواكس » ، ستفتح المجال امام ١٢,٠٠٠ فرصة عمالة جديدة في الولايات المتحدة الامريكية على مدى ٥ سنوات[٢٤] .وصناعة السلاح في المملكة المتحدة البالغ قدرها٣٠٠٠ مليون جنيه استرليني في العام ويعمل بها ٢٧٥,٠٠٠[٢٥] عامل حريصة على فتح اسواق جديدة الى الحد الذي جعل المهمة الرئيسية « للمسز تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا اثناء زيارتها لبلدان الخليج في النصف الاخير من عام ١٩٨١ هو تشجيع هذه الدول على شراء ما تحتاجه من اسلحة من الاسواق البريطانية .

كما أن تنوع النظام الاقتصادي في الدول المنتجة يجعل للشركات مصالحها الخاصة فتكون مع اعوانها من المؤسسات العسكرية والمؤسسات التشريعية قوى ضاغطة حقيقية على صاحب القرار[٢٦] . فأصبح للدول المستوردة « اللوبي » الخاص بها[٢٧] . وتفسير ذلك ان الدول المنتجة تتبع في انتاج الاسلحة انواعاً متعددة للشركات المنتجة فهي إما تتبع نظام القطاع الخاص او القطاع الحكومي او القطاع المختلط[٢٨] . وهذه الشركات لها مصلحتها في تحقيق الربح الذي يتناقض دائماً مع الاعتراضات التي احياناً تقف مانعاً لاتمام الصفقات .

---

(٢٤) كل مليار دولار مبيعات من الاسلحة يوفر ٤٢٠٠٠ فرصة عمل . انظر :
Neuman and Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World*, p. 179.

(٢٥) Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race*, p. 122.

(٢٦) Sidney Lens, *The Military - Industrial Complex* (Philadelphia: Pilgrim Press, 1970), pp. 33-39.

(٢٧) حتى اوائل السبعينات كانت اسرائيل تنفرد بوجود اللوبي الخاص بها في الولايات المتحدة الامريكية وقبل ذلك في فرنسا وبريطانيا . ولكن في اواخر السبعينات اصبح للعرب « اللوبي المؤتمر » الخاص بهم في كثير من الدوائر في اوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

(٢٨) كل شركات الولايات المتحدة الامريكية قطاع خاص
(General Dynamics; Boeing; Mcdonnell-Douglas; Lockheed; Grumman; L.T.V.; Rockwell International; United Technologies (Pratt and Whitley), and General Electric Northrop).

في فرنسا تنتج المعدات البحرية والعربات المدرعة الثقيلة في مصانع القطاع الحكومي . اما الطائرات والمحركات والصواريخ فتنتج في القطاع الخاص او الشركات المؤممة مثل :
Societé NationaleD'Etudes de Constructionde Moteurs D'aviatore SNECMA; Matra; Dassault- Berguet, and Aerospatiale).

اما الالكترونيات فتترك للقطاع الخاص مثل : (Thomson-Brandt and Dassault- Electronique) انظر :
Lens, *The Military - Industrial Complex*.

ولكن العامل الرئيسي الذي أحدث تطوراً كاملاً في سوق السلاح العالمي لصالح الدول المستوردة او « دول المحيط الخارجي » تمثل في دخول الاتحاد السوفياتي كدولة مصدرة للسلاح واصبحت تشكل بمرور الايام منافساً خطيراً للمنتجات الغربية . وكان الفضل الاكبر في إقحام هذا العامل للرئيس الراحل جمال عبدالناصر حينما اتخذ مبادرته عام ١٩٥٥ لكسر احتكار السلاح الأمر الذي كان احد الاسباب الرئيسية للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . وقد احدث دخول الاتحاد السوفياتي سوق السلاح تطوراً خطيراً منذ الستينات ، إذ اصبحت مبيعات الاسلحة أداة رئيسية من ادوات الدبلوماسية جنباً الى جنب مع المساعدات الفنية والاقتصادية .

وهناك فارق كبير بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في تجارة السلاح فبالرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت اكبر تاجر سلاح في العالم إلا ان الاتحاد السوفياتي يصدر عدداً اكبر من طائرات القتال والدبابات مما يتضح من الجدول رقم (٣) الذي يمثل مجموع صادرات البلدين الى دول العالم الثالث منذ عام ١٩٧٧ .

جدول رقم (٣)

صادرات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة
الى دول العالم الثالث ، منذ عام ١٩٧٧

البلد المصدر / السلاح	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الامريكية	النسبة
دبابات	٥٧٥٠	٣٠٣٠	٢ : ١
قطع مدفعية	٧١٥٠	٢٧٨٠	٣ : ١
طائرات مقاتلة	٢٢٩٠	٥٤٠	٤ : ١
صواريخ ارض - جو	١١٤٠٠	٤٩٦٠	٢ : ١

المصدر : احتسبت من : Anthony Sampson, *The Arms Bazaar* (London: 1977).

كما أن الاتحاد السوفياتي يزيد من مساعداته العسكرية للدول الصديقة ، فمنذ عام ١٩٥٤ حتى ١٩٧٩ قدم الاتحاد السوفياتي مساعدات اقتصادية في حدود ١٨,٢ مليار دولار للدول النامية ودول عدم الانحياز ، استخدم منها ٨,٢ مليار دولار فقط اي بنسبة ٤٥ بالمائة ، وفي الفترة نفسها قدم ٤٧,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية ،

وصفقـات حربيـة استخدم منهـا ٣٥,٣ مليار اي بنسبـة ٧٥ بالمـائة[٢٩] . وفيـما يخص الشرق الاوسط فإنه يمكن تقدير الاتفاقيـات التي عقدهـا الاتحاد السـوفياتي مـع الدول الاقليميـة في الفترة نفسهـا ٢٤٤٦٥ مليون دولار مـا نفـذ منهـا فعـلاً ١٨٦٧٥ مليـون دولار ، وقد بلغ استيراد العراق وسوريا وليبيا والجزائر ٧٠ بالمائـة من حجم الصادرات الروسية[٣٠] .

ودفع الاتحاد السوفياتي الى الاسواق اجيالاً متقدمة من الطائرات (مثل الميغ ٢٥ والسـوخوي ٢٠) والـدبـابـات (ت ـ ٧٢ ، ت ـ ٨٠) والهلكـوبـتر (Mi-26 حمـولـة ٦٥٠٠٠ رطل) ، وبالرغم من ذلك فإن الاسعار اقل من السوق العالمي فسعر الطائرة F-15 ١٢ مليـون دولار فيما سعـر الميغ ٢١ لا يتجـاوز مليوني دولا ر وهي ارخص حتى من الطائرة F-4 التي يبلغ ثمنهـا ٤,٥ مليون دولار . وهنـاك من يقول ان شـراء ٦ طائـرات ميغ ٢١ افضل من شراء طائرة واحدة F-15 من ناحية العمليات . علاوة على أن القروض الروسية تعطي فترة سمـاح اطول وعـلى مدة اطـول وبفوائـد اقل ، إذ لا يتعـدى سعر الفائدة ٢ بالمائة ، كما أن الدفع والسداد لا يشترط الدفع بـالعملة الحرة في الـدول التي تعاني عجزاً فيها . وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يؤجـل الاقساط في حالة تعذر السداد بل ويخصم في حدود ٤٠ بالمائة من الاسعار المتفق عليها . وبالـرغم من ذلك فإن ارباح السوفيات من تجارة الاسلحـة بلغت ١,٥ مليار دولار عـام ١٩٧٧ تبعاً لتقدير وكالة المخابرات المركزية[٣١] .

سوق السلع النادرة

وأقصد بالسلع النادرة المعدّات الحربية ذات التأثير الضخم والسريع على تعديـل « موازين القوى » . ومن بينهـا مثلاً مـا يسمى « بالمعـدات الموجهـة الدقيقـة » PGM'S Precision Guided Munitions .

والتعريـف العلمي لها هي أنها المعدات او الذخيـرة التي يكون احتمـال اصابتهـا المباشرة للهدف اكثر من ٥٠ بالمائة عند استخدامها في اقصى مداها ودون اي اعتراض واهمهـا الصواريـخ المختلفة[٣٢] . ولا تـوجـد مشكلة في اسـواق الصـواريـخ المضـادة للدبـابات ولا الصـواريخ المضـادة للطائرات فهي متـوفرة لمن لـديـه الثمن والسبب في

(٢٩) Roger F. Pajak, «Soviet Arms Transfers as an Instrument of Influence,» *Survival*, vol. 23, no. 4 (July - August 1981), p. 166.

(٣٠) United States [US], Central Intelligence Agency (CIA), Communist Aid Activities in Non-Communist Less Developed Countries, 1979 ,» Washington, D.C., October 1980.

(٣١) Pajak, «Soviet Arms Transfers as an Instrument of Influence,» p. 167.

(٣٢) Neuman and Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World*, p. 77.

توفرها انها ذات طابع دفاعي ـ هكذا يقولون ـ[٣٣] . وترتيباً على ذلك يرى المتنجون أنها تحقق الاستقرار في الصراعات الاقليمية وتزيد من قوة الردع ضد النوايا العدوانية . فإذا كان من اهم ادوات العدوان الدبابة والطائرة فإن توفر الصواريخ المضادة لهما كفيل بجعل المعتدي يعيد حساباته قبل الاقدام على اي تحرك .

ولكن المشكلة الحقيقية هي في الحصول على الصواريخ ارض ـ ارض متوسطة او بعيدة المدى او الصواريخ جو ـ ارض اذ يرى المنتجون ان انتقال مثل هذه الاسلحة الى مستوى الصراع الاقليمي يخل بالتوازن بشكل حاد ويهز الاستقرار المفروض بشدة غير مرغوب فيها . ويفضلون الاحتفاظ بمثل هذه الاسلحة تحت ايديهم بحيث لا يدفعونها الى مناطق الاحداث الا حينما تدعو الضرورة الى ذلك لقلب التوازن في الاتجاه المطلوب ويرون ان هذه « اللعبة » اخطر من ان تترك في يد « الصغار » خوفاً من صعوبة السيطرة على تصاعد الصراع وتجاوزه « الحد المرغوب فيه »[٣٤] .

والصواريخ ارض ـ ارض وجو ـ ارض تقلب الموازين فعلاً ، فهي :

- تصل الى قلب الدولة المعادية اذ ان الصواريخ المتوسطة المدى يصل مداها الى ٢٠٠٠ كيلومتر .
- لا تحتاج الى تدريب كثيف ولا الى مطارات او طيارين او ذلك الجيش الهائل من الفنيين الذين يخدمون الطائرات .
- تحقق المفاجأة للسرعة الهائلة واستحالة اعتراضها بواسطة اجهزة الاعتراض .
- تستخدم في جميع الظروف الحيوية وليلاً ونهاراً .
- تحمل كميات ضخمة من المواد المتفجرة والى مسافات بعيدة .
- تطلق من مساحات محدودة من سطح الارض او سطح الماء او تحت الماء او من الجو .
- في مقدورها تغيير خط سيرها كما يحدث في الصواريخ جو / ارض .
- لا تحتاج الى تفوق جوي لاستخدامها فهي تنطلق الى اهدافها متجاهلة النشاط الجوي المعادي .

---

(٣٣) لا يوجد ، في رأيي ، اسلحة دفاعية او هجومية فالسلاح الواحد له استخداماته في كل انواع العمليات . ويؤيد ذلك جويس اذ يقول « هناك حقيقة مستجدة يجب ابرازها وهي ان الاسلحة الحربية جميعها هجومية » انظر :

Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race*, p. 81.

(٣٤) احمد رأفت بسيوني (عقيد) ومحمد جمال الدين محفوظ (مقدم) ، الصواريخ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦١) ، ص ٧٧ .

ـ مرنة يمكن نقلها من قاعدة الى اخرى .
ـ يمكن الاحتفاظ بها دائماً في حالة كاملة من الاستعداد ولذلك فهي قادرة على رد الفعل السريع .

واذا دخل هذا السلاح الى الصراع الاقليمي في منطقتنا يحل كثيراً من المشاكل التي تعترض « الرادع العربي التقليدي » إذ فعلى الرغم من أنه سيمكن طرفي النزاع من القيام بعمليات تدمير متبادلة للمدن دون الحاجة الى قاذفات او مقاتلات الا أنه في الوقت نفسه يقلل من فجوة المهارة الفنية ومن تكلفة وسائل الدمار ويوفر قوة رادعة حقيقية لمن تسول له نفسه القيام بالعدوان .

وهناك الكثير من المعدات النادرة خلاف الصواريخ مثل الطائرات الموجهة بدون طيار RPV'S وهي رخيصة التكاليف وتوفر الطيارين ويمكن استخدامها في جميع الاغراض سواء الاستطلاع بالتصوير ، او القصف ، بخاصة في عمليات « القصف الانتحاري Kamikaze Missions » او للاعاقة الالكترونية وتتميز هذه الطائرات بصعوبة اكتشافها او تدميرها بواسطة وسائل الدفاع الجوي لصغر حجمها وقدرتها على المناورة . والتركيز حالياً على تصغير حجمها Mini RPV'S وزيادة سرعتها ومناورتها وتحسين وسائل مواصلاتها(٣٥) .

اما عن « سلع الردع الاخرى » من نووية وكيماوية وبيولوجية . . . الخ . فهي ايضاً متوفرة في « صندوق العجائب » هذا الذي يسمى « بسوق السلع النادرة » ولكن لن نتحدث عنها الآن ، نحن ما زلنا نتحدث عن « الرادع التقليدي وتأثيره في توازن القوى » .

لقد تعددت اغراض الدول « المنتجة » وتنوعت بالنسبة لتجارة السلاح هذه . فليس الغرض من هذه التجارة مقتصراً على تحقيق الاهداف الاستراتيجية مثل الحصول على قواعد ونفوذ وتسهيلات كرأي معهد « ماسوشستس للتكنولوجيا »(٣٦) ، ولا هو لمجرد تحقيق الاغراض الاقتصادية كرأي معهد استوكهولم لابحاث السلام »(٣٧) ،

---

(٣٥) محمد علي فهمي (فريق) ، القوة الرابعة : تاريخ الدفاع الجوي المصري (القاهرة : مطبوعات القوات المسلحة المصرية ، ١٩٧٧) ، ص ٢٠٤ .

(٣٦) تقرير عن « نقل الاسلحة الى الدول الاقل نمواً » صدر عن : Massachusetts Institute of Technology.

(٣٧) Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *The Arms Trade with the Third World* (New York: Humanities Press, 1971).

ولكن الامر تطور وتشابك بحيث اختلطت الاغراض الاستراتيجية بالاغراض الاقتصادية .

ومعنى ذلك انه بعد أن كان الامداد بالاسلحة حتى الخمسينات والستينات مجرد « سياسة » تطورت في السبعينات لتصبح « سياسة وتجارة »[٣٨] شأنها في ذلك شأن باقي السلع التي يجوز عليها « المنح والحظر »[٣٩] . وهذا خطير للغاية اذ معناه أن عصر « احتكار السلاح » قد ولى وانتهى . ولا اجد غضاضة من أن اكرر قولي من أن الرائد الاول لهذا التطور كان جمال عبد الناصر إذ كان له دوره الطليعي في هذا المجال . والجدول رقم (٤) يظهر بوضوح ما نقول :

جدول رقم (٤)

مقارنة لتطور انواع معينة من الاسلحة لدى البلدان العربية واسرائيل ، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠

السلاح	السنة	البلدان العربية	اسرائيل
الدبابات	١٩٧٣	٤٨٦٥	٢٠٠٠
	١٩٧٨	٦٧٢٥	٣١٧٥
	١٩٨٠	١١,٠٠٩	٣٠٥٠
مصفحات اخرى	١٩٧٣	٣٥٦٠	١٠٠٠
	١٩٧٨	٦١٧٠	٤٧٠٠
	١٩٨٠	٨٨٢٢	٤٧٠٠
مدفعية	١٩٧٣	٢٥٧٨	٤٠٠
	١٩٧٨	٢٩٠٣	١٢٠٠
	١٩٨٠	٣٣١٣	١١٧٨
طائرات	١٩٧٣	١١٩٨	٣٤٠
	١٩٧٨	١٤٠٤	٦٢٠
	١٩٨٠	١٩٤٢	٦٧٩

المصدر : احتسبت استناداً الى : جدول رقم (١) في هذا الفصل الذي احتسبت بياناته من : مركز الدراسات العربية ، « دراسة خاصة رقم ٦ ، » .

---

(٣٨) في كتابنا : الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، كنا نرى ان تجارة السلاح هي مجرد « سياسة » إلا ان التطورات التي حدثت تجعلنا نقرر انها « سياسة وتجارة » .

(٣٩) مثل الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على التكنولوجيا والقمح والمواد الغذائية والادوية عقاباً للدول التي تختلف معها .

هـذا التطور انعكس عـلى ما كـان يسمى « بـالتحكم الـدقيق » في « التـوازن » وضبط « وقع الخطى » بين الاطراف اذ أن الولايات المتحدة الامريكية كانت وما زالت تصر على أن يكون « التوازن » دائماً في مصلحة اسرائيل أمـام كل « القـوة العربيـة » . وكان هذا امراً محتماً حينما كانت تحتكر وحدهـا سوق السـلاح ولكن الامر اختلف الآن بعد تدخل الظروف والمتغيرات التي تحدثنا فيها بالتفصيل واصبـح انتقال السـلاح اكثر يسراً وسيولة .

وترتب على ذلك اهتزاز ميزان القوى وتأرجح مؤشره نحو العـرب ولم يعد ثـابتاً كما كان يراد له . وهذا في حد ذاته إنجاز ضخم قـد يؤدي بنا الى مـرحلة « التعادل » وربما مرحلة«التفوق»إن اردنا . فالاقفال كسرت كما رأينا، واصبح الباب الموصد مفتوحاً ولو في حذر شديد . المهم أن نعرف ماذا نريد،ما الذي يحقق لنا خطوات الى الامام في سبيل كسب معركة التوازن؟ ما الذي يضيف زخماً الى قوتنا الرادعة ؟ ليس مهماً الكثرة فهي متوفرة ولكن الاهم من ذلك التدقيق فيما نشتري مع الارتقاء بمستوى المهارة في استخدام العتاد والاسلحة . فالصراعات الآن صراعات تكنولوجية تعتمد اعتماداً كلياً على ما تحققه « حرب التكنولوجيا » من انتصارات(٤٠) .

والأمر اصبح في حيز الممكن اذ هناك فرق كبير بين طبيعة التـوازن على المستـوى العالمي والمستوى الاقليمي . فالمستوى الاول يحتاج الى وقت اطول، وقدرات أضخم ، وفي الوقت نفسه يهدد بتصادم مباشر بـين القوتـين الاعظـم . اما المستـوى الثاني فـلا يحتاج إلا الى وقت قصير ، ونفقات اقل . فإدخال عدد محدود من الطائرات التي تصل الى العمق ، او نـوع من الصواريـخ الذي يصـل الى المنـاطق الحسـاسـة للعـدو يقلب التوازن في مجال الردع .

ولا أريد ولو للحظة واحدة أن نقع تحت تأثير الوهم بأن إرادتنا قد تحررت كليـاً في هذا المجال الحساس فالامداد بالسلاح ما زال في كثـير من جوانبـه سياسـة ، كما ان السلاح ما زال في كثير من جوانبه في يد صانعه أكثر مما هو في يد مستخدمه .

فالحركة في الصراع تحتاج الى طاقـة . والطاقـة الذاتيـة ، تجعل حسـاب الحركـة ممكناً ولكنه في الوقت نفسه تحـرك محدود . فـالقدر المتـاح من الطاقـة دائماً يحـدد المدى الذي يمكن للحركة أن تصل اليه . واذا كان المدى المرغوب فيه اطول مما توفره المـوارد

(٤٠) سبق ان اوضحنـا بأن الفـارق بين حـرب التكنولـوجيا (War of Technology) والحـرب التكنولـوجية (Technological Warfare) هو ان الاخيرة فـرع من الاولى ، انظر : هـويدي ، الامن العـربي في مواجهـة الامن الاسرائيلي ، ص ٤١ .

المحلية من طاقة اصبح لزاماً تعويض هذا النقص من المصادر الخارجية . والتعامل مع هذه المصادر ليس سهلاً . فالابواب لا تفتح الا بعد جهد(٤١) .

كل ما قصدت قوله ان المستحيل اصبح ممكناً . المهم أن نتحرك دبلوماسياً تحركاً رشيداً لفتح ابواب المخازن المغلقة ، وتذليل الصعوبات القائمة في ظل مبادىء محددة .

- فعلينا أن نعرف ما الذي نحتاجه لتكوين قوة عربية رادعة تمنع العدوان .

- وعلينا أن نشجع تنويع السلاح على المستوى القومي فهذا يكسب قوتنا الرادعة « مصداقية - Credibility » اكبر .

- وعلينا أن نؤمن بمبدأ « توزيع الادوار » في ظل استراتيجية واحدة . علينا أن نفعل ذلك قبل فوات الأوان وبخاصة أن لدينا مزايا نادرة تسمح لنا بحرية الحركة وأهم هذه المزايا :

- اختلاف علاقة البلاد العربية مع القوتين الاعظم يمكن أن يكون مصدر قوة للصالح القومي العربي بدلاً من أن يكون دافعاً للتناقض والاستقطاب ، اذ يتيح لنا تنوع مصادر السلاح على المستوى القومي في حين ان اسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة فقط كمصدر رئيسي لاستيراد السلاح .

- إننا سوق كبيرة تغري دول المنبع بالتعامل معها سواء في الامداد بالسلاح او المنتجات الاخرى وبخاصة أن رؤوس الاموال متاحة وفائضة مما يسمح لنا بالسداد وبسخاء ، بعكس اسرائيل التي تشكل عبئاً حقيقياً على مخازن السلاح الامريكية وعلى دافعي الضرائب ايضاً .

- والعرب لديهم النفط الذي لا بد من ان نستخدمه كوسيلة للمبادلة ولا اقول الضغط . والمبادلة لا بد من أن تكون لصالح جميع الاطراف بخاصة وأن النفط اعزّ وأندر واقوم من السلاح(٤٢) .

---

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٤٢) بحلول عام ١٩٨٥ سيعتمد الغرب في اكثر من ٤٠ بالمائة من احتياجاته من النفط على الخليج العربي وهذا موقف يتميز بالخطورة دفع الولايات المتحدة وحلفاءها الى دراسة الموقف لمواجهته ، انظر :
United States [US], Congressional Budget Office, «The World Oil Market in the 1980's: Implications for the U.S.,» May 1980.

إذا كان هناك عجز في تصدير النفط من الخليج مقداره تسعة ملايين برميل يومياً فهذا يؤدي الى نقص الانتاج القومي الامريكي والاوروبي والياباني بمقدار ٧ ، ٩ ، ١٠ بالمائة على التوالي . اما اذا نقصت واردات =

إذاً فنقل « تكنولوجيا الرادع التقليدي » الى المنطقة ممكن لأطراف الصراع وأمامنا نحن العرب فرص ذهبية تعطي حافزاً كبيراً لسرعة وكثافة هذا النقل ومن ثم تصبح هذه « التكنولوجيا » عاملاً من عوامل كسب معركة التوازن .

وإسرائيل تعرف ذلك معرفة تامة: تعرف أن هناك تصاعداً في وسائل «الردع التقليدي»، وتعرف ان مصادر هذا «الرادع» اصبحت متوفرة في سوق السلاح العالمي ، وتعرف أن التطور في هذا المجال ربما لا يكون في مصلحتها بمرور الوقت .

فما علاقة هذه التطورات التي تؤثر في توفر « الرادع التقليدي » مع المحاولات التي تبذل او قد تبذل للحصول على « الرادع النووي » ؟ هل هذا التطور يصبح كمهدىء يقلل من الرغبة في السير في هذا الاتجاه ؟ ام انه يصبح حافزاً لصعود سلم « التصعيد » درجة اخرى في اتجاه الحصول على « الرادع النووي » ؟

وبمعنى آخر : هل تضييق الفجوات بين قوى الصراع الاقليمي في منطقتنا في وسائل « الرادع التقليدي » في صالح « الاستقرار الاقليمي » ام انه يزيد من اهتزازه وتأرجحه ؟ اسئلة خطيرة سنجازف بالاجابة عنها .

= النفط من الخليج بنسبة ١٨ مليون برميل يومياً ينقص الانتاج القومي ١٨ ، ٢٣ ، ٢٧ بالمائة على التوالي وفي هذه الحالة تقدر خسائر الولايات المتحدة واوروبا باكثر من٥٢٠ ، ١٥٠٠ مليار دولار على التوالي . انظر :

«The Problem of Persian Gulf Oil,»Testimony before the Senate Energy Committee, 29/4/1980.

وكثيراً ما انزعجت الدول الغربية من اضطرارها الى تلبية المتطلبات السياسية للدول من اجل الحفاظ على تدفق النفط بالمستويات المطلوبة وأثناء ذلك اضرت اهداف غربية مهمة ففي مجال انتشار الأسلحة النووية مثلاً باعت فرنسا وايطاليا معدات دقيقة لمفاعل نووي بالعراق مدفوعتين على ما يظهر باحتياجاتهما من النفط فعززتا البرنامج النووي العراقي تعزيزاً مهماً وبذلك ألحقتا ضرراً بليغاً بالاهداف الغربية لمنع الانتشار النووي . انظر : تقرير لمركز الدراسات العربية بلندن في حزيران / يونيو ١٩٨١ ، مأخوذ عن تقرير بعثة امريكية خاصة لدراسة الاهتمامات الامنية للولايات المتحدة في الخليج قدمته الى لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الامريكي في ١٦ / ٣ / ١٩٨١ .

الفصل الثالث

سيولة وسائل الرادع التقليدي وتأثيره على الاستقرار الاقليمي

انتهينا في الفصل السابق الى أن نقل « التكنولوجيـا التقليديـة المتطورة » الى دول المنطقة اصبح يتم في سيولـة نسبية نـظراً للتطورات التي شرحنـا بعضهـا بإفـاضة . ثم تساءلنا عن تأثير ذلـك على « الاستقـرار الاقليمي » . وقبل أن نجيب عن ذلـك لا بد من أن نوضح ما نعنيه بالرادع التقليدي والرادع النووي .

فـالـرادع التقليـدي وسيلتـه الاسلحـة التقليـديـــة Conventional . التي يكـون استخدامها مقبولاً صراحة ، او ضمناً من غالبية الدول المتمدنة ولا يتعارض استخدامها مـع الضمير الانسـاني أو الاخلاق الـدوليـة . امـا الـرادع النـووي Nuclear فـوسيلتـه الاسلحـة التي تستخدم اي وقـود نووي ، والـذي بتفجيره ينتـج عنه اشعـاعات ذات تأثيرات مدمرة شاملة ، يتسبب عنها إصابات شاملة او تسمم شامـل لا يمكن السيطرة عليها . وبذلك فإن الاسلحة النووية ذرية او ذرية حرارية ليست بالاسلحـة التقليديـة لما يصاحب انفجارها وما يعقبه من تأثيرات وغبار إشعاعي[1] .

وقـد كان من الضـروري أن نحدد مفهـوم « الـرادعـين » لأنـه في حـالـة فشـل « الـرادع التقليدي » في فـرض الاستقرار في المنـطقـة يصبـح من المحتم عـلى اطـراف الصراع في ظل الظروف السائدة اللجوء الى جرعة أقوى من « الروادع » قـد تصل الى « الرادع النووي » .

فالارادات المتصارعة في المنطقة تتصارع في الحقيقة حول « فرض الامر الواقع »

(١) محمـد خيري بنـونة ، اثـر استخدام الـطاقة النـووية عـلى العلاقـات الدوليـة واستراتيجيـة الكتلتين (١٩٦٩) ، ص ٢٣ .

و « رفض الامر الواقع » . منذ فترة طويلة تمتد حتى قبل إنشاء دولة اسرائيل بوقت طويل . وتراوحت وسائل الصراع بين وسائل ترتفع الى مستوى القتال في ارض المعركة ، وبين دفع الصراع الى منتهاه باستخدام القوات المسلحة . ولم ينتج عن ذلك الا مزيد من التناقضات حيث اختلطت الحقوق بالاطماع ، والليونة بالقسر ، والعدالة بالظلم ، والتاريخ بالجغرافيا . ذلك لأن الفيصل في النهاية يرجع الى اوضاع الأطراف على الارض اي الى الامر الواقع الذي تفرضه وتحافظ عليه القوة المتاحة .

طبيعة القوة

والقوة بطبيعتها عامل محايد إلا إذا انطلقت من عقالها سواء بطريق مباشر في المعارك الفعلية ، او بطريق الضغط والتهديد باستخدامها في مجال « الردع » . هنا تفقد القوة حيادها وتنطلق بغريزة الانتشار الذاتي التي تتميز بها حتى تصطدم بقوة اخرى تجبرها على التوقف ثم الارتداد .

ينطبق ذلك سواء استخدمت القوة وهي في حالة «ساتاتيكية » او وهي في حالة « ديناميكية » . ذلك أن « القوة » حتى وهي في حالتها الاولى غير ثابتة بل هي دائبة الحركة يعمل لها كل الحساب إذ أنها تعمل على تغيير الارادة المضادة تغييراً رشيداً دون تدمير او دماء[٢] . فالمنجزات التكنولوجية التي تحققت في مجال التدمير ـ سواء كانت منجزات تقليدية او نووية ـ تملي على الاطراف المتصارعة ان تسعى للاقناع المتبادل لا عن طريق « التخويف » ولكن عن طريق « الاقناع » اي ان المفروض أن تحقق هذه المنجزات الاستقرار المنشود عن طريق الاقناع المتبادل .

الانتشار التقليدي يحقق الاستقرار

ويعزز هذا الرأي الطبيعة الخاصة لبعض وسائل الرادع التقليدي التي نزلت الى « سوق السلاح » . فقد تميزت بعض « العائلات التقليدية » بالتطور ورخص الاسعار علاوة على أنها متاحة في كل الاوقات مما يهدىء من قلق دول المنطقة على امنها ، ويجعل في يدها الوسائل اللازمة لردع العدوان .

---

(٢) أي الردع وهو كما سبق أن ذكرنا عبارة عن استغلال التهديد مع وقف التنفيذ ولذلك اصبحت الاستراتيجية هي فن الجدل بين ارادتين متعارضتين يستعملان القوة لحل الخلاف بينهما ولا يتم من هذا التصادم التوصل الى قرار إلا حين يفرض على الإرادة المضادة تأثير نفسي معين يقنعها بأنه لا فائدة من بدء الصراع او الاستمرار فيه ، انظر : اندريه بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، تعريب وتعليق اكرم ديري والهيثم الايوبي ، ط ٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .

وفي الوقت نفسه أخذت بعض هذه الاسلحة المتطورة تقوم بواجبات كانت ملقاة على عاتق الاسلحة النووية من قبل[٣] . ومعنى ذلك أن هذه الاسلحة بما لديها من مزايا فنية عالية تحقق الامن المتبادل ، علاوة على أنها تكون حافزاً للدول التي تسعى الى « الخيار النووي » ان تنصرف عن صعود سلم التصعيد درجات اخرى لا داعي لها .

ثم هذه « العائلات التقليدية الجديدة » جعلت السباق سجالاً بين « الاختراق » و « الاعتراض » فقد توفرت الصواريخ المضادة للدبابات من كافة « العيارات » حتى تلك التي تحمل بواسطة الافراد ، وكذلك الصواريخ المضادة للطائرات من جميع الانواع ، حتى تلك التي تضرب من الكتف . هذه الصواريخ تعتبر قاتلة بالنسبة للدبابة والطائرة : السلاحين الرئيسيين للهجوم او العدوان . ثم زادت كفاءة نشر الالغام وزرعها على مساحات ارضية واسعة لتصبح حواجز لصد الاختراق . كما زادت كفاءة الاسلحة البحرية الساحلية واصبحت القطع الصغيرة تهدد القطع الكبيرة وتغرقها[٤] . كما زاد تطور أجهزة الانذار والاستكشاف بحيث يمكن عن طريقها إطالة فترات الانذار دقائق غالية تسمح « بالضربة الثانية » وتقلل من تأثير « الضربة الاولى » .

هذه العائلات الجديدة التي اقتحمت مجال « الرادع التقليدي » تقوي ولا شك « المعركة الدفاعية » ضد « المعركة الهجومية » وقد ظهر ذلك جلياً في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ حينما تمكنت الصواريخ المضادة للدبابات من إحداث خسائر جسيمة في القوات المدرعة المعادية ، واستمرت في ذلك حتى لجأنا الى ما سمي بمعارك الدبابات ضد الدبابات وهو خطأ جسيم ما كان يصح ان يرتكب . وكذلك الحال مع الصواريخ ارض - جو ، التي مكنت من تحييد الطائرات المعادية لفترة ثمينة ، تم فيها عبور قناة السويس واجتياح الجولان . وكما حدث ايضاً في ازمة الصواريخ السورية في وادي البقاع والتي مكنت من ردع العدو من القيام باستفزازاته المتكررة .

هذه التطورات جعلت كثيراً من المفكرين الاستراتيجيين يتفاءلون من انتشار الاسلحة التقليدية لأنها أوجدت آمالاً بفرض الاستقرار . فنجد انريتشارد بيرت[٥]

---

(٣) خلال هذا العام حل الصاروخ الامريكي Patriot محل الصاروخ Nike Hercules وكذلك حلت الالغام التقليدية محل الالغام الذرية وكذلك يمكن استخدام المدفعية الموجهة بأشعة الليزر ضد المدفعية المعادية بدلاً من استخدام الاسلحة النووية . وكذلك يمكن للصاروخ Toma Hawk والصاروخ Lance حمل رؤوس تقليدية الى اعماق العدو .

(٤) اثناء حرب الاستنزاف اغرقت الزوارق المصرية المدمرة الاسرائيلية ايلات ، انظر : امين هويدي ، اضواء على نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ١٤٧ .

(٥) Richard Burt, «Nuclear Proliferations and the Spread of New Conventional Weapons Technolo- =

يكتب ان انتشار الاسلحة التقليدية سوف يكون مفتاحاً لتقليل الصراع في الاقاليم غير النووية :

ـ فالدولة الأقوى مثلاً ستتردد في خلق مشاكل حدود مع الدولة الاضعف التي يمكنها ـ حتى وهي في حالة الضعف هذه ـ تدمير بعض الأغراض الحيوية في الدولة الاقوى ، وهنا تتفاعل قواعد الردع النووي نفسها ، ولكن على مستوى اقل .

ـ اما في الصراع بين الدول المتكافئة في القوة فإن الاستقرار يكون اكثر احتمالاً ، والتعامل يكون اكثر حذراً لاحتمال لجوء الاطراف الى الدفاعات الارخص ، وعلى الاخص الاسلحة طويلة المدى ، ولو على حساب القوات الميدانية الاخرى .

ـ وكذلك الحال مع الدولة الصغرى ، فإنها سوف تتردد في إثارة العدوان بالبدء بضربة طويلة المدى لأنها في هذه الحالة ستردع عن طريقين : عدم كفاءة في الرد على المستوى الاستراتيجي وعدم القدرة على مواجهة قوات الدولة الاخرى في الميدان .

إلا أن هذا التفاؤل لا يمكن أن ينعكس على ما يجري في منطقتنا ، اذ أن الواقع عكس ذلك على خط مستقيم .

فشل الردع التقليدي

سبق أن ذكرنا أن الردع وسيلة لتحقيق الاغراض المرجوة باستخدام وسائل الحرب دون شنها ، وذلك عن طريق « التخويف » او « الاقناع » او كليهما معاً . ولكن الحال يشير بوضوح الى أن الاطراف المتصارعة ، لا هي اقتنعت اقتناعاً متبادلاً بموقف أحدهما من الآخر ، ولا هي خافت من المواجهة المباشرة الدائمة . فالحروب مستمرة ، والمعارك دائرة لم تهدأ .

وسبق أن قُلنا إن « الردع » ينتهي مفعوله إذا بدأ « القتال » ، وفي هذه الحالة يعتبر الردع قد فشل في اداء مهمته ، إذ لم يتمكن من « تليين » الارادات المتصارعة حتى تصل الى نقطة اللقاء المطلوبة . فالفجوات ما زالت متسعة ، والمواقف ما زالت على حالها دون تغيير او تبديل على الرغم من بعض الظواهر التي تشير الى خلاف ذلك فالاستقرار الذي يراد فرضه لم يتحقق ، بل ما زالت المنطقة ـ على الرغم من حساسيتها الكبيرة بالنسبة للاستقرار العالمي ـ من أكثر مناطق العالم قلقاً واضطراباً . فكل شيء فيها يهتز . بل علامات الاهتزاز الظاهرة اقل كثيراً من عوامل الاهتزاز

---

gy,» in: Stephanie G. Neuman and Robert E. Harkavy, eds., *Arms Transfers in the Modern World* = (New York: Praeger; CBS Educational and Professional Publishing, 1979), p. 91.

الكامنة . والصراع الدائر بين العرب واسرائيل هو العامل الرئيسي لعدم الاستقرار في المنقطة ، بل الأخطر من ذلك ، أن هذا الصراع هو « المنشط » الفعال لعوامل « الهزات » الأخرى .

إذاً ما زال أمام الأمر الواقع الذي يراد فرضه بالقسر والتخويف صعاب كثيرة ، وحواجز منيعة ، بالرغم من بعض المظاهر السلبية التي حدثت . ومن أهم هذه الحواجز أن الشعوب العربية ـ وهي وقود الصراع الدائر ـ ما زالت تلفظه ولا تقبله . لذا نجد أن المواجهات الكبيرة ما زالت مستمرة : في ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، حرب الاستنزاف في١٩٧٣ . بل حتى في الفترات المتناقصة بين المواجهات الكبيرة تحدث اشتباكات صغيرة محدودة ممتدة ومستمرة تجعل القتال لا يتوقف بين« الارادة الضاغطة » و « الارادة الرافضة » .

بل نجد أن من الظواهر المميزة تزايد « العمل العربي المشترك » في المواجهات الكبيرة فكل المواجهات اشترك فيها اكثر من بلد عربي عدا حرب ١٩٥٦ التي تمت بين مصر ودول العدوان الثلاثي للاسباب المعروفة وبلغت هذه « المشاركة » أوجها في حرب ١٩٧٣ حينما اشتركت كل البلدان العربية تقريباً في المعركة الدائرة وبأكثر من وسيلة .

وصحب « تزايد العمل العربي المشترك » اتساع المساحة التي يدور عليها الصراع ، وتضخم القوات المشتركة فيه . ففي حرب ١٩٧٣ شملت المواجهة جبهتي قناة السويس ، والجولان ، وامتدت جنوباً حتى باب المندب . اما الآن فأخذت تزداد إذ اتسع مسرح العمليات ليصل الى بغداد(٦) والسعودية(٧) والبحر الاحمر(٨) . أما عن تزايد حجم القوات فقد حدث بشكل ملفت للنظر « ففي الحرب العالمية الثانية كان لدى الفرنسيين ٢٠٠٠ دبابة في خط ماجينو ، وقام الالمان بالهجوم بواسطة ٣٠٠٠ دبابة. وفي العلمين كان لدى مونتغمري ١٠٣٠ دبابة وكان لدى روميل ٦٠٠ دبابة . ولكن في حرب رمضان هاجمنا العدو بواسطة ٥٥٠٠ دبابة ففي الجبهة المصرية استخدم المصريون ضعف ما استخدمه مونتغمري في العلمين ، واستخدم السوريون العدد نفسه من الدبابات الذي هاجم به الالمان فرنسا»(٩) .

كما أن التأثير التدميري للمواجهات زاد بشكل خطير إذ «كانت الخسائر جسيمة في

---

(٦) هجوم الطائرات الاسرائيلية على المفاعل اوزاريك يوم ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ .

(٧) اختراق الطائرات الاسرائيلية للمجال الجوي السعودي المعلن والمستتر .

(٨) احتلال اسرائيل بعض الجزر في البحر الاحمر .

(٩) « تقرير أجرانات ، » ١٩٧٤ .

الارواح والمعدات طوال الاسابيع الثلاثة التي استغرقتها عمليات القتال[١٠] حتى وصل معدل الخسائر الى تدمير اكثر من دبابة كل ١٥ دقيقة واكثر من طائرة كل ساعة . . . واستخدم اكثر من ٢٠٠٠ مدفع كعملية تمهيد للهجوم بمعدل ١٧٥ دانة [قذيفة] في الثانية ، ١٠٥٠٠ دانة كل دقيقة بمجموع ١٠٠,٠٠٠ دانة في فترة التحضير للهجوم زاد وزنها عن ٣٠٠٠ طن من المواد المتفجرة »[١١] .

بل لو أننا نظرنا نظرة شاملة لأصل الصراع نجد أن المشكلة تبلورت في اول الأمر عام ١٩٤٨ حينما زرعت اسرائيل في المنطقة حتى تصبح عضواً مقبولاً من اعضاء الاسرة الاقليمية ، وأنه خطط لها لكي تقوم على جثة الشعب الفلسطيني بناء على ما نادى به تيودور هرتزل من إقامة دولة لشعب بلا ارض في دولة بلا شعب[١٢] ، لتطويق الاتحاد السوفياتي ومنعه من الوصول الى البحار الدافئة او الوصول الى المنطقة ذات الموارد الاستراتيجية الضخمة ، وإقامة حاجز بشري يمنع الاتصال بين البلاد العربية . ثم تضافرت الجهود لتقوية اسرائيل اقتصادياً وعسكرياً لردع العرب حتى يفرض المخطط الكريه .

ولكن أين نحن الآن من كل هذا ؟ فالعضو الذي كان يراد فرض عضويته ضمن الاسرة الاقليمية ، ما زال مرفوضاً من شعوب المنطقة دون استثناء ، إذ لا يتوفر فيه شروط العضوية . فهو لا يتقدم الا بقوته العسكرية فقط كمبرر وحيد ليكسب ما يريد . وهذا مسوّغ غير مقبول ، ليس لدى أسرتنا الاقليمية فحسب بل لدى الاسرة الدولية جميعها[١٣] . والشعب الفلسطيني الذي كان يراد إنهاؤه الى غير رجعة عاد من جديد الى الوجود ، له حكومته غير المعلنة ، وجيشه الذي يقاتل ، وفي الوقت نفسه يرفض الفلسطينيون في الاراضي المحتلة سلطات الاحتلال ، وعلاوة على كل ذلك فإن غالبية اعضاء الاسرة الدولية اصبحت تنادي بحتمية انشاء الدولة الفلسطينية . والاتحاد السوفياتي دخل الى البحار الدافئة والحارة ، وله علاقاته ببعض دول المنطقة ، بل هو موجود بثقل في اماكن متعددة على البحرين المتوسط والاحمر . والبلاد العربية بالرغم من الخلافات المؤسفة التي لا معنى لها ، ما زالت على اتصال به وقد زادت مواردها من المواد الخام والامكانيات المالية .

---

(١٠) حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

(١١) منير شاش (لواء) ، « المبدأ الجديد : أطلق صاروخك ولا تلتفت اليه ، » الاهرام (القاهرة) ، ٢ / ١٠ / ١٩٨١ .

(١٢) امين هويدي ، كيف يفكر زعماء الصهيونية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥) ، ص ١٥ .

(١٣) استمرت اسرائيل كما بدأت وكما أريد لها « جندي الشرطة » في المنطقة ، فهي لا تملك الا عصا غليظة تستعملها بشدة ، الامر الذي قد يعزلها عن العالم . وبقيت اسرائيل بالرغم من كل هذه السنوات ، تعتمد في وجودها على الغير في كل شيء ، فهي تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية في لقمة العيش ونزولاً حتى الطائرات والدبابات .

ومن جانب آخر فإن العرب ايضاً لم ينجحوا في فرض إرادتهم على اسرائيل . فاهتزت اغراضهم وتراجعت ، وظهر على ارادتهم - بخاصة في الفترات الاخيرة - علامات التآكل ، الامر الذي ينعكس على سلبيتهم إزاء الخطير من الاجراءات التي تتم ، وتقاعسهم عن الرد على كثير من التحديات التي تحدث ، وتمسكهم بأساليب بالية لم تعد تتواءم وقوانين النظام العالمي الذي نعيش .

ومعنى ذلك ان الرادع التقليدي بالرغم من انتشار وسائله في يد اسرائيل لم يردع العرب . ومعناه ايضاً أن الرادع التقليدي بالرغم من انتشار وسائله في يد العرب لم يردع اسرائيل . ولكن لماذا هذا الفشل ؟

لماذا فشل الرادع التقليدي الاسرائيلي ؟

من اهم إيجابيات الرادع الاسرائيلي « مصداقيته » فهي لا تترك اي فرصة او تحدٍ دون التعامل معها او معه. فمساحة اسرائيل لا تتعدى ٨١٠٠ ميل مربع وطول حدودها ٤٠٠ ميل ويتركز ٣/٤ سكانها في السهل الساحلي الممتد من شمال حيفا الى جنوب تل ابيب . وتختلف مشكلة الامن الاسرائيلي كلياً عن مشاكل أمن البلاد الأخرى اذ أنها ليست مشكلة حدود او سيادة فقط ولكنها علاوة على ذلك مشكلة بقاء[١٤] .

وعلى هذا فهي لا تسمح بمرور تحدٍ واحد دون أن ترد عليه لأن التقصير في الرد قد يفسر على أنه علامة ضعف ، وبذلك يفقد الردع تأثيره . ولذا اصبحت القوة من وجهة نظرها هي العلاج الوحيد لكل مشاكلها مع الجيران وغير الجيران .

والقوة لا تصنع الحق دائماً ، ولكنها أداة لصياغة التاريخ من جديد عن طريق تغيير الجغرافيا . فرسم الخرائط يتم في منطقتنا ، على وجه الخصوص ، بالطائرات والمدافع والدبابات ، وليس بالطرق المتعارف عليها من اوراق واقلام . والقوة في الوقت نفسه - وكما تراها اسرائيل - لا علاقة لها بالاخلاق والعدالة . فهي تفصل القواعد الاخلاقية عن السياسة ، وتعتبر العدالة عملة زائفة في التعامل . فالعدالة شيء يتعلق بالتاريخ ، وهو قد مضى وولّى ، وكل اهتمامها بالامر الواقع . . . فتغير الواقع القائم الى واقع جديد وتثبته وتحول دون إعادة الامور الى اصولها بعد ذلك .

وهذا هو الخطأ الاكبر لاسرائيل في استخدام « الردع » كأداة من ادوات

---

(١٤) بن غوريون « امن اسرائيل وعلاقاتها الدولية ، » في :
Israel Government, *The Israel Government Yearbook, 1959 / 1960* (Tel Aviv: Israel Publications, 1960).

الدبلوماسية . فالقوة العسكرية وحدها عاجزة في المدى الطويل عن إنهاء الصراعات الاقليمية لأن عصر المبارزات الفردية التي كانت تقرر الهزيمة والنصر ـ مثلما حدث بين داود وجالوت ـ قد انتهى . وبالمثل فإن المبارزات الجماعية بالجيوش الكبيرة غير قادرة وحدها على حسم المواقف دون العوامل الاخرى .

فلم تعد « القوة » هي التي تقرر الهزيمة والنصر ولكن « القدرة » هي التي تقرر ذلك . والقوة جزء من القدرة كما سبق ان قلنا في موضع آخر . واسرائيل لا يمكنها في يوم من الايام أن تحصل على القدرة التي تعني « القوة متعددة الاقطاب » والتي تعني توفر نواحٍ اخرى من مصادر القوة الى جانب القوة العسكرية . واسرائيل تفتقر الى ذلك بشكلٍ لا يحتاج الى توضيح .

هذه الحقيقة تغيب عنها تحت شعورها بلذة بعض الانتصارات التي لا تنقلها خطوة واحدة للامام ، مهما ظهرت الأمور بخلاف ذلك . وهذا الشعور يجعلها تصر على الحصول على كل شيء . علماً بأن هذه السياسة قد تجرها في يوم من الايام الى موقف صعب لا تحصل فيه على اي شيء . لأن « الردع » لا يعطي مردوده الحقيقي الا إذا كان « الغرض » مناسباً للقوة المتاحة . فإذا تجاوز الغرض هذه الامكانيات فلا مجال عندئذ الا تفضيل احد الخيارين : إما أن يتواضع الغرض ليتناسب مع الامكانيات ، وإما تزداد الامكانيات حتى تتناسب مع الغرض . وأغراض اسرائيل في تزايد مخيف . فبينما بدأت بمحاولة الحصول على وطن قومي تجمع فيه الشتات نجدها وقد انتهت بضم اراضي الجيران ، بل تسعى في الوقت نفسه الى القضاء تماماً على الشعب الفلسطيني بأسره كما فعل الامريكان بالهنود الحمر . . . . كل فلسطين لا بد من أن تكون لها . وهذا لم يعد يكفي فلا بد من ضم الجولان والقدس وجنوب لبنان !! وتدور الحلقة المفرغة بين الاغراض المتزايدة وتصعيد قوى الردع حتى يصبح « الرادع التقليدي » ، مهما عظم وكبر ، اقل من أن يحمي هذه الاغراض . فالقوة ـ كما سبق أن قلنا ـ من طبيعتها الانتشار دون توقف إلا حينما تواجه بقوة اخرى تجبرها على التوقف ثم الارتداد .

والاقطار العربية وهي ترى هذه الاطماع المخيفة تسعى بدورها الى زيادة امكانياتها حتى تواجه الخطر المحدق بها من دولة ما زالت حتى الآن لا تعرف اين حدودها ، ولا تدري حتى الآن الى أين تقودها اطماعها التي اصبحت ظاهرة للعيان !! **هذا هو السبب الحقيقي لفشل الردع الاسرائيلي . وهذا هو السبب الحقيقي في الوقت نفسه لزيادة سرعة سباق التسلح وحجمه في المنطقة .**

وعلى الرغم من أن المرء لا يمكنه في بعض الاحيان إخفاء اعجابه ببعض ما

يكتبه بعض المفكرين الاسرائيليين عن « كيفية إدارة الصراع » . او « كيفية التعامل مع الازمة » **إلا ان الطريقة التي تمارس بها اسرائيل فعلاً إدارتها للصراع والازمات طريقة خاطئة ، وهذا هو الذي جعلها وبصفة مستمرة « تستخدم القتال لتحقيق الردع » ، بدلاً من أن تستخدم « الردع » لتجنب القتال . وبذلك فإنها قلبت مبادىء الردع ، عند تطبيقه ، رأساً على عقب** . كما تجاهلت مبادىء الصراع المعروفة ، فهي دائماً تتحدث عن الانتصار الكامل والأمن المطلق . وهذا لم يعد ممكناً كما سبق أن ذكرنا في الفصل الاول من الكتاب . فلم يعد هذا « التطرف » مقبولاً لأن العصر الذي كان من الممكن أن « تسحق » فيه الارادات قد انتهى . وبذلك لم يعد هناك موقف ينتهي كله الى « بياض » او الى « سواد » . الأبيض الناصع والأسود الحالك لونان لا تعرفهما ادارة الصراعات . إذ أن الالوان المقبولة هي « بين بين » يمزج فيها الابيض والاسود حتى يخرج المزيج المناسب لا لطرف من الاطراف ولكن لجميع الاطراف .

إن إدارة الصراع لا تعرف « المطلق » . لأن « الكمال » لطرف يكون دائماً على حساب الآخرين . فالادارة العاقلة للصراع إذاً هي التي تسعى الى التركيز على نقاط الاتفاق ومحاولة إبرازها اكثر من أن تسعى الى خلق نطاق الخلاف وتكريسها . وعليها في الوقت نفسه ، أن تعرف أن الصراع لا يمكن أن ينتهي الا اذا توصل اطرافه الى موقف يحلّون فيه أغلب مشاكلهم بنسب متساوية ، وهذه هي التسوية العاقلة او الكاملة التي يمكن أن تتم وتدوم .

هذا المفهوم لا يمكن أن يستقيم مثلاً مع ما يقوله يهوشفاط هاركابي من ان « اسرائيل محدودة المساحة ، وتبعاً لذلك فإن قدرتها على التنازلات محدودة للغاية ، فأي تنازل للعرب سيكون مهماً لهم إذا كان من شأنه اضعاف اسرائيل ، وهو خطوة نحو الهجوم النهائي . وتفضل اسرائيل ، نظراً لوضعها ، العيش في خطر على أن تتقدم بتنازل يعرضها للفناء »[١٥] !! ولعله يعدل من أفكاره إذ أن حربين قد وقعتا بعد أن قال ما قال . ثم ماذا يقول هاركابي عن اسرائيل التي تريد أن تأخذ كل شيء ولا تعطي شيئاً؟ والتي تضم الاراضي بدلاً من التنازل عنها ؟ والتي تشن العدوان ولا تعرف الوفاق؟ والتي لا تعرف الا لغة التهديد الثقيل بدلاً من الحوار العاقل ؟

ماذا يقول هاركابي في تجاهل اسرائيل لكل القواعد المتبعة حينما قامت بالغارة « بابليون » لضرب المفاعل العراقي « اوزاريك » علماً بأن العراق على بعد اكثر من ١٠٠٠ ميل ، وأنه بلد وقع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة الذرية وخاضع لتفتيش

---

(١٥) يهوشفاط هاركابي ، « المواجهة العربية الاسرائيلية : وجهة نظر اسرائيلية ،» ورقة قدمت الى : مؤتمر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، ٧ ، ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٥ .

وكالة الطاقة الذرية ولضماناتها ؟ ماذا يقول في تبرير مناحيم بيغن لهذه الغارة من أن اسرائيل «بلد صغير فهي ليست كالولايات المتحدة الامريكية يمكنها أن تتحمل الضربة الاولى وترد بالضربة الثانية إذ يمكن تدمير كل قواعدنا في ضربة واحدة . كما أن اسرائيل لا يمكنها أن تتحمل نفقات تحليق طائراتها باستمرار لمواجهة اي عدوان . ولذلك فإن اسرائيل مكشوفة ومعرضة »(١٦) ! ولكن ماذا يفعل بيغن لو استمر « الديالوج » ؟

لعلى رأي جيمس رستون الذي علق به على الغارة « هذه اول مرة منذ اختراع السلاح النووي نجد فيها دولة تصر على أن من حقها تدمير منشآت دولة اخرى تشك في أنها نووية . ماذا يحدث لو أن كل دول العالم اعطت لنفسها الحق أن تفعل ما فعلته اسرائيل ؟ هل اصبحت الدول حرة في تدمير المنشآت النووية للدول الاخرى ؟ ماذا لو قام الاتحاد السوفياتي بتدمير منشآت الصين وهي في مقدورها ذلك؟ ماذا لو قامت الهند بتدمير منشآت باكستان ؟ إن جميع دول العالم تعيش في الحقيقة تحت تهديد مستمر من القنابل الذرية الحقيقية وليس مفاعل تحت التجربة في العراق . والشيء الغريب ان اسرائيل تعتقد أن هذا يحقق لها الامن . إلا أن الولايات المتحدة الامريكية جعلت من نفسها القدوة حينما اعلن ريغان أنه لا امل في الوصول الى حلول وسط مع السوفيات بالتفاوض . وعلى ذلك فقد اصبح الامن يعتمد على استخدام القوات العسكرية »(١٧) .

وقد علق الكثيرون بمثل ما علق به جيمس روستون . فنجد ان « الوشنطن بوست » تقول « ماذا لو أعطت اي دولة نفسها الحق في تحطيم المنشآت النووية للدولة المنافسة وبالمفاعل وقود نووي ؟ إن هذه الضربة هي المثل لما يمكن أن يحدث نتيجة الخوف الذي يؤدي الى القيام بالضربة الاولى . ماذا لو استمر الديالوج الى نهايته ؟»(١٨) . وعادت النيويورك تايمز تقول « ليست اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعتقد أن أمنها في احتكار السلاح النووي الاقليمي . وإذا كانت اسرائيل رأت تدمير المفاعل العربي ، لماذا لا يقوم غيرها بذلك؟ لماذا لا يلجأون الى تكنولوجيا مختلفة كسلاح الجراثيم او الحرب الكيماوية ؟ لماذا لا يتم قتل اشخاص مثل قتل الاسرائيليين للدكتور المشد(١٩) في باريس »(٢٠) .

ولكن اسرائيل لا تنظر ابداً للصراع هذه النظرات الرومانسية الانسانية . فحينما سمع بيغن بتدمير المفاعل العراقي قال لوزرائه المجتمعين معه في منزله في انتظار نتيجة الغارة « ايها السادة ، لقد أنقذ طيارونا اسرائيل من مذبحة اخرى » . وذكر احد المسؤولين في

(١٦) Menachem Begin in: *Time* (New York), (22 June 1981).

(١٧) James Roston, «Jerusalem and the Bomb,» *New York Times*, (June 1981).

(١٨) «Getting-Serious about Bombs,» *Washington Post* (June 1981).

(١٩) في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠ قتل الاسرائيليون في باريس د. يحيى المشد وهو عالم ذرة مصري كان يعمل في العراق .

(٢٠) *New York Times*, 10/6/1981.

مكتب بيغن وهو يبتسم معلقاً على الغارة « لو كان بيغن هـو رئيس الولايـات المتحدة بـدلاً من هـاري ترومـان عام ١٩٤٩ مـا كان هنـاك سباق في التسليح » . وأجـاب الجنـرال إيتـان رئيس الاركان الاسرائيلي عن سؤال وجه اليه عن كـم مرة تحتاج اسرائيل لمثل هذه الغارات لمنع العرب من بناء مفاعلاتهم النووية « إننا نعرف ماذا نعمل في المرة التـالية وليس من المؤكـد ان يكـون اجراؤنـا في العراق بـالذات بـل قـد يكـون في مكـان آخـر » . ثم عـاد بيغن ليصـرح « وسنضرب اي مفاعل تحاول العـراق ان تنشئه مـرة اخرى ولـو قامت السعـودية ببنـاء مفاعـل سوف ندمره »، وأتبع ذلك بارسال طـائراتـه لتخترق المجـال الجوي السعـودي . فبيغن يؤمن برب ابراهيم واسحاق ويعقوب ويثق بالطائرة والدبابة .

ومرة اخرى فليس هنـاك في يد اسـرائيل إلا استخـدام القوة الامـر الذي يـدفع العرب الى العمل على الدفاع عن مصيرهم الذي تهدده هـذه النوايـا المجنونـة . ولكن لماذا تقوم اسرائيل بهـذا الخلط الثقيل بـين الردع والقتـال؟ هذه نقـطة تنقلنا الى فشـل « الرادع التقليدي العربي»[٢١] .

لماذا فشل الرادع التقليدي العربي ؟

إن « مصداقية اي عقيدة عسكرية تتوقف على وسائل تنفيذها والعزيمة لاستخدام هذه الوسائل اذا دعت الـظروف الى ذلك »[٢٢] . إذن فيحتـاج الـردع الى مـزيـج من العـوامـل الثـلاثـة الآتية : توفر القوة + الارادة والعزيمة لاستخدامها + تصديق العدو لهذين العاملين .

وتحاول اسرائيل تطبيق هـذه القاعـدة ، فلا شـك أن عزيمتهـا لاستخدام القـوة متوفرة في كل الاوقات والحالات ، لاقناع العرب بأنها قادرة على ردع اي رد يقومون به (to deter any response) . إلا أنه في الجانب العـربي توجـد فجوة كبيـرة بين « امتـلاك وتوفر القوة » وبين « العزيمة لاستخدامها » ، ممـا يؤدي الى اسقاط الـطرف الثالث من المعادلة وهو تصديق العدو لهذين العاملين .

والنتيجة الحتمية لهذه الفجوة الخطيرة تشجيـع اسرائيـل على ممـارسة العـدوان ، وبصفة مستمرة ، لغياب « القدرة على العقاب » . لأن كل فعل لا بد من أن يكون له رد فعل . ورد الفعل ربما يكون اكثر تحكماً في سير الاحداث من الفعـل نفسه . فكـل

---

(٢١) «Reactor Raid Draws Censure Applause,» *Herald Tribune*, 13-14/6/1981.

(٢٢) United Nations [UN], Secretary - General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary - General of the United Nations* (London: Printer, 1981), p. 108, and

امين هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فييتنام ، الوفـاق الدولي ، حـرب اكتوبـر ١٩٧٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩)، ص ١٠١ .

جـريمة لا بـد لها من العقاب ، والا انتشـرت الجـريمـة وتمـادى المجرم في اجـرامـه وعدوانه .

ومما يزيد من اتساع الفجوة التي تحدثنا عنها ، تـركنا التهـديدات الصغـرى التي تقوم بها اسـرائيل دون رد . وهـذا عكس القاعـدة الذهبيـة للردع . فمن المعروف ان الدولة القادرة على مواجهة التهديدات الكبـرى تكون قـادرة على مـواجهة التهـديدات الصغـرى . فهذا شيء بـديهي . ولكن عند ممـارسة « الـردع » تنقلب القاعـدة . فإذا أصرت الدولة على مواجهة التهديدات الصغرى مهما كان مستواها تولدت لديها القدرة والعزيمة على مواجهة التهديدات الكبرى بل منع حدوثها على الاطلاق .

والعرب يتركون التهديـدات الصغرى التي تقـوم بها اسـرائيل كـل يوم تمـر دون عقاب . ومن الطبيعي ان هذا القصور يشجع اسرائيل على القيام بتهديداتها الكبرى . وهذا ليس في صالح العرب ، بل ليس في صالـح اسرائيـل ايضاً . إذ ينمي غـريزتهـا العدوانية المتأصلة فيها . فحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة ترجع في الواقع الى عاملين : العدوان الاسرائيلي وتخاذل العرب في توقيع العقاب المناسب لهـذا العدوان ، إذ أن الردع يحتاج الى :

- رد حاسم على أي فعـل ومواجهـة العدوان الصغـير باصـرار حتى يمنع ويـردع حدوث العدوان الكبير .
- التهديد بالردع الصادق ، فالكلمات الجوفاء لا توضع في الميزان .
- اقتناع العدو بأن هناك عزيمة صادقة لمقاومة التهديدات والضغوط التي يقوم بها وهذا يعني باستمرار التصدي دون هوادة او لين .

- إجبار الطرف الآخر على أن تكون نتيجة حساباتـه قبل القيـام بالعـدوان زيادة خسائره عن مكاسبه . اي أن مـا يحدثـه رد الفعل من خسـائر يفـوق ما يحققـه هو من فوائد نتيجة عدوانه .

- قدرة العرب على استيعاب « الضربة الاولى » التي يوجهها العدو وما تحدثه من دمار ، وقدرة العرب ايضاً على توجيه « الضربة الثانية » الثقيلة المركـزة التي تجبره عـلى إعادة حساباته ، على أن تكون النتيجة مقنعة له بعدم قيامه بعدوانه .

اما مواجهة العدوان الاسرائيلي بذلك الجـدل المتكرر عن « خـرقها لميثـاق الامم المتحدة » واعتدائها على « القانون الدولي » ، وما يقـال عن « العقوبـات » ، او « عقد مؤتمرات وزراء الخارجية والقمة » ، أو عرض الموضوع على « مجلس الامن » او « هيئة الامم المتحدة » . . . ، كلها إجراءات لا تحول دون تكرار العدوان ومحـاولة منـا لإلقاء

همومنا ومسؤولياتنا على عاتق الغير . فالعدوان موجه ضدنا نحن ، والخسائر التي تحدث تؤثر فينا نحن ، وإذا كنا غير قادرين او راغبين في تحمل مسؤولياتنا فكيف نطلب من الغير أن ينوب عنا في ذلك ؟ ولم يترك لنا التاريخ مثلاً واحداً على تطوع الغير لرعاية مصالح الآخرين وللحفاظ على حقوقهم . كما أن صفحات التاريخ زاخرة بالشواهد التي تؤكد أن الأخلاق لم تكن في يوم من الايام قاعدة للسلوك الدولي ، وأن القانون الدولي نفسه دائماً ما ينفذ لصالح الاقوياء . فإذا تركنا النفاق الذي يسود التعامل الدولي ، نجد أن الكل راغبون في الحصول على النصر ولو على جثث الآخرين ، بغض النظر عن الوسيلة المتبعة . أما ما يأتي بعد ذلك من كلمات المجاملة والاحتجاج والتنديد فكلها مواساة لا تعيد حقاً ، ولا تسترجع ارضاً .

وليس معنى هذا أننا نفضل الردع عن الناحية الاخلاقية التي يجب ان تسود العلاقات الدولية . بل العكس هو الصحيح . ألم نقل من قبل ان القوة محايدة حتى تستخدم ؟ وحينئذ قد تنحاز القوة الى الاغراض العادلة ، او قد تنحاز الى العدوان . وفي الحالة الاولى تتحرك القوة في اطار اخلاقي ، وفي الحالة الثانية تصبح القوة شاردة تحتاج لمن يهذبها . فالمسألة كلها إذن تتركز في كيفية استخدام القوة ولأي غرض تستخدم؟ وكم في التاريخ من امثلة للقوة التي منعت الكوارث .

إذاً فاستخدام القوة ليس عملاً شريراً دائماً . « فالقوة العاقلة العادلة » قد تتمكن من منع انطلاق « القوة المجنونة الغاشمة » ، وتقف في وجهها كرادع يحول دون انطلاق نزعاتها الشريرة . وهي بذلك قوة تفرض السلام الذي لا يمكن أن يتحقق الا باستقرار القوى داخل إطار نظام شرعي ، يسوده حسن المعاملة والتعاون وتغذيه المصالح المتبادلة . وبذلك يتحقق الأمن للجميع . وكما قال **رونالد ريغان**(٢٣) « إن أمن اي دولة يتوقف على عزيمتها في استخدام القوة اكثر من رغبتها في التفاوض »

«The Security of Any nation lies more in its will to use Power than in the willingness to negotiate.»

فالقوة العربية إذن ، والارادة التي لا تلين في استخدامها ، هي « رادع » حقيقي لصد هذا العدوان المتكرر الذي تقوم به اسرائيل تحت مزيج خطير من الشعارات المزيفة للتوراة ، والاحلام البراقة للمطامع الصهيونية . وهي بذلك عامل أخلاقي يسعى لفرض السلام العادل من خلال القوة . أما إذا استمرت هذه الفجوة الخطيرة بين وجود القوة ، والخوف من استخدامها فإن السلام لن يتم . لأننا نكون بذلك قد

---

(٢٣) *Time* , (22 June 1981).

وضعنا انفسنا ـ كما قال هنري كيسنجر[٢٤] ـ امام خيارين : الاستسلام او الانتحار . وكلاهما لا يحل المشاكل القائمة ، لا بالنسبة لأجيالنا ، ولا بالنسبة للاجيال القادمة .

ويبدو أننا ركزنا حتى الآن على الجانب المعنوي للردع وتركنا التحدث عن جانبه المادي . وربما يكون ذلك قد تم تحت شعور بأنه متوفر الى حد كبير رغم اصرار الولايات المتحدة الامريكية على أن يكون توازن القوى دائماً في مصلحة اسرائيل . فالانفاق العربي على التسليح ضخم للغاية ، وحجم الاسلحة المتوفر في الترسانات العربية كبير للغاية ايضاً . بل ويمكن وبكل ثقة ، إضافة المزيد لو احسنّا اللعب بالاوراق التي في يدنا . ولكن المشكلة هي في « العمل العربي الجماعي » .

ولقد دلت التجارب السابقة والحالية ان « العمل العربي المشترك» ممكن . ولكنه لا يتحرك إلا عند تصاعد الازمات دون تخطيط مسبق . وفي مثل هذه الظروف يفقد « العمل المشترك » كثيراً من قدرته وإمكانياته . فقد قامت حرب ١٩٦٧ مثلاً ، والقوات العراقية والسعودية ما زالت تتحرك على بعد مئات الكيلومترات من الجبهة . وحينما حدثت الثغرة على الجبهة المصرية في حرب ١٩٧٣ وصلت التعزيزات العربية بعد اسابيع غالية تغيرت فيها الصورة في غير مصلحتنا .

وهناك تساؤل ملحّ : إذا كان العرب يتوحدون هكذا على عجل ، ويقدمون في كرم وسخاء لا يمكن أن ينكر في وقت الشدة دون ترتيب مسبق . أقول فإذا كان الامر كذلك فلماذا لا يجربون هذا التعاون بطريقة أكثر حضارة وأكثر فاعلية ؟ لماذا لا يجربون التخطيط المسبق على المدى القريب والبعيد؟ لماذا لا يوزعون الواجبات فيما بينهم ؟

إن تم ذلك يصبح للعرب « رادع فعال » ، قادر على توجيه « الضربة الثانية » التي تردع العدوان الذي اصبح يتم في استخفاف جارح . وتفسير ذلك أن كل الأطراف احرار في توجيه « الضربة الاولى » سواء تقليدية أم نووية ولكن الذي يمنع توجيهها ما يلي :

ـ القدرة على امتصاص تأثيرها التعبيري عن طريق اتساع المساحة والعمق على طول الساحة العربية .

ـ الابقاء على أكبر ما يمكن من قواتنا الرادعة سليمة ، وهذا ممكن عن طريق انتشار « الرادع التقليدي العربي » على مساحات واسعة ، تشتت الجهد المعادي .

(٢٤) هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فييتنام ، الوفاق الدولي ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٤٩ .

ـ توجيه الضربة الثانية بحيث تكون قادرة على شل قدرته لتوجيه ضربة ثالثة وفي الوقت نفسه يكون لدينا القدرة على توجيه الضربة الرابعة وهذا ممكن في ظل حشد الجهود العربية والامكانيات العربية تحت قيادة واحدة .

إذاً فالظروف العربية مواتية نظراً للمساحات الشاسعة ، والأعماق الكبيرة المتيسرة التي تقلل من تأثير الضربة الاولى ، وتمكن من توجيه الضربة الثانية في اكثر من اتجاه . وفي ظل « الفجوات » الخطيرة التي تحدثنا عنها فشل « الرادع التقليدي العربي » .

خلاصــــة

١ ـ إن القوانين الجديدة التي توجه سوق السلاح العالمي أتاحت وسائل فعالة لدول المنطقة لحيازة وسائل متعددة « للرادع التقليدي » سواء من ناحية الكم او الكيف وهذا في صالح البلاد العربية .

٢ ـ وكان من المنطقي أن يعمل « تضييق الفجوة » في الامكانيات الرادعة بين الاطراف المتصارعة على فرض الاستقرار في المنطقة . الا ان العكس قد حدث فانتشر عدم الاستقرار وزادت حدة الصراع وخطورته للدرجة التي تزايد فيها استخدام القوات المسلحة كأداة غالبة من ادوات الصراع .

٣ ـ هذه الظاهرة دليل على فشل « الردع الاسرائيلي » و « الردع العربي » على حد سواء إذ ينتهي مفعول الردع ببداية القتال .

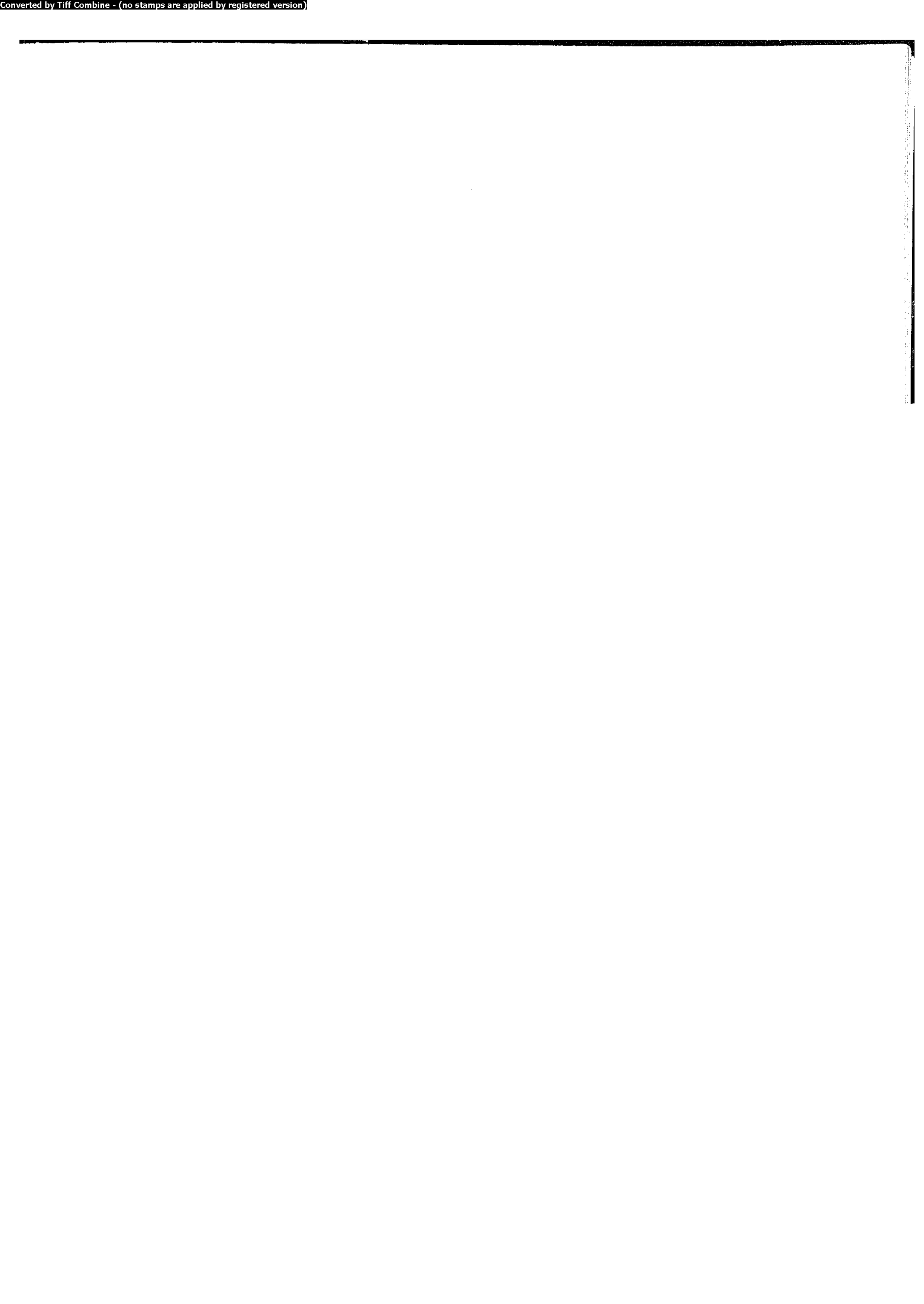
٤ ـ وسبب فشل الرادع الاسرائيلي اساساً هو أنها قلبت مفاهيم الردع . فبدلاً من استخدام الردع لمنع القتال نجدها تستخدم القتال كوسيلة للردع والسبب في تناقضها هذا يرجع الى عدم تناسق اغراضها العدوانية المتزايدة مع القوات المتاحة ، والذي أدخلها في حلقة مفرغة من تضخم الاغراض وسباق التسلح .

٥ ـ وسبب فشل « الرادع العربي » يرجع اساساً الى وجود فجوتين : الفجوة الاولى ، هي الفجوة بين توفر وسائل « الردع » وغياب العزيمة على استخدامها فتركت بذلك الفرصة للعدوان الصغير والكبير ليمرّا دون رد أو عقاب ، والفجوة الثانية ، تكمن في غياب العمل العربي المشترك بالرغم مما يحققه من ضمان وأمن .

والسؤال الكبير والخطير بعد فشل الرادع التقليدي في فرض الاستقرار في المنطقة هو : هل البديل لهذا الفشل يكون بالضرورة هو « الرادع النووي » ؟

الفصل الرابع

الرادع النووي وتأثيره على الصراع الاقليمي بين العرب واسرائيل



انتهينا في الفصل السابق إلى أن « الرادع التقليدي » قد فشل في تحقيق الاستقرار في المنطقة للاسباب التي ذكرناها . وتساءلنا : هل البديل لهذا الفشل يكون بالضرورة « الرادع النووي » . والاعتبارات التي دفعتنا الى هذا التساؤ ل يمكن إجمالها في الآتي :

ـ كان من المنطقي ألاّ نصعد الموقف الى هذه الدرجة الخطيرة مرة واحدة ، إذ كان من الأوفق أن نعرض تصوراً بديلاً هو السلام الذي يحقق الاستقرار . فإذا كان الطرفان قد فشلا في تحقيق الاستقرار عن طريق « الرادع التقليدي » فلماذا لا يتّجه الجميع الى السلام؟ إلا أن العوامل التي ذكرناها خلال الفصول السابقة تجعل هذا التصور بعيداً عن التحقيق إلا إذا تغيرت المواقف والاهداف .

ـ وكان البديل لهذا التصور هو حقن « الرادع التقليدي » « بجرعة قوية » ، ربما يتم عن طريقها الاستقرار المنشود ، فكان أن تعرضنا « للرادع النووي » .

ـ ثم قضية « الرادع النووي » في الصراعات الاقليمية قضية مطروحة في كل الاوساط العلمية المتخصصة ومعاهد البحث ولكن من وجهة نظر القوتين الأعظم فحسب . أردنا أن نقدم « اجتهاداً » خاصاً في الموضوع نفسه من وجهة نظرنا كمحاولة لا أشك في أنه سيتبعها محاولات .

ولكن قبل أن نسترسل في الموضوع الخطير علينا أن نوضح الفارق بين الرادعين التقليدي والنووي من وجهة نظر الصراع الاقليمي .

المسلسل	الرادع التقليدي الاقليمي	الرادع النووي الاقليمي
١	اكثر « مصداقية Credibility » في الاستخدام سواء في الدفاع او الهجوم أو ضد أعمال الفدائيين والمتسللين بالرغم من تصاعد قدرته التدميرية علاوة على أنه لا توجد قيود دولية على استخدامه في القتال في حالة فشل الردع .	لم يستخدم حتى الآن كأداة من ادوات القتال الا مرة واحدة في هيروشيما وناغازاكي ولا يمكن استخدامه الآن إلا في حالة الضرورة القصوى عند تعرض البقاء للخطر ولذلك فهو رادع دفاعي ذو قوة هجومية غير محدودة عند استخدامه لذا تفرض عليه قيود دولية « اختيارية » لمنع انتشاره أو استخدامه .
٢	يستهدف القوات المسلحة المعادية كأسبقية اولى والأهداف المدنية كأسبقة ثانية (خاصة في الصراع العربي الاسرائيلي) .	يستهدف الاغراض المدنية المختارة كأسبقية اولى لعدم توفر الرؤوس الذرية بدرجة كافية ولشدة تأثير عدد قليل من الاسلحة النووية في مساحات شاسعة .
٣	خطورته في قوته التدميرية وتكون الطاقة المنبعثة أقل ما يمكن لأن الحرارة تقاس بآلاف الدرجات .	خطورته ليست في قوته التدميرية(أ) فحسب ولكن فيما يتخلف عنه من إشعاعات حرارية(ب) او اشعاعات فورية(ج) او اشعاعات مؤجلة(د) .
٤	تحديد الاغراض وتحليلها وجمع المعلومات عنها يحتاج الى خطة معلومات معقدة تشترك فيها جهود المخابرات المختلفة واهمها الوسائل السرية .	المعلومات هنا خاصة بالنسبة لأغراض القيمة المضادة (اي المدن والتجمعات السكانية . . . الخ) ميسرة حتى في المصادر المكشوفة .
٥	فرص نجاح الرادع تحت رحمة الآخرين إذ أن اعتماده أساساً على منابع خارجية .	يعطي لصاحب القرار حرية اكبر لأن اعتماده الاساسي في حالة توفره على القدرة الذاتية .
٦	يحتاج الى عدد كبير من القوة البشرية كما يحتاج الى تجهيزات ومعدات ضخمة ومتطورة ولذلك فإنه يحتاج الى وقت مناسب لاستعداده .	القوات الخاصة به قليلة وفي الوقت نفسه يعتبر جهداً اضافياً للرادع التقليدي . وبالنسبة للرادع الاقليمي لا يحتاج الأمر إلا الى عدد محدود من الرؤوس الذرية ووسائل الإطلاق كذلك لا يحتاج الامر الى التطور المستمر لتكلفته الباهظة ولعدم الحاجة فعلاً الى ذلك . كما أنه لا يحتاج الا لساعات محدودة لاستعداده .
٧	لا يوجد في حالة قصوى من الاستعداد بصفة دائمة ولو أن الأمر يحتاج الى الحذر الشديد في حالة الاستعداد في منطقتنا للاجراءات المفاجئة التي تقوم بها اسرائيل بصفة دائمة .	احتمال استخدامه يتوقف على تطور عمليات الردع او القتال التقليدي وتتطور حالة استعداده تبعاً لذلك .
٨	لكي يصل الى نتيجته الحاسمة عند استخدامه لا بد من أن يصل الى أعلى درجات العنف .	استخدامه في نطاق محدود وبطريقة متدرجة (Graduated) .
٩	ليس هناك ما يدعو الى سرعة تدخل القوتين الأعظم . ويتم التدخل بعد أن تصبح حالة التوازن بين الطرفين صالحة لذلك . بل احياناً ما تشجعه القوتان الأعظم لتغيير التوازن لمصلحتها بين الاطراف .	تسارع القوتان في التدخل عند التهديد باستخدامه خوفاً من تصاعد التصادم النووي الاقليمي الى تصادم نووي عالمي وقد يدعو الامر الى توجيه إنذار مشترك لمنع استخدامه او القيام بجهد مشترك لمنع التصعيد وتطويق الازمة .

المسلسل	الرادع التقليدي الاقليمي	الرادع النووي الاقليمي
١٠	إذا تحرك الرادع التقليدي في قتال فعلي فتكون الحرب محدودة أي يمكن أن تتدخل القوتان بطريق غير مباشر وتطوير الموقف حسب مصالحهما بالامداد بالسلاح والمعدات في الوقت وبالحجم المناسبين .	إذا تحرك الرادع النووي تصبح الحرب محلية اي لا تتدخل القوتان الأعظم بالمساعدة بل يقومان بجهد مشترك لمنع الانتشار .
١١	وسائله متوفرة لدى كافة اطراف الصراع .	قد يستخدم في حالة احتكار طرف من الأطراف للرادع النووي وقد يستخدم في حالة انتشاره بين اكثر من طرف من أطراف الصراع .

(أ) توزيع ناتج التفجير من الجو لسلاح نووي حراري كالآتي : ٥٠ بالمائة تفجير وصدمة ؛ ٣٥ بالمائة اشعاع حراري ؛ ٥ بالمائة اشعاع فوري ، و ١٠ بالمائة اشعاع فوري اجل او مؤجل . انظر :

Geoffry Kemp, «Targets and Weapons Systems,» in: International Institute for Strategic Studies [IISS], *Nuclear Forces for Medium Powers, part I,* Adelphi papers, 106 (London: IISS,1974), p. 13.

(ب) تحدث هذه الاشعاعات نتيجة للحرارة المرتفعة جداً التي تحدث حروقاً فظيعة في الناس المعرضين لها ، وتشعل الحرائق في الاهداف القابلة للاشتعال مثل المساكن الخشبية ومعامل التكرير في مساحات واسعة . وكلما ارتفع « عيار » القنبلة النووية ، ارتفع الفارق بين مدى الاصابات نتيجة للاشعاع الحراري عن تلك التي تنتج من قوة التفجير ، فالاشعة الحرارية مثلاً لقنبلة ١٠ ميغاطن تحدث حروقاً من الدرجة الثانية لمسافة ٢٤ ميلاً من نقطة الانفجار (Ground Zero) بينما يكون تأثير الانفجار قليلاً على المسافة نفسها بحيث يمكن إهماله . انظر: المصدر نفسه .

(ج) ترجع الاشعاعات الفورية الى اشعة غاما والنيترونات وجزيئات الفا و بيتا المنبعثة خلال دقيقة واحدة من التفجير . ولما كان يمكنها قطع مسافات طويلة في الجو فإن اشعة غاما والنيترونات هي التي يمكن اعتبارها الخطر الحقيقي على الانسان لأنها تؤذي الانسجة الحية . ويزداد خطر النيترونات بالقرب من مركز التفجير النووي (G.Z.) بالرغم من أن تأثير اشعة غاما يزداد اهمية عند زيادة المسافة والعيار . واحتياطات الأمن ضد الاشعاع النووي اصعب منها ضد الاشعاع الحراري على مسافة ميل من منطقة تفجير سلاح عيار واحد ميغاطن ، اذ تحدث الاصابات ضد الانسان حتى ولو كان داخل ملجأ من الاسمنت المسلح سمك جدرانه ٢٤ بوصة . انظر : المصدر نفسه .

(د) الاشعاع النووي المؤجل هو تلويث الاهداف بسبب السحب الناتجة عن الانفجار والتي تهبط على الارض . والسقوط المبكر يتم خلال ٢٤ ساعة من التفجير . أما السقوط المؤجل فيعني المواد الملوثة التي تنقل في الجو عبر الكرة الارضية خلال مدة تراوح من شهر الى اعوام . والنوعان يغطيان مساحة اكبر مما تغطيه التأثيرات الاخرى .

الفرق بين الردع النووي الاقليمي والردع النووي العالمي

في محاضرة ألقاها الفيلد مارشال لورد كارفر في المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية بلندن عن اتجاهات الرأي العام إزاء موضوعات الدفاع ، سألته عن رأيه في إمكانية وكيفية استخدام الاسلحة النووية في الصراعات الاقليمية وكان رده « إنه بالرغم من دقة وصعوبة السؤال إلا أنه يمكنني القول ان القواعد التي تتحكم في استخدام الرادع النووي على مستوى الصراع العالمي يمكن تطبيقها بدقة على استخدام الرادع النووي على مستوى الصراع الاقليمي »[١] .

ولم أقتنع بالرد لأنني أرى الفرق الكبير بين هذا وذاك مما يمكن إجماله في الآتي :

١ - فمن الخطأ الفادح « التعميم - Generalization » في موضوع « الرادع النووي »[٢] ، ليس فقط بين المستويين العالمي والاقليمي بل بين الاقاليم المختلفة ايضاً ، نظراً لاختلاف الأقاليم بعضها عن بعض ، علاوة على اختلاف نوعيات النزاع . فما ينطبق على إقليم جنوب شرق آسيا مثلاً لا ينطبق كلياً على الشرق الاوسط . وما ينطبق على الشرق الأوسط لا يمكن أن ينطبق على افريقيا السوداء مثلاً . هذا من ناحية اختلاف المناطق . أما من ناحية اختلاف نوعيات النزاع وطبيعته والنتائج التي تنتج عنه وتأثيرها في التوازنات الاقليمية والعالمية فالخلاف موجود ايضاً . فعلى سبيل المثال لم يكن من المعقول أن تستخدم اسرائيل الرادع النووي ضد مصر وهي تعبر القناة عام ١٩٧٣ ، ولكن كان من الممكن أن تستخدمه عام ١٩٦٧ لو عبرت القوات المصرية الحدود الدولية بين مصر واسرائيل . ذلك لأن بقاء اسرائيل في الحالة الاخيرة اصبح مهدداً من وجهة نظرها[٣] . وإذا كان الأمر كذلك بين الأقاليم بعضها وبعض فمن الطبيعي عدم جواز التعميم في استخدام الرادع النووي في المستويين الاقليمي والعالمي للتفاوت الكبير في الأغراض والمصالح وطبيعة النزاعات وكميات المخزون من الرؤوس النووية متعددة الأنواع ووسائل الاطلاق . . . . الخ .

---

(١) Field Marshal Lord Carver, «Attitudes to Defense Issues,» a Lecture given at: International Institute for Strategic Studies, London, 13 November 1981.

وقد عمل اللورد كارفر رئيساً لاركان الدفاع البريطاني من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٦ وعمل ممثلاً سياسياً مقيماً لبريطانيا في روديسيا من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٧٨ .

(٢) Christopher Bertram in: International Institute for Strategic Studies [IISS], *Third-World Conflict and International Security, Part I: Papers from the IISS Twenty - Second Annual Conference*, Adelphi papers, 166 (London: IISS, 1981), p. 1.

(٣) Joseph S. Nye, «Sustaining Non - Proliferation in the 1980's,» *Survival* [IISS], vol. 23, no. 3 (May - June 1981), p. 98.

٢ ـ وإذا كان هناك هذا التفاوت بين المستوى الاقليمي والعالمي فإنه لا يجوز والحالة هذه تطبيق القوانين التي تنظم عملية « إدارة الازمة او الصراع » على مستوى القوتين الأعظم على الصراع الاقليمي في اي مكان من أماكن الاحداث . فلا يعقل مثلاً تطبيق قواعد الاشتباك بالمدفعية على اشتباك يحدث بالبنادق . كما لا يمكن تطبيق مبادىء الاشتباك بين قوتين في ارض المعركة مثلاً على اشتباك يحدث لتفريق التظاهرات .

فعلى المستوى العالمي نجد أن السوفيات لديهم ٧٠٠٠ رأس نووي استراتيجي في مقابل ١٠,٠٠٠ للولايات المتحدة . أما على المستوى الاقليمي فيمكن اعتبار أن الدولة اصبحت نووية إذا امتلكت ١٢ رأساً نووياً على الاقل ، إذ يعطي هذا الحجم القدرة على ضرب ٤ مدن بواقع ٣ رؤوس ذرية قوة ٢٠ كيلوطن للمدينة الواحدة او ١٢ مدينة إذا خصص لكل منها رأس نووية واحدة قوة ٢٠ كيلوطن . وإذا حسبنا احتمال الاخطاء التي تحدث بواقع رأس نووية من كل ثلاثة رؤوس فيمكن للاثني عشر رأساً نووية إحداث خسائر جسيمة في عدد من المدن يتراوح بين ٣-٨ . وهذه الامكانية متاحة لعدد من الدول (٢٠ ـ ٢٥ دولة) وينتظر زيادة هذا العدد[٤] .

إذاً لا يمكن إدارة صراع يستخدم فيه آلاف من الرؤوس الذرية بالافكار والمبادىء نفسها التي يدار بها الصراع الذي يستخدم فيه عشرات من الرؤوس .

٣ ـ هذا التفاوت في حجم المخزون من الاسلحة النووية وقوتها التدميرية بين الرادع العالمي والاقليمي بشكل لا يسمح بالمقارنة غيَّر من معنى الاصطلاحات المتفق عليها عالمياً في هذا النوع من الصراع بحيث اصبح هناك فارق كبير في المدلول ، فعلى سبيل المثال :

أ ـ **القوى النووية لمسارح العمليات** Theatre Nuclear Forces (TNF) : معمول به في الصراع العالمي إذ يخصص جزء من المجهود النووي مع الفيالق والجيوش ومجموعات الجيوش في مسرح اوروبا مثلاً او مسرح الشرق الاقصى وتعتبر هذه القوات تكتيكية . إلا أنه لا يتوفر هذا الترف في الصراعات الاقليمية إذ أن حالة توفر العدد المحدود من الرؤوس الذرية سيكون استخدامه على المستوى الاستراتيجي بأوامر مباشرة من أعلى قيادة .

ب ـ **التدمير المرفوض (غير المحتمل)** Unacceptable Damage : وهي نسبة التدمير التي إن تجاوزت حداً معيناً تفضل بعدها الدولة السلام . وقد قدره روبرت

---

(٤) United Nations [UN], Secretary - General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary - General of the United Nations* (London: Printer, 1981), p. 159.

مكنمارا في منتصف الستينات بأنه الخسائر الجسيمة التي تحدث في $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{3}$ عدد السكان في أي دولة صناعية يقع عليها هجوم نووي وتدمير $\frac{1}{2}$ الى $\frac{2}{3}$ طاقتها الصناعية[٥] .

هذه النسب مغالى فيها جداً بالنسبة للصراعات الاقليمية . فما هي نسبة التدمير غير المحتمل في دولة كاسرائيل او مصر مثلاً ؟ إذ لو أخذنا مقاييس مكنمارا لكـان ، معنى ذلك مليوناً من سكان اسرائيل ، ١٠ ملايين من سكان مصر[٦] .

ج ـ **التدمير المؤكد** Assured Destruction : وقد حدد نسبته روبرت مكنمارا في كتابه جوهر الأمن بأنه حتى بعد تحمل الضربة الاولى التي قد يوجهها الاتحاد السوفياتي يتبقى للولايات المتحدة القدرة على توجيه ضربة ثانية يدمر بها $\frac{2}{5}$ عدد السكان السوفيات ، ٧٠ بالمائة من قدرته الصناعية . فهل هذه النسبة ملائمة للصراعات الاقليمية ؟ والاجابة قطعاً بالنفي لعدم توفر الامكانيات .

د ـ **اقل درجات الردع** Minimum Deterrence : وهو يختلف في المستويين اختلافاً تاماً بالنسبة لمساحة مسارح العمليات وانواع الاسلحة المتوفرة والاغراض المنتخبة وكثافة السكان واهم من كل ذلك نوعية القيادات السياسية التي تتحكم حقيقة في هذه النسبة .

هـ ـ **الرد المرن** Flexible Response : والذي بمقتضاه يمكن للدولة أن ترد على العدوان تبعاً لتطورات الموقف مع اختيار الرد المناسب (تقليدي ـ نووي تكتيكي ـ نووي استراتيجي) . اي تتعدد الخيارات على المستوى العالمي في حين تكون محدودة على المستوى الاقليمي . فاستراتيجية الغرب مثلاً مواجهة التفوق السوفياتي في السلاح التقليدي بأسلحة نووية تكتيكية في بادىء الامر في حين يرى الاتحاد السوفياتي استخدام السلاح النووي الاستراتيجي في اول طلقة . ولا شك أن المفاهيم الاقليمية تختلف اختلافاً بيناً عن هذه المفاهيم العالمية .

و ـ **التعادل** Parity : وهو ينتفي اذا توفرت امكانية الضربة الاولى لدى اي طرف اي اصبح في إمكانه توجيه ضربة اولى نووية مع توقع تدمير قليل ، الذي لا يصل الى درجة « التدمير غير المحتمل » ، وهذا يختلف باختلاف مستوى الصراع وقوة الدولة .

---

(٥) روبرت مكنمارا ، جوهر الامن ، ترجمة يوسف شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٠) ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٦) يحتاج الامر كما نرى جهداً مركزاً من معاهد الابحاث العربية لدخول هذه المجالات وإلقاء دلوها فيها لأنها مجالات يحيطها الغموض وعدم المعرفة والبعد عن الدقة ، حتى في المستويات العالمية . ولكن تصارع الافكار في هذه الموضوعات اصبح واجباً قومياً علينا أن نشجعه ونخصص له كل الامكانيات .



ز ـ تعبيرات ومفاهيم اخرى يحدث فيها الخلاف والتفاوت مثل الردع الكثيف Massive Retaliation ومصداقية الرادع Credibility .

كل ذلك ذكرناه على سبيل المثال مما يحتاج الى جهد كثيف لتوضيحه وتحديده ليتناسب مع المفاهيم الاقليمية .

٤ ـ لا تتعدد المستويات في استخدام الرادع النووي الاقليمي بعكس ما يحدث في الصراع العالمي . فليس هناك سوى تكتيكي نووي وآخر استراتيجي نووي على المستوى الاقليمي بل يمكن في حالة تدخل « الرادع النووي » أن نعتبر الصراع التقليدي ككل ، صراعاً تكتيكياً والصراع النووي صراعاً استراتيجياً . ولكن في الصراع العالمي توجد الحرب النووية التكتيكية والحرب النووية الاستراتيجية ، والعبرة هنا ليس بقوة الرأس الذرية من الكيلو او الميغاطن ولكن العبرة بالمدى الذي تصل اليه وسيلة الاطلاق . فحرب نووية في مسرح اوروبا عبارة عن حرب نووية تكتيكية تستخدم فيها اسلحة نووية تابعة لمسرح العمليات . كما يمكن أن تطلق الولايات المتحدة اسلحتها النووية مستخدمة قاذفات القنابل الثقيلة او الصواريخ عابرة القارات ضد اغراض في عمق الاتحاد السوفياتي الذي يبادلها الضرب في العمق وهذا ما يسمى بالحروب النووية الاستراتيجية او بالحروب الشاملة . هذه المفاهيم غير موجودة على المستوى الاقليمي .

٥ ـ نظرية الردع الجزئي Proportional Deterrence[٧] تقول إن الدول النووية عدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليست في حاجة الى قوات نووية كبيرة تعطيها قوة رادعة مصدقة ضد بعضها البعض او ضد القوتين الاعظم . وبناء على ذلك فلا يحتاج كسب التوازن الى قدرات نووية كبيرة في الصراع النووي الاقليمي فتوفر عدد محدود من القنابل النووية ذات القوة المعقولة كذا أجهزة الاطلاق الخاصة بها كفيل بقلب التوازن ويحقق كما قلنا الردع الجزئي . بينما تكون الامور اكثر تعقيداً على المستوى العالمي مما يحتاج الى جهود ضخمة وتكاليف باهظة وحسابات مختلفة لكسب « حرب التكنولوجيا ـ War of Technology » التي تعمل على سد الفجوات التكنولوجية بين القوتين للحفاظ على ما يسمى « بتوازن الرعب النووي » .

٦ ـ لا يحتاج الرادع النووي الاقليمي الى الترتيبات المعقدة التي يحتاج اليها الرادع

---

(٧) Pierre M. Gallois, *The Balance of Terror: Strategy for the Nuclear Age*, with a Foreword by Raymond Aron, trans. from the French by Richard Howard (Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1972 [c1961],and Geoffrey Kemp, Robert Pfaltzgraff, Jr., and Uri Ro'amen, *The Super Powers in a Multi-Nuclear World.*

النووي العالمي : فلا هو يحتاج الى قيادات تطير في الجو ، ولا الى التحصينات الهائلة ، ولا إلى القاذفات الحاملة للقنابل النووية التي تطير ليلاً ونهاراً ، خوفاً من أن تضرب وهي على الأرض وبذلك تعجز عن توجيه الضربة الثانية التي تعتبر العمود الفقري للردع النووي ، ولا الى غواصات تتنقل تحت الماء وهي حاملة الرؤوس الذرية ، ولا الى صواريخ محملة على قطارات تجري على قضبانها خوفاً من أن تضرب وهي في حالة الثبات ، ولا الى ملاجىء محصنة بعضها هيكلي وبعضها حقيقي . . . أبداً لا يحتاج الأمر الى ذلك كله لاختلاف المستويات من جهة ولأنه في الصراع العالمي أي في المواجهة بين القوتين الاعظم ستوجه الاسلحة النووية الضربة الاولى ولكن في الصراع الاقليمي ستقوم الاسلحة التقليدية بفتح الحوار .

٧ ـ الصفوة التي تمسك بزمام الرادع النووي العالمي صفوة « نصف عاقلة » وبالرغم من ذلك فإنها تجيد حساباتها وتعرف قواعد « الحوار » وفي هذا رحمة بالبشرية . ولكن الصفوة التي قد تمسك بزمام الرادع النووي الاقليمي صفوة إما « مجنونة »وإمّا« جاهلة بلغة الحوار » ، يتحكم في قراراتها المزاج الشخصي المنفعل اكثر من عوامل التعقل والاتزان . وفي هذا الصدد يقول **الجنرال بوفر**[٨] « في ظل الانتشار النووي سيكون المصير في يد عدد متزايد ليس بينهم الا النادر ممن سيكونون جديرين بهذه المسؤولية الثقيلة. إن افتراض الجنون بين هؤلاء الرجال شيء متوقع ، ولكن الاكثر توقعاً ، ويصبح في الوقت نفسه مدعاة للقلق المتزايد ، هو عدم المعرفة ، إذ أن المشكلات المتعلقة بالسلام والحرب اصبحت بالغة الدقة مما يجعلها غير مفهومة تماماً لكافة رجال السياسية الذين تأتي بهم المصادفة الى مراكز السلطة . كما أن بقاء بعض المفاهيم التقليدية عن الحرب والتي لا تصلح لمفاهيم اليوم قد يتسبب في وقوع كوارث مروعة » . ثم يقول « وباختصار فإن الانتشار النووي مدعاة لأقصى درجات القلق . إن الاستقرار الذي يتطلبه السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق الا في الدول العاقلة ولا بد من الحذر من وضع أعواد الثقاب في ايدي الاطفال » . **وبعد ذلك لنا أن نتساءل : ما الذي يمكن أن يفعله رئيس حكومة مثل « مناحيم بيغن » بالمنطقة وبالعالم إذا شرع في استخدام عدد من الاسلحة النووية توضع تحت يده خاصة إذا اعترته احدى نوبات غضبه وهي كثيرة ، أو إذا سيطر عليه شعور التفوق الذي يتقمصه بصفة دائمة؟ ماذا لو أنه استبدل الرؤوس التقليدية التي ضرب بها المفاعل اوزاريك برؤوس ذرية ؟**

(٨) Général [André] Beaufre, *Dissuasion et Stratégie* (Paris: Colin 1963).

ينادي بوفر طبعاً بما كان ينادي به شارل ديغول قبله ، بتعدد القوى النووية العاقلة ووضع انتشار الاسلحة الذرية في يد غير العقلاء فهو يحلل تواجدها في يد فرنسا وسويسرا والسويد وهولندا وربما اسرائيل ولكنه وبالنص يحرمها على كوبا والجمهورية العربية المتحدة واندونيسيا .

وما ينطبق على مناحيم بيغن ينطبق على الكثيرين ممن يديرون الصراع الاقليمي . وعلى ذلك فإنه في الصراعات الاقليمية ـ ونحن منها ـ يمكن توجيه الردع من القارة الى القارة وتتحمل الشعوب بعد ذلك النتيجة علماً بأن القنابل ذات التدمير الشامل مثل الاسلحة النووية والبيولوجية تقتل الجماهير ولا تقتل القارة[٩] .

٨ ـ والروادع العالمية تعمل في محيط الدول الصناعية وما بعد الصناعية التي ليس بها مشاكلنا الاقليمية المعتادة ـ بخاصة منطقة الشرق الاوسط ـ والتي تؤدي دائماً الى المواجهة بين الاطراف : مشاكل الحدود ، نزاعات طائفية وعنصرية، تنافس على السيطرة ، الاستيلاء على اراضي الغير ، شعوب تبحث عن دولة ، ودول لا تعترف بالشعوب ، نظم تفسر القواعد المتعارف عليها دولياً تفسيرات متباينة بالرغم من استقرار معانيها دولياً كالحكم الذاتي وحق تقرير المصير مما يجعل المشاكل غير قابلة للحل[١٠] . اي أن الموقف هنا جد خطير . . . خلافات ذات تأثير تدميري مرتفع . كلها اسباب لا تدعو الى الاستقرار بل تدعو الى « الهزات » العنيفة المستمرة وتزيد من تعميق الخلافات وتكون منشطاً لتصعيد وسائل الصراع على عكس المناخ الذي يعمل فيه الرادع النووي العالمي .

إذاً فالمقاييس التي تتحكم في ميزان الرعب النووي بين القوتين الاعظم لا يمكن أن تطبق على الصراعات الاقليمية . ومعنى ذلك ان استخدام الرادع النووي فعلاً في حالة توفره اكثر احتمالاً وتوقعاً في الصراعات الاقليمية ، وهو امر محتمل لا يمكن استبعاده وبخاصة أن التاريخ يسجل انه ما من سلاح دخل مرحلة الانتاج الا واستخدم فعلاً .

ولكن هل هذا يحقق الاستقرار الاقليمي المنشود ام انه سيزيد من عدم الاستقرار؟ وهناك آراء تقول إنه سيحقق الاستقرار وآراء تقول عكس ذلك . فما حجج الطرفين ؟

آراء تؤيد أن الرادع النووي يحقق الاستقرار الاقليمي

هناك من يقول أن الرادع النووي قد يؤدي الى الاستقرار الاقليمي عن طريق الخوف فهو يعمل كاللقاح المهدىء للعوامل التي تساعد على تصعيد درجات الصراع . وبذلك فهي اسلحة تقنع الأطراف المتصارعة باستبعاد القوة في ممارسة الدبلوماسية .

---

(٩) بول ر. بيكر ، محرر ، هيروشيما والقنبلة الذرية : القرار الخطير، ترجمة سامي منصور (القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠) ، ص ٧٩ .

(١٠) Jusuf Wanaandi, «The International Implications of Third World Conflict: A Third World Prospective,» in: IISS, *Third - World Conflict and International Security, Part I: Papers from the IISS Twenty-Second Annual Conference*, p. 17.

صحيح هناك اعتقاد بأن الوصول الى السلام عن طريق الخوف فكرة مضللة ، وأن سياسة استخدام القسر لفرض الاستقرار لا يمكن أن تستمر ، إذ لن يستطيع احد الأطراف أن يصل الى ما كان ينادي به كلاويز فيتس من « تصعيد الموقف الى نهايته»او «لا يستطيع احد ان يحقق النصر الا بنزع سلاح الآخر»او «النصر المطلق »[١١] . ولذلك فشعار الجنرالات في اسرائيل« لا بديل امام اسرائيل الا النصر » هو شعار خاطىء. كل هذا صحيح ولكن محور الحديث عن سلاح نووي لم تعرف البشرية مثيلاً له من قبل في قوته التدميرية . هذا التميز الذي يتسم به هذا الرادع يجعله عاملاً حاسماً في فرض الاستقرار .

وهناك من يرى أن « السبق العربي » في الرادع التقليدي يساوي تماماً « السبق الاسرائيلي » في الرادع النووي . إذ أن الرادع التقليدي في يد العرب يهدف الى تدمير اسرائيل والرادع الذري في يد اسرائيل يحول دون ذلك لأنه يهدف بدوره الى تدمير العرب[١٢] . أي ان تأثير السبق العربي في الرادع التقليدي من وجهة نظر اسرائيل يساوي تأثير السبق الاسرائيلي في الرادع النووي يساوي التدمير . فالدمار النهائي الذي يحدثه الهجوم النووي الاسرائيلي على العرب يعادل تماماً الهزيمة الاسرائيلية على يد العرب . فوجود اسرائيل كله معرض للخطر اذا هزمت مرة واحدة بينما العرب قادرون على تحمل العديد من الهزائم والنكسات اي ان اصحاب هذا الرأي يعتقدون ان « الرادع النووي الاسرائيلي » هو بديل للرادع التقليدي ومفتاح في الوقت نفسه للسيادة الاقليمية بدرجة لا يمكن تحدّيها وهذا يؤدي الى الأمن المطلق لاسرائيل وبشروطها . فاعتماد اسرائيل على الرادع التقليدي عجز عن الحيلولة دون المواجهات المستمرة وسوف يعجز عن منع جولة رابعة وخامسة وسادسة وفرض سلام دائم . فالرادع التقليدي يتآكل وهذا يسبب عدم الاستقرار ، اما حقنه وتقويته بالرادع النووي فهو إجراء لا يقبل التحدي ويفرض الاستقرار على اساس قاعدة « التدمير المرفوض unacceptable damage » تلك القاعدة التي تشجع الاتجاه النووي الاقليمي بدافع درء الخطر الذي تسببه قوة اكبر بالاحتفاظ بالقدرة على الضربة الثانية ضد اهداف استراتيجية مختارة عسكرية او مدنية[١٣] .

---

(١١) Karl Von Klausewitz (General), *On War* (New York: Random House, 1943), p. 5.

(١٢) كلاوس فور ، حول استخدامات القوة العسكرية في العصر النووي ، ترجمة مصلحة الاستعلامات (القاهرة : مصلحة الاستعلامات) .

(١٣) Geoffrey Kemp, «Targets and Weapons Systems,» in: IISS, *Nuclear Forces for Medium Powers, Part I,* Adelphi papers, 106 (London: IISS, 1974), p. 25.

ويؤيد يهوشفاط هاركابي هذا الاتجاه فيقول: « إن الخيار النووي سيؤدي في النهاية الى انفراج الأزمة العربية ـ الاسرائيلية ، فاستحالة الحرب في ظل الرادع النووي قد يؤدي الى فترة يتخلى فيها النزاع عن مظهره العنيف . وينتج عن إطالة هذه الفترة تلطيف حدة التوتر تدريجياً وحصر الخلافات في مجالات اخرى تدور عليها المنافسة . فالردع المحقق يجر وراءه مستويات تالية وتهدئة تدريجية للتوتر . إن التكنولوجيا تؤدي الى زوال الحروب ، وزوال الحروب يؤدي الى السلام »(١٤) .

بينما يرى البعض الآخر أن النظام العالمي في حقيقته نظام طبقي . فهو يتكون من طبقة القوتين الاعظم ، وطبقة الدول ذات السيطرة الاقليمية ، ثم طبقة الدول المصطنعة اي باقي الدول . وميزان الرعب النووي يخلق الاستقرار بين القوتين الأعظم إذ أصبحت العلاقة بينهما على حد قول ستانلي هوفمان كعقربين قدر لهما أن يعيشا في انبوب واحد فلو لدغ احدهما الآخر فإن هذا الآخر قادر على أن يلدغه قبل أن يموت . ويمكن تطبيق هذا المبدأ على طبقة الدول ذات السيطرة الاقليمية ، ففي حالة انفرادها بالقوة النووية يفرض الاستقرار عن طريق « الاحتكار النووي » . أما إذا تعددت القوى النووية الاقليمية فيفرض الاستقرار عن طريق « الرعب المتبادل » اي « الخوف من التدمير المتبادل » ولكن يجب أن نفرق بين « الرعب المتبادل » على المستويين الاقليمي والعالمي إذ أن « الرد النووي العالمي » هو الرد المستحيل على اساس قاعدة « الردع الذاتي »(١٥) . ولكن « الرد النووي الاقليمي » هو الرد الجائز او المحتمل او الممكن على اساس « انعدام المسؤولية » وعدم الاعتراف بالشرعيات القائمة وتجاهل القواعد التي تحدد السلوك العام بين اعضاء الاسرة الدولية .

وفي الاتجاه نفسه يسير جوزيف ناي(١٦) إذ أن الصراع في رأيه اصبح مكلفاً نتيجة انتشار الاسلحة واصبح هناك خوف من احتمال تصاعد العداء حتى يصل الى المواجهة النووية ، وهذا في حد ذاته رادع للعدوان او على الاقل يحد من درجة العداء ومن طموح الأغراض . فمثلاً لم يكن في مقدور العراق أن يهاجم ايران لو كانت دولة نووية . وإذا انفردت دولة بالرادع النووي في اقليم ما فإنها لن تستخدمه الا إذا هدد بقاؤها نفسه ، فمثلاً كان لا يمكن لاسرائيل ان تستخدم الرادع النووي ضد مصر وهي تعبر القناة عام ١٩٧٣ ولكن كان من الممكن استخدامه لو اخترقت مصر حدودها عام ١٩٦٧ .

---

(١٤) يهوشفاط هاركابي ، الحرب النووية والسلام النووي (القدس : ١٩٦٦) ، ص ٥٢٠ .

(١٥) لا يقتصر الردع على ما تستطيع الدولة المهاجمة استيعابه من دمار ولكن على ما تستطيع أن تكسبه من الحرب ايضاً . وكما كانت الاضرار تفوق المكاسب او تتعادل معها فيوجد دائماً ما يسمى بالرادع الذاتي وهو ما يعبر عنه « بالريبة النووية او الشك النووي » . انظر :
Herman Kahn, *On Thermonuclear War*, 2nd ed. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961 [c 1960], p. 240.

(١٦) Nye, «Sustaining Non-Proliferation in the 1980s,» p. 98.

وينتهي **ستيفن روزن**[١٧] الى ما انتهى اليه **ناي** « من أن الانتشار النووي سيعمل على استقرار العلاقات بين دول المنطقة وأنه في غياب القدرة على توجيه الضربة الثانية سيظل الشرق الاوسط منطقة غير مستقرة . والقدرة على هذه الضربة تجعل من المحتم توفر وسائل اطلاق يمكنها أن تصل الى كل المناطق المعادية » . ويضيف قائلاً : « إنه اذا وجهت القنبلة ضد الاغراض العسكرية فهذا يحتاج الى دقة كبيرة ، وإذا لم يتحقق ذلك فإنها تصيب الاغراض المدنية مما يشجع المدافع على توجيه ضربة الى الأغراض المدنية ايضاً وهذا في حد ذاته رادع للضربة الاولى وذلك يؤدي الى عدم استخدام السلاح في حالة التعادل . كذلك فإن الخوف من بقاء اسلحة ذرية لدى الطرف الآخر بعد توجيه الضربة الاولى يحتم على المهاجم أن يخصص اكثر من سلاح نووي لضرب سلاح نووي مضاد ، وهذا امر صعب يزيد من صعوبته عمليات الاخفاء والتحصين . كل هذا يجعل الضربة الاولى بعيدة الاحتمال . وبالتالي فإن انتشار الاسلحة النووية يحقق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط » .

ويرى **فرنسوا دو شين**[١٨] أن الانتشار النووي سيهدىء من حدة الصراعات ، فتوفر الاسلحة الذرية لن يمنع الحروب التقليدية ولكنه سيحد من اغراضها ويجعل من الخطورة الحصول على نصر كامل وسوف يصبح الغرض من القتال مجرد احداث تغيير في توازن القوى لاستمرار التفاوض للوصول الى حد وسط وعلى ذلك تصبح الحرب جزءاً من المفاوضات كما حدث في الصدام العربي ـ الاسرائيلي .

اما **كينت والتز**[١٩] فيرى ان انتشار الاسلحة النووية يحقق الاستقرار نظراً لارتفاع تكلفة الصراعات العسكرية علاوة على الخوف من التصعيد ولذلك فإن الاسلحة الذرية تزيد من الحذر في التعامل بين الدول . كذلك فإن الدولة النووية لا تحتاج الى ضم اراضي الغير لتحقيق أمنها .

وقبل أن نختتم الآراء التي تؤيد أن الرادع النووي سيحقق الاستقرار الاقليمي لا بأس من إضافة رأي **شاي فيلدمان**[٢٠] فنجد أنه في الوقت الذي يؤيد فيه ان الانتشار مدعاة للاستقرار مرتكناً على نفس الاسس التي ناقشها والتز إلا أنه يبدأ في مناقشة الموضوع على أساس أن الاستقرار قد يهتز لحماقة وعدم عقلانية اصحاب القرار في المنطقة فيقول يائير ايفرون Yair Evron « إن هذا العامل قد يجعل من منطقة الشرق الاوسط أول منطقة تجري فيها حروب ذرية إذ يؤدي غياب العقلانية الى سوء التقدير والخطأ في الحساب . ولكن هذا

---

(١٧) Steven Rosen, «A Stable system of Mutual Nuclear Deterrence in the Arab-Israeli Conflict,» *American Science Review*, no. 71 (December 1977).

(١٨) François Duchêne, «The Proliferation of Arms: Motives, Magnitude and Consequences,» in: IISS, *The Diffusion of Power: Conflict Control, Part 1*, Adelphi papers, 133 (London: IISS, 1977), p. 14.

(١٩) Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better*, Adelphi papers, 171 (London: IISS, 1981), p. 12.

(٢٠) Shai Feldamn, «A Nuclear Middle East,» *Survival*, vol. 23, no. 3 (May-June 1981), p. 107.

القول يحتاج الى المناقشة فإذا كان عبد الناصر قد أخطأ في حساباته عام ١٩٦٧ فإن هاري ترومان أخطأ في حساباته حينما استبعد تدخل الصين في كوريا وكذلك أخطأ كنيدي في حساباته في خليج الخنازير حينما توقع قيام ثورة الشعب الكوبي ضد كاسترو . فالخطأ في الحساب لا يتسبب عنه اهتزاز الاستقرار وبخاصة أن كثيراً من القادة الذين يبدو أنهم تنقصهم العقلانية قادرون على التصرف بحكمة عند الضرورة ، فعيدي امين عاد الى عقله حينما أيقن أن القوات البريطانية ستتدخل في أوغندا ، ومعمر القذافي تصرف بحكمة حينما وقفت الفرقة الرابعة المدرعة المصرية على حدوده ايام السادات » . ويستطرد فيلدمان في تحليله فيقول « إذا تعددت القوى النووية في الشرق الاوسط سيهتز الاستقرار في المنطقة ، لأن ذلك سيحفز الدول على القيام بضربات وقائية ضد القدرات النووية للدول الأخرى . ولما كانت هذه القدرات محدودة فإنه يمكن للضربة الاولى ان تحول دون توجيه الضربة الثانية وهذا يهز الاستقرار . ولكن يمكن توفير القدرة على الضربة الثانية بتعدد وسائل الاطلاق وانتشارها في الارض والبحر والجو وعن طريق الاخفاء والتمويه ، وهنا يتفاعل التناقض بين المهاجم والمدافع على تحقيق الاستقرار ، ذلك أنه على المهاجم استخدام الدقة المتناهية والتركيز الكامل للضربة على الأغراض العسكرية او القدرات النووية بالذات للطرف الآخر وإلا فإنه لو ضرب الأهداف المدنية نتيجة عدم الدقة اعطى مبرراً للمدافع لكي يعامله بالمثل . وهذا في حد ذاته يحقق الاستقرار . اي أن الدقة المشكوك فيها من جانب المهاجم تعمل على الاستقرار خوفاً من ضرب المدافع لأغراضه المدنية » .

ويمكن تلخيص كل هذه الآراء التي تعتقد أن الرادع النووي يحقق الاستقرار الاقليمي في الآتي :

- الخوف الذي يفرضه الرادع النووي والذي يكون بمثابة اللقاح المهدىء لتصعيد العنف ، وبذلك تقنع الأطراف المتصارعة باستبعاد استخدام القوة عند ممارسة الدبلوماسية .

- ليس هناك من وسيلة إلا الرادع النووي ليواجه السبق العربي في الرادع التقليدي . فالرادع النووي الاسرائيلي هو البديل الوحيد للرادع العربي التقليدي إذ يفرض الاستقرار عن طريق التدمير المرفوض .

- الردع المحقق عن طريق الرادع النووي الاسرائيلي يفرض فترة هدوء اجبارية تعمل كفاتحة لتهدئة تدريجية للتوتر . فالتكنولوجيا تؤدي الى زوال الحروب ، وزوال الحروب يؤدي الى السلام .

- في حالة انفراد احدى القوى الاقليمية بالقدرة النووية يفرض الاستقرار عن طريق « الاحتكار النووي » . وفي حالة تعدد القدرات النووية يفرض الاستقرار عن طريق « الرعب المتبادل » او « الخوف من التدمير المتبادل » .

ـ انتشار الاسلحة يفتح المجال لتصاعد العدوان الى درجة المواجهة النووية وهذا في حد ذاته رادع للعدوان ، ويخفف من درجة العداء ، ويهذب الأغراض ويحد منها ويجعل الغرض من القتال ـ إن حدث ـ مجرد إجراء لتعديل التوازنات في القوى لاستئناف المفاوضات .

ـ عدم دقة وسائل الإطلاق والخوف من إصابتها لأهداف مدنية يعرض المهاجم الى العقاب بالمثل .

آراء ترى أن الرادع النووي لا يحقق الاستقرار الاقليمي

هناك حقيقة يحسن أن نبدأ بها تتعلق بالتأثير السلبي لاستمرار الصراع الاقليمي وتصاعده بمرور الوقت على الموقف الاقتصادي الاقليمي نتيجة استنزاف الموارد بطريقة سريعة ومستمرة . هذا في حد ذاته يجعل المنطقة مليئة بالثغرات التي تشجع التسرب الخارجي والداخلي في وقت واحد ، ويساعد على الاستقطاب ، ويقفز بالمنطقة من دائرة الحرب الباردة بين القوتين الأعظم ، ويخلق فجوات خطيرة بين مطالب الشعوب المطحونة والامكانيات المتاحة ، ويزيد من التخلف الذي هو اصلاً من أعقد أمراض المنطقة . ومن الطبيعي أن هذا يؤدي الى هزات اجتماعية عنيفة ، ويكون حافزاً في الوقت نفسه لاستخدام العنف . وبذلك تهتز كثير من النظم بخاصة تلك التي تتسم بالاعتدال .

فالاقطار العربية في حاجة الى « الرادع » الذي يدرأ عنها الأخطار الخارجية التي تتهددها وهي تتمثل في«الخطر الصهيوني». ولكن البلاد العربية في حاجة ايضاً الى التقدم لتواجه به حالة « عدم الرضاء » المتزايدة في الداخل التي اصبح من الحماقة تجاهلها . فأمن البلاد العربية له جناحان : الرادع القوي الذي يفرض السلام العادل ويحميه ، والنمو الاقتصادي الذي يؤدي الى التقدم .

والتقدم لا يمكن أن يتحقق في ظل هذا الصراع المرير والاستمرار في تصعيد وسائله . ويزيد من خطورة الوضع أن منطقتنا تسودها الفوضى . . . فبينما « الرادع » في حالة استقرار على المستوى العالمي نجده هنا غير مستقر اذ هناك دول متعددة تسعى وراء « استراتيجيات نووية » مما سوف يؤدي حتماً الى « التزاحم النووي » ، ولا تكتفي اسرائيل بمجرد استخدام القوة « للردع » ولكنها مصرة على نقل « الردع » الى مسرح القتال الفعلي، وهناك شعب يبحث لنفسه عن دولة، وهناك دولة قامت على جثث شعب، ثم هناك رفض للنظام السياسي والاقتصادي العالمي ، وفي الوقت نفسه هناك سخط مكبوت ضد التفاوت الخطير بين الطبقات في كل بلاد المنطقة .

وكما نرى فالمنطقة تغلي . وما تحت السطح من « فورة » أشد كثيراً مما على السطح من « ثروة » و«ثورة » . وإذا كان هذا هو حال « مركز » منطقة الشرق الاوسط فإن الدول التي تقع في محيطها الخارجي تتعرض جميعاً للضغوط الشديدة التي تزيد من اهتزاز الموقف واضطرابه .

ووسط هذه « القلقلة » الشديدة وعدم الاستقرار الواضح يدخل « الرادع النووي » كعامل جديد وكأن ما ذكرناه من عوامل لا يكفي . فهل هو عامل « مهدىء » يؤدي الى تلطيف الاجواء تمهيداً لتحقيق الاستقرار؟ ام أنه عامل « منشط » يزيد من توتر الاوضاع ومن عدم الاستقرار ؟

إن القيمة الحقيقية للأسلحة تكمن في إمكانياتها على تحقيق اهداف ذات قيمة ، بينما لا تزداد قيمتها بالضرورة بقدر يتناسب مع زيادة قدرتها التدميرية . فلم يحدث حتى الآن وبعد اكثر من ٣٥ عاماً على دخول السلاح النووي كعامل حاسم في النزاعات الدولية ان نجحت دولة نووية في ردع دولة غير نووية او مرشحة لتكون نووية . فكوريا غير النووية لم ترتدع أمام الولايات المتحدة النووية وكذلك فيتنام التي هزمتها وأجبرتها على الانسحاب . ومصر غير النووية لم ترتدع ايام عبد الناصر من قوة الغرب النووية فكسرت احتكار السلاح وأممت قناة السويس وواجهت العدوان الثلاثي وطاردت الاستعمار في كل المنطقة . وأفغانستان غير النووية لم ترتدع امام الاتحاد السوفياتي النووي . ومصر وسوريا والبلاد العربية شنت الحرب على اسرائيل عام ١٩٧٣ علماً بأن الجميع يعرفون أن اسرائيل إما أن تكون دولة نووية او في طريقها لتكون كذلك . وإن تأكد أن اسرائيل دولة نووية فإن حرب ١٩٧٣ تكون اول حرب في التاريخ تشنها دول غير نووية على دولة نووية .

ويرى غرينـوود[٢١] أن احراز أي سلاح نووي جديد لا بد من أن يحدث عدم استقرار محلي واقليمي وعالمي . وفي فترة الانتقال بين حدوث عدم الاستقرار نظراً لاختلال التوازن وبين استعادة التوازن من جديد سوف تهتز المؤسسات الدولية ويحدث سباق تسلح إقليمي وربما تصادمات تقليدية ونووية . وإذا امتلك العديد من الدول بالتتابع أسلحة نووية فإنه من الصعب أن يستقر النظام العالمي حيث ستصبح العلاقات الدولية غير مستقرة ، وتصبح ضوابط الأمن الحالية غير صالحة ، ويهبط مستوى الامن السياسي بالنسبة للجميع . وقد يتبع بعض الدول نفس الطريق الذي اتبعته اسرائيل بالاعلان عن امتلاكها للرؤوس النووية او هي في طريقها إلى ذلك دون إجراء تجارب أو

---

(٢١) Ted Green wood, «The Proliferation of Nuclear Weapons,» in: IISS, *The Diffusion of Power: Conflict Control, Part I*, Adelphi papers,133 (London: IISS, 1977), p. 24.

الاعلان عن برنامجها الذري بصفة رسمية . وكلما زاد عــدد الـدول الذرية زاد احتمال حدوث تصادمات نووية ويصبح احتمال تصعيد الحروب التقليدية الى حروب نووية اكبر واكثر احتمالاً . علاوة على أن الدول التي تخشى على وجودها مثل اسرائيل وتايوان وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية قد تستخدم هذه الاسلحة في حالة اليأس .

ويرى روبرت جنك[٢٢] أنه « في نهاية هذا القرن سوف تستخدم القنابل الذرية في الصراعات الاقليمية والمحلية ويؤيد ما يقوله Thomas Cochran الخبير الامريكي في مكافحة انتشار الاسلحة النووية (!!) أنه يمكن لبعض الدول إنكار امتلاكها للسلاح الذري إلى آخر وقت لتهدد باستخدامه في اللحظة المناسبة ، وجنوب افريقيا واسرائيل يعتبران من دوائر الخبراء في هذا النوع وحينما تعلن مثل هذه الدول أنها لا تمتلك اسلحة نووية فهي صادقة في ذلك لأنها تحتفظ بأجزاء القنبلة مفككة لتعيد تجميعها عند الطلب وفي اقصر وقت ممكن » . ثم يستطرد جنك قائلاً : « مما يزيد عدم الاستقرار في العالم أنه يمكن صناعة القنابل الذرية الآن من البلوتونيوم العادي الذي يوجد في مفاعلات القوى وأن الولايات المتحدة الامريكية اعلنت في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ تفجيرها قنبلة محشوة بهذا النوع من البلوتونيوم في صحراء نيفادا وهذا البلوتونيوم متوفر في كثير من الاماكن »[٢٣] . ويقول : « بل اصبح تصميم القنابل الذرية نفسها لا يحيطه الغموض[٢٤] إذ يمكن للبعض ممن لهم معرفة بالعلوم الطبيعية صناعة قنابل بدائية ولكنها تؤدي الغرض بل يمكن للمخربين والارهابيين أن يصنعوا اسلحة ذرية خاصة بهم من عيار كيلوطن واحد وفي هذه الحالة فإن ١٠٠٠ كيلوطن من المواد المتفجرة يمكنها قتل ١٠٠,٠٠٠ من السكان » . ثم يستشهد بقول د. تيودور تايلور ، العالم الذري الامريكي ، والذي وضع كل تصميمات القنابل الذرية الامريكية متعددة الأحجام حينما تخيل قيام بعض الارهابيين بتفجير جهاز ذري بدائي « أثناء إلقاء رئيس الولايات المتحدة رسالته السنوية في الكونغرس في المنطقة الممنوعة في الكابيتول فإن هذا يؤدي الى موت كل الموجودين نتيجة وقوع الجدران والحرائق والاشعاعات وأن هذا ممكن حدوثه في كل عاصمة من عواصم العالم »[٢٥] .

---

(٢٢) Robert Jungk, *The Nuclear State*, trans. by Eric Mosbacher (London: Calder, 1979), p. 153.

(٢٣) يذكر « جنك » على سبيل المثال : موهلبرغ (Mühleberg) بسويسرا ، بيبليس (Biblis) في المانيا الفدرالية ، لاتينا (Latina) في ايطاليا ، فانديلوس (Vandellos) في اسبانيا ؛ بارزباك (Barsebäck) في السويد ، تاكاهاما (Takahama) في اليابان ، كانوب (Kannup) في باكستان ، وأتوشا (Atucha) في الارجنتين وكذا في كافة الدول التي لديها مفاعلات طاقة اذ يمكن فصل البلوتونيوم في معامل بدائية . انظر : المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

(٢٤) تمكن الطالب ديمتري روتو (Dimitri Rotow) من جامعة هارفارد ان يقدم بحثاً عنوانه « تصميم وانشاء الاسلحة الذرية » لاستاذه Leonard Weiss به تفصيلات خطيرة ودقيقة علماً بأنه ليس ملماً إلماماً كاملاً بعلوم الطبيعة مما دعا الاستاذ وايز ان يبلغ الكونغرس بخطورة ذلك ومثل الطالب امام لجنة الاستماع في الكونغرس برئاسة السيناتور John Glenn ، انظر : المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٢٥) يذكر « جنك » ان تيودور تايلور قابله اثناء عمله رئيساً لوكالة الطاقة الذرية في فيينا عام ١٩٦٧ =

وتأييداً لذلك يرى جيمس افري جويس في كتابه آلة الحرب« War Machine » أن العالم الذي نعيش فيه مليء بالفوضى . فمنذ عام ١٩٤٥ حدثت ١٣٣ حرباً محلية كان ضحيتها ٢٥ مليوناً من البشر ونتج عنها ١٣ مليوناً من اللاجئين ، ووسط هذه الفوضى سيضغط شخص ما على الزناد إن عاجلاً او آجلاً ، او يضغط على الزر الخاطىء ، او يقع ضحية لتخيلاته واوهامه(٢٦) . كما يرى مؤلفو كتاب دقيقتان فوق بغداد ان انتشار الاسلحة الذرية لدى اطراف النزاع في الشرق الاوسط لن يحقق منع التصادم على المستويات الاقل من استخدام الاسلحة الذرية لأن الضمان الوحيد لمنع الاصطدام هو تحقيق السلام(٢٧) .

وهناك تفكير آخر لدى البعض يختلف عما ذكرنا آنفاً . فلاقتناعهم بأن امتلاك الاسلحة النووية لا يفرض الاستقرار فإنهم يرون أنـه لا فائدة من صناعة الاسلحة الذرية حتى بواسطة الدول التي في مقدورها صناعتها وسط القدرات النووية الهائلة للآخرين . فونستون تشرشل في بريطانيا عارض انتاج بلاده للقنبلة النووية خشية أن يؤدي ذلك الى تعرض البلاد لهجوم نووي من الاتحاد السوفياتي ولكنه لم يستطع ان يغير البرنامج النووي الذي كان قد بدأه الزعيم العمالي كليمنت آتلي قبل خروج حزب العمال من الحكم وعودة حزب المحافظين مرة اخرى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥١ الى قيادة بريطانيا(٢٨) . كما أن السويد فضلت عدم امتلاك رادع نووي بناء على الدراسات المستفيضة التي أجرتها بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ والتي انتهت الى أن الخيار النووي سيجعل السويد توجه جزءاً كبيراً من ميزانية الرادع التقليدي الى صنع الرادع النووي مما يضعف قدرتها التقليدية ولا يقوي قدرتها النووية . علاوة على أن توفر الرادع النووي لدى السويد يشجع على توجيه ضربات نووية الى أرضها مما يعرضها الى خسائر تدميرية لا يمكن مقارنتها بالخسائر التي تنتج من الضربات التقليدية . علاوة على أنها

= وذكر له انه اصبح في الامكان الآن صناعة « قنابـل ذرية منـزلية » وأنـه اصبح من الـواجب تحذيـر الرأي العـام من خطورة هذه التطورات فقد اصبح في مقدور « المجـرمين النوويين » الحصـول على المـواد الانشطاريـة وابتكار اجهزة التفجير البدائية ، انظر : المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(٢٦) James Avery Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race* (London: Quartet Books, 1980), p. 2.

(٢٧) Amos Perlmutter, Michael Handel and Uri Bar-Joseph, *Two Minutes Over Baghdad* (London: Vallentine, Mitchell, 1982).

(٢٨) « وثـائق الخارجيـة الامريكيـة تكشف عن اسرار بـريـطانيـا وتتكتم اسـرارهـا الـذريـة ، » الاهـرام (القاهرة) ، ١٧ / ١ / ١٩٨٢ .

رأت أن الرادع النووي بالحجم المحدود ليست لديه « المصداقية » اللازمة لردع أي هجوم تقليدي[٢٩] .

وفي ظل الوجود النووي ظهرت مبادىء خطيرة في العلاقات الدولية . فبالرغم من الكميات الهائلة من الأسلحة النووية التي تمتلكها القوتان الاعظم ظهر مبدأ « عجز القوة وقوة العجز »[٣٠] . ووجدت الدول الذرية نفسها عاجزة عن مواجهة « وقاحة الأقزام »«Effrontery of the Pygmies»[٣١] ، الذين لا يرتدعون بل ويستمرون في إثارة المشاكل الاقليمية ويصعدونها في أحيان كثيرة لدرجة تهدد بمواجهات بين القوتين الاعظم . وهذا خلق مشكلة اخرى : فهل يا ترى يكون العقاب بحجم « المجرم » أم بحجم « الجريمة » ؟ ذلك لأن « المجرمين الصغار» أصبح في مقدورهم ارتكاب « الجرائم الكبرى » . فرجال العصابات و « الارهابيون » وهم « صغار » في نظر « الكبار » يحاربون من أجل الاستقلال والحقوق . وهذه جريمة من وجهة نظر بعض هؤلاء « الكبار» . ولا يعقل ان يضرب هؤلاء « بالرؤوس الذرية » ليعودوا الى رشدهم ليس لأن ذلك ضد القواعد الاخلاقية ولكن لأنه من المتعذر القيام بذلك . فلا يعقل ان يضرب « اللص » الهارب بالمدفعية الثقيلة كما لا يعقل تشتيت المظاهرات باستخدام « قاذفات القنابل » .

ونحن من أنصار الرأي الأخير وهو أن « الرادع النووي » لن يفرض الاستقرار المنشود للأسباب التي ذكرت آنفاً ونضيف عليها أنه لا يمكن فرض الاستقرار في المنطقة عن طريق « العصا الغليظة » ذلك لأن هناك عاملاً مهماً للغاية لا بد من أن يوضع في الحسبان وهو « تفاوت القدرة على التحمل » للأطراف المتصارعة لو أحسن العرب استخدامه . ففي الظاهر يبدو أن كل طرف « رهينة » عند الطرف الآخر . فالعرب « رهينة » عند اسرائيل والاسرائيليون « رهينة » عند العرب . وقد تكون « الرهينة » عاجلة وقد تكون « آجلة » ولكنها في الحالتين « رهينة » . والحقيقة التي لا شك فيها أن اسرائيل « رهينة آجلة » لدى العرب شاءت ذلك ام رفضته . فقدرة العرب على امتصاص تأثير الضربات كبيرة للغاية نظراً لاتساع المساحة مما يسمح بانتشار الأهداف الحيوية ، وتوزيع وسائل الضربة الثانية . وبذلك تقل الخسائر التي يمكن أن تحدث من

---

(٢٩) UN, Secretary - General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary - General of the United Nations*, p. 140.

(٣٠) Seyom Brown, *The Cirisis of Power: An Interpretation of United States Foreign Policy in the Kissinger Years* (New York: Columbia University Press, 1979), p. 49.

(٣١) IISS, *Third - World Conflict and International Security, Part I: Papers from the IISS Twenty - Second Annual Conference.*

الضربة الاولى التي تقوم بها اسرائيل . فالقدرة على الحياة بعد الضربة الأولى تقليدية كانت ام ذرية ، موجودة ومتاحة .

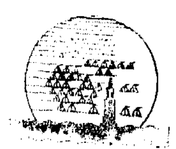
ومعنى ذلك أنه من المستحيل « فرض » استقرار ظالم على العرب في ظل « الاحتكار النووي » للطرف الآخر . ومعناه ايضاً حرج موقف اسرائيل إذا وصل الطرفان في يوم من الايام الى حالة « التعادل النووي » إذ ستكون قدرة العرب على توجيه الضربة الثانية حاسمة .

ولتأييد ما قلناه لا بأس من طرح الاسئلة التالية : ما الذي كان يحدث لاسرائيل لو ووجهت بنفس الموقف الذي واجهناه في الساعات الاولى من حرب ١٩٦٧ حينما دُمرت قواتنا الجوية وهي على الارض ؟ ما الذي كان يحدث لاسرائيل لو أنها فقدت قدرتها على الرد كما حدث للعرب عام ١٩٦٧ ؟ ما الذي كان يحدث لاسرائيل لو أن الطائرات والصواريخ والمدفعية أخذت تضرب تل ابيب والقدس وبير السبع كما قامت هي بضرب السويس والاسماعيلية والقاهرة وبحر البقر وحلوان والمعادي وبيروت وبغداد وحمص ودمشق ؟

وعليها أن تجيب عن هذه التساؤلات في ضوء الحالة التي وجدت نفسها فيها في الايام الاولى لحرب ١٩٧٣ ، حينما عبرت القوات المصرية القناة وحينما اجتاحت القوات السورية الجولان .

هذه القدرة على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير « الرادع النووي الاسرائيلي » في مرحلة الاحتكار النووي ولكن تعتبر مرحلة « التعادل النووي » بمثابة انتصار للعرب في معركة « توازن القوى » الدائرة بين الطرفين . « والرادع المطلق » بناء على ذلك شيء غير موجود لأن تأثيره اولاً وآخراً تأثير معنوي ، ويتوقف الأمر كله على : من الذي يوجه اليه الردع ؟ وفي اي شيء يردع ؟ وفي اي ظروف ؟ وبأي الوسائل ؟

إذاً فلا « الرادع النووي » في يد طرف من الاطراف ، ولا الضمانات الدولية من القوتين الاعظم ، بل ولا قرارات الهيئات الدولية تحقق الاستقرار في المنطقة . فالشيء الوحيد الذي يفرض الاستقرار العادل هو « توازن القوى » و « توازن المصالح بين اطراف النزاع».



الفصل الخامس

اسرائيل والرادع النووي: المزايا والعيوب

إن اتجاه اي دولة الى « الخيار النووي » قرار سياسي يتسم بالخطورة الكاملة ، والحساسية البالغة ، إذ أنه يغيرمن « توازن القوى الاقليمي » بشكل حاد ، ومن طريقة « إدارة الصراع » ، كما يغير من طبيعة العلاقات الافقية بين الدول الاقليمية والعلاقات الرأسية مع الدول العظمى .

ومن الطبيعي أن تنقسم الآراء في مثل هذه القرارات المصيرية وتختلف . فنجد مدارس متعددة بين مؤيدة ومعترضة . ولجوء اسرائيل الى « الخيار النووي » له مزاياه الاكيدة ولكنه في الوقت نفسه له عيوبه العديدة ايضاً . فهكذا طبيعة القرارات الاستراتيجية فمثلها كمثل قطعة العملة النقدية ، لها وجهان .

مزايا الخيار النووي لإسرائيل[١]

الحرية في اتخاذ القرار

إن الاتجاه إلى الخيار النووي اتجاه عالمي الآن على أساس أن الدولة النووية تكون دائماً في الموقف الأقوى في مواجهة الدول غير النووية التي ستجد نفسها دائماً في حالة قلق في علاقاتها الدولية . فمثلاً كانت الصين الشعبية منبوذة من المجتمع الدولي حتى انتجت قنبلتها الذرية[٢] .

---

(١) من انصار هذه المدرسة بن غوريون وشمعون بيريز وموشيه دايان .

(٢) K. Subrahmanyam, ed., *Nuclear Myths and Realities: India's Dilemma* (New Delhi: ABC Publishing House, 1981).

وإسرائيل تعلم أن سياستها التوسعية قد لا تجد تأييداً كاملاً من الولايات المتحدة مما يجعل قراراتها تقع تحت ضغوط معينة في مواقف حيوية بالنسبة لها . وهي تعرف أن السياسة ليس فيها الصداقة الدائمة ، ولا العداوة الدائمة ، بل تعتمد فقط على المصالح الدائمة . والمصالح تختلف اليوم عنها في الغد فالظروف متغيرة . فما الذي تخبئه الايام لإسرائيل والعالم يتغير ويتبدل من حولها؟ والى متى تستمر دولة المنبع وهي الولايات المتحدة في امدادها بكل ما تريد ؟

وقد عبّر **إيغال آلون**[٣] عن ذلك الاتجاه فقال « يجب على اسرائيل ألا تسمح مهما كانت الظروف بأن تجعل وجودها يعتمد على ضمان خارجي لعدة اسباب :

- فقد يؤدي هذا الى خضوع اسرائيل لإملاء سياسي حول طرق ووسائل حل النزاع العربي - الاسرائيلي مما قد يكون في صالح الاعداء .
- قد لا تكون الدولة الضامنة متفقة معنا تماماً في تقديرنا للموقف .
- في الوقت الحالي تتحدد نتيجة الحرب في الايام الأولى من بدء القتال وعليه فإن معاونة حلفائنا قد تصلنا بعد فوات الأوان .
- واخيراً فإننا نعيش في عالم « اصنعها بنفسك » واستمرار بقائنا يعتمد على قدرتنا الذاتية في الدفاع عن أنفسنا دون معاونة خارجية » .

والمعنى الواضح لكلام **آلون** هو ضرورة اللجوء الى « الرادع النووي » لأنه يعرف قبل غيره أن إعتماد دول « الأطراف » على دول « المركز » كمنبع لاستيراد السلاح التقليدي لا غنى عنه .

ويرى **كينيث والتز**[٤] أن « الخيار النووي » قد لا يعطي استقلالية أكثر لاسرائيل في اتخاذ القرار السياسي وتقليل الضغط الخارجي عليها إذا ما اتخذت قرارات تتعارض مع اتجاهات السياسة الامريكية . ويبني رأيه هذا على أنه لو هددت اسرائيل جيرانها بضربهم بالأسلحة النووية في حالة اليأس فإن الاعتراض السوفياتي لهذا التهديد يجعل اسرائيل تعود من جديد لترتكن على التأييد الامريكي . وعلى ذلك فإن اي قوة نووية تلجأ الى استخدام قوتها في حالة الدفاع عن النفس ستواجه باعتراضات من احدى القوتين الأعظم ، وسوف يستمر اعتماد القوى الصغرى - حتى ولو أصبح في حيازتها

---

(٣) يغال آلون ، انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي ، ترجمة عثمان سعيد ، مراجعة وتقديم ناجي علوش (بيروت : دار العودة ، ١٩٧١) ، وامين هويدي ، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ٥٦ .

(٤) Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better*, Adelphi papers, 171 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS], 1981), p. 26

اسلحة نووية ـ على القوتين الأعظـــم ، فإسرائيل لن يقل اعتمادها على الولايات المتحدة لا للسبب السابق فحسب ولكن لأن ١/٨ دخلها القومي وارد لها من الولايات المتحدة ولأن العالم الذي نعيش فيه عالم مضطرب من الصعب أن تحافظ القوى الصغرى فيه على أمنها بنفسها .

سرعة تآكل السلاح التقليدي في المعارك الحالية

لقد شهدت حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، استخدام الاسلحة الحديثة بشكل لم يسبق له مثيل كماً وكيفاً . وتخللتها معارك فريدة في ضراوتها براً وجواً ألقى خلالها جانبا الصراع ٥٠٠٠ دبابة ، ٢٠٠٠ طائرة . وكانت الخسائر جسيمة في الأرواح والمعدات طوال الاسابيع الثلاثة التي استغرقتها عمليات القتال حتى وصل معدل الخسائر الى تدمير اكثر من دبابة كل ١٥ دقيقة ، واكثر من طائرة كل ساعة[٥] .

هذا العامل يحتم على أطراف الصراع الاحتفاظ بتكديسات كبيرة من الأسلحة للاستعواض خلال العمليات ، الأمر الذي يصبح في صالح العرب وبخاصة أن القدرة العربية على تحمل الخسائر كبيرة . كما أن معدل التدمير العالي تجعل « وقع الصراع » أسرع ، وبذلك يقل الوقت المتاح لإعمال « فن ادارة الازمة » باستغلال التناقض بين التصعيد والحصول على وسائله . ولذلك فإن من يريد النصر ، عليه أن « يخطفه » او « يسرقه » وهذا ليس ميسراً في كل الاحوال . مما يدفع بالدول الاقليمية الى الاعتماد بدرجة اكبر على المساعدات الخارجية لضمان أمنها .

فقد حدث في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، أن تبخرت الامكانيات الاسرائيلية في الايام الاولى من الحرب ورفعت القيادة الاسرائيلية شعار « انقذوا اسرائيل Save Israel » وهي تطلب تعويض المعدات من الولايات المتحدة . وواشنطن تماطل كوسيلة ضغط على اسرائيل مما اضطر غولدا مائير أن ترسل يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٧٣ رسالة الى كيسنجر تقول فيها « إننا نحتاج الى المساعدة اليوم لأن المساعدة سوف تصبح عديمة الجدوى في الغد »[٦] . ثم عادت يوم ١٣ ترسل رسالة اخرى « أصبحت الذخيرة لدينا لا تكفي الا لأربعة أيام »[٧] . وكما يقول المثل « ليس في كل مرة تسلم الجرة » .

---

(٥) منير شاش (لواء) ، « المبدأ الجديد : اطلق صاروخك ولا تلتفت اليه ،» الاهرام (القـاهرة) ، ٢ / ١٠ / ١٩٨١ .

(٦) جولدا مايير ، حياتي .

(٧) Riad N.Al-Rails and Dunia H. Nahas, *The October War* (Beirut: El-Nahar Arab Report Books, 1973), p. 25.

هذا الاستعواض الثقيل وهذا الاعتماد الكامل الذي يعرض القرار الاسرائيلي للضغوط السياسية ليس لهما من حل بديل الا الرادع النووي . فالقوة العسكرية الحقيقية لشعب ما ، تقاس اليوم لا بتنوع الأسلحة التي يشتريها من الخارج ولا بكمياتها فحسب بل بالقدرة على إنتاج السلاح الذي يضمن له البقاء وقت المحنة اذ يكون هذا الانجاز بمثابة الاحتياطي الاستراتيجي المضمون في حالة التعرض للفناء .

زيادة تكلفة الرادع التقليدي وتعقيده

إن استخدام الاسلحة التقليدية الحديثة بالطريقة التي استخدمت بها في حرب. اكتوبر وبنفس القوة التدميرية التي أظهرتها ، وبالتكاليف الباهظة التي كلفتها ، تؤثر على الفكر النووي . إذ ليس من القدرة خوض حرب تقليدية تكلف عشرات المليارات من الدولارات في الاسبوع . ومن هنا نستطيع أن نفهم العلاقة بين الحرب التقليدية الآن والحرب النووية في ظل زيادة اقتراب القوة التدميرية للاسلحة التقليدية من القوة التدميرية للأسلحة الذرية . فإذا أضفنا إلى ذلك ما سوف تنتجه التجارب على أشعة ليزر والعقول الالكترونية والمدفعية لإيجاد اسلحة اكثر تطوراً نجد أن استخدام الرادع النووي اصبح أضمن وأرخص .

وقد كتب موشيه دايان(٨) « كانت الحروب السابقة سهلة بسيطة ، أما هذه الحرب ـ يقصد حرب اكتوبر ـ فمختلفة . فالقتال فيها شديد وثقيل » . ثم عاد يقول في موضع آخر من كتابه(٩) « إن المشكلة الحالية هي الخلاف بين العرب في هذه الحرب والحروب السابقة . فمن ناحية القوة كانوا في حرب اكتوبر ٣ اضعاف ما كانوا عليه في حرب الأيام الستة فتعداد قوتهم في الحرب الاخيرة مليون جندي في مقابل ٣٠٠,٠٠٠ ، وقاتلوا ومعهم ٥٠٠٠ دبابة في مقابل ١٧٠٠ ، ١٠٠٠ طائرة في مقابل ٣٥٠ ، ٤٨٠٠ قطعة مدفعية في مقابل ١٣٥٠ . وصاحب الزيادة في الكم زيادة في الكيف والمستوى الفني لاستخدام الاسلحة . . . ، وعلاوة على ذلك كان لديهم صواريخ فاروج ارض ـ ارض مداها ٥٠ ميلاً ويحمل كل منها رأساً تقليدية زنتها ١١٠٠ رطل من المواد شديدة الانفجار ، صواريخ سونخود ارض ـ ارض ومداها من ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ميلاً ويحمل كل منها رأساً تقليدية زنتها ٢٠٠ رطل من المواد شديدة الانفجار ، والصواريخ كلت Kelt جو ـ ارض ومداها (١٥) ميلاً وزنة رأس كل منها ١١٠٠ رطل من المواد شديدة الانفجار ويطلق من الطائرة » . ثم يقول « إن جيش إسرائيل وصل منتهاه . ومن الصعب زيادة الحجم اكثر من ذلك ، للتناقض بين هذا الاتجاه ومع الضرورة الحتمية للبناء الاقتصادي

(٨) Moshe Dayan, *The Story of My Life* (London: Sphere Books, 1976), p. 511.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥١٢ .

للدولة ، ومواجهة استيطان المهاجرين الجدد ، وبناء الصناعات الجديدة ، والتوسع في برامج التعليم والصحة . والطريقة الوحيدة للحفاظ على توازن القوى في صالحنا امام التقدم العربي السريع هو المحافظة على الكيف » . وعاد يقول في صراحة اكثر[١٠] : « وصلت اسرائيل الى نهاية حدود قدرتها على تطوير الأسلحة التقليدية وشرائها . وبذلك فإن السلاح النووي يحل مشكلة الردع بتكاليف اقل وبصورة ثابتة » . ثم عاد يؤكد ذلك مرة اخرى « وصلت اسرائيل الى اقصى حدود القدرة على استيعاب كمية إضافية من الاسلحة التقليدية ويجب الوصول الى خيار ذري ، حتى يعرف العرب أننا نستطيع تدميرهم إذا نشأ وضع يعرض وجود الدولة الى خطر ماحق . إننا لا نستطيع أن نطور الى ما لا نهاية أجيالاً جديدة من الطائرات ونحول البلد بأكمله الى مخزن سلاح واحد كبير ونحن مضطرون الى التشديد على نوعية السلاح لا على كميته ، وعلينا التزود بسلاح مدمر كرادع للبلاد العربية إذ لا نستطيع اللحاق بكميات السلاح الضخمة التي تتزود بها الدول العربية »[١١] .

ونضيف الى ذلك ، ان صيانة المعدات للحفاظ على كفاءتها اصبحت مكلفة للغاية ، ويجب النظر الى ذلك في ضوء المعدات التي تحتفظ بها الدول المتصارعة .

الدولــة	عدد السكان (مليون)	عدد الدبابات	عدد الطائرات المقاتلة
بريطانيا	٥٦,٤	٩٠٠	٥٠٠
فرنسا	٥٢,٤	٩٥٠	٤٦١
اسرائيل	٣,٣	٢٧٠٠	٤٦١
مصر وسوريا والعراق والاردن	٥٨,٦	٦٦٠٠	١١٨٩

المصدر : احتسبت من : دراسة قام بها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (International Institute for Strategic Studies) عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ .

هذا الجدول يوضح مقدار العبء الذي تتكلفه اسرائيل والبلاد العربية لاضطرارها الى الاحتفاظ بهذه الاعداد الضخمة من المعدات إذا قارنا ذلك بالأعباء التي تتحملها دول عظمى مثل بريطانيا وفرنسا وهذا يرهق ميزانية اسرائيل ويجعلها اكثر اعتماداً على الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم يكون قرارها غير متحرر كما تريد .

---

(١٠) *Davar*, 13/3/1976.

(١١) *Yediot Ahronot*, 11/4/1976.

إن تضييق الفجوة في الرادع التقليدي بين اسرائيل والبلاد العربية أمر واقع ، ولا شك أنه عامل مقلق بالنسبة لها . فإصرارها على الدوام على الاحتفاظ بتفوقها الساحق في القوة العسكرية على كل العرب أمر اصبح موضع شك كبير : فتعدادها لا يتجاوز ٤ ملايين في مواجهة ١٥٠ مليون عربي ، وهي بقعة صغيرة في منتصف ساحة عريضة تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي وبعمق يمتد حتى السودان ، والعرب يمتلكون أقوى مصادر الطاقة التي يتوقف عليها مصير العالم الصناعي ، وقدرتها على تنويع السلاح التقليدي محدودة في مواجهة قدرة عربية متاح لها ذلك على المستوى القومي .

كل ذلك يجعلها في قلق كامل لا من أجل الاحتفاظ بالسبق في ميزان القوى فحسب بل من اجل الاحتفاظ بالسبق في ميزان القدرة .

ويجعلها في الوقت نفسه تتبنى النظرية الفرنسية التي تنادي بأن « الردع النووي » هو الحل الفعال للمشكلات الناتجة عن نقص القوة البشرية والعامل المكافىء لعدم التفوق في مستوى التسليح التقليدي . كما يجعلها تحس بشعور دول « حلف الناتو » نفسها إزاء دول « حلف وارسو » . فقوات « الناتو » أقل عدداً في الأفراد والعتاد التقليدي وهي بذلك عاجزة عن المواجهة التقليدية لقوات حلف « وارسو » . ولمواجهة ذلك تضع في تخطيطها استخدام « القوات النووية الميدانية » في « حرب نووية محدودة » لإيقاف العدد الهائل من الدبابات والطائرات إذا تقدمت ناحية الغرب . وإسرائيل قد تلجأ لإجراء مماثل لمواجهة جحافل الجيوش العربية وهي تتقدم اليها في يوم من الايام من الشرق والشمال والجنوب والغرب .

ويشمل تضييق الفجوة بين الرادع التقليدي العربي والاسرائيلي الناحية التكنولوجية فهناك فارق كبير في التقدم التكنولوجي العربي في حرب ١٩٧٣ عنه في حرب ١٩٦٧ بل إن المواجهات المستمرة بين اسرائيل والفلسطينيين تدل على ارتفاع المستوى التكنولوجي لقوات جيش التحرير مما اضطر اسرائيل الى عقد اتفاقية ايقاف اطلاق النيران معهم في أواخر عام ١٩٨١ .

ويرى **شمعون** بيريز مخطط المشروع النووي الاسرائيلي أن السلاح النووي هو الضمان الوحيد لكسب السباق الجاري في المنطقة . وقد يتم ذلك ـ في رأيه ـ على مرحلتين : في المرحلة الاولى قد يحصل الطرفان على الصواريخ التي سوف تحد من الدوافع العدوانية بل ومن الاتجاه الى الحرب لدى الطرفين عن طريق الرعب المتبادل ولكن الضمان الحقيقي سوف يتم في المرحلة الثانية اذا حصلت اسرائيل على السلاح

الذري . هنا سيقتنع العرب عن طريق التفوق الاسرائيلي العلمي أنه لا يمكن تدمير اسرائيل(١٢) .

صعوبة حيازة العرب للرادع النووي في المدى القريب

ومما يشجع اسرائيل على العمل على حيازة « الرادع النووي » أن العرب ما زال أمامهم شوط طويل لحيازة هذا الرادع وهي مصممة على إطالة هذا الشوط ما أمكنها ذلك . وأبلغ دليل على ذلك المحاولات المستمرة التي قامت بها ضد « المجهود النووي العراقي » والذي بلغ قمته حينما ضربت المفاعل اوزاريك ، مما سنتحدث عنه بالتفصيل في موضع آخر . ولكن ما نريد أن نقوله الآن، هو أن هذه الغارة فتحت مجالاً جديداً في الصراع ، بعد أن أعطت اسرائيل لنفسها الحق في فرض وصاية تكنولوجية على الدول الأخرى في المنطقة . فقد أعلنت على لسان رئيس الوزراء بيغن أنها هي التي ستقرر بنفسها ولنفسها قدر التقدم التكنولوجي النووي المسموح به للدول المحيطة بها والتطورات النووية في المنطقة التي لا تهدد أمنها !!

ويتم هذا في الوقت الذي تعمم فيه الدول تكنولوجيا الطاقة النووية من أجل مواجهة العجز في الطاقة في الوسائل الأخرى ، ولموازنة ميزان مدفوعاتها الناتج عن ارتفاع سعر النفط . إذاً فحصولها على « الرادع النووي » يكسبها وقتاً ثميناً توطد فيه مركزها وتحقق خلاله أطماعها دون خوف من « رادع عربي نووي » .

وإذا ما حصل العرب على « رادعهم النووي » في يوم من الأيام تكون الظروف قد تغيرت ويكون الأمر الواقع قد حدث . وحينئذ ، وفي ظل « توازن الرعب النووي الاقليمي » ، فإن احتمال وقوع حرب تقليدية سيصبح مستبعداً ، خوفاً من تصاعدها الى مستوى الحرب النووية .

استنزاف الطاقات العربية

إن تصعيد « قوة الردع » الى « المستوى النووي » يمتص قدرات العرب المالية ويستنزفها ويبعدها عن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي المجالات التي تخشاها اسرائيل بحق .

وتؤتي هذه الاستراتيجية الاستنزافية ثمراتها الحقيقية لو أنها صعّدت وسائل « الردع » وفي الوقت نفسه حافظت على الفجوة الموجودة في « القدرات النووية » بينها

(١٢) Amos Perlmutter, Michael Handel and Uri Bar-Joseph, *Two Minutes Over Baghdad* (London: Vallentine, Mitchell, 1982).

وبين العرب بضرب كل منشآتهم النووية إذا استكملت او أوشكت على ذلك . وبذلك يدور رأس المال العربي المستثمر لحيازة « الرادع النووي » في دائرة مفرغة من العمل على حيازة الرادع المرغوب فيه واستحالة تحقيق ذلك عن طريق القسر والعدوان .

وهذا عامل مهم للغاية . إذ أن العرب بدأوا في تعبئة مواردهم في الصراع الدائر ، بينما وصلت اسرائيل تقريباً الى تعبئة أقصى امكانياتها . « ويبنى هذا الاعتقاد على علاقات القوى مقاسة بالرجال والسلاح والأموال . والسلاح النووي احدى الوسائل التي يمكن أن تهز الآمال العربية لأن كمية كافية من القنابل الذرية المركبة على وسائل إطلاق ملائمة ، تستطيع إلحاق ضرر كبير بكل العواصم العربية وهدم سد أسوان . وتستطيع كمية أخرى أن تلحق الضرر بمدن ومنشآت إضافية . ومن المستبعد أن تخاطر النظم العربية بفقدها القاهرة ودمشق وحمص وحلب وبنغازي وطرابلس من أجل إبادة إسرائيل »[١٣] .

زيادة الهيبة الاقليمية والعالمية

إن امتلاك « الرادع النووي » يعطيها الهيبة « كقوة إقليمية عظمى » من جانب وكقوة مؤثرة في السياسة العالمية من جانب آخر مما يساعدها على تحقيق أغراضها التوسعية قبل أن ينجح العرب في اللحاق بها . وحينئذ ينصرف العرب عن المواجهة العسكرية وبالتالي يجبرون على توقيع اتفاقيات السلام بشروطها .

عيوب الخيار النووي لاسرائيل[١٤]

الرادع النووي الاسرائيلي حافز للرادع النووي العربي

إن الخيار النووي الاسرائيلي يدفع العرب الى الخيار النووي بدورهم . ويمكننا أن نقول ، وبكل اطمئنان ، إن السباق النووي قد دخل الى المنطقة وأخذ يخيم على الصراع . وما ضرب المفاعل اوزاريك وما سبقه من اجراءات قامت بها اسرائيل إلا بداية حامية للصراع النووي في المنطقة .

وفي تقرير رفع الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة[١٥] وردت هذه الفقرة « من أهم

---

(١٣) البروفيسور شلومو اهرونسون في : *Ha'aretz*, 29/6/1975.

(١٤) من انصار خطورة الرادع النووي بالنسبة لاسرائيل ابا ايبان - يسرائيل جاليلي .

(١٥) «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,» 19 June 1981, Secretary- General, United Nations, New York (A/36/431).

العوامل التي تردع اسرائيل عن امتلاك الأسلحة النووية أنها تبدأ سباقاً نووياً في المنطقة وتعرض نفسها لردود سياسية واقتصادية وربما عسكرية بواسطة العرب او دول اخرى » .

والسباق بدأ كما بدأ في أسلحة اخرى أدخلتها اسرائيل الى المنطقة ، وما دام الأمر كذلك فإن « الرادع النووي » سيكون في يد العرب إن عاجلاً وإن آجلاً . فهذه هي طبيعة الاشياء . فكما حصل العرب على الاسلحة الأخرى سيحصلون بالتأكيد على هذا السلاح . وحينئذ لا أظن أن الموقف سيصبح في مصلحة اسرائيل لا من ناحية تأثير استخدام « الرادع النووي » عليها فقط ولكن لتغيير نظام التعبئة الذي تعتمد عليه حتى الآن ايضاً . فبدلاً من اعتمادها حالياً على الاحتفاظ بقوات محدودة عاملة مع اللجوء الى التعبئة السريعة وقت العمليات باستدعاء الاحتياطي بنظامها الممتاز حتى لا تتعطل نواحي النشاط الاقتصادي فإنه في ظل وجود « الرادع النووي العربي » او غيره من الروادع الأخرى ستضطر اسرائيل الى الاحتفاظ بقواتها في حالة تعبئة كاملة خوفاً من ضربة مفاجئة يقوم بها العرب مما يحدث تأثيراً شديد الوطأة على نواحي النشاط الاقتصادي في اسرائيل .

وليس هذا هو التعديل الجوهري الوحيد الذي سوف يدخل على استراتيجيتها . بل هناك تعديل آخر لا يقل أهمية عن التعديل الذي ذكرناه . فإذا كانت اسرائيل قد اعتمدت حتى الآن استراتيجية نقل الحرب الى اراضي الآخرين فإن توفر القدرة النووية ووسائل الاطلاق اللازمة لها لدى العرب سوف ينقل الحرب الى أراضيها . ومن المعروف أن قدرة العرب على تلقي « الضربة الاولى » - إن قامت بها اسرائيل - كبيرة للغاية ستسمح لهم بتوجيه الضربة الثانية في العمق الاسرائيلي ولا أظن أن اسرائيل قادرة على استيعاب هذه الضربة إن حدثت . وبالمثل فإن وجه العرب الضربة الاولى فلا أعتقد أن اسرائيل ستكون قادرة في هذه الحالة على توجيه الضربة الثانية .

الرادع النووي الاسرائيلي حافز لدخول روادع أخرى الى المنطقة

قد ينظر بعض المفكرين الاسرائيليين في شك الى ما ذكرناه في ضوء الفجوة الكبيرة الموجودة حالياً بين « الرادع النووي الاسرائيلي » و « المحاولات العربية لتملك الرادع النووي العربي » سواء من الناحية الفنية او من ناحية عامل الوقت . وإننا نعترف بأن الفجوة موجودة . وهذا أمر خطير لا بد من أن نعترف به ، ولكن وفي الوقت نفسه علينا أن نتعامل معه .

فالرادع النووي سلاح تدمير شامل . وليس بالضرورة ردعه بسلاح من العائلة نفسها . فهناك عائلات أخرى متنوعة ورادعة : الاسلحة الكيماوية ، الاسلحة

البيولوجية ، القنابل الحارقة ، . . . . الخ . كلها عائلات ذات تدمير شامل قد يلجأ العرب اليها في حال يأسهم مما سنتعرض له بتفصيل اكبر في جزء آخر من الكتاب[١٦] . وهذه العائلات أرخص تكلفة ، وأقل تعقيداً ، وفوق كل ذلك فهي في متناول اليد . وامتلاك العرب لكل هذه العائلات او بعضها يمكن أن يتم في فترة قصيرة لسد الفجوة الموجودة حالياً في « الرادع النووي » .

الرادع النووي الاسرائيلي لا يحل المشاكل التي دعت الى السعي اليه

ورد في تقرير لجنة الخبراء المرفوع الى الامين العام للأمم المتحدة والذي سبق أن أشرنا اليه ما يلي : « لا يتوفر لاسرائيل أي غرض عسكري لاستخدام الاسلحة النووية فاستخدام هذه الاسلحة ضد الأغراض المدنية والعسكرية العربية لا يحقق غرضاً عسكرياً لا يمكن تحقيقه باستخدام الأسلحة التقليدية »[١٧] .

هذا علاوة على أنه لن يؤدي الى تخفيف اعباء اسرائيل في التسلح التقليدي لأن « الرادع النووي » يحتاج الى « رادع تقليدي » ذي مصداقية كبيرة لحمايته ، ولتوفير درجة من درجات التصعيد على سلم الردع ، فليس من المعقول أن تفتح اسرائيل « الحوار الساخن » باستخدام « الرادع النووي » مباشرة ولكن المعقول أن تصعد سلم التصعيد على درجات حتى تتفادى رد الفعل العنيف دولياً .

كما أن أعباء اسرائيل سوف تزداد إذا دخلت « الروادع » الأخرى الى المنطقة إذ أن هذا سيجعلها تخصص ميزانيات اضافية لانتاجها او على الاقل للدفاع ضدها بما هو معروف عنها من حساسية بالغة إزاء موضوعات الأمن .

ثم ماذا تفعل اسرائيل إزاء العمل الفدائي ، وإزاء حركة الرفض العربية في الاراضي المحتلة؟ هل ستقاوم ذلك باستخدام السلاح الذري ؟ إنها في حاجة الى الرادع التقليدي لمقاومة حرب الفدائيين ، او اشتباكات الحدود ، او الغارات في العمق . وسوف تستمر هذه الحاجة الى الرادع التقليدي حتى لو كان لديها « الرادع النووي » كما هو حادث الآن وبخاصة أنها ستستمر ولفترة غير محدودة في الاعتماد على استخدام القوة عند ممارسة الدبلوماسية . وإذا امتلك العرب « الرادع النووي » على المدى الطويل ، او « رادعاً آخر من روادع التدمير الشامل » على المدى القريب نتج عن ذلك « تحييد » هذه الروادع وحينئذ ستجد نفسها مرة اخرى وقد عادت الى الرادع التقليدي .

---

(١٦) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب .

(١٧) «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,».

حلقة مفرغة . فحل مشكلة قائمة يخلق لها مشاكل أعقد ومواقف أصعب . فلا هي وصلت الى رادع يفرض الامر الواقع ، ولا هي امتلكت رادعاً يؤمنها ويوفر عليها الدخول في سباق التسلح ، بل نجد أن الأمر قد انتهى بها الى زيادة الإنفاق على « روادع من عائلات جديدة » .

الرادع النووي الاسرائيلي يزيد من عزلة اسرائيل

إذا كان « الرادع النووي » يحقق لاسرائيل اغراضاً عسكرية يمكن للرادع التقليدي أن يحققها ، واذا كان الرادع النووي لا يخفف من أعبائها العسكرية ، ولا يمنع سباق التسلح . فإن استخدامه الوحيد يكون إذاً ـ كما جاء في تقرير لجنة الخبراء المرفوع الى سكرتير هيئة الامم المتحدة المشار اليه ـ بقصد « فرض سياستها العدوانية ضد جيرانها العرب ، وفي الاراضي المحتلة بما في ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية كوسيلة من وسائل الضم الزاحف Creeping annexation والتوسع الاقليمي »[١٨] مما يجعلها تتعرض الى ضغط خارجي متزايد يعمل على زيادة عزلتها في المحيط الدولي .

بل يمكن أن يزيد احتكارها للسلاح النووي من احتمال المواجهة بين القوتين الأعظم إذا ما سارعت الدول المتصارعة الى طلب مظلات نووية خارجية لحمايتها سواء كانت سوفياتية او امريكية وهنا يصبح انتشار القواعد النووية في المنطقة امراً واقعاً كما هو الحال في اوروبا . علماً بأننا لا نؤمن في جدوى الحماية الخارجية لأمن دولة من الدول فكما يقول **الجنرال بييردي جالوا** « إن نظم التحالف التقليدي لا تتفق والرادع النووي لأنه ما من دولة لها قدرة نووية تخاطر باستخدام قوتها من أجل دولة تتحالف معها إذ أن أمن اي دولة يتوقف على قدرتها في الحصول على الحد الادنى من القدرة على الردع. وكلما زاد عدد الدول التي تفعل ذلك استقر النظام العالمي »[١٩] .

هذه التعقيدات التي تترتب على تصرفات اسرائيل قد تعرضها لضغط عالمي يخضع مؤسساتها النووية للتفتيش والخضوع الى « إجراءات الامن Safe guards » التي تتهرب منها حتى الآن الامر الذي تتجنبه اذ يحول دون استمرارها في تنفيذ برنامجها النووي .

خلاصـــة

من عرض مزايا وعيوب الخيار النووي لاسرائيـل نجد أن الموقف ازداد تعقيداً ، وأن مستقبل الاستقرار في المنطقة يمر بتطورات في غاية الخطورة والحساسية . فلم تمنع القوة في يوم من الايام استمرار الصراع، ولم ينتج بعد « الرادع » الذي ظل دون « رادع مضاد » . ولكن هل لاسرائيل القدرة النووية ؟

---

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) Michael Howard, «Conventional Strategists,» in: *Adelphi Papers* (London: IISS, 1969).



الفَصْلُ السَّادس

هَل لاسرَائيل القدرَة النوَويَة؟



هل إسرائيل دولة نووية ؟ أم أنها دولة غير نووية ؟! ام أنها دولة في طريقها لتصبح نووية ؟!

الظلال الكثيفة تحيط هذا الموضوع الخطير، علماً بأنه في ظل الاستراتيجية النووية ، وتبعاً لنظريات الردع الذي يعتبر القلب النابض لممارسة الدبلوماسية اصبحت السرية في مثل هذه الأمور من أعمال الماضي . إذ على الرادع أن يعلن عن وسائله . لأن الردع هو فن الحصول على الغرض دون استخدام القوة استخداماً فعلياً .

إلا أن اسرائيل يحلو لها دائماً أن تظلل كل شيء بالشك الكثيف . حدودها مثلاً ؟ أين هي ؟ وهل هي الحدود السياسية الدولية ام هي الحدود الآمنة ؟ لا احد يدري . فمنذ قيام الدولة رأى بن غوريون أن تكون اسرائيل بلا حدود كغيرها من الدول . ذلك لأن اسرائيل لم تصل الى حدودها بعد ؟! من هو اليهودي؟ حتى هذا لم يتفقوا عليه بعد !! وتصوروا معي دولة بلا حدود ثابتة او جنسية محددة !!

وعلى اي حال فليس أمامنا ـ كما تريدنا أن نفعل ـ إلا خيار واحد هو أن نعرض الشواهد التي تؤيد او تنفي توفر القدرة النووية لها .

الشواهد التي تؤيد أن اسرائيل دولة نووية

من المعروف أنه من الناحية العلمية البحتة فإن إنتاج السلاح النووي يحتاج

الى :[1] منشآت لازمة لإنتاج القلب القابل للانشطار ؛ المواد الضرورية لصنع المادة الانشطارية او الوقود النووي ؛ المعرفة العلمية والقدرة التكنولوجية والمالية ؛ أجهزة ووسائل القصف . فما هو المتاح من هذه الضروريات لدى اسرائيل ؟

المنشآت المتيسرة لدى اسرائيل لإنتاج القلب القابل للانشطار

أ ـ **مفاعل ديمونا**، وقدرته ٢٤ ميغاوات ووقوده اليورانيوم الطبيعي ويستخدم الماء الثقيل كمهدىء وثاني اكسيد الكربون كمبرد. ويعتبر من الانواع الصالحة لانتاج البلوتونيوم ٢٣٩ الذي يستخدم في الانتاج الحربي . وقد بدىء في تشغيله في اواخر عام ١٩٦٤ . ويحتاج هذا المفاعل لتشغيله بطاقته القصوى الى ٢٤ طناً من اليورانيوم الطبيعي . ويستطيع أن يستخرج من هذه الكمية ٧,٢ كجم من البلوتونيوم . وبما أن الكتلة الحرجة التي تكفي صناعة قنبلة ذرية هي ٥,٧٩ كجم من البلوتونيوم فإن اسرائيل يمكنها أن تنتج ما يكفي ١,٣٣ قنبلة سنوياً[2] .

وبالنسبة للمعمل الحار اللازم لفصل البلوتونيوم ٢٣٩ من الوقود النووي المحترق الناتج من مفاعل ديمونا والذي يعتبر احد اللوازم الرئيسية في تصنيع القنبلة الذرية . يوجد المعمل الحار المشار اليه بجوار مفاعل ديمونا أو في مفاعل ناحال سوريق .

ب ـ **مفاعل ناحال سوريق** ، ويعمل بوقود عبارة عن مزيج من اليورانيوم المخصّب والكربون ، ورغم صغر حجمه إلا أنه يمكن الاستفادة به . وقد تم تشغيله عام ١٩٦٦ وحقق لاسرائيل الخبرات العلمية في مجال فصل وتنقية البلوتونيوم من الوقود المحترق سواء بالمذيبات العضوية او بالمبادلات الأيونية . ويمكن عن طريق هذه الخبرات الحصول على عنصر البلوتونيوم النقي الذي تسعى اسرائيل جاهدة الى تحضيره . ولذلك فإنه لا يجوز أن نقلل من اهمية هذا المفاعل لأنه إذا كان غرضه الظاهر هو إنتاج النظائر المشعة بطرق أكثر أمناً ، ولتطوير البحوث في هذا المجال . فإن البيانات التي تنشر عن معدل إنتاج مختلف النظائر المشعة التي يتطلبها برنامج الطاقة الذرية والمعاهد العلمية باسرائيل وهو حوالى ٩ كوري في العام فقط يجعلنا نعتقد بأن هذا المعمل وما زوّد به من

(١) احمد خليفة ، « السلاح النووي الاسرائيلي ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ١١٦ (تموز / يوليو ١٩٨١) .

(٢) من المعروف انه يمكن استخلاص اليورانيوم ٢٣٥ من اليورانيوم الطبيعي بوسائل التخصيب الليزري لجزيئات اليورانيوم . وقام استاذا الفيزياء الاسرائيليان Islah Neben Zahl و Manahem Levin بتطوير المعادلات اللازمة لذلك بحيث يمكن انتاج ٧ غرامات من اليورانيوم كل ٢٤ ساعة وبدرجة نقاوة ٦٠ بالمائة علماً بأن اي برنامج نووي ناجح لا يحتاج إلا الى اقل من ٥٠ كيلوغرام يورانيوم مخصب بدرجة نقاوة ٦٠ بالمائة لانتاج قنبلة ذرية ، انظر : عمر ابراهيم الخطيب ، **القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع اسرائيل** .

إمكانيات لا يمكن أن يكون قد أنشىء لهذا الغرض وحده . علاوة على أن بعض الخلايا الحارة في هذا المفاعل لها تدريع يسمح بتداول بضعة آلاف كوري من المواد المشعة علاوة على أنه أقيم حاجز من الصلب الذي لا يصدأ لفصل صالة الإنتاج عن صالة المعالجة الرئيسية وبذلك يمكن إنتاج النظائر المشعة وتخزينها مع إمكان استعمال الصالة الرئيسية للمعالجة في أغراض اخرى . ولا شك أن هذا المعمل يمكن الاستفادة به في معالجة الوقود المحترق بقصد استخلاص البلوتونيوم إذ تعتمد عملية « الاستخلاص » هذه على إذابة الوقود في حامض النيتريك ويتبع ذلك فصل مكونات الوقود المحترق بالمذيبات العضوية وإعادة تنقية البلوتونيوم مما يعلق به من يورانيوم ونواتج الانشطار بإعادة الفصل بالمذيبات العضوية عدة مرات . ونظراً لأن عمليات المعالجة تستلزم العمل بمستويات متباينة من الإشعاعات الذرية ، فإن ذلك يتم في خلايا حارة مختلفة التدريع ، الأمر الذي يتوفر في مفاعل ناحال سوريق إذ به خلايا حارة من الصلب الذي لا يصدأ ذات سمك مختلف لدرجة أن بعضها يسمح بتداول ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ كوري من المصادر الاشعاعية . ويعتقد أن عملية تنقية البلوتونيوم مما به من يورانيوم ونواتج الانشطار الأخرى تتم في احدى خلايا المفاعل .

ج ـ **مشروعات مفاعلات القوى لإزالة ملوحة مياه البحر وإنتاج الكهرباء** باستخدام الطاقة الذرية التي تم انشاؤ ها او التي في طريقها الى ذلك .

د ـ بعض اقسام **معهد وايزمان** براحابوت، ومعهد التخنيون بحيفا، **والجامعة العبرية بالقدس** . وما يتم فيها من بحوث متعلقة بالطاقة الذرية . وتنسق هذه البحوث تنسيقاً تاماً مع برنامج مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية بحيث يكمل كل منهما الآخر .

الوقود النووي

أ ـ **استخلاص وإنتاج اليورانيوم** ، ففي أوائل عام ١٩٥٠ قام فرع التخطيط والبحوث في وزارة الدفاع الاسرائيلية بمسح صحراء النقب لاستكشاف اليورانيوم وقد تم استكشاف كميات منه من النوع الرديء في عروق الفوسفات[٣] التي تحتوي على ٠,٠١ ـ ٠,٠٢ بالمائة من اليورانيوم . وتقوم اسرائيل بجهود ذاتية لاستخلاص اليورانيوم من صخور الفوسفات غير الصالحة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية ، وهناك ٣ مصانع لإنتاج حامض الفوسفوريك : مصنعان بجوار حيفا ينتج كل منهما ١٥٠٠٠ طن

---

(٣) تستخرج اسرائيل الفوسفات من حقل أرون (Oron) وعين ياهاف (Ein Yahav) وبجوار البحر الميت في منطقة أراد (Arad) وتقدر كميات خام الفوسفات في أرون فقط بحوالى ١٠٠ مليون طن . وقد تمكنت اسرائيل من تصنيع ١/٢ مليون طن فوسفات سنوياً وانتاج حامض الفوسفوريك منها .

من الحامض سنوياً والثالث في جنوب اسرائيل بدأ إنتاجه في ١٩٧٢ ، وينتج ١٦٠,٠٠٠ طن من الحامض سنوياً[٤] . وتبلغ كمية اليورانيوم المستخلصة من المصانع الثلاثة ١٠٠ طن سنوياً . وفي عام ١٩٧٥ عمل تقدير لكميات اليورانيوم الموجودة في كميات الفوسفات في النقب فوجد انها من ٣٠,٠٠٠ الى ٦٠,٠٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعي[٥] .

ب ـ **شراء اليورانيوم** ، تقوم إسرائيل بشراء كميات اخرى من اليورانيوم من السوق العالمي بخاصة السوق الغربي والافريقي . وقد أمدت جنوب افريقيا اسرائيل بكميات من اليورانيوم الطبيعي دون الإعلان عن ذلك[٦] في نطاق برنامج التعاون بينهما في هذا المجال .

ج ـ **الحصول على اليورانيوم بعمليات مخابرات إيجابية** ، والغرض من هذه العمليات الحصول على اليورانيوم بطرق غير مشروعة او على الاصح بطرق غير رسمية مثل سرقة ٢٠٠ رطل من اليورانيوم المخصب من معمل مؤسسة المواد والمعدات النووية في « ابولو بولاية بنسلفانيا » ومثل سرقة شحنة الباخرة «شيزربروك أ» من اليورانيوم .

(١) بخصوص السرقة الاولى ذكر د. **الفريد ليليانتال في كتابه القنبلة الصهيونية** أن اسرائيل تملك القنبلة الذرية منذ عام ١٩٦٨ وأن مواد تستخدم في صنع القنبلة سرقت من المعمل المذكور بعلم ومعرفة الرئيس جونسون الذي كان على علم في الوقت نفسه بامتلاك اسرائيل للقنبلة الذرية وأنه قال لريتشارد هيلمز رئيس وكالة المخابرات المركزية « لا تخبر احداً بالأمر حتى ولا دين راسك او روبرت مكنمارا » . وقد كشفت هذه القصة **الواشنطن بوست في ٢ / ٣ / ١٩٦٨** . بل وفي مقابلة يوم ٢٧ / ٤ / ١٩٨١ أجراها التلفزيون الامريكي (قناة A.B.C) مع كارل داكيت احد ذوي الرتب الكبيرة في وكالة المخابرات المركزية أكد أن هناك إجماعاً في الوكالة بأن مواد تمتلكها المؤسسة المذكورة قد حولت الى اسرائيل وأنها استخدمتها في صنع القنبلة الذرية[٧] .

---

(٤) طورت اسرائيل طريقة تصنيع حامض الفوسفوريك باستخدام حامض الهيدروكلوريك الارخص سعراً بدلاً من حامض الكبريتيك. وتستخلص املاح اليورانيوم الذائبة من حامض الفوسفوريك قبل استخدامه في صناعة الاسمدة الفوسفورية ويتم الحصول عليه كناتج ثانوي .

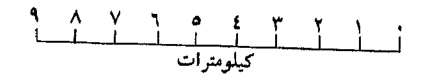
(٥) «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,» Secretary-General, United Nations, New York, 19 June 1981 (A/36/431).

(٦) المصدر نفسه .

(٧) آفاق عربية ، السنة ٦ ، العدد ١١ (تموز / يوليو ١٩٨١) .

موقع مفاعل البحوث الاسرائيلي ناحـال سوريق

بتاح تكفا
٤٩٠٠٠
راحات جان
٧٧٠٠٠
جيفاتاييم
٢٥٠٠٠
تل ابيب
٣٨٠٠٠٠
يافا
حولون
٤٠٠٠٠
بات ـ يام ٢١٠٠٠
ريشون لزيون
٢٤٠٠٠
اللد
١٤٠٠٠
بالماحيم ٢٠٠
بير يعقوب
الرملة
٢٣٥٠٠
٢٤٠٠٠
نسزيون
موقع المفاعل
رحفوت
٢٩٥٠٠
كفارهاناجيد
٣٥٠
٥كم
١٠ كم
٢٠ كم
يبنا
٥٦٠٠
إلى القدس
اسدود
يام



(٢) أما عن السرقة الثانية فقد كشف « بول ليتنتال »[٨] في المؤتمر الخاص بمستقبل غير نووي المنعقد في سالزبورج في ايار / مايو ١٩٧٧ عن أن ٢٠٠ طن يورانيوم طبيعي تم شحنها في الباخرة « شيزربروك أ » التي أبحرت من أنتورب متجهة الى جنوا ولكن الباخرة اختفت في الطريق . وبعد فترة طويلة أعلن المدعي العام السابق في النرويج ان الاسرائيلي « دان يربيل » قد اعترف باشتراكه في عملية تحويل اتجاه سير الباخرة المشحونة باليورانيوم الى اسرائيل[٩] .

د ـ تركيز اليورانيوم ، تجري اسرائيل تجارب على طرق جديدة اقتصادية لتركيز اليورانيوم الطبيعي لتوفير كميات الكهرباء التي تستخدم بشكل كبير في الطرق الاخرى المعروفة[١٠] . وفي عام ١٩٧٢ تمكن العالمان Manahem Levin, Isaiah Nebenzahl من تحقيق نجاح في تركيز اليورانيوم باستخدام اشعة الليزر . في هذا النظام الجديد يمكن تركيز ٧ جرام من يورانيوم ٢٣٥ بنسبة ٦٠ بالمائة في يوم واحد ويقدر الخبراء أن ٥٠ كجم من اليورانيوم درجة تركيز ٦٠ بالمائة كافية لصنع قنبلة ذرية بأقل التكاليف[١١] .

هـ ـ إنتاج الماء الثقيل[١٢] ، بدأت محاولات إنتاج الماء الثقيل عام ١٩٤٩ في معهد وايزمان ، وقد نجحت التجارب التي ابتكرها العالم الاسرائيلي د. « دوستروفسكي » في إنتاج الماء الثقيل . وفي عام ١٩٥٤ أبلغ «أبا إيبان» ـ وكان في ذلك الوقت مندوب اسرائيل في الامم المتحدة ـ اللجنة الاولى أن مصنعاً اسرائيلياً ينتج حالياً الماء الثقيل ، وفي عام ١٩٧٩ أكد معهد استوكهلم العالمي لأبحاث السلام أن مصنعاً آخر بدأ في إنتاج الماء الثقيل في اسرائيل وأن هذا المصنع يمكن أن يكون بدأ إنتاجه عام ١٩٧٠ بعد ان اشتدت الرقابة على تصدير الماء الثقيل وبعد ان توقفت النرويج في العام نفسه عن تصديره .

و ـ استخلاص البلوتونيوم ، يؤكد معهد استوكهلم العالمي لأبحاث السلام ووكالة الطاقة النووية أن لدى اسرائيل معملاً خاصاً لاستخلاص البلوتونيوم من الوقود المحترق . وقد حصلت اسرائيل عليه من احدى الشركات الفرنسية ويمكن للمعمل التعامل مع ٣٤٠٠ كيلوغرام من الوقود المشع سنوياً يستخرج منها من ٤ ـ ٥ كيلوغرام من البلوتونيوم .

---

(٨) وهو خبير في الاسلحة الذرية وكان يعمل في وكالة المخابرات المركزية (CIA) .

(٩) كان قد القي القبض على الاسرائيلي المذكور عام ١٩٧٤ في اوسلو مع اربعة اخرين من المخابرات الاسرائيلية بتهمة قتل مواطن مغربي اعتقدوا خطأ انه فلسطيني .

(١٠) «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,».

(١١) Amos Perlmutter, Michael Handel and Uri Bar-Joseph, *Two Minutes over Baghdad* (London: Vallentine, Mitchell, 1982).

(١٢) «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,».

كما يمكن استخلاص كميات قليلة من البلوتونيوم من المعامل الكيماوية[١٣] .

المعرفـة العلميـــة

منذ إنشاء لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية عام ١٩٥٤ وهي مستمرة في عقد الاتفاقات مع كثير من الدول المتقدمة في مجال الطاقة الذرية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا . وقد تم إنشاء قسم الهندسة والعلوم النووية في معهد التخنيون بحيفا ويعمل على تأهيل العلميين والفنيين للاشراف على المشاريع الذرية المهمة . وفي معهد وايزمان براحابوت تم إنشاء بعض الاقسام العلمية التي تخدم النشاط الذري مباشرة مثل قسم الفيزياء النووية وقسم النظائر . أما الجامعة العبرية بالقدس فقد انشىء بها قسم الفيزياء النووية وقسم الفيزياء التجريبية وقسم فيزياء البلازما[١٤] .

وعلاوة على ذلك ترسل اسرائيل المبعوثين الى البلاد المتعددة والمتقدمة في هذا المجال كما تتبادل الابحاث مع جميع المعاهد في مجال التقدم الذري . ويبذل الخبراء الاسرائيليون جهدهم للاتصال مع اكبر العلماء الدوليين في مجال الطاقة الذرية إما بالسفر اليهم او دعوتهم لزيارة اسرائيل تحت ستار تبادل المعلومات . وكذلك فهم حريصون على الاستفادة من العلماء اليهود المنتشرين بمؤسسات الطاقة الذرية في الدول المتقدمة .

وسائـــل الإطـــلاق

تمتلك اسرائيل عدة وسائل لقصف الرؤوس التقليدية ، وهي في الوقت نفسه صالحة لإطلاق الرؤوس النووية بخاصة والمسافة بينها وبين الاغراض المتوقعة قصيرة نسبياً . فلديها طائرات الفانتوم والميراج والكفير كما لديها الصاروخ « اريحا ـ Jericho » ومداه اكثر من ٤٥٠ كيلومتراً ويحمل رأساً زنتها من ٥ ـ ٧ كيلوغرام[١٥] .

خلاصـــة

من عرضنا السابق للامكانيات الفنية المتوفرة لدى اسرائيل يمكننا أن نقطع بأنها إمكانيات كافية ومناسبة لانتاج الاسلحة الذرية . وأن اسرائيل يمكن أن يكون لديها الامكانية الفنية والمادية لصناعة اسلحة نووية إن لم يكن لديها هذه الاسلحة فعلاً في ترسانتها الحربية .

---

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) والتطبيق العملي لها هو الاندماج النووي للليتيريوم (هيدروجين ٢) او التريتيوم (هيدروجين ٣) عند درجات حرارة عالية جداً او هي عكس التفاعل النووي وبذلك يمكن الحصول على طاقة لا حدود لها.

(١٥) Perlmutter, Handel and Bar-Joseph, *Two Minutes over Baghdaa.*

ونظراً لخطورة الموضوع ، وللغموض الذي تحيط به اسرائيل جهودها في هذا المجال علينا أن نعرض بعض الشواهد الاخرى حتى نكون أكثر اطمئناناً للنتيجة التي سيصل اليها تحليلنا .

شواهـــد إضافيـــة

أ ـ في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ كلفت هيئة الامم المتحدة سكرتيرها العام **كورت فالدهايم** تقديم تقرير عن الاسلحة النووية ، فشكل السكرتير العام لجنة من الخبراء الفنيين لبحث الموضوع ، وقدمت لجنة الخبراء تقريرها في الدورة (٣٥) لعام ١٩٨٠ وقد ورد بالتقرير النص الآتي : « يوجد حالياً ما يسمى بالدول النووية غير المعلنة ، فتؤكد التقارير أن بعض الدول قطعت شوطاً طويلاً لامتلاك السلاح النووي دون أن تعلن عن ذلك . وينظر الى هذه الدول على أنها مصدر تهديد بهجوم ذري ، ومن بين هذه الدول جنوب افريقيا واسرائيل إذ أنهما في الطريق الى امتلاك السلاح الذري أو أنهما حصلتا عليه فعلاً . وهناك دراستان تحت التنفيذ بهذا الخصوص إذ أن الحالتين المذكورتين مصدر اهتمام المجتمع الدولي »(١٦) .

وفي ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨١ قدمت لجنة الخبراء التي شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة لبحث التسليح النووي الاسرائيلي تقريرها ، وقد ورد في البند ٥٥ من تقرير اللجنة ما يأتي : « هناك اقتناع عام عند الخبراء الفنيين أن لدى اسرائيل القدرة على صناعة قنابل ذرية ، ويعتقد البعض أن اسرائيل قادرة على تجميع عدد من القنابل النووية خلال اسابيع ، وربما ايام » . ثم يعود التقرير في البند ٧٨ ليؤكد « أن اسرائيل لديها القدرة الفنية لتصنيع القنابل النووية ويتوفر لها امكانيات إطلاق هذه القنابل على اغراض في المنطقة . فلدى اسرائيل : مفاعل لا يخضع لاحتياطات الامن الدولية قادر على إنتاج كمية مناسبة من البلوتونيوم ، ولديها الوسائل لفصل البلوتونيوم من الوقود المشع المحترق ، ولديها المهارات الفنية والتجريبية كذا الامكانيات الفنية اللازمة لتصنيع الاسلحة الذرية » . ثم في البند ٨١ يذكر التقرير « أن الغموض الذي تحيط به اسرائيل جهودها في هذا المجال يجعل من الصعب القطع بامتلاكها أسلحة نووية ، ولكن الأمر الذي لا شك فيه لدى لجنة الخبراء هو أنه ، إن لم تكن اسرائيل لديها قنابل نووية ذرية فعلاً فإن لديها القدرة على تصنيعها في فترة بسيطة »(١٧) .

ب ـ وافقت اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولكنها لم توقع او تصدق عليها . وبذلك فهي غير خاضعة للتفتيش على منشآتها النووية بواسطة الهيئات الدولية . وهي تعلل ذلك بأن موقفها الأمني لا يسمح لها بالانضمام الى هذه المعاهدة .

---

(١٦) United Nations [UN], Secretary-General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary - General of the United Nations* (London: Printer, 1981), p. 172.

(١٧) «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,».

ويلاحظ أنه حتى عام ١٩٦٤ كانت اسرائيل تقبل الخضوع للقانون الامريكي الخاص بالطاقة الذرية من اجل السلام الذي اصدرته الحكومة الامريكية عام ١٩٥٤. والذي ينص على أن التعاون الامريكي مع الدول الأخرى يحتم على الفريق الذي تقدم له المعاونة أن يتعهد بعدم استخدام أي مادة تحول له بموجب الاتفاقية الى الاستخدامات العسكرية ولكن حينما حل موعد تجديد الاتفاقية حولت الولايات المتحدة أعمال الرقابة الى وكالة الطاقة الذرية وقد عارضت اسرائيل في ذلك إلا بتنفيذ شرطين :

- زيادة كمية اليورانيوم المخصب الذي يحول لها من ١٠ - ٤٠ كيلوغرام .
- زيادة نسبة التخصيب الى ٩٠ بالمائة[١٨] .

ج - يعد كثير من المراجع العلمية المتخصصة اسرائيل ضمن البلاد النووية[١٩] . ففي كتاب **بارونات الذرة** يؤكد المؤلفان[٢٠] أن اسرائيل بدأت محاولاتها للحصول على القنبلة الذرية منذ أوائل الخمسينات وأن العمل الاسرائيلي حقق نجاحاً كبيراً إلا أن حلقة مفقودة وقفت حجر عثرة في سبيل الانتاج الفعلي حتى قام فرنسوا بيرين الذي كان رئيساً للوكالة الذرية الفرنسية من عام ١٩٥١ حتى ١٩٧٠ بمعاونة اسرائيل في الحصول على هذه الحلقة بأن أغمض عينيه عن قيام شركة أطلق عليها اسم Saint Goban بإمداد اسرائيل بوثائق عاونتها على ذلك . وورد في الكتاب ايضاً أن بعض المهندسين الاسرائيليين لقوا حتفهم في حادث يرجع الى البلوتونيوم قبل إتمام المشروع .

كما يؤكد بول جابر[٢١] أن اسرائيل لديها ٢٠ قنبلة بلوتونيوم من عيار قنبلة ناغازاكي وقوتها ٢٠ كيلوطن علاوة على ٧ قنابل يورانيوم من نوع قنبلة هيروشيما وأن لديها معمل لفصل البلوتونيوم في ديمونا ، وأن بعض العلماء الاسرائيليين في المؤسسة العسكرية قاموا بتجميع قنبلة بلوتونيوم وأخرى يورانيوم ثم نزعوا عنها بعض الاجزاء قبل تخزينها . ويؤكد أنه وأغلب الفنيين في الولايات المتحدة والغرب يعتقدون أن اسرائيل جمعت كثيراً من الرؤوس النووية ويمكنها أن تكمل باقي الاجزاء بعد طلب ذلك

---

(١٨) فؤاد جابر ، الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل ، ترجمة زهدي جار الله (بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١) . يلاحظ ان اسرائيل لم تدع اي فرصة الا واستغلتها لتحقيق بعض مطالبها .

(١٩) Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better,* Adelphi papers, 171 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS], 1981); Michael Nacht, *The U.S. in a World of Nuclear Powers;* Joseph I. Geoffrey, *Nuclear Proliferations: Prospects, Problems, Proposals;* UN, Secretary-General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary- General of the United Nations;* Peter Pringle and James Singelman, *Nuclear Barons,* and Paul Jabber, «The Middle East and Nuclear Weapons,» Public Hearing, Amesterdam, 23-27 November 1981.

(٢٠) Pringle and Singelman, *Nuclear Barons.*

(٢١) Jabber, «The Middle East and Nuclear Weapons,» session ix.

بأيام او ساعات وأنه تم التأكد من ذلك من لجنة فنية امر الامين العام للأمم المتحدة بتشكيلها للبحث عن امكانيات اسرائيل الذرية .

د ـ في ٢ / ١٢ / ١٩٧٤ صرح افرايم كاتزبر « لقد كان دائماً من أهدافنا الحصول على إمكانية ذرية ونحن نملكها الآن . واذا احتاج الامر فإن اسرائيل يمكنها أن تغير الامكانية الى حقيقة في وقت قصير قد لا يتعدى اياماً »(٢٢) .

هـ ـ صرح عالم الذرة الامريكي د. ادوارد تيلر المعروف بأبي القنبلة الهيدروجينية إثر زيارته لاسرائيل بأنه « لا شيء يمنع اسرائيل من إنتاج قنبلة ذرية ما دام اصبح لديها كل ما تحتاجه من خبراء ومعدات وبلوتونيوم »(٢٣) .

و ـ صرح تشارلس بيرس رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الامريكي لرئيس احدى الامارات العربية في الخليج عند زيارته للمنطقة أن اسرائيل تملك ٥٠ قنبلة ذرية(٢٤) .

ز ـ نشرت التايمز اللندنية(٢٥) وثيقة سرية سُربت بطريقة الخطأ من وكالة المخابرات المركزية بتاريخ ١٩٧٤ (!!!) أكدت أن إسرائيل تنفذ برنامجاً ذرياً منذ مدة واستندت في ذلك على أن اسرائيل قد حصلت على كمية كبيرة من اليورانيوم ، تم الحصول على جزء منه بطريقة سرية ، والى غموض الجهود الاسرائيلية في مجال تخصيب اليورانيوم ، والى الاستثمارات الكبيرة في صناعة صواريخ ذات تكلفة عالية ، يمكنها حمل رؤوس نووية . ثم يشير المقال الى تفجير غامض تم على بعد من سواحل جنوب افريقيا في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، وأكتشف بواسطة احد الاقمار الصناعية الامريكية . وأشار المقال أيضاً الى كتاب نشره صحفيان اسرائيليان بعنوان : **لن يعيش احد بعدنا** يؤكدان فيه على أن هذا التفجير اختبار نووي مشترك بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وقد أعقب التفجير الاول (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) تفجير آخر تم في (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩) سجّله قمر صناعي امريكي . وقد أعلن البيت

---

(٢٢) *Guardian* (London), 3 / 12 / 1974; *New York Times*, 3 / 12 / 1974; «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,», and خطاب د. سعدون حمادي ، وزير خارجية العراق ، امام مجلس الامن بعد ضرب المفاعل « اوزاريك » في حزيران / يونيو ١٩٨١ .

(٢٣) يوسف مروة ، الابحاث الذرية الاسرائيلية (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث) .

(٢٤) الاهرام (القاهرة) ، ٩ / ١ / ١٩٨٢ .

(٢٥) *Times* (London), 14 / 8 / 1980, and خطاب د. سعدون حمادي امام مجلس الامن بعد ضرب المفاعل « اوزاريك » .

الابيض أن الوميض يحتمل ألا يكون تفجيراً نووياً ، وأنه يمكن أن يكون نتيجة لارتطام نيزك صغير . وبذلك تم تغطية الموضوع الخطير .

ح ـ أشارت مجلة تايم[٢٦] الى واقعة وصول سفينة روسية محملة برؤوس نووية إلى ميناء الاسكندرية ، اثناء حرب اكتوبر ، وذكرت أنه يبدو أن الاقمار الصناعية السوفياتية قد كشفت تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية الـ ١٣ التي ارسلتها الى قواعدها الجوية يوم ٨ / ١٠ / ١٩٧٣ بدون اجهزة تفجير ، لمواجهة الاختراق السوري في الجولان . ولذلك أبحرت السفينة الروسية من ميناء نيكولاييف على البحر الاسود يوم ١٣ / ١٠ / ١٩٧٣ ، وهي تحمل رؤوساً نووية متجهة الى الاسكندرية ليجري تركيبها على صواريخ سوخود ـ ب الموجودة بمصر ، والقادرة على ضرب العمق السكاني الاسرائيلي . وحينما عبرت السفينة مضيق البسفور يوم ١٩٧٣/١٠/١٥ رصدت أجهزة التجسس الامريكية الرؤوس النووية داخلها ومن ثم وجهت الولايات المتحدة الامريكية تحذيراً الى الروس ، وكان ذلك احد عوامل الاستنفار العام الذي أعلنه نيكسون في ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٣ .

ط ـ نشرت الازفستيا في ٩ / ٨ / ١٩٧٦ ، ٢٩ / ١١ / ١٩٧٦ أن القدرة النووية لاسرائيل لم تعد سراً والرغبة الشديدة للعسكريين الاسرائيليين للحصول على اسلحة ذرية امر معروف واصبح التعاون الاسرائيلي مع الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا بتأييد من الناتو محل نقد لأن هذا يشجع الدول التي أوشكت أن تصبح نووية Near Nuclear Powers على أن تستمر في طريقها .

ي ـ أصدرت وكالة نوفوستي السوفياتية في ١٦ / ٩ / ١٩٨١ تقريراً خاصاً بعد ضرب المفاعل العراقي بعنوان « غطرسة اسرائيل الذرية » ذكرت فيه :

(١) أن مجلة أسبرسو الايطالية ذكرت أنه « لما كانت اسرائيل ترفض الانضمام الى المعاهدة الدولية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، ومع أخذ التقدم التقني لاسرائيل بعين الاعتبار ، يمكن الاستنتاج بأن اسرائيل قد استطاعت ومنذ أمدٍ طويل صنع هذه الاسلحة » .

(٢) ان جريدة راند ديلي ميل أعلنت أن المتخصصين في وكالة المخابرات المركزية أعلنوا في الجلسة المغلقة التي عقدت في مستهل شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨١ للجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الامريكي ان اسرائيل أنتجت عدداً من الرؤوس النووية .

---

(٢٦) *Time* (New York), (12 April 1976), ضمن تقرير خاص بعنوان « كيف حصلت اسرائيل على القنبلة ؟» .

(٣) ان جورج بول: الوكيل السابق للخارجية الامريكية ذكر « أنـه حينما كنت في وزارة الخارجية عام ١٩٦٣ ، اكتشفت المخابرات المركزية مشروعاً نووياً في ديمونا جنوب اسرائيل ، وبعد محاولات سمح لبعض الاخصائيين الامريكيين بالدخول الى هناك . وقد رأوا مفاعلاً قادراً على انتاج البلوتونيوم الذي يكفي لصنع قنبلة كل عام . كان هذا منذ ٢٠ عاماً ورغم الطلبات العديدة لم يسمح لحكومتنا بعد ذلك القيام بمزيد من التفتيش . ومنذ ذلك الحين لم يتيسر لأحد أن يرى ما يجري خلف جدران الاسمنت السميكة لتلك الابنية المنخفضة في النقب » .

(٤) ان اسرائيل تهيىء الرأي العام لكي تبدأ اللعب بالورقة النووية صراحة . فقد بدىء في الفترة الاخيرة بمناقشة القدرة النووية صراحة . فقد كتب س . فيلدمان من مركز الابحاث الاستراتيجية في تل ابيب في مجلة وزارة الخارجية الاسرائيلية « ان الانتقال للاسلحة الذرية هو ما يلزمنا الآن لتغيير الوضع الراهن في المنطقة تغييراً جذرياً . وعلى اسرائيل أن تمتلك قوة ذرية تكفي لضرب الاهداف الضخمة ، مما يرغم العرب على حوار استراتيجي مع اسرائيل » . وكتب اللواء الاحتياط رافيف « طالما أن الاحتياطات البشرية محدودة في اسرائيل فلا بد من مستوى جديد من الناحية النوعية اي التسليح الذري » . وقالت مجلة ايا ويك « أوصت مجموعة من اهم الاقتصاديين في اسرائيل بالحد من الاسلحة التقليدية وتطوير السلاح النووي التكتيكي فهذا يخفف من الصعوبات الاقتصادية في اسرائيل » . ونشرت معاريف مقالات كتبها أخارونسن من الجامعة العبرية يبرهن فيها على أن القنبلة الذرية علاج شافٍ لكل الأمراض الاقتصادية والديون الخارجية لاسرائيل .

هذه هي بعض الشواهد التي تؤيد ان اسرائيل دولة نووية .

الشواهد التي تنفي أن اسرائيل دولة نووية

تختلق كثير من المراجع بعض الشواهد التي تنفي أن اسرائيل دولة نووية مثل : أنها لم تعلن رسمياً عن امتلاكها لأسلحة نووية ، او أنها لم تقم بتفجير نووي تجريبي حتى الآن، او انها لم تقم بتفجير كنوع من أنواع الرسائل التي ترسل الى الدول التي تريد ردعها حتى تعيد حساباتها ، وطالما أن اسرائيل لم تقم بذلك ، فإن عنصراً من عناصر الردع الاساسية ينتفي .

أما عن عدم الإعلان الرسمي لامتلاكها الأسلحة النووية ، فقد قامت اسرائيل بالاعلان رسمياً عن ذلك على لسان رئيسها افرايم كاتزير في ٢ / ١٢ / ١٩٧٤ كما سبق أن ذكرنا وهذا يعتبر رسالة الى من يعنيهم الأمر اما أن يصدقوها او لا يصدقوها فهذا أمر متروك لهم .

وبخصوص عدم قيامها بتفجير نووي تجريبي لاختبار كفاءة اسلحتها فليس من الضروري القيام بذلك ، فالولايات المتحدة مثلاً قامت بتفجير تجريبي لنوع القنبلة التي القيت على هيروشيما ، ولكنها لم تقم بتفجير تجريبي للقنبلة التي القيت على ناغازاكي مع اختلافها في النوع عن الأولى . ثم لا شك ، أن التقدم العلمي الآن يمكن من إجراء التجارب بطرق خاصة لا تكشف عن وجود السلاح . هذا علاوة على أن التفجيرات التي حدثت على بعد من سواحل جنوب افريقيا ، قد تكون شاركت فيها حكومتا جنوب افريقيا واسرائيل والتي أشرنا اليها سابقاً ؛ لم يتم نفيها بطريقة مقنعة حتى الآن .

ورغماً عما قلناه فلا يمكننا استبعاد شواهد النفي هذه كما تفعل بعض الآراء التي تعتاد على النفي او التأييد القاطعين بسرعة في مثل هذه الامور الخطيرة(٢٧) .

التعليـــق

١ ـ بعد استعراضنا لهذه الشواهد نخرج بالعديد من التصورات عن قدرة اسرائيل النووية حسب الاسبقيات التي تؤيدها الشواهد التي ذكرناها .

أ ـ أن اسرائيل تمتلك فعلاً عدة رؤوس نووية واجهزة اطلاقها كأسبقية اولى .

ب ـ ان اسرائيل صنعت أجزاء عدة رؤوس ذرية وحفظتها مفككة في مخازنها لاعادة تجميعها في مدد بسيطة تتراوح بين اسابيع الى ايام حينما تدعوها الضرورة الى ذلك . كأسبقية ثانية .

ج ـ ان اسرائيل حصلت على المعرفة التقنية لصنع القنبلة وتوقفت عند هذا الحد لتفادي التعقيدات الدولية ، وكثرة النفقات ، بحيث يمكنها تصنيع عدد من الرؤوس في حالة ما تدعو الامور الى ذلك ، وبخاصة أنها هي التي تمسك بزمام المبادرة في تأزيم الاحداث في المنطقة كأسبقية ثالثة .

د ـ ان اسرائيل لا تملك المعرفة التقنية لصناعة القنبلة وبالتالي لا تملك رؤوساً نووية على الاطلاق كأسبقية رابعة .

إذاً ، فإن حيازة اسرائيل لقدرة نووية من نوع ما موجودة وأكيدة ، وهناك قاعدة ذهبية في التعامل الاستراتيجي ، تنص على أنه ما لم تتوفر لدينا معلومات مؤكدة عن

(٢٧) في عمليات تقويم مثل هذه الامور الحساسة لا بد من استعراض الشواهد كلها ويظل الاحتمال دائماً طالما لا تنفيه أدلة قاطعة لا شك فيها .

نفي وجوده ، يظل احتمالاً قائماً لا بد من وضعه في الحسبان ، منعاً من أن تفاجئنا الايام بموقف يصعب علينا مجابهته . وأظن أننا فوجئنا بما فيه الكفاية . ولا يلدغ المؤمن من جحر مائة مرة !! **وعلى ذلك فعلى العرب التعامل مع اسرائيل على أنها دولة نووية إلا اذا ثبت لديهم بصفة مؤكدة خلاف ذلك** ، وزال الغموض الاسرائيلي الذي يحيط بهذا الموضوع الخطير .

٢ ـ وبخصوص هذا الغموض الاسرائيلي فإننا نتحمل مسؤوليته الكبرى :

أ ـ فمن الغريب حقيقة أننا حتى في مثل هذه الامور الخطيرة نرتكن الى المصادر الاجنبية والاسرائيلية لنفيه او إثباته . علماً بأن هذا الموضوع يجب أن يكون الشغل الشاغل لأجهزة المخابرات العربية[٢٨] . فمن الواجب أن تُعطي هذه الاجهزة اهمية كبرى لمتابعة النشاط الذري الاسرائيلي ، بل وعرقلته . وهذا يقتضي تطوير تنظيم هذه الاجهزة ، لتواجه هذه المسؤولية والارتفاع بمستوى الافراد الذين يقومون بهذا الواجب[٢٩] .

وقد كان من المؤسف حقيقة ان وزير الخارجية العراقية اعتمد بثقل ، وهو يلقي خطابه في مجلس الامن بعد كارثة ضرب المفاعل اوزاريك ، على المصادر غير المحققة مما تنشره الصحافة ووكالات الانباء مما يوضح عجزاً لا بد من علاجه وتلافيه .

ب ـ ومن الغريب أيضاً أن تقف الدبلوماسية العربية هذا الموقف السلبي من هذا الموضوع ، فهي لا تثيره الا في اضيق الحدود ، ولا تحاول التعرض له إلا من نواحيه السلبية : كاقتراحات « المناطق النظيفة » من الاسلحة النووية مثلاً ، او مجرد النظر في التقارير الدورية للهيئات العالمية .

ولكن لماذا تتعمد اسرائيل هذا الغموض؟ لماذا تريد أن يعيش العالم في ظل « الردع بالظن »[٣٠] او « الردع النووي المراوغ»؟ هل هي من الذين يملكون أم الذين لا يملكون ؟ هل هي دولة نووية ام في طريقها لتصبح نووية ؟ هل هي عضو في النادي

---

(٢٨) كانت المخابرات المصرية من اول الاجهزة التي أكدت أن مصنع « نسيج ديمونا » الذي أقيم في النقب هو « مفاعل ذري » وكان ذلك في نهاية الخمسينات ، حيث كانت اسرائيل تقيم المفاعل تحت ستار أنه مصنع نسيج .

(٢٩) سنعود الى موضوع المخابرات في فصل آخر لأهميته .

(٣٠) هناك فارق بين « الردع بالظن » و « الردع بالشك » فالأول يعني عدم التأكد من وجود القوة النووية اما « الردع بالشك » فيعني عدم التأكد من حجم ومقدار هذه القوة .

الذري ام أنها لم تستكمل شروط العضوية بعد ؟ هذا جائز ، وهذا جائز . وعلاوة على ذلك فهذا ما تريده . ولكن ما هي الدوافع لهذه الاستراتيجية ؟

لماذا الـــردع بالظـــن ؟

ولكي نوضح قالب الغموض الذي تضع فيه اسرائيل برنامجها الذري ننقل ما كتبه الاستاذ **يائير إيفرون** إذ يقول : « يبدو أن تقدير اسرائيل لعوامل امنها ، ولرد الفعل الامريكي ، ولاحتمال تزويد الاتحاد السوفياتي او قوة نووية اخرى العرب بالقنبلة رداً على محاولة اسرائيل امتلاكها . كل ذلك عوامل دفعت اسرائيل لتصبح دولة غير نووية . ولكن لا بد من أن نلاحظ ، أن حقيقة البرنامج النووي الاسرائيلي لا تعرف بكاملها : فبعض المصادر ترجح ان اسرائيل قد أنتجت فعلاً رؤوساً ذرية وتتبع سياسة ـ أنه توجد قنبلة في الدور الارضي ـ بينما البعض الآخر يرجح ان اسرائيل قد حققت القدرة على تجميع قنبلة بعد وقت قصير من عزمها على ذلك (!!!) . وحتى لو كان الاحتمال الاول حقيقياً ـ اي أن اسرائيل غير نووية ـ فإنها لم تعلن عن ذلك (!!!) » . ثم يزيد الأمر غموضاً فيكتب في الهامش « إن آخر تقرير دراماتيكي مبني على مصدر من وكالة المخابرات المركزية صدر في النيويورك تايمز في ١٦ / ٣ / ١٩٧٦ وتبعته رواية في مجلة التايم قالت فيها ان اسرائيل جمعت ١٣ قنبلة نووية في المراحل المبكرة لحرب ١٩٧٣ »(٣١) .

والاستاذ **إيفرون** في سرده الغامض قد يكون مثلنا لا يعرف الحقيقة فيتخبط كما نتخبط . او أنه يتعمد سرد الموضوع بطريقة تزيد الامر غموضاً وهو يعرف الحقيقة . على اي حال : ما هي الدوافع التي تدفع اسرائيل الى اتباع هذه الاستراتيجية الغامضة ؟

قد يكون الدافع « الابتزاز » . فعن طريق هذه « المراوغة » يمكنها تنشيط دولة « المنبع » ، وهي الولايات المتحدة الامريكية ، لامدادها « بالسلاح التقليدي » حتى تهدىء من حافز اسرائيل للاتجاه الى « الخيار النووي » . أي أن « الابتزاز » يكون بغرض « زيادة إعمال » المعادلة التالية التي يصعب على العقل فهمها ، او الاقتناع بها ، رغماً عن أنها هي العامود الفقري للسياسة الامريكية نحو اسرائيل : زيادة الاسلحة التقليدية التي تحصل عليها اسرائيل من الولايات المتحدة = زيادة الامن الاسرائيلي = عدم لجوئها الى الخيار النووي = زيادة دوافع اسرائيل للاتجاه نحو السلام !!!

---

(٣١) Yair Evron, *The Role of Arms Control in the Middle East*, Adelphi papers, 138 (London: IISS, 1977), p. 9.

والمؤلف هو محاضر في جامعة تل ابيب وقام بعمل هذا البحث اثناء عمله باحثاً زائراً في جامعة هارفارد .

وتستمر هذه السياسة الامريكية دون تغيير حتى وهي ترى اسرائيل ـ نتيجة لهذه السياسة ـ تتبع معادلة اخرى قوامها : زيادة الاسلحة التقليدية التي تحصل عليها من الولايات المتحدة = زيادة عدوانها على أمن الآخرين = الاتجاه الى الخيار النووي = رفض وتحدي قرارات المؤسسات الدولية = ضم اراضي الغير = البعد عن السلام وعدم استقرار المنطقة !!!

ويعلق هنري كيسنجر على ذلك ببراءة « كلما طالبتُ اسحاق رابين بإعطاء تنازلات للعرب يذكر أن اسرائيل ضعيفة لا يمكنها أن تتنازل عن اي شيء . فأعطيه السلاح وأعود فأطالبه بالتنازلات فيذكر ان اسرائيل اصبحت قوية ولا حاجة لها لتتنازل عن اي شيء »[٣٢] .

ويصبح الوضع بعد ذلك غريباً . فبدلاً من أن يكون الامداد الامريكي لاسرائيل بالأسلحة التقليدية وسيلة لحصول اسرائيل على رادع واحد هو « الرادع التقليدي » يصبح دافعاً ليكون لدى اسرائيل رادعان : الرادع التقليدي والرادع النووي . وتصوروا معي « الادارة الامريكية » وهي تدفع « رئيس الوزراء بيغن » الى مائدة السلام وفي يده اليمنى « رادع تقليدي » وفي يده اليسرى « رادع نووي » !!!

وقد يكون الدافع لاستراتيجية « الردع بالظن » التي تتبعها اسرائيل هو « التخويف » عن طريق « التهويش » . بهذا الشك القاتل الذي يعيش في ظله العرب من هذه السياسة الغامضة قد تدفعهم الى اليأس والاستسلام وقبول شروطها للسلام . وهذا أمر جائز . ولكن ذلك قد يولد أثراً عكسياً . فلا يمكن للمرء أن يعيش في ظل « المجهول » ولا يمكنه أن يشعر بالامن وهو يتعامل مع « الأشباح » التي لا يدري كنهها . فإذا وجد العرب أنفسهم في هذا الموقف فلا بد أن يسيروا في « الدرب نفسه » الذي سيوصلهم الى « باب النادي الذري » في يوم من الايام او الى طريق اخرى « يردعون » بها هذا الخطر وهي موجودة ومتاحة . وبذلك بدلاً من أن تكون سياسة « الردع بالظن » عامل تخويف تصبح على العكس من ذلك عامل « تنشيط » للحوافز العربية . ثم لا يمكن للعرب ان يتجهوا للسلام ورقابهم تحت رادع نووي يجعل السلام استسلاماً ، والهدوء ضغوطاً ، والاستقرار موتاً . فكما يرى **كلاوس فور**[٣٣] عن حق « ان القدرة على الردع غير ثابتة . فالردع يتم لخصم معين في وقت معين وفي ظروف معينة . وهذه الظروف متغيرة ولذلك فلا بد أن يواكب الردع التغيرات المتوقعة . ومعنى ذلك أن

(٣٢) امين هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فيتنام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩)، ص ٣٣٩ .

(٣٣) كلاوس فور ، حول استخدامات القوة العكسرية في العصر النووي ، ترجمة مصلحة الاستعلامات (القاهرة : مصلحة الاستعلامات) ، ص ٩٥ .

الردع يتصاعد في ظل الريبة والشك من التطورات التي تحدث عند الطرف الآخر والفجوات التي تحدث نتيجة لذلك في النواحي المختلفة للقوة . هذا الشك يدفع بالتالي الى مزيد من التصعيد » .

وسواء كان الردع « حقيقياً » او « ظنياً » فهو غير مستقر وليس في مصلحة « الرادع » لأنه يدفع الجانب الآخر الى قبول التحدي واقتحام السباق .

وربما يكون الدافع لهذه الاستراتيجية الغامضة هو رد فعل القوتين الأعظم نظراً لحساسية المنطقة بالنسبة لمصالحهما . وهذا الدافع فيه من « السذاجة » اكثر مما فيه من « حقيقة » . فكلتاهما تعرف حقيقة ما يجري . وأن موقفهما المعروف من قبيل « السياسة المرسومة » لا من قبيل « السياسة المفروضة » . فليس من مصلحة « الكبار » تجسيم ما يفعله « الصغار » . فالولايات المتحدة ترى احتواء الموضوع ، والتستر عليه ، وعدم إثارته الا في حدود ما يحقق لها سياستها ، خوفاً على مشاعر اصدقائها العديدين في المنطقة ، ولو أنها لا تحسب حساباً كبيراً لهذه المشاعر ، لأنها تثق في « حكمة » هؤلاء الاصدقاء وصبرهم عليها ، في الوقت الذي تعمل فيه الف حساب لصديقتها « النووية » المشاكسة دائماً ، والتي تضع « مصلحتها » دائماً فوق « صداقتها » . وليس من مصلحة الاتحاد السوفياتي ايضاً إثارة هذا الموضوع الا بالقدر الذي يحقق له سياسته ، خوفاً من أن يطالبه اصدقاؤه من العرب غير النوويين بقدرات اكثر مما هو مطلوب ومحدد ، خاصة انهم اصدقاء غير دائمين ، وفي احيان كثيرة غير جادين . وهذا الدافع ـ رغماً عما قلناه ـ يثير التساؤلات الآتية :

هل إعلان اسرائيل عن قدراتها النووية يدفع القوتين الاعظم الى التدخل لمنع انتشار الاسلحة النووية الاقليمية؟ هل يدفعهما هذا الاعلان الى تقديم ضمانات نووية لحماية الاصدقاء الاقليميين ؟

هل يمكن لقوة عظمى أن تتحمل ردود فعل منع الدول التي تسير في الطريق النووي بالقوة ؟ ام أن الأفضل ترك الذئاب الصغيرة لتسوية امورها فيما بينها ، وتكتفي هي بالمشاركة او المباركة ؟ هل تلجأ القوتان الاعظم الى التضامن مع بعضهما لردع القوة الاقليمية النووية عن طريق ما يسمى « بالردع عن طريق طرف ثالث » ، خوفاً من تصعيد الامور الى الحد الذي يهدد بمواجهة مباشرة بينهما ؟

وقد يكون الدافع لعدم إعلان اسرائيل عن قدرتها النووية أن هذا الاعلان قد يوجب تدخل الهيئات الدولية لفرض نظم التفتيش ، *Safeguards* ووضع الضوابط على أوجه نشاطها في هذا المجال . وهذا دافع لا تأخذه اسرائيل مأخذ الجدية . إذ أنها لا تعترف أصلاً بالقانون الدولي ولا بالهيئات الدولية . فلم تكن قرارات الهيئات

الدولية في يوم من الايام عاملاً مؤثراً عند اتخاذ قراراتها ، فأمنها فوق كل اعتبار . وفرض الأمر الواقع يتم اولاً ثم من السهل بعد ذلك إيجاد المبررات ، ولا يهم أن تكون مقنعة . فمن يريد أن يقتنع فله ما يشاء ، ومن لا يظهر الاقتناع فله ما يشاء ايضاً .

ولا يبقى بعد ذلك الا دافع واحد معقول نغلبه على الدوافع الاخرى . وهو أن سياسة اسرائيل هي هكذا . سياسة واقعية تؤمن مثلاً بضم الاراضي دون إعلان ، فهي افضل من سياسة الاعلان دون ضم . فهي سياسة تخلو من إثارة ، وتعفي كثيراً من الدول من الحرج . فأغلب الدول تعرف حقيقة ما يجري ، وكل ما يعنيها أن تعفى من الاحراج . . . فالدول تعرف حقيقة ما يجري معرفة تامة ، ولكن البعض منها يغمض عينيه عما يحدث ويمضي في سبيله ، والبعض يغمض عيناً واحدة ، وينصرف الى مشاكله التي تثقل كاهله ، والبعض الآخر ربما يفتح عينيه ما وسعه ذلك ، ولكنه يتظاهر أنه لا يرى .

فحينما أعلن مناحم بيغن عن ضم الجولان ، كان هذا قد تم عملياً منذ زمان عن طريق الاستيطان ، وتغيير المعالم . ولكن « الغضبة » القصيرة التي حدثت عند الاعلان كانت لمداراة الاحراج الذي شعر به الجميع . سواء كانوا من دول الاقليم أو من خارجه . فالكثيرون كانوا يعلمون أن الضم قد تم ، ولكنهم وجدوا أنفسهم في مأزق حينما تم الاعلان عن ذلك . لأن الستار قد رفع ، وظهر ما كان يخفيه . واصبح الجميع « عرايا » لا تسترهم حتى « ورقة توت » . فاسرائيل ترى أن القوانين تفقد قوة إلزامها إذا عرقل هذا الالتزام تحقيق نصر لها . فالضرورات عندها تبيح المحظورات . بقي سؤال واحد نختتم به هذا الموضوع : هل تسمح القوتان الاعظم باستخدام الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ؟

موقف القوتين الاعظم من احتمال استخدام الاسلحة النووية في الشرق الاوسط

هناك سببان يحتمان بحث هذا الموضوع : السبب الاول هو أن استخدام الاسلحة النووية في الشرق الاوسط قد ينجم عنه مواجهة نووية بين القوتين الاعظم ، والسبب الثاني هو الرد على ذوي النوايا الطيبة الذين يحاولون تبسيط الامور ، فيستبعدون لجوء اسرائيل الى هذا الخيار خوفاً من رد فعل القوتين الاعظم . فالاتحاد السوفياتي ضد الانتشار النووي ، ولا يساهم في فتح الطرق اليه . هذا معروف وواضح . وفي الوقت نفسه إنه من المستبعد أن يتدخل بإجراء منفرد

للحيلولة دون استخدام الاسلحة النووية في المنطقة . وقد يكون تحركه الفعلي بعد أن يكون الخطر وقع وانتهى الامر .

أما الولايات المتحدة فلها سياسة مزدوجة : تمنع ، وتمنح حسب الظروف والاحوال . فما هو حلال لهذا يمكن ، وفي الوقت نفسه أن يكون حراماً على ذاك . ونتيجة لهذه السياسة اصبح الانتشار حقيقة واقعة . واصبحت منطقة الشرق الاوسط منطقة نووية ، بل مرشحة لتكون المنطقة الاولى التي يمكن أن تستخدم فيها الاسلحة النووية ، بعد أن استخدمت في هيروشيما وناغازاكي .

وإدعاء الولايات المتحدة بأن سياستها هي منع انتشار الاسلحة النووية هو ادعاء غير حقيقي ، فسياستها هي « الانتشار المميز » او « الانتشار المختار »(٣٤) ، وفي هذا المجال يمكن أن نركز على الملحوظات الآتية :

ـ كل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن اعضاء في النادي الذري ، وقد انضمت بريطانيا وفرنسا والصين تباعاً الى النادي تحت سمع وبصر الولايات المتحدة ، فهي التي ساعدت بريطانيا لتصبح دولة نووية ، ولم يمكنها أن تحول دون أن تصبح فرنسا دولة نووية ، وغضت الطرف عن دخول الصين الى النادي النووي(٣٥) .

ـ سمح في المناطق الاقليمية بوجود مراكز قوى نووية او بشق هذه المراكز طريقها لتصبح نووية مثل : جنوب افريقيا وهي مرشحة لتكون القوة الاقليمية العظمى في القارة ؛ الهند في شبه القارة الهندية ؛ الارجنتين في امريكا الجنوبية ؛ اسرائيل في الشرق الاوسط .

وبذلك أخذت عضوية النادي الذري تتكاثر(٣٦) ، وأصبح التزاحم النووي

---

(٣٤) K. Subrahmanyam, ed., *Nuclear Myths and Realities: India's Dilemma* (New Delhi: ABC Publishing House, 1981).

(٣٥) ورد في تقرير لجنة الخبراء الى السكرتير العام للامم المتحدة «Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament,» انه اصبح لدى الدول الكبرى من ٤٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠ رأس ذري قوتها التدميرية حوالى ١٣ مليار طن من المواد المتفجرة (TNT) وبذلك ينال كل فرد من سكان العالم ٣ اطنان من المواد المتفجرة .

(٣٦) هناك اكثر من ٤٠ دولة لديها امكانيات صناعة القنبلة الذرية . انظر :
Joseph S. Nye, *Maintaining a Non Proliferation Regime*, and «And the Nuclear Race Goes On,» *News Week* (New York), (22 June 1981).

حقيقة واقعة ، واصبح العالم يعيش الآن في ظل مظلات نووية صغيرة تنتشر تحت مظلات نووية كبيرة .

ـ في الوقت الذي ساعدت فيه الولايات المتحدة اسرائيل في المجال النووي[٣٧] ، نجد أن محاولات العراق تواجه بأعنف إجراء تم في العالم حتى الآن ، إذ قامت اسرائيل في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ بهجومها الجوي لتدمير المركز النووي العراقي بالقرب من بغداد . ويزيد من خطورة هذا الاجراء أن الحدود الدولية ، المسافات الشاسعة ، والقوانين الدولية ، لم تعد حائلاً دون قيام اسرائيل بالحفاظ على « مركزها الاقليمي الممتاز » . والاخطر من ذلك رد فعل القوتين الاعظم إزاء هذا الاجراء الخطير . إذ كان رد الفعل أقرب الى « المباركة والتشجيع » منه الى « الاحتجاج والعقاب » ، واعتبرت الدولة النووية فعلاً في حالة دفاع شرعي ضد دولة وقعت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، بل وقد أخضعت نفسها لاجراءات تفتيش وكالة الطاقة الذرية[٣٨] .

وإذا كان الاعتراض على محاولات العراق قد تم بهذه الطريقة التي ذكرناها فإن « باكستان » ـ وهي دولة اسلامية كالعراق ـ تواجه باعتراضات ولكن بطرق اخرى[٣٩]. فيبدو أن « القنبلة الاسلامية » غير مرغوب فيها . وبعد هذه الملحوظات

---

(٣٧) فهي التي زودت اسرائيل بالمفاعل ناحال سوريق عام ١٩٥٥ وساهمت بجزء من كلفته وزودتها بمكتبة كبيرة تضم الكتب والدراسات وكذلك بكمية من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب وقامت بتدريب ٥٦ إسرائيلياً في المنشآت الذرية الامريكية ، انظر :
Joseph S. Nye, «Sustaining Non-Proliferation in the 1980s,» *Survival* [IISS], vol. 23, no. 3 (May-June 1981).

(٣٨) ترى اسرائيل أن القوانين التي تنظم الحروب تفقد قوة إلزامها إذا تعارضت مع تحقيق اغراضها او اذا حالت دون تغلبها على اخطار تهددها ، فالضرورات تبيح المحظورات . كما تأخذ بنظرية « حق المحافظة على الوجود Self preservation » اي اتخاذ اجراء وقائي في دولة اخرى لوقف عدوان منتظر بالرغم من أن هذا الاجراء يعتبر تدخلاً اكثر منه دفاعاً عن النفس ويعتبر عدواناً بكل المعاني لا بد من الرد عليه بالقوة .

(٣٩) عارضت امريكا المحاولات التي كان يقوم بها « بوتو » مع فرنسا لشراء « مصنع لاعادة تجهيز البلوتونيوم » ولما فشلت الولايات المتحدة في ضغوطها ذهب هنري كيسنجر الى الباكستان حيث حاول اقناع بوتو بالعدول عن مشاريعه النووية مستخدماً الاغراء في اول الامر عارضاً عليه ١١٠ طائرات مقاتلة مجهزة بالصواريخ والمدافع ثم لما لم يفلح الاغراء هدده كيسنجر وقال له « سنجعل منك عبرة رهيبة » انظر :
Steve Weissman and Herbert Krosney, *The Islamic Bomb.* وقد تقدم الرئيس رونالد ريغان بمشروع المعونة الخارجية الى الكونغرس واثناء مناقشته طلب السناتور John Glenn الغاء المساعدات لباكستان اذا هي قامت بأي تفجير نووي الا أن السيناتور Jesse Helms عدل الاقتراح ليشمل المنع كافة الدول التي تسعى لدخول النادي الذري . وقد رحبت الادارة الامريكية بالتعديل حتى لا تصبح باكستان هي المقصودة بالذات ووفق على التعديل ، انظر :

=

التي تحتاج منا الى تمعن عميق ، نعود مرة اخرى الى السؤال : هل تسمح الولايات المتحدة في آخر الامر باستخدام السلاح الذري إذا حتمت الظروف ذلك ؟ والاجابة في جانب منها تتعلق « بالرغبة » ، وفي جانب آخر تتعلق « بالقدرة » .

فمن ناحية « الرغبة » فالولايات المتحدة الامريكية ترغب في ألا تصل الأمور الى هذا الحد . وعلاوة على ذلك قد لا تعطي « الضوء الاخضر » للاستخدام . ولكن « لن تهدم الدنيا على رأس من فيها » ، لو استخدمت عشرة رؤوس نووية مثلاً في المنطقة . إذ لن يكون هذا الاجراء نهاية للعالم . فإذا كان رونالد **ريغان** قد صرح تصريحه المشهور في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، والذي قال فيه : « إن العالم قد يرى حرباً ذرية محدودة في اوروبا » . فإن الشرق الاوسط لن يكون أعز عليه من اوروبا ، طالما بقيت الولايات المتحدة سالمة آمنة ، وبخاصة لأننا في قاع المجتمع العالمي ، ونقطن في احيائه الفقيرة ، حيث يمكن للجرائم أن ترتكب ، دون أن يؤثر ذلك على النظام العالمي المستقر في الدول الصناعية وما بعد الصناعية . وشعوبنا ـ والحالة هذه ـ تكون بمثابة « الفئران البيضاء » التي يجري عليها علماء « الاحياء الغنية » في المدينة العالمية الكبيرة تجاربهم لمصلحة البشرية والانسانية !!

ويصبح الامر أقل تعقيداً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، طالما تحتكر اسرائيل وحدها السلاح الذري او تحتكر وحدها طريق المعرفة اليه على اقل تقدير . ولذلك فبعد أن اطمأنت الى أن اسرائيل احتلت مقعدها في النادي الذري دون إعلان ، أخذت ترفض رفضاً جاداً اي محاولة يقوم بها الآخرون للدخول في النادي . فهي راضية كل الرضا عن ضرب « الاوزاريك » ، وعن الرسائل التي وجهها **مناحيم بيغن** الى دول المنطقة بعد ذلك ، والتي يقول فيها وبكل صراحة : إنه سيضرب اي جهد نووي في المنطقة ويدمره !! فالوكيل الذي هو اسرائيل يقوم بدوره في المنطقة بطريقة تدعو الى الاطمئنان .

New York Times, 3/11/1981, and «U.S. Senate Bans Aid to Future Atom States,» *Herald Tribune*, 23 = /10/1981).

ورد الرئيس ضياء الحق في حديث له مع بعض الصحفيين الاتراك على ذلك قائلاً « ان القنبلة الذرية ليس لها جنسية محددة ، فلم يطلق على اول قنبلة ذرية اطلقتها الولايات المتحدة اسم « القنبلة الذرية الامريكية » إنما كانت قنبلة ذرية فقط وفي الوقت الحالي يمتلك الاتحاد السوفياتي وعدة بلاد اخرى قنابلهم الذرية فلماذا لا يكون لباكستان قنبلتها ايضاً ؟» . انظر : الاهرام ، ٨ / ١٢ / ١٩٨١ نقلاً عن الـ*Observer*. وذكر في : **الاهرام**، ١٦ / ١ / ١٩٨١، نقلاً عن *Jerusalem Post* ان صامويل لويس السفير الامريكي في اسرائيل أبلغ حكومته أن اسرائيل قد تشن ١٠ عمليات وقائية قبل موعد الانسحاب النهائي من سيناء من بينها الهجوم على المنشآت الذرية في ليبيا وباكستان (الخبر بعنوان « تقرير امريكي عن احتمال قيام اسرائيل بعمليات عسكرية ») .

وليس مصادفة أن يصدر تصريح الرئاسة من البيت الابيض[٤٠] ، والخاص بمنع الانتشار النووي في ١٦ / ٧ / ١٩٨١[٤١] ، والذي نعرض مقتطفات منه[٤٢] :

ـ تواجه أمتنا تحديات كبرى في الشؤون العالمية واحد هذه التحديات الحساسة منع انتشار التفجيرات الذرية **بواسطة دول إضافية**[٤٣] . فزيادة الانتشار يهدد السلام العالمي ، والاستقرار الاقليمي والمصالح الأمنية للولايات المتحدة ، والدول الاخرى .

ـ كانت أمتنا تقوم بهذا الواجب منذ مولد العصر النووي ، قبل **٣٥** عاماً ، وقد لاقى ذلك مشاركة غالبية الدول ، **وزاد من أهمية هذا الواجب الأحداث التي تجري في الشرق الاوسط** .

ـ يمكن أن يتحقق هذا الواجب بعدة وسائل ، من اهمها تحسين الاستقرار الاقليمي والعالمي بالتقليل من الدوافع التي قد تحفز الدول كي تلجأ الى التفجيرات الذرية .

ـ إنني أعلن اليوم الخطوط العامة للسياسة التي تعزز جهودنا في هذا السبيل ، فالولايات المتحدة ستقوم بالآتي :

ـ محاولة منع انتشار التفجيرات النووية لدول **إضافية (!!)** كواجب رئيسي من واجبات سياستنا الخارجية لتحقيق أمننا .

ـ تقليل دوافع الدول للتفجيرات الذرية بالعمل على تحقيق الاستقرار العالمي والاقليمي ، وتشجيع شريعة الأمن المتبادل بين الدول .

ـ تأييد معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية في امريكا اللاتينية ، (معاهدة Tlatelolco) وحث الدول التي لم تنضم اليها على تغيير موقفها ، والنظر الى مخالفة نصوص هذا الاتفاق باهتمام خاص .

---

(٤٠) التعليمات موجهة من الرئيس رونالد ريغان شخصياً .

(٤١) يلاحظ أن المفاعل اوزاريك تم ضربه يوم ٧ / ٦ / ١٩٨١ وان التعليمات الرئاسية صدرت في ١٦ / ٧ / ١٩٨١ .

(٤٢) «Presidential Statement on Non-Proliferation, 16 July 1981,» *Survival,* vol. 23, no. 5 (September - October 1981).

(٤٣) ومعنى ذلك تقسيم العالم تقسيماً آخر ، فعلاوة على الشمال والجنوب ، والشرق والغرب ، القوتين الاعظم والدول العظمى ، الدول المتقدمة والدول النامية ، الدول الصناعية وما بعد الصناعية . . . يضاف تقسيم آخر هو الدول النووية والدول غير النووية . ومعنى ذلك انه حلال لاسرائيل ان أصبحت نووية وحرام علينا أن نكون كذلك .

ـ تقوية وكالة الطاقة الذرية ونظام التفتيش والأمن العالمي .
ـ منع تصدير المواد والاجهزة والتكنولوجيا الذرية .

إذاً فاعتراض الولايات المتحدة يتركز على « دول إضافية » وليس على « الأمر الواقع » . ومن وجهة نظر الولايات المتحدة ايضاً فلا فرق لديها بين أن يعيش العرب دائماً تحت رحمة التفوق التقليدي الاسرائيلي ، وبين أن يعيشوا تحت « الاحتكار النووي الاسرائيلي » . فالوضع واحد بالنسبة لها . فهي راضية مطمئنة طالما اسرائيل متحكمة في النظام الاقليمي . بل قد يكون من الأصلح لها أن تقوم اسرائيل بهذا الدور عن طريق السلاح النووي ، ففي ذلك تخفيف من الاعباء التي تثقل كاهلها . فبدلاً من الاستنزاف المستمر لمخازنها من الاسلحة التقليدية فيمكن أن تؤدي حيازة اسرائيل للاسلحة النووية الى استقرار الاوضاع ، دون حاجة الى استنزاف او ابتزاز .

ثم هناك سبب آخر يجعلها لا تمانع إطلاقاً في استخدام السلاح النووي في الصراع الاقليمي ، إذا حتمت الظروف اللجوء الى ذلك ، وهو سبب يتعلق بقدرة القوتين الأعظم من الناحية العملية على « السيطرة على الأزمة في الصراع الاقليمي » . وهي قدرة اصبحت محدودة ، ومن الافضل « إنابة » قوة اقليمية للمساعدة في ذلك . فإن كانت بعض الوسائل محرمة في الصراع العالمي ، فهي مباحة في الصراع الاقليمي . ومن اوضح ما يبين وجهة النظر هذه هو ما كتبه **موستاكا كوزاكا**[٤٤] إذ يقول :

« ـ اصبحت القوتان الأعظم عازفتين عن التدخل المباشر في الصراعات الاقليمية بدرجة اقل في الخمسينات والستينات ، حيث كانت الازمات الاقليمية تشدهما الى التدخل المباشر . وحيث كان النظام العالمي يتميز بالتوتر العالي والاستقرار الكبير ، بينما يتميز في السبعينات والثمانينات بالتوتر الواطي وعدم الاستقرار الكبير .

ـ اصبحت السيطرة على الصراعات الاقليمية اصعب من الماضي ، حيث كان اتفاق القوتين الأعظم يعنى بهذه المشكلة . فالقوتان الاعظم تقرران ، والدول الصغرى تنفذ . اما الآن فقد اختلف الوضع لانتشار الاسلحة المتطورة في يد القوى الاقليمية ، لدرجة اصبحت معها الاسلحة المتوفرة في الاقاليم تقارب ما هو موجود لدى القوتين الأعظم . وعلى ذلك فإن القول بأن القوتين الأعظم تسيطران سيطرة كاملة على اتجاهات السياسة العالمية ليس دقيقاً .

ـ اصبح التدخل في الأزمات الاقليمية اكثر كلفة للقوتين الأعظم واكثر خطورة اذ يمكن أن يتصاعد الى حد المواجهة واصبحت القوة الاعظم امام خيارين : اما إهمال المشاكل الاقليمية وتركها

(٤٤) Mastaka Kosaka, «Crisis Control in Regional Conflicts,» in: IISS, *The Diffusion of Power: Conflict Control, Part II*, Adelphi papers,134 (London: IISS, 1977), p. 29.

وشأنها علماً بأنها تؤثر على مصالحها ، او التدخل فيها رغماً عن خطورتها وتكلفتها .

- لا يوجد للقوتين الأعظم حرية عمل كبرى في الوقت الذي أصبحت فيه حرية عمل الدول الاقليمية اكبر فلا يمكن استبعاد قوى عظمى اقليمية من التفاعل في الصراعات الاقليمية فلا يمكن استبعاد اليابان او الصين من الباسيفيك ولا يمكن استبعاد اوروبا من الشرق الاوسط او افريقيا .

والذي نريد أن نقوله تعليقاً على ذلك هو أنه إذا كانت اسرائيل تخوض حروبها الآن بأسلحة تقليدية بالوكالة حيث حرية العمل الاقليمية متوفرة فما هو المانع أن تخوض حروبها في المستقبل باسلحة نووية بالوكالة طالما يتعذر على « الدولة المنبع » استخدام هذه الوسيلة ؟

والأمر الذي يعزز ذلك هو أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد تسترت على نمو القدرة النووية الاسرائيلية بل وساعدت في ذلك الى حد كبير فإنها لم تفعل ذلك لكي تجعل اسرائيل تمتلك السلاح الذري وتضعه في المخازن دون استخدام . فهذا « ترف » لا تقدر عليه اسرائيل وبخاصة أن الولايات المتحدة تعالج موضوع « التوازن » في المنطقة على اسس استراتيجية اي على اساس ما تحققه لها اسرائيل من فوائد استراتيجية ضمن سياستها العالمية وليس على اسس اقتصادية اي ما يمكن للعرب أن يحققوه لها من توفير الطاقة او الاسواق .

وهذا تقريباً هو رأي كينيث والتز[٤٥] إذ يقول : « تبنى العلاقات بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول على اسس تاريخية واقتصادية وعسكرية وبذلك فإنها لن تتغير إذا اصرت الأطراف الاصغر على بناء قوتها النووية . فعلاقاتنا الخاصة مع بريطانيا جعلتنا نساعدها على تحقيق رغبتها لتصبح قوة نووية ، ولم تمنع القدرة النووية الصينية التقارب الصيني - الامريكي ، وساءت العلاقات الامريكية - الهندية حينما انحازت الولايات المتحدة الى باكستان في الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١ ولم يغير التفجير النووي الهندي طبيعة العلاقات الهندية - الامريكية فلا هو حسّنها ولا هو زادها سوءاً بل في عام ١٩٨٠ وافق جيمي كارتر على شحن الوقود النووي الى الهند رغماً عن معارضتها لضمانات التفتيش بناء على نصوص اتفاقية منع انتشار الاسلحة الذرية مبرراً ذلك بأن الولايات المتحدة تفعل ما في وسعها لتحسين الاستقرار في المنطقة وتعزيز علاقاتها مع الدول خاصة تلك التي تلعب دوراً ضد التوسع السوفياتي . كما أن رفض باكستان الوعد بعدم اجراء تجارب نووية لم يمنع الولايات المتحدة من أن تمدها بالمساعدات العسكرية بعد غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩ » .

إذاً فالرغبة لدى الولايات المتحدة وللظروف التي سردناها تجعلها لا تمانع في استخدام الاسلحة النووية في المنطقة إذا جد الجد وفرضت الظروف نفسها لتحتم

---

(٤٥) Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons, More May Be Better*, p. 8.

هذا الخيار . وإذا افترضنا حسن النية رغماً عن كل ما قلناه وردّدنا ما يقوله حسنو النية من أن الولايات المتحدة كارهة لذلك فعلينا أن نتساءل : هل هي قادرة على منع اسرائيل من استخدام السلاح النووي اذا رأت أن الظروف تحتم عليها هذا الاستخدام ؟

وعلينا أن نلجأ الى الواقع حتى لا نشتط في الاجابة .

ـ فالولايات المتحدة عاجزة عن إجبار اسرائيل على التصديق على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وغير قادرة على اخضاعها للتفتيش او قبول الضمانات لمنع الانتشار .

ـ والولايات المتحدة عاجزة عن منع اسرائيل من سرقة اليورانيوم من « أبولو » كما سبق أن قلنا من قبل وتخبئته في الولايات المتحدة ، ثم شحنه الى اسرائيل .

ـ وغير قادرة في الوقت نفسه ـ كما تقول ـ على دخول « ديمونا » لترى ما يحدث هناك .

ـ وغير قادرة ايضاً على منعها من تدمير الاوزاريك ولم تجد في نفسها القدرة على توقيع عقوبات عليها بعد الحادث .

ـ ويستحيل عليها إجبارها على اعادة الاراضي التي استولت عليها بالقوة بل وعاجزة عن منعها من ضم الجولان والقدس وتنفيذ مئات القرارات التي اصدرتها الهيئات الدولية .

وللحقيقة فإن الولايات المتحدة لم تخف عنا هذا العجز وعدم القدرة . فقد رددته على مسامعنا مراراً وتكراراً . ولا يعنينا كونها صادقة أم كاذبة ولكن كل ما يعنينا أنها تقول ذلك دائماً وفي كل المناسبات .

فكيف بعد كل هذا نطمئن الى قدرتها على منع اسرائيل من استخدام السلاح الذري ضدنا في يوم من الايام ؟

وفي ظل هذه الحقائق علينا أن نتساءل نحن العرب كل ساعات الليل والنهار عن الضمان الذي بقي لنا بعد أن أصبحنا نعيش تحت تهديد مظلة ذرية اقليمية تتحكم فيها صفوة تؤمن بالعدوان وضم اراضي الغير بالقوة ؟! ما الذي كان في مقدور العالم أن يفعله لو أن مناحيم بيغن استبدل بقنابله التقليدية التي استخدمت في ضرب الاوزاريك رؤوساً ذرية ؟ او ما الذي كان في مقدور العالم أن يفعله لو ان « الضربة الجراحية » التي امر بها بيغن تمت والاوزاريك مشحون بالوقود النووي ؟

وقياساً على ذلك ما هو رد الفعل الذي تقوم به القوتان الأعظـم لو أن اسرائيل قدرت في يوم من الايام ضـرب احد البلدان العـربية بعـدد من الرؤوس الـذرية ؟ صـدقوني حينما اقول لكم وبكل تأكيد : لا شيء .

فإن أمننا لا بد من أن يكون في أيدينا وبإمكاناتنا لأن تـرك الدولـة شؤون أمنها في يد دولة اخرى يعتبر شيئاً خطيراً[٤٦] وأن نظم التحالف التقليدي كما يرى الجنـرال جـالوا لا تتفق والـرادع النووي لأنـه ما من دولـة نوويـة يمكنها أن تستخـدم قدرتهـا النووية من أجل اي حليف ولذلك فإن أمن اي دولة يتوقف عـلى قدرتهـا في الحصول على الحد الادنى من القدرة على الردع إذ يجب ان يوقن المعتدي أن الحل الامثل للتهديد النووي هو قدرتنا أن نرد في الحال وبالوسائل التي نختارها وفي الـوقت الذي نختاره على أن يصل الرد الى أعماقه[٤٧] .

ولكن كيف يتحقق ذلك ؟ هذا مـا سوف نتصـدى له في الفصـول اللاحقـة من الكتاب .

---

(٤٦) امـين هويـدي ، سن تزو ، رسـائل الثقـافة الحـربية (القـاهـرة : القـوات المسلحـة ، الشؤون العامة) .

(٤٧) Michael Howard, «Conventional Strategists,» in: *Adelphi Papers* (London: IISS, 1979).

الفَصْلُ السَّابع

الرادع العَربي - عَام



على الرغم من أننا أكدنا مراراً وبوضوح في الفصول السابقة على أننا نتحدث عن « الردع » وليس « القتال » فإننا لا نرى غضاضة في أن نؤكد على ذلك مرة اخرى . لأن الردع ـ كما ذكرنا آنفاً ـ يفشل حينما يبدأ القتال .

فكل اهتمامنا ينصب على « الردع » . ولذلك لم يغب عن ناظرنا ، ولو للحظة واحدة محاولة الإجابة عن السؤال التالي : كيف نردع العدوان الاسرائيلي الذي لا يضع قيوداً على وسائله الرادعة مهما بلغت قوتها التدميرية ، سواء كان ذلك في مجال الوسائل التقليدية او النووية ؟ كيف نتجنب الكارثة التي تهدد المنطقة بجعلها المنطقة الاكثر توقعاً لاستخدام الاسلحة النووية نتيجة لتطرف الصفوة الحاكمة في اسرائيل تحت تأثير إيمانها العميق بأن القوة هي الحل الوحيد لمشاكلها؟ **وبمعنى آخر فإننا نحاول أن نبحث عن الطريقة العملية لنزع السلاح النووي الاسرائيلي عن طريق امتلاكنا للقوة التدميرية العظمى ؟**

وفي تقديري فإن مسؤولية وصول الموقف الى خطورته الحالية يقع علينا نحن . إذ أننا عشنا ونعيش حتى الآن في حالة مؤسفة من التهاون والتفريط اوصلت الامور الى ما وصلت اليه . ففي الوقت الذي تثبت فيه القيادة الاسرائيلية درايتها العميقة بالادارة الماهرة لاستخدام القوة في الدبلوماسية رغماً عن كل السلبيات التي ذكرناها فإن القيادات العربية مصرة على الاستمرار في خلافاتها المريرة ، وتناقضاتها الحادة . متجاهلة إعمال قوتها الذاتية ـ وهي كبيرة وضخمة وفعالة ـ في إدارة الصراع الذي فرض عليها .

وإن نحن اعترفنا بذلك ـ بدلاً من الاستمرار في القاء تهمة عجزنا على الغير ـ نكون قد خطونا اول خطوة في الطريق الصحيح الذي اصبح السير فيه ضرورة يتطلبها

الوجود . فالسياسة دون قوة عسكرية مثل موسيقى دون آلات موسيقية كما قال فردريك الاكبر . فهما في هذه الحالة ليس لهما صوت ولا يسمعهما احد .

القوة الذاتية عماد الردع

الاعتماد على القوة الذاتيـة هو العمـود الفقري لعمليـة الردع . فنحن لا نؤمن اطلاقاً باعتماد الدولة على « الضمانات الخارجية » التي تقدمها « الهيئات الدولية »[1] او احدى القوتين الأعظـم . وبالتالي فلا يمكن الاعتماد بصفة جدية عـلى « دعم نووي » لقوة اعظم او ما يسمى « بالردع الممنوح »[2] Extended Deterrence .

وهناك فرق بين « الضمانات » و« الردع الممنوح » فالضمانات اكثر تعميماً وتتعلق بالغرض او الهدف في حين أن « الـردع الممنوح » يتعلق بـالوسيلة . فيمكن للولايـات المتحدة الامريكية مثلاً أن تضمن « بقاء النظام السعودي الحالي » . ومن الوسائـل التي تحقق بها ذلك شمولها « بالرادع النووي الممنوح » إذا تعـرضت لهجوم نـووي من دولة اخرى .

مثل هذه الاجراءات محل شك من ناحيـة فاعليتها الحقيقية . وعـدم ثقتنا فيهـا يرجع الى الاسس التي تتحكم في العلاقة بين « الصراعـات الاقليمية » و« الصـراعات العالمية » وأهمها كيفية تحقيق « التوازن » بين قوتي « المركز » ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ـ وبين دول « المحيط » . ولا يمكن لدولة « المركز » أن تخاطر بالدخول في حرب نوويـة من أجل دولـة حليفة لاستحـالة استخـدام رادعها الاستـراتيجي[3] ، لمواجهة خطر خارج حدودها السياسية سواء عن طريق الدفاع او الردع وذلك بناء على قاعدة « الردع المؤكد المتبادل ـ M.A.D »[4] ، التي سبق التحدث عنها .

وعلى ذلك فلا ينبغي أن تؤخذ « الضمانات » الامريكية أو السوفياتية مأخذ الجد

---

(١) أصدر مجلس الامن القرار رقم (٢٥٥) في حـزيران / يـونيو ١٩٦٨ والـذي ورد فيه « ان اي عـدوان باستخدام الاسلحة الذرية او التهديد باستخدامها ضد دولة غير نووية سوف يخلق موقفاً يحتم عـلى مجلس الامن واعضائه الدائمين النوويين العمل فوراً لتنفيذ مسؤ ولياتهم المحددة لهم بموجب ميثاق الامم المتحدة » .

(٢) ويمكن أن نطلق عليه ايضا الردع المعطى ، او الردع المقدم ، او إقراض الردع ، او الردع المقـدم من الغير.

(٣) يقال إن « الردع الاستراتيجي » يتفاعل اذا تحاشت القوتان الاعظم توجيه ضربة وقائيـة اي ضربـة اولى ضد الاخرى او القيام بأي إجراء يمكن أن يتسبب في مواجهة بينهما .

(٤) Edward Luttwak, «The Problems of Extending Deterrence,» in: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Future of Strategic Deterrence, Part I: Papers from the IISS Twenty-First Annual Conference*, Adelphi papers, 160 (London: IISS, 1980), p. 32.

إذا ووجهنا بموقف يتعلق بـالمصير . وأوروبـا نفسها لا تثق في الضمـانات التي تكفلهـا الولايات المتحدة الامر الذي دعا بريطانيا وفرنسا أن تحصلا على قوة استراتيجية نووية خاصة بهما . وجعل أغلب دول اوروبا تشق عصا الطاعة على السياسة الامريكية وتتجه الى « الشرق » .

ومما يذكر فإن الرئيس **جيمي كارتـر** عند بـداية رئـاسته سـأل هيئة أركـان الحرب المشتركة عن تقـديرهـا لعدد الاسلحـة النوويـة الاستراتيجيـة الكافيـة للردع . وكانت الاجابة أن مائتي صاروخ عابرة للقـارات فيها الكفاية . ومعنى ذلك أنه في الوقت الذي كان فيه الرئيس الامريكي يؤكد على ضماناته لاوروبا فإنه كان يفكر في الحجم الكافي لردع أي عدوان يقع على بلاده(٥) . وهو الخط نفسه الذي أخذه **رونالد ريغان** من بعده حينما صرح تصريحه المشهور في نهاية عام ١٩٨١ والذي قال فيه « يحتمل أن تخوض اوروبا حرباً نووية تكتيكية » . ومعنى ذلك سحب كل الضمانات التي أعطتها الولايات المتحـدة لأوروبا بأن تشملها بحماية مظلتها النووية الاستراتيجية .

روادع اخرى ضد الرادع النووي ـ الروادع فوق التقليدية

إذا اتفقنا على أن « القوة الذاتية العربية » هي مفتاح الموقف لحصولنا على « الرادع المصدق » فعلينا أن نتساءل : ما هو الغرض الذي تسعى « قوتنا الذاتية » الى تحقيقه ؟ او بصريح العبارة ماذا نريد؟

والاجابة المباشرة عن هـذا السؤال الحيوي **تتلخص في اننـا نريـد أن نصل مـع اسـرائيل الى مـا يمكن تسميته « بـالردع المؤكـد المتبادل » عن طـريق « التدمـير المؤكد المتبادل »**(٦) . وهي قدرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم النووي او الهجوم على نفس المستوى من القوة التدميرية . وبذلك نحقق ما قاله **ونستون تشرشل** بـاسلوبه السـاخر « بـأن العالم سيـواجه مـوقفـاً يكـون فيـه الامن صُنْـوا للرعب ، والحيـاة تـوأمـاً للتدمير »(٧) .

ولكن كيف يتم ذلك ؟

---

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

(٦) الردع المؤكد المتبادل (Mutual Assured Deterrence MAD) ، التدمـير المؤكد المتبـادل (Assured Mutual Destruction) انظر :

Christoph Bertram, «The Future of Strategic Deterrence,» in: IISS, Ibid., p. 1.

(٧) McGeorge Bundy, «Strategic Deterrence Thirty Years Later: What Has Changed in Strategic Deterrence,» in: IISS, Ibid., p. 5.

سبق أن ذكرنا أن « الرادع العربي المصدق »يواجه فجوتين :

ـ الفجوة الاولى تتعلق بغياب الارادة لاستخدام « الرادع المتاح » .

ـ والفجوة الثانية تتعلق باحتكار اسرائيل للرادع النووي او على اقل تقدير الطريق اليه .

وعلاج الفجوة الاولى لا يتم إلا على مستوى القيادات السياسية التي ندعوها بالحاح الى تقدير خطورة ما وصلت اليه الامور والعمل على تدارك السلبيات الموجودة قبل أن تصل الى حالة يتعذر فيها العلاج . **ولمواجهة الفجوة الثانية لا بد لنا من المرور في مرحلتين : المرحلة الاولى وهي مرحلة احتكار اسرائيل للرادع النووي ، والمرحلة الثانية وهي المرحلة التي نصل فيها الى « التعادل » النووي اي حصولنا على الرؤوس النووية ووسائل اطلاقها** . ومرحلة « التعادل » لا تحتاج الا إلى « الإرادة » لاستخدام الرادع الذي اصبح في اليد . ولكن السؤال الحقيقي هو كيف نواجه الموقف في المرحلة الاولى وهي مرحلة احتكار اسرائيل للرادع النووي ؟

إن أساس مواجهة هذا الموقف هو أننا نعتبر أن « الرادع النووي » ما هو إلا رادع ذو قوة تدميرية عظمى . ولا يستلزم ردع العدو عن استخدامه إتّباع الطريق نفسه الى « الرادع النووي » ولو بصفة مؤقتة . بل يمكن العمل على الحصول على أسلحة ذات قوة تدميرية عظيمة ـ سوف نطلق عليها الروادع فوق التقليدية ـ كرد مباشر على التحدي الذي نواجهه مثل : الاسلحة البيولوجية ؛ والغازات السامة ؛ والقنابل الحارقة ؛ والصواريخ متوسطة المدى ، علاوة على الاسلحة التقليدية الأخرى مركزين على ناحيتي الكم والكيف[٨] .

وتتسم هذه « الروادع » التي ذكرنا بعضها بالسهولة في الاستخدام ، والصعوبة في الدفاع ضدها ، وقلة تكلفتها . وتتضاعف قيمتها امام بلد يفتقر الى عدد مناسب من السكان تكون فيه الخسائر البشرية ذات اهمية خاصة .

فإذا وصلنا الى هذه القدرة لأمكننا القول بأنه اصبح في يدنا « الرادع المصدق » الذي يجبر اسرائيل على عدم الاقدام على تنفيذ ما تريد . وبذلك يمكننا ردع الحرب التقليدية النووية التي تشنها اسرائيل أو تهدد بشنها بين وقت وآخر .

وهذا يكفي . فإننا لا نريد « إدارة » حرب نووية أو حرب تدميرية شاملة ولكن

---

(٨) سنعود للحديث مرة اخرى عن هذه الوسائل في الفصول التالية وبالتفصيل لأهميتها القصوى .

كل ما نريده هو « منع » العدوان المتكرر علينا كخطوة اولى ، والاقدام على تصحيح الاوضاع الظالمة التي فرضت او ستفرض علينا كخطوة تالية .

حد الكفاية

وسؤال آخر نطرحه ونحن نحاول البحث عن « الرادع المصدق » ضمن اسئلة عديدة باقية : ما هو حد الكفاية المطلوب؟ اي ما هو حجم القوة التدميرية التي يجب امتلاكها بحيث تكون كافية لردع الخصم ؟

لا بد من أن تحدد إجابتنا عن هذا التساؤل في ضوء حقيقة اكيدة وهي أن اسرائيل التي عرفناها منذ عقدين ماضيين لن تكون بالضرورة هي اسرائيل في العقدين القادمين . وليس من المعقول إذاً في ضوء هذه الحقيقة أن نسير نحن في العقدين القادمين على الصورة المؤسفة نفسها التي سرنا عليها في العقدين الماضيين . لأنه إن حدث ذلك فلن تقوم للعرب قائمة للوقع السريع الذي تتسم به المتغيرات التي تحدث من حولنا والتي ينجم عنها اتساع الفجوات بيننا وبين جيراننا .

ولنعد مرة اخرى الى تساؤلنا : ما هو حد الكفاية المطلوب ؟ هل الحد المطلوب هو أقل حجم ممكن يحقق الردع ؟ ام هو اكبر قدر ممكن لتحقيق الردع ؟ هذا السؤال ننفرد نحن بطرحه في هذا البحث ولكن المفكرين في الشرق والغرب على حد سواء لا يملون من التحدث فيه . وتكونت مدارس « الحد الواطي » و « الحد العالي » . اما القوى المتصارعة فتترك هذه الصراعات الفكرية لتتفرغ لملء مخازنها بكل ما يمكن أن يقع في يدها من وسائل التدمير .

ونحن ننظر الى هذه الخلافات الفكرية نظرة اخرى إذ أنها خلافات بعيدة عن الواقع . فما من دولة يمكنها أن تحصل على أعلى قدر من الكفاية وتتردد ولو لحظة واحدة في تحقيق ذلك لأن الدول تتطلع دائماً الى المزيد . فالقوة لها ميل غريزي للانتشار والتوسع إذا انطلقت من عقالها . والانتشار يحتاج الى منابع مليئة .

وعلى ذلك فإن « حد الكفاية المطلوب » هو أقصى حد يمكن الوصول اليه . المهم أن نبدأ اولى خطواتنا في الطريق الصحيح . فإن مجرد البداية كفيل بأن يحقق انقلاباً ثورياً لتصحيح « التوازن المختل » الذي نعيش في ظله . ذلك أن أهم ما تعنيه هذه البداية هو إعمال الإرادة العربية . وهذه خطوة كبرى في سبيل تصحيح الوضع الخاطىء القائم .

الوصول الى العمق

لا يعني الوصول الى « حد الكفاية » تغلبنا على مشكلة « الردع المصدق » . إذ أن اهم ما يجب أن نسعى اليه هو قدرة « الرادع » على الوصول الى « عمق » الطرف الآخر

لأن هذا هو الذي يحقق « التعـادل » المنشود . فلم يصل الاتحاد السوفياتي الى حالة « الردع المتبادل » مع الولايات المتحدة بمجرد تفجيره الـذري الاول . ولكنه وصـل الى ذلك عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ حينها امتلك الصواريـخ عابـرة القارات . لأنـه منذ هـذه اللحظة اصبح العمق الامريكي تحت رحمة صواريخه . وانهارت فكرة « القلعة الحصينة » التي عاشت في ظلها الولايات المتحدة طوال عمرها . ومنذ ذلك الوقت شكلت القوتان الأعظـم « جبهة اجبارية متحدة » ضد الحرب الشاملة بينهما اذ أنهما ستكونان من ضحاياها الرئيسيين .

وإسـرائيل الآن تعيش في ظـل ما تسميـه « القلعة الحصينـة »فهي حريصـة كـل الحـرص على « اللعب » في « عمقنـا » وحـريصـة في الـوقت نفسـه عـلى الا نصـل الى « عمقهـا » . وبمجرد تغلبنـا على هـذا « التناقض » نكـون قد حققنـا اهـم عـامـل في « مصداقية » الردع .

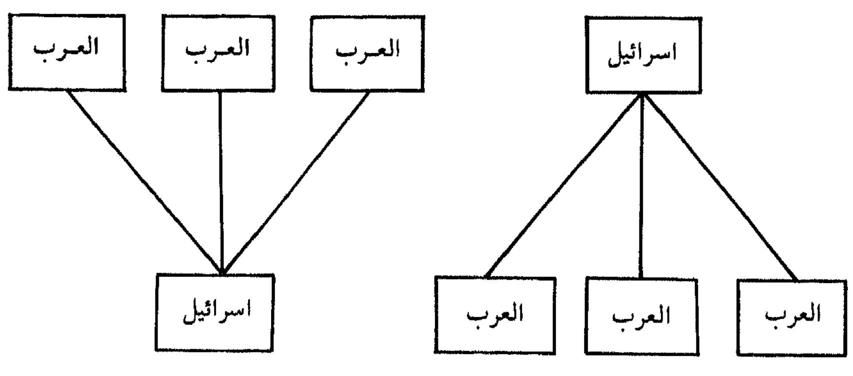
ومما ييسر تحقيق ذلك ضحالـة العمق الاسرائيلي قياساً بالعمق العربي الممتد . هذا يعني قلة فترة الانذار التي تحاول التغلب عليها باحتلال الاراضي ، وبنزع سـلاح بعضها ، وبتحديد حجم ونوع السلاح في بعض المناطق الأخرى .

والوصول الى « العمق » الاسرائيلي له تأثيـراته المضـاعفة نـظراً لتركـز سكانها في الشريط الساحلي الضيق في بعض المدن المعروفة والمحددة ، ولضيق مساحتها إذا قورنت بالمساحةالعريضة والعمق الكبير للبلاد العربية ، وعلاوة عـلى ذلك فـإنها محاطـة من كل الاتجاهات بدول عجزت عن أن تتعايش معها نتيجة لسياستها العدوانية .

ويضيف من صعوبة موقف اسرائيل إذا اصبح عمقها تحت رحمتنا ـ بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ ـ أنها مضطرة للعمل على جبهات متسعة وعمق كبير وتنقلب ميزة عملهـا على خـطوط داخلية وهي في القتـال الى عيب كبير وهي تعمـل في الـردع عـلى « الخطوط الداخلية » نفسها . وتفسير ذلك أن اتساع المواجهة وازدياد العمق يقللان من قوة الصدمة التي يمكن أن توجهها للأغراض المتعددة والمنتشرة على طول المساحة العربية وعرضها وبالتالي فإن هذا الوضع يزيد من قوة الصدمة للضربات العربية كما يتضح من الشكل التالي :

المظلة التقليدية هي أساس الردع المصدق

هنـاك مفارقـة غريبـة في العلاقـة بين « الـرادع النـووي » وبـين « الـرادع فـوق التقليدي » و « الرادع التقليدي » ، على كل من المستوى العالمي والمستوى الاقليمي . فالرادع التقليدي للقوتـين الاعظـم مثلاً ينمـو في حماية المظلات النـووية . ولكن في



« اسرائيل توجه الضربة للعرب » « اسرائيل تتلقى الضربة من العرب »

منطقتنا تنقلب الآية رأساً على عقب فلا يمكن للعرب أن يمتلكوا « رادعاً نووياً » إلا تحت مظلة تقليدية او فوق تقليدية رادعة . ويرجع ذلك الى الاسباب الآتية :

- التهديد الاسرائيلي بمنع العرب من امتلاك « الرادع النووي »[9] .
- قيام اسرائيل بالانتقال من مرحلة التهديد الى مرحلة التنفيذ لمنع العرب من الحصول على اي امكانيات تظن أنها تقود الى الرادع النووي[10] .

---

(٩) صرح مناحيم بيغن عقب ضرب الاوزاريك في حزيران / يونيو ١٩٨١ بالآتي « سنضرب اي مفاعل تحاول العراق بناءه مرة اخرى . ولو قامت السعودية ببناء مفاعل سوف ندمره » . وعلق احد المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء بيغين عقب الغارة وهو يبتسم « لو كان بيغين هو رئيس الولايات المتحدة بدلاً من هاري ترومان عام ١٩٤٩ ما كان هناك سباق في التسليح »، انظر :
«Reactor Raid Draws Censure Applause,» *Herald Tribune*, 13-14/6/1981.

(١٠) من ضمن هذه المحاولات :

أ - في ٦ / ٤ / ١٩٧٩ تمت محاولة لتدمير قلب المفاعل اوزاريك في مخازن La Syne sur Mer بجوار طولون في فرنسا في المساء السابق لشحنه الى العراق وقد تم اصلاحه وشحنه الى العراق مرة اخرى .

ب - في ١٣ / ٦ / ١٩٨٠ قتل الدكتور يحيى المشد خبير الذرة المصري الذي كان يشرف على المفاعل الذري العراقي في باريس بواسطة « الموساد » وتم قتل عاهرة فرنسية اسمها Marie-Claude Magal قيل أنها شاهدت الحادث بعد ذلك بقليل .

ج - تدمير مكاتب شركة Snia Techint في روما وهي الشركة التي كانت تقيم الخلية الحارة للمفاعل اوزاريك . انظر :
«What Israel Knew?» *Newsweek* (N.Y.), 22/6/1981.

د - تمت محاولة فاشلة لقتل احد الخبراء الفرنسيين الذين يعملون في المفاعل . انظر : المصدر نفسه .

هـ - في ٣٠ / ٩ / ١٩٨٠ وبعد بداية الحرب العراقية الايرانية مباشرة تم قذف المفاعل اوزاريك بالطائرات الاسرائيلية ، انظر :
Joseph S. Nye, «Sustaining Non- Proliferation in the 1980s,» *Survival* [IISS], vol. 23, no. 3 (May-June 1981).

و - ثم المحاولة الاخيرة في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ والتي دمر فيه المفاعل اوزاريك .

ـ عدم احترام اسرائيل للقوانين الدولية ووضع أمنها فوق كل اعتبار . وضربها عرض الحائط بقرارات الهيئات الدولية وتحديها بطريقة مباشرة .

هذه « الشواذ » تميز الصراع الذي يدور في منطقتنا عن الصراعات التي تدور في اي منطقة من مناطق العالم . فلم يحدث في اي منطقة اخرى أن دولة ما أعطت لنفسها الحق في تنظيم التقدم التكنولوجي لجيرانها عن طريق استخدام القوة . فلم تقم الولايات المتحدة الامريكية بضرب مراكز النشاط النووي السوفياتي لمنعها من كسر الاحتكار النووي . ولم يقم الاتحاد السوفياتي بضرب المنشآت الصينية . ولم تقم الصين بضرب المنشآت الهندية . قط لم يحدث ذلك .

ولكن ضربت اسرائيل المفاعل النووي العراقي ثم أعلنت عن ذلك صراحة على لسان رئيس وزرائها وكان رد فعل العالم على هذا الاجراء سلبياً أما رد الفعل العربي فكان مهيناً مخزياً !

والسؤال الذي نطرحه : لقد أرسلت اسرائيل رسائل متتالية[11] بعدوانها المتكرر ولم يصلها رد واحد على رسالة واحدة مما جعلها « تواظب » على إرسال رسائلها فلماذا حدث هذا ؟ لماذا لم يرد العرب على هذه الرسائل علماً بأنه لو وصل اسرائيل رد على اي منها ما استمرت في ارسال رسائلها ؟

قد يرجع البعض سبب هذا الى عدم وجود « الرادع العربي » وقد يرجع البعض السبب الى عدم وجود « الإرادة العربية » لاستخدام « الرادع المتاح » . وسواء كان السبب هذا او ذاك فلا بد من خلق « الرادع التقليدي وفوق التقليدي » وإلا تكررت الرسائل الاسرائيلية واستمر العجز العربي عن الرد .

إذاً لا بد من « إعمال الرادع التقليدي » لحماية أي محاولة لحيازة « الرادع النووي العربي » . بل ولمنع اسرائيل من التهديد المعلن او المستتر باستخدام « رادعها النووي » لو احسن استخدامه بحسابات دقيقة . كما يمكن « إعمال الرادع فوق التقليدي » لإبطال مفعول « الرادع النووي الاسرائيلي » .

ويظهر من ذلك أن امتلاك « اطراف الصراع » لدرجات متفاوتة من « الردع » يكبح جماح « العدوان الاسرائيلي المتكرر » ويجعلها أميل الى التعقل وأبعد عن التطرف ويلغي من قاموس الصراع سياسة « كل شيء » و « النصر المطلق » و« القضاء على

---

(١١) قامت اسرائيل بنفس المحاولات مع مصر في الخمسينات لايقاف محاولات مصر للحصول على الصواريخ فكانت تهدد الخبراء الالمان وترسل لهم الرسائل المتفجرة لاجبارهم على الرحيل .

الخصم » . فالحسابات التي تجرى عند تحريك « الرادع التقليدي » في ظل وجود « رادع تقليدي منافس » تختلف كلية عن تلك التي تجرى في حالة انفراد طرف « برادعه » . وكذلك فالحسابات التي تجرى عند تحريك « الرادع النووي » في ظل وجود « رادع فوق تقليدي منافس » او « رادع نووي مماثل » تختلف عن تلك التي تجرى في حالة انفراد طرف بامتلاك هذا النوع من « الروادع » .

ومعنى ذلك أن الذي يوجد الاستقرار في المنطقة هو التوازن بين الطرفين في مجالات « الرادع النووي » و«الرادع فوق التقليدي » و«الرادع التقليدي » . أما استمرار الخلل في التوازن فهو يشجع على العدوان ، وعلى سباق التسلح كما يحدث الآن .

إن توفر الرادع التقليدي العربي فيه حل للموقف كله . فهو :

ـ حلقة أساسية في سلم « التصعيد المتدرج » للصراع ومن ثم يعمل كعازل لسريان « التصعيد » الى أعلى درجات سلم التصعيد . وكلما كان « العازل » قوياً كانت قدرته اكبر على عدم تحريك الرادع التقليدي او النووي على حد سواء .

ـ ضرورة حتمية لحماية جهودنا للوصول الى حالة « التعادل » وكسر « الاحتكار النووي الاسرائيلي » او على الاقل « كسر احتكارها لمعرفتها الطريق الى « الرادع النووي » .

ـ مظلة رادعة للعدوان الاسرائيلي الذي اصبح لا يعرف حداً يقف عنده .

ومعنى ذلك أن حصولنا على الرادع النووي لا يمكن أن يتم الا بعد حيازتنا للرادع التقليدي القادر . وأن طبيعة الصراع الدائر تحتم على العرب أن يكون في ايديهم « رادعهم النووي » . وأن وجود « الرادع فوق التقليدي العربي » يوازن الموقف في مرحلة « الاحتكار النووي الاسرائيلي » .

الرادع العربي القومي اكثر مصداقية من الروادع القطرية

إن العمل العربي الجماعي لتحقيق الامن العربي هو الذي يحقق « الرادع الحاسم » وفي اقصر وقت والسبب في ذلك أنه يقلب التوازن لمصلحتنا بشكل حاد وفي الحال . وسوف نوضح ذلك عن طريق استعراض بعض الاحتمالات لما يمكن أن يكون عليه الحال اذا تضافرت قوى « دول المواجهة » او قوى « دول مرشحة » لتكون كذلك مثل السعودية والجزائر .

جدول رقم (٥)

ميزان القوى العسكري بين العرب واسرائيل ، وفق احتمالات المواجهة المتنوعة

احتمالات المواجهة مع اسرائيل	السنة	الدبابات المتوسطة			الطائرات المقاتلة		
		اسرائيل	العرب	النسبة	اسرائيل	العرب	النسبة
الاحتمال الاول الاردن + سورية	١٩٧٣	٢٠٠٠	٢٠٢٠	١ : ١	٣٤٠	٣٤٢	١ : ١
	١٩٧٨	٣١٧٥	٣٠٠٠	١ : ٠,٩	٦٢٠	٤٧٠	١ : ٠,٨
	١٩٨٠	٣٠٥٠	٣٥٢٩	١ : ١,٦	٦٧٩	٤٥٣	١ : ٠,٧
الاحتمال الثاني الاردن +سورية + مصر	١٩٧٣	٢٠٠٠	٣٩٨٠	١ : ٢	٣٤٠	٩١٠	١ : ٢,٧
	١٩٧٨	٣١٧٥	٤٦٠٠	١ : ١,٤	٦٢٠	٩٤٥	١ : ١,٥
	١٩٨٠	٣٠٥٠	٥١٢٩	١ : ١,٧	٦٧٩	٨١٩	١ : ١,٢
الاحتمال الثالث الاردن + سورية +العراق	١٩٧٣	٢٠٠٠	٢٨٢٠	١ : ١,٤	٣٤٠	٥٦٠	١ : ١,٦
	١٩٧٨	٣١٧٥	٤٨٠٠	١ : ١,٥	٦٢٠	٧٩٧	١ : ١,٣
	١٩٨٠	٣٠٥٠	٦٢٧٩	١ : ٢,١	٦٧٩	٧٨٥	١ : ١,٢
الاحتمال الرابع الاردن + سورية + العراق + مصر	١٩٧٣	٢٠٠٠	٥٧٨٠	١ : ٢,٩	٣٤٠	١١٢٨	١ : ٣,٣
	١٩٧٨	٣١٧٥	٦٤٠٠	١ : ٢	٦٢٠	١٢٧٢	١ : ٢,١
	١٩٨٠	٣٠٥٠	٧٨٧٩	١ : ٢,٦	٦٧٩	١١٤٨	١ : ١,٧
الاحتمال الخامس الاردن + سورية + العراق + السعودية	١٩٧٣	٢٠٠٠	٢٩٠٥	١ : ١,٥	٣٤٠	٦٣٠	١ : ١,٩
	١٩٧٨	٣١٧٥	٥١٢٥	١ : ١,٦	٦٢٠	٩٣٤	١ : ١,٥
	١٩٨٠	٣٠٥٠	٦٦٥٩	١ : ٢,٢	٦٧٩	٩٢١	١ : ١,٤
الاحتمال السادس الاردن + سورية + العراق + مصر + السعودية	١٩٧٣	٢٠٠٠	٥٨٠٥	١ : ٢,٩	٣٤٠	١١٩٨	١ : ٣,٥
	١٩٧٨	٣١٧٥	٦٧٢٥	١ : ٢,١	٦٢٠	١٤٠٩	١ : ٢,٣
	١٩٨٠	٣٠٥٠	٨٢٥٩	١ : ٢,٧	٦٧٩	١٢٨٤	١ : ١,٩

المصدر : احتسبت من : مركز الدراسات العربية [لندن] ، « دراسة خاصة رقم ٦ ،» تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، وقد اعتمد التقرير على دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (IISS) .

والاحتمالات التي قدّمناها تغني عن اي تعليق . صحيح أن النسب المبينة هي نسب رقمية لا تعبر عن القوة الفعلية التي يدخل في حسابها عوامل كثيرة منها : القيادة والتدريب ونوع السلاح ، ولكنها توضح أن العمل العربي الجماعي اصبح ضرورة تحتمها مخاطر تهدد الوجود ذاته . وأنه بمجرد اتجاهنا الى توحيد جهودنا في المسائل التي تتعلق بأمننا القومي يقلب التوازن لمصلحتنا في أقصر وقت .

الضروريات الثلاثة

تعتمد استراتيجية الردع سواء أكانت تقليدية ام نووية على القدرة على توقيع العقاب والإرادة الصادقة لتنفيذ العقاب دون تردد مع تذكير أن ردع العدوان الصغير يمنع العدوان الكبير وأن القدرة على ردع العدوان المحدود تنمي القدرة على ردع العدوان الجسيم .

وتعليل ذلك أنه إذا كان القتال لا يعرف الا النصر ولا يعترف بالجهود الوسط فإن استراتيجية الردع لا تصعد سلم التصعيد مرة واحدة ، بل على درجات متتالية حتى تسمح باعادة النظر في الحسابات وهذا في حد ذاته يعطي مجالاً أكبر للتراجع عن العدوان .

والمهم في سياسة الردع أن نحسب مقدار ما يقع علينا من تدمير . ولكن الأهم من ذلك أن نحسب ما سوف يقع على العدو من تدمير بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة . وهذا الأمر الاخير - وهو التدمير المحتمل حدوثه في الجانب الآخر - يظل محل شك من العدو . والدول لا يتم ردعها لأنها تتوقع قدراً محدداً معلوماً من التدمير ولكن الردع يتم لأنها لا تعرف حجم التدمير الحقيقي الذي ستتعرض له . فالشك في هذه الحالة تأثيره اكثر من اليقين .

المهم في كل ذلك أن نعمل على تحقيق ثلاث قواعد ذهبية هي :

- العزيمة التي لا تعرف التردد في استخدامنا الرادع المتاح استخداماً ماهراً مصدقاً لا شك فيه .

- العزيمة والقدرة على امتصاص تأثير الضربة الاولى المعادية مع عمل كل ما في طاقتنا لتحقيق ذلك .

- الابقاء على قدرة ثقيلة من الاسلحة للقيام بضربة ثانية ورابعة وسادسة على أن تكون ضربتنا الثانية من القوة بحيث تمنعه من توجيه ضربة ثالثة .

فإذا اقتنع العدو أن مكاسبه من ضربته الاولى اقل كثيراً من الأضرار التي ستلحق

به من جراء ضربتنا الثانية فإنه لن يتجاسر على القيام بالعدوان كما يحدث الآن بالشكل الذي تجاوز كل حد .

خلاصـــة

لن يفرض السلام في هذه المنطقة ويحميه الا العرب عن طريق الحصول على توازن في « الردع » . ولا يتحقق ذلك الا بمزيج من القدرة على العقاب والإرادة في استخدام هذه القدرة إذا تطلب الامر ذلك دون تردد . لأن القدرة على توجيه الضربة الثانية مهمة ولكن الاهم منها هو التصميم على استخدامها .

والفرص متاحة امام البلاد العربية لتقليل تأثير الضربة الاولى للعدو سواء أكانت تقليدية ام نووية . فاتساع المواجهة التي يتحتم على العدو العمـل عليها ، والعمق الكبير الذي عليه أن يجتازه ، وتعدد الاغراض التي عليه التعامل معها ، واختلاف الاتجاهات التي توجه منها الضربات القاصمة الى قلبه . . . كلها عوامل مهمة تزيد من قوة الصدمة للضربة العربية وتقلل من قوة الصدمة للضربة الاسرائيلية وتضع امامها تحديات خطيرة تجبرها على اعادة النظر في الحسابات .

ومفتـاح الموقف هـو في حصولنـا على التـوازن في « الـرادع التقليـدي » فتحت « المظلة التقليدية » نقلل من فرص العدوان ونبني ـ في الوقت نفسه ـ « الرادع النووي » حتى نصل الى مرحلة التعادل . وفي فترة « الاحتكـار النووي » التي يتمتـع بها العـدو حالياً ليس أمامنا لمواجهة ذلـك إلاّ « الرادع التقليـدي » وما أسمينـاه « بالـرادع فوق التقليدي » .

الفَصْلُ الثّامِن

الرادع العربي - الرادع التقليدي

أنهينا الفصل السابق ونحن نتحدث عن « الرادع العربي » بأنه ليس أمامنا لمواجهة العدو في فترة « الاحتكار النووي » إلا « الرادع التقليدي » وما سميناه « الرادع فوق التقليدي » . وسنقتصر حديثنا في هذا الفصل على « الرادع التقليدي » . وهناك سؤال حاسم لا بد من الاجابة عنه .

هل يمكن للرادع التقليدي أن يتصدى للرادع النووي ؟

وهناك نقطتان تحددان اطار إجابتنا عن هذا السؤال الحيوي :

أ ـ ليس هناك من عذر لدولة كمصر بتعدادها وإمكانياتها او دولة كسوريا او العراق من أن يكون لكل منها رادعها المؤثر الذي يردع العدو عن القيام بعدوانه حتى في حالة القيام بجهد فردي .

ب ـ إن إثارة هذا التساؤل على المستوى العالمي امر غير مُلِح . فالذي يتحكم في حالة الاستقرار العالمي بين القوتين الأعظم هو « توازن الرعب النووي » . ولكن عند بحث « الردع » في الصراع الاقليمي خاصة في منطقتنا ، وفي صراع كالذي يدور بيننا وبين اسرائيل فإن الموضوع يستحق البحث خاصة من وجهة نظر القوى الاقليمية . لأن الباحثين والمفكرين في موضوع « الصراع » اعتادوا على أن ينظروا الى « الصراعات الاقليمية » دائماً من وجهة نظر القوتين الأعظم . وهذه النظرة تفتقر الى الموضوعية للخلافات الكبيرة على المستويين .

والخلافات التي نقصدها هي خلافات تتعلق بطريقة إدارة الصراع ، والمساحات

التي يجري عليها، والوسائل التي يتم بها ، وردود فعل الصراع الاقليمي على الصراع العالمي ، ومدى التحكم في الصراع او مدى انتشاره وتصعيده الى المستويات الاعلى .

هذه الفروق الجوهرية التي سردنا بعضها ينتج عنها مبدأ مهم هو أن ما يبدو مستحيلاً على المستوى العالمي يكون ممكناً وجائزاً على المستوى الاقليمي . فعلى سبيل المثال لا يمكن للاتحاد السوفياتي أن يقوم بهجمة جوية فجائية على منشآت نووية امريكية او فرنسية او بريطانية او صينية . ولكن « اسرائيل » قامت بما أسمته « العملية الجراحية » ضد المفاعل النووي العراقي « اوزاريك » ! بل وفي منتهى البساطة علق أحد المسؤولين الاسرائيليين في مكتب رئيس الوزراء بيغن على العملية وفي مؤتمر صحفي « لو كان مناحيم بيغن رئيساً للولايات المتحدة بدلاً من ترومان في الاربعينات والخمسينات ما حدث سباق نووي » .

وعلى سبيل المثال أيضاً لا يمكن أن تصدر الولايات المتحدة الامريكية بياناً رسمياً بضم أرض مملوكة للاتحاد السوفياتي ثم تعرض ذلك على « الكونغرس » للتصديق على القرار ولكن حدث ذلك في منطقتنا مرات ومرات إذ أعلن رئيس الوزراء بيغن توحيد القدس ثم بعد ذلك اعلن عن ضم الجولان ثم عرض القرار على الكنيست الذي صدق عليه !

وعلى سبيل المثال ايضاً لا يتصور أن الولايات المتحدة تحدد المستوى التكنولوجي الذي لا يستطيع الاتحاد السوفياتي تجاوزه في « حرب التكنولوجيا » الدائرة بينهما . ولكن رئيس الوزراء بيغن يحدد هذا المستوى في كل البلاد العربية او الاسلامية التي يظن أنها تهدد امنه !

وعلى سبيل المثال ايضاً لا يتصور أن حشد الاتحاد السوفياتي بعض تشكيلاته على الحدود الصينية يكون مبرراً للصين أن تشن الحرب على موسكو ولكن حدث عام ١٩٦٧ أن مصر حينما حشدت بعض قواتها في سيناء بعد التهديدات الاسرائيلية المتكررة لسوريا ، كان ذلك مبرراً لاسرائيل لكي تشن الحرب علينا . ويتضح من ذلك أن المستحيل حدوثه على المستوى العالمي يمكن أن يقع ويحدث في منطقتنا للطبيعة العدوانية التي تتميز بها اسرائيل .

وإذا كانت الشواهد التي ذكرناها سابقاً ترجح احتكار اسرائيل للرادع النووي ووسائل اطلاقه ، وإذا كان ما لا يجوز حدوثه على مستوى الصراع العالمي يمكن أن يحدث على مستوى الصراع العربي - الاسرائيلي فإن احتمال إدخال الرادع النووي من جانب اسرائيل كوسيلة للردع في الصراع الحالي قائم لا يمكن استبعاده . وترتيباً على ذلك فإن تساؤلنا عما اذا كان الرادع التقليدي صالحاً لمواجهة الرادع النووي له وجاهته .

وفي رأينا أن الرادع التقليدي ـ إذا أحسن استخدامه ـ يمكنه أن يتصدى للرادع النووي للاسباب الآتية :

ـ ليس المهم في إحداث التدمير الوسيلة المستخدمة بقدر النتيجة التي يمكن إحداثها من استخدام الرادع . فالتدمير يمكن أن يحدث باستخدام السلاح النووي او اي سلاح آخر .

ـ انه يمكن للرادع الاقل تأثيراً ردع الرادع الاكبر تأثيراً **إذاكانت هناك** عزيمة على استخدامه . فالعزيمة الصادقة تعوض النقص في حجم التدمير .

ـ ان الرادع الاقل تأثيراً اكثر مصداقية من الرادع الاكبر تأثيراً ، فتهديد الخصم باستخدام العصا إن لم يكف عن مضايقاته أكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكين لأن الضرر الذي يعود على « الضارب » في الحالة الاولى اقل من الضرر الذي سيعود عليه في الحالة الثانية . . وينجم تأثير القوة التقليدية من أن التردد في استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود قيود على استخدام القوة التقليدية بكل قوتها .

ـ ان قدرة الطرف الذي يستخدم الرادع التقليدي على امتصاص الضربات التي توجه اليه عن طريق الترتيبات الدفاعية ، وسرعة الرد ، واتساع المساحة ، وزيادة العمق ، والقدرة على الانتشار . . . . كلها عوامل تعوض النقص في التدمير المتوقع .

ـ ان عامل الشك في حجم التدمير المتوقع وليس القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب الرادع التقليدي على جانب الرادع النووي .

ـ ان امتلاك احد الطرفين للرادع النووي لم يمنع الاطراف « التقليديين » من التصدي (الارجنتين ضد بريطانيا في أزمة جزر فوكلاند ـ فيتنام ضد الولايات المتحدة الامريكية ـ أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي) .

ولنرجع الى كلام بعض المتخصصين لنؤيد ما نقول . فنلاحظ **هنري سيتمون**[1] يقول : « كانت القنبلة اكثر من سلاح تدميري قوي إذ كان لها تأثير سيكولوجي شديد . ففي آذار / مارس ١٩٤٥ قامت قواتنا الجوية بأول غارة على طوكيو وأحدثت من التدمير والاصابات اكثر مما حدث في هيروشيما بعد ذلك وتكرر هذا في كثير من المناطق ومع ذلك استمرت اليابان في القتال »[2] .

---

(١) وزير الحرب الامريكي في عهد روزفلت وترومان وهو الذي أعطى الاوامر بإطلاق اول قنبلة ذرية على هيروشيما في ٦ / ٨ / ١٩٤٥ وعلى ناغازاكي في ٩ / ٨ / ١٩٤٥ .

(٢) بول ر. بيكر ، محرر ، هيروشيما والقنبلة الذرية : القرار الاخير ، ترجمة سامي منصور (القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠) ، ص ٥٢ .

ويؤيد ذلك **هيربرت فيزر** أشهر المؤرخين الامريكيين عن الحرب الثانية فيقول : « دمرت الطائرات الامريكية في آذار / مارس ١٩٤٥ في غاراتها على طوكيو وقتلت اكثر مما دمرته وقتلته قنبلة هيروشيما ونظرة على نتيجة الغارات الجوية على المدن اليابانية تكفي لجعل هيروشيما مثلاً متواضعاً . كانت القنبلة اكثر من سلاح ذري ذي قوة تدميرية رهيبة . لقد كانت سلاحاً سيكولوجياً »(٣) .

ويقول **فريد كوك** « أصبح القتل الجماعي هو الهدف الاول للقوات المتقاتلة فهذا الرعب البشري ـ حسب النظرية النازية الفاشية ـ يؤدي الى سحق الرغبة في المقاومة عند الدول ، فالغارات الليلية لسلاح الطيران البريطاني على هامبورغ والتي استخدمت فيها القنابل شديدة الانفجار والقنابل الحارقة كان من نتيجتها الدمار الشامل . وتلى ذلك الغارات على كل المانيا في موجات هائلة على مراكز السكان المدنيين . وفي الايام الاخيرة للحرب ومع اتضاح قرب انهيار النظام النازي تعرضت ثماني مدن المانية لغارات ساحقة علماً بأنه لم يكن بها الا ثلاثة اهداف حربية في ثلاث منها . . . ففي الحرب الثانية لم تعد الجيوش تحارب الجيوش فقط ، بل اصبحت تحارب كل الشعب واخترع النابالم . وفي غارة واحدة على طوكيو احترق ١٢٥,٠٠٠ مدني وفي غارة ثانية احترق ١٠٠,٠٠٠ مدني . فما هو الفرق إن تم الدمار بالنابالم او بالقنبلة الذرية »(٤) .

وكتب **الجنرال زولتوف** Zjoltov الكاتب العسكري السوفياتي « اصبح من الممكن قيام حرب تقليدية شاملة لأن استخدام الحرب النووية لا يحل كل المشاكل . إذ أن السلاح النووي لا يحتل الارض وهو عديم النفع ضد بعض الاغراض ويشكل عقبة امام تقدم قواتنا . كما يمكن أن تستخدم الاسلحة التقليدية بكفاءة ضد الاسلحة النووية »(٥) . . . . « والعقيدة الصينية تقلل من اهمية تأثير الاسلحة النووية ضد الصين لاتساع مساحتها وتوزيع السكان وكثرتهم ، وسواء بدأت الحرب بضربات تقليدية او نووية فإن الجيوش المهاجمة ستواجه بالعمق واتساع الاراضي وكثرة عدد السكان »(٦) . . . . « كما تنادي العقيدة الفرنسية بأن القوة الاضعف يمكنها أن تردع القوة الاقوى طالما تمتلك الوسائل التي تمكنها من ايقاع الخسائر بالعدو . فالقوة النووية المتوسطة يمكنها أن تردع القوة النووية الضخمة بالرغم من تفاوت الاحجام والقوة »(٧) . **وقياساً على ذلك ـ في رأينا ـ يمكن للقوة التقليدية الثقيلة أن تردع القوة النووية الصغيرة .**

وكتب **كريستوف برترام** Christoph Bertram « إن عدداً من الاسلحة التقليدية الحديثة

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٥) United Nations [UN], Secretary-General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary-General of the United Nations* (London: Printer, 1981), p. 124.

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

يمكنها في الحقيقة القيام بواجبات كان يقوم بها اسلحة نووية من قبل » . ثم يقول : « ودارت المناقشات لزيادة القوة الرادعة من خلال استخدام الاسلحة التقليدية لتهديد اغراض في اراضي حلف وارسو . إن الرادع النووي هو احدى وسائل الردع الاقليمية وإذا تمكن طرف من تهيئة رادع اقليمي تقليدي فهذا لا يكون بالضرورة اقل تأثيراً بل يمكن أن يكون اكثر مصداقية من الرادع النووي »[٨] .

واخيراً يقول اندزيه بوفر[٩] « إن القوات التقليدية تستطيع في ظروف معينة أن تؤدي دوراً رادعاً لا يستهان به على المستوى النووي . المهم أن يكون حجم القوة الرادعة التقليدية اكبر من حدود القدرة التدميرية النووية . ويأتي تأثير القوة التقليدية من أن التردد في استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود قيود على استخدام الاسلحة التقليدية بكامل قدرتها ثم يضاف الى ذلك أن الضربة الاولى النووية قد تكون بالضرورة ضد القوة المضادة أما الضربة الثانية التقليدية سوف تكون بالضرورة ضد الاهداف ذات القيمة المضادة »[١٠] .

وليس هناك من دليل على قدرة القوة الرادعة التقليدية من الاتجاه العام لدى القوتين الاعظم لتعزيز القوات التقليدية مما يشير الى نظرة متشائمة الى القيمة الرادعة للاسلحة النووية في مواجهة الاسلحة التقليدية . ولا نعني بقولنا السابق أننا نقلل من حجم التدمير النووي بالنسبة لحجم التدمير التقليدي من الناحية الحسابية البحتة على الاقل . وكل ما نعنيه هو أن وجود الرادع التقليدي الحقيقي في مواجهة الرادع النووي يجبر « الطرف النووي » على أن يتصرف بحذر وأن يتردد كثيراً في تصعيد الموقف وتوسيع نطاق الصراع . وبمعنى آخر يؤدي الى « تهذيب الصراع » .

اي اهداف يوجه اليها الردع ؟

لا تخرج الاهداف التي يتعامل معها الردع عن نوعين :

١ ـ اهداف القوة المضادة Counter Force Targets .

٢ ـ اهداف القيمة المضادة Counter Value Targets .

والنوع الاول أهداف عسكرية او ذات صبغة عسكرية مثل : تجمعات الجنود ، مراكز الحشد ، والمطارات ، اجهزة الدفاع المضاد للطائرات ، والسفن في الموانىء ، ومراكز القيادات والاتصال ، والمنشآت النووية ، المصانع الحربية ، القواعد البحرية والارضية ، عقد المواصلات ، اماكن تخزين الذخيرة والوقود ، مراكز التدريب .

(٨) Christoph Bertram, *New Conventional Weapons and East-West Security, Part I,* Adelphi papers, 144 (Lonodn: International Institute for Strategic Studies [ISS], 1979), p. 3.

(٩) Général [André] Beaufre, *Dissuasion et stratégie* (Paris: Colin, 1963).

(١٠) القوة المضادة والاهداف ذات القيمة المضادة ستشرح في هذا الفصل بتفصيل اكبر .

والنوع الثاني اهداف مدنية مثل : مراكز تجمع السكان ، المنشآت الصناعية ، منشآت الطاقة مثل حقول انتاج النفط ومستودعات تخزينه ومحطات الكهرباء ، مخازن المواد الغذائية ، ووسائل النقل(١١) .

وفي تقديرنا فإن اسرائيل سوف تعطي اسبقية خاصة لأهداف القيمة المضادة لسببين :

- قلة الرؤوس الذرية المتاحة لديها لا يسمح بترف استخدامها ضد اهداف القوة المضادة التي تحتاج الى اعداد كبيرة من الرؤوس الذرية .

- توجيه الردع الى الاهداف ذات القيمة المضادة تأثيره المعنوي والمادي اكبر ويمكن أن يحسم الموقف قبل تدخل القوتين الأعظم لتطويق الصراع .

وترتيباً على ذلك فإن « الرادع التقليدي العربي » سيعطى اسبقية للتعامل مع الاهداف ذات القيمة المضادة لدى اسرائيل . لا لأنها ستعطيها الاسبقية كما قلنا فقط ولكن لأن حساسية مثل هذه الاغراض بالنسبة لاسرائيل تعوض النقص التدميري بين مستوى استخدام الرادع النووي والرادع التقليدي .

ويلاحظ هنا أنه من السهل على اجهزة المخابرات الحصول على معلومات تفصيلية عن الاغراض ذات القيمة المضادة اذ يمكن الحصول عليها من المصادر المكشوفة ، بل يمكن زيارتها لمعاينتها على الطبيعة بعكس الجهد الذي تحتاجه هذه الاجهزة للحصول على معلومات تخص القوات العسكرية وأماكنها ونواياها المستقبلة .

ان الانتخاب المسبق لهذه الاغراض بناء على المعلومات المتيسرة وتحديد الطريقة التي يتم التعامل معها ونوع السلاح وحجم القوات المناسبة للتعامل ثم التدريب على العمليات المنتظرة يجعل تحت يدنا عدداً من الخطط التبادلية القابلة للتنفيذ لردع العدوان .

هذا الاتجاه التصاعدي في الردع ، واتجاهه الى عمليات الإبادة كفيل بأن يحرك « ميكانزم » الردع فيمنع العدوان النووي التقليدي او على اقل تقدير يمنع التهديد به سواء كان تهديداً بالشك او الظن ، مستتراً او مكشوفاً ويعمل في الوقت نفسه على تهذيب العدوان وتحديده . ولا شك أن هذا في صالح السلام العادل الذي ننشده ونسعى الى تحقيقه .

---

(١١) هناك ما يمكن أن نطلق عليه « الأهداف المزدوجة » اي الاهداف المدنية العسكرية مثل مصنع حربي بالقرب من منطقة آهلة بالسكان ، او معسكرات داخل مدن ، او مخازن متنوعة وسط المناطق السكانية . وقد اعتبرنا مثل هذه الاهداف اهداف ذات قيمة مضادة .

القوات العربية اللازمة للرادع التقليدي

لا بد من أن يكون لكل بلد عربي قادر (مصر ، سوريا ، العراق ، الاردن ، السعودية) قوة مخصصة لردع العدوان نطلق عليها « قوة الردع » ليس لها اي واجبات دفاعية او هجومية اخرى . لها قواتها الخاصة بها وقيادتها ووسائل السيطرة والاتصال . ولا بد من أن يكون الهدف العاجل هو وضع كل هذه القوات تحت قيادة واحدة .

والواجب الأوحد « لقوة الردع » هذه هو « ردع العدو » عن القيام بأي عدوان او التهديد بذلك سواء عن طريق الرادع التقليدي او النووي . وبمعنى آخر فإن واجب هذه القوة هو إنهاء « خرافة » « اسرائيل القلعة » التي لا يمكن الوصول الى « قلبها » ، او « اسرائيل القنفذ » الذي تتحطم كل الضربات على اشواكه الخارجية حتى لا تصل الى « المنطقة الناعمة » داخل الاشواك . **وباختصار فواجبها هو « العقاب »** .

وعلينا أن نتذكر دائماً أن الولايات المتحدة عاشت فترة تحت وهم هذه الخرافة وكان لها « التفوق الحقيقي » . ولم يصل الاتحاد السوفياتي الى حالة « التعادل » معها إلا بعد أن اصبح في قدرة « صواريخه » عابرة القارات، التي تنطلق بأكثر من وسيلة واتجاه، تهديد كل بقعة من اراضي الولايات المتحدة الامريكية .

ويجب أن نفرق بين واجب قوة الردع وقوة الدفاع .

- فتأثير قوة الردع يتمثل في قدرتها على « العقاب » بينما تأثير « قوة الدفاع » يتمثل في قدرتها على مواجهة الهجوم .

- وقوة الردع واجبها منع القتال أما قوة الدفاع فواجبها خوض القتال .
- لا يغير الواجب المخصص لقوة الردع قبل المعركة أما قوة الدفاع فقد تنضم لقوة الهجوم اذا تطورت الظروف في مصلحتنا . وبمعنى آخر فإن قوة « العقاب » لا تشترك في واجب محدد ضمن خطة دفاعية او هجومية اما اذا فشل « الردع » وابتدأ القتال فيمكن أن يسند اليها اي واجب من الواجبات حسب تطور العمليات .

والرسالة التي يمكن « لقوة الردع » توجيهها الى العدو تقول « بالرغم من أننا أقل منك قوة فإنك إن هاجمتنا فإننا سنعاقبك عقاباً جسيماً يفوق المكاسب التي تتخيل أنك ستحصل عليها »(١٢) .
والعقاب هنا سيتم « بالضربة الثانية » التي نرد بها على « الضربة الاولى » التي يمكن للعدو أن يوجهها .

---

(١٢) Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better,* Adelphi papers, 171 (London: IISS, 1981).

أما رسالة القوات الدفاعية فلا تحقق أي ردع لأنها لا تمتلك القدرة على العقاب للحيلولة دون استخدام القوة . ويمكن أن تقول الرسالة « بالرغم من أننا لا نمتلك قوة الرد فإنك إن هاجمتنا ستجد دفاعاتنا متينة الى الحد الذي ستوقع بقواتك المهاجمة خسائر جسيمة »(١٣) .

وليس معنى هذا أننا نقلل من قيمة توفر قوة دفاعية الى جانب قوة الردع فهذا أمر حتمي . فإذا توفرت وسائل الدفاع المضاد للدبابات لمنع تحرك العدو الافقي على الأرض وتوفرت وسائل الدفاع ضد الجو لمنع تحركه الرأسي في الجو(١٤) فإن هذا يكون الوضع الامثل اذ يكون موقفنا كالملاكم الذي يعمل بقبضتين بمهارة : قبضة قادرة على توجيه الضربات للخصم وقبضة قادرة على امتصاص الضربات التي توجه من الخصم .

ونتخيل ان « القوة التقليدية للردع» التي يواجه بها العرب مرحلة الاحتكار النووي الاسرائيلي هي احدى وسائلنا في « الرد المرن *Flexible Response* » وتكون في الوقت نفسه هي « الدرع » الذي يحمي بناءنا لقواتنا النووية ويجب أن يتوفر لها القدرة التدميرية الثقيلة الأمر الذي يتحتم وصولها الى حد الكفاية سواء من الناحية العددية او التقنية . على أن تكون محمية كلياً عن طريق الاجراءات السلبية مثل الاخفاء والتمويه والانتشار وتغيير المواقع بصفة مستمرة ومضاعفة المواقع الهيكلية والاعتناء بخطط الخداع او عن الطريق الايجابي مثل التحصينات والوقاية المحلية ضد اي عدوان ارضي او جوي او عمليات التخريب . وعلاوة على ذلك فلا بد من أن يتوفر لها طول المدى بحيث تصل الى قلب العدو ؛ وخفة حركة لتضربه في اقصر فترة ممكنة او لتعويض قصر المدى ، ثم لا بد من توفر وسائل مواصلات تبادلية وممتازة .

المهم أن تكون قوة الردع هذه قادرة على امتصاص تأثير « الضربة الاولى » للعدو بحيث تكون قادرة على توجيه الضربة الثانية بالانطلاق لتأدية واجبها بكفاءة حتى وهي واقعة تحت هجوم العدو Launch under attack .

ونخرج مما سبق أن القوة التقليدية يمكنها أن تزيد من تأثيرها الرادع بالآتي :

التحصين + التوزيع والانتشار + ثقل الصدمة + سرعة الرد + التصميم والعزيمة على إحداث الخسائر .

وقد يكون التكوين الامثل لهذه القوات الآتي : الطائرات ؛ الصواريخ ارض -

---

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) اصبح الدفاع المضاد للجو متوفراً على كافة الارتفاعات : المنخفض جداً من سطح الارض حتى ارتفاع ٥٠٠ قدم ، والمنخفض من ٥٠٠ قدم الى ارتفاع ٢٠٠٠ قدم ، والمتوسط من ٢٠٠٠ قدم حتى ٢٥٠٠٠ قدم ، والعالي والعالي جداً وهي الارتفاعات الاكثر من ذلك .

ارض . (تعمل من سطح الارض او من سطح السفن) ؛ الصواريخ جو - ارض[١٥] ؛ قوات إمداد جوي وبحري ؛ قوات فوق تقليدية[١٦] .

هذه القوة لا بد - كما سبق القول - من أن تكون قادرة على الرد المباشر على أي عدوان عن طريق وضع خطط تفصيلية مسبقة لمواجهة حالات العدوان المحتملة مع تخصيص القوات اللازمة لها والتدريب المستمر على العمليات المنتظرة في إطار تخيل تفصيلي للحوار المنتظر، على أن يكون التعامل مع كل غرض حيوي داخل ارض العدو بأكثر من وسيلة وفي اكثر من إتجاه، حتى اذا تعذر استخدام احدى الوسائل يمكن استخدام الوسيلة التبادلية الأخرى لتنفيذ المهمة . إنها مبارزة مرة بين الاعتراض والاختراق .

ولكي نوضح طبيعة هذه المبارزة نستشهد بكلام **ألفين روبنستاين**[١٧] إذ يرجع بنا الى شباط / فبراير ١٩٧٣ عندما قرر الاتحاد السوفياتي استئناف شحن الاسلحة الى مصر وكان من اخطر هذه الاسلحة الصواريخ كِلْت Kelt التي تطلق من الطائرات ت ي - ١٦ (Tu-16) من على مسافة بعيدة كذلك عدد ٣٠ - ٤٨ صاروخ سوخود ارض - ارض . هذه الصواريخ ردعت اسرائيل عن القيام بضرب العمق المصري في حرب ١٩٧٣ . وبالرغم من أن احتمالات التدمير داخل اسرائيل كانت محدودة بالنسبة لما كان يمكن أن يحدث في عمق مصر الا أن مخططي السياسة في اسرائيل فضلوا تجنب ضرب الاهداف ذات القيمة المضادة وحصروا نشاط الطيران الاسرائيلي على الجبهة المصرية في الهجوم على الاغراض ذات القوة المضادة في الجبهة او قريباً منها . وكان من الممكن - ولو أن ذلك ليس مؤكداً أن اسرائيل - لو لم يقم الاتحاد السوفياتي بهذا الامداد - كانت ستستأنف ضرب الاغراض ذات القيمة المضادة لعقاب مصر بتحطيم بنيتها الاقتصادية والتكنولوجية ولذلك والى حد ما فإنه بتقليص الدرجة التدميرية للحرب فإن امداد الروس مصر بالصاروخ سوخود شكل عنصراً من عناصر السيطرة على السلاح ولكنه في الوقت نفسه كان حافزاً لمصر على استئناف القتال . وفي هذا المجال يقول **يائير افرون**[١٨] « لقد لجأت اسرائيل الى الردع بالعقاب حينما ضربت الاغراض ذات القيمة المضادة في اثناء حرب الاستنزاف وحينما

---

(١٥) في الصراع بين الارجنتين وبريطانيا على جزر فولكلاند أغرقت الارجنتين المدمرة البريطانية « شيفلد » بالصاروخ جو - ارض Exocet الذي اطلق من الطائرة سوبر اتندار Super Etendard يوم ٥ / ٥ / ١٩٨٢ وتم اطلاق الصاروخ من على مسافة ٣٠ كلم من الهدف .

(١٦) سيجري الحديث عنها بالتفصيل في الفصل التالي .

(١٧) Alvin Z. Rubinstein, *Red Star on the Nile: The Soviet - Egyptian Influence Relationship Since the June War* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977).

(١٨) Yair Evron, *The Role of Arms Control in the Middle East*, Adelphi papers, 138 (London: IISS, 1977), p. 11.

ضربت اغراضاً حيوية في سورية لتدمير بعض الاهداف الاستراتيجية في حرب ١٩٧٣ ولكن وفي الوقت نفسه كان هناك توازن في الردع المتبادل مع مصر يرجع الى تهديد الرئيس السادات باستخدام صواريخ السوخود ضد المدن الاسرائيلية اذا هاجمت الطائرات الاسرائيلية المدن المصرية او اي اغراض في العمق » .

ولقد حرصت على ذكر هذه الامثلة حتى نعيها ونحن نتحدث عن هذا الموضوع الخطير فإن مجرد حيازتنا « للرادع المناسب » كفيل « بإعمال قوانين وميكانزم الردع ». وعلينا في الوقت نفسه أن ندرك ان العدو جرى حتى الآن على القيام اما بضربات مانعة Preventive Strikes او ضربات وقائية Pre-emptive Strikes وهي ضربات تدخل في مجال « الردع » .

والضربات المانعة هي الضربات التي توجه قبل تنمية القوات المضادة كما حدث عام ١٩٥٦ حينما وقعت مصر اتفاقية استيراد الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا فقامت اسرائيل بالاشتراك في العدوان الثلاثي لتحطيم القوات المصرية قبل استيعابها الاسلحة الجديدة ثم تكرر ذلك عام ١٩٨١ حينما قامت اسرائيل بتدمير الاوزاريك في بغداد قبل تنمية قواتنا النووية . والضربات الوقائية هي الضربات التي توجه لمنع او لكسر حدة هجوم اوشك أن يتم كما حدث ـ كما تقول اسرائيل ـ في تبرير عدوانها عام ١٩٦٧ . ولا يمكن منع العدوان من القيام بهذه الضربات العدوانية الا بتوفر القوة الرادعة .

الرسالة المطلوب ارسالها الى العدو

تناولنا حتى الآن ثلاثة موضوعات رئيسية :

ـ ان الرادع التقليدي يمكنه أن يتصدى للرادع النووي في فترة احتكار العدو للرادع الاخير .

ـ الاهداف التي نتعامل معها هي الاهداف ذات القيمة المضادة كأسبقية اولى ثم الاهداف ذات القوة المضادة كأسبقية تالية .

ـ تشكيل القوات التقليدية الرادعة والتي أطلقنا عليها « قوة الردع » والتي يمكنها أن تصل الى قلب العدو .

إن السرية مطلوبة في مرحلة التحضير ، ولكن بعد ذلك فمن اللازم أن نعمل « بنصف سرية » فهذا هو اهم مبدأ من مبادىء الردع . إننا لا نريد أن نقاتل . بل إننا لا نريد أن نعتدي . كل ما نريده هو منع العدوان .

والرسالة المطلوب ارسالها تتلخص في الآتي : « إذا قمت بأي عدوان تقليدي او نووي على الغرض أأ ، ب ا ، ج ـ فإننا سوف نضرب اغراضك أ١أ ، ب١أ ، ج١ وندمرها » .

وهناك عدة اسئلة فرعية تحتاج منا الى إجابة :

س ـ متى ترسل هذه الرسالة ؟ وما الغرض منها ؟
ج ـ ترسل هذه الرسالة بمجرد الاستعداد . والغرض منها إعادة العدو لحساباته .
س ـ وماذا نقصد بالاستعداد ؟
ج ـ نقصد به توفر القدرة على امتصاص صدمة ضربته الاولى والقدرة على توفر ضربة ثانية ورابعة وسادسة لدينا . ويشترط ان يكون حسابنا دقيقاً وصادقاً .

س ـ هل لا بد من أن يكون تدمير العدو للغرض أ مساوياً لقدرتنا على تدمير غرض أ١ ؟
ج ـ ابداً . ليس ضرورياً هذا . المهم ان يكون التدمير الذي نحدثه ثقيلاً بحيث يجعله يتردد في عدوانه . والشك في تأثير قوتنا التدميرية عامل حاسم في العملية كلها .

س ـ ألا نتوقع رغم وصول الرسالة الى العدو قيامه بضرب الغرض أ ؟
ج ـ هذا مؤكد لأنه لم يواجه من قبل بهذا التصميم وستكون محاولته من باب التأكد والاختبار . هل نحن جادون ام لا ؟

س ـ بعد ضربنا للغرض أ١ مثلاً هل يحتمل قيامه بضرب الغرض ب ؟
ج ـ محتمل جداً ولكنه سيتردد كثيراً في استمرار الحوار اذا ضربنا له الغرض أ١ ، ب١ ضرباً موجعاً . اي لا ننتظر بداية لميكانزم الردع الا بعد ضربته الثالثة وضربتنا الرابعة .

س ـ هل يحتمل أن يقحم العدو رادعه النووي في اول خطوات التصعيد ؟
ج ـ من المستحيل ذلك . طالما كان الرادع التقليدي قادراً على اداء المهمة .
س ـ ومتى يعتبر الرادع التقليدي للعدو عاجزاً عن اداء المهمة ؟
ج ـ عندما يصل الحوار الى الخط الاحمر .
س ـ وما هو الخط الاحمر ؟
ج ـ في حالة اتجاه توازن القوى لصالحنا قبل بداية القتال او في حالة أن يصبح البقاء مهدداً اثناء القتال .
س ـ هل تهديده بضرب مدننا وتجمعات سكاننا يردعنا عن ردعه حتى نمنعه من العدوان ؟

ج ـ ابداً . فقد فعلت اسرائيل ذلك اثناء حرب الاستنزاف واستمرت الحرب رغماً عن ذلك . ورغماً عن تأكدنا من أنها ستضرب الاغراض ذات القيمة المضادة فقد قامت حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وعلى ذلك فلا ينبغي أن يكون مثل هذا التهديد رادعاً في المستقبل وبخاصة أننا سوف نقلب استراتيجية اسرائيل رأساً على عقب بنقل الحرب الى ارضها كما تقوم بنقلها الى ارضنا .

س ـ هل نستجيب الى اي محاولات لتهدئة الحوار ؟

ج ـ طبعاً نستجيب على أساس قاعدة ان الحوار يتم داخل اطار قاعدة « كلام كلام . قتال قتال . Talk, Talk. Fight, Fight » على شرط أن نكون قد اوقعنا العقاب .

س ـ ما الذي اعتمدنا عليه لتعويض الفرق في القوة التدميرية بين الرادع الاسرائيلي والرادع العربي في حالة استخدام العدو للرادع النووي ؟

ج ـ اعتمدنا على توفر رادع تقليدي حقيقي ، عزيمة لا تعرف التردد لاستخدامه ، تحضير جيد ، المساحة ، العمق ، القدرة على امتصاص الضربة المعادية ، شكّه في النتيجة التدميرية للحوار ، رأي عام عالمي يرفض استخدام السلاح الذري في اي بقعة من العالم . ومن الطبيعي أن يضيف العمل العربي الجماعي قدرة كبيرة على ذلك .

العمل العربي الجماعي

سبق أن ذكرنا أنه لا عذر لبعض البلدان العربية اذا لم تقم بتوفير القوة الرادعة الخاصة بها . فكما سبق وأكدنا مراراً فإن الدول الصغيرة يمكنها أن تردع الدول الكبيرة . والبلدان العربية التي نعنيها لا ينبغي أن تكون صغيرة مقارنة باسرائيل لعوامل كثيرة معروفة لسنا في حاجة الى تكرارها .

ولكن لا شك في أن العمل الجماعي العربي يعطي « مصداقية » كبرى للردع . وهناك عدة نقاط يمكن أن نثيرها بهذا الخصوص :

أ ـ هناك صعوبات طبيعية تكتنف العمل الجماعي وتجعله يبدو وكأنه « مشاركة قلقة » ناتجة عن الخلافات المستترة والحساسيات التي تطفو على السطح للتناقض بين السلطات القطرية والسلطات القومية مما يطيل من مرحلة اتخاذ القرار وهذا يؤدي الى تميع في الموقف .

ب ـ لا بد من الاتفاق على الاطار السياسي الذي تعمل فيه قوة الردع بمنتهى ما يمكن من الوضوح . فالردع في حاجة الى سرعة الرد والعقاب .

ج ـ قيادة « قوة الردع العربية » قيادة « واحدة » استلمت قرارها السياسي الذي تعمل بموجبه عند الحاجة وقواتها المخصصة في الاقطار لا تعرف الا هذه القيادة تتلقى اوامرها منها . فالقوات في أماكنها بحكم عامل الانتشار في اطار الخطة الموضوعة فقط وليس لأي عامل آخر .

د ـ توفر وسائل اتصال وسيطرة تبادلية .

خلاصة

إن قوة الردع تكمن في محيط الشك الذي تتحرك فيه وكلما لعب الطرف في جسارة واقدام نجح في ردع الطرف الآخر . فالجانب المادي للردع مهم ولكن اهم منه هو جانبه المعنوي .

وفي فترة احتكار اسرائيل للرادع النووي وتفوقها في الرادع التقليدي لا يجوز أن نقف مكتوفي الايدي بل لا بد من استخدام الوسائل التقليدية المتاحة لردعها عن العدوان . وهذا امر ممكن كما قلنا . فالرادع التقليدي يمكنه التصدي للرادع التقليدي الاكبر بل وللرادع النووي ايضاً .

ومن الطبيعي أن تزداد قدرتنا الرادعة اذا اضفنا الى « الرادع التقليدي » ما سميناه « بالرادع فوق التقليدي » . وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي .

الفَصْلُ التَاسع

الرَادع العَربيّ - الرَادع فوق التقليدي

ونقصد « بالرادع فوق التقليدي » الأسلحة الكيماوية والبيولوجية (Chemical and Biological Weapons (CBW.)) . وهي تتيح للعرب « روادع » عاجلة اذا أضيفت الى « الرادع التقليدي » لأصبح في يدهم « رادع مصدق » أثناء فترة « الاحتكار النووي » الاسرائيلي .

وحيازتنا لـ«الرادع فوق التقليدي» هدف مؤقت نملأ به الفجوة الناجمة من عدم امتلاكنا للرادع النووي . ومعنى ذلك أن حصولنا على هذا الرادع لا يعني التراخي في الحصول على « الرادع النووي » . ولكن وكما سبق أن أكدنا مراراً فإنه من المستحيل علينا أن نملك هذا الرادع إلا تحت حماية « الرادع التقليدي » و« الرادع فوق التقليدي » .

والروادع فوق التقليدية تدخل ضمن عائلة « الأسلحة ذات التدمير الشامل » مثلها في ذلك مثل « الأسلحة النووية » . ولكن هناك فوارق عديدة بين النوعين من الواجب ذكرها حتى تتضح الصورة أمامنا بشكل جلي .

الفوارق بين الروادع فوق التقليدية والروادع النووية

من المعروف أن نوعي الروادع من نتاج الثورات العلمية[١] ، إلا أن الروادع فوق التقليدية عرفت قبل الروادع النووية بفترة ليست بالقصيرة فبينما استخدمت الاسلحة

(١) Michael Mandlebaum, *The Nuclear Revolution: International Politics before and after Hiroshima* (New York: Cambridge University Press, 1981), chap. 2, «Nuclear Weapons and Chemical and Biological Weapons,» p. 27.

الكيماوية في الحرب العالمية الاولى لم تستخدم الاسلحة النووية الا في نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان اكتشاف الاسلحة الكيماوية نتيجة للاكتشافات العلمية التي هيأت الاساس المتين لعلم « الكيمياء المعاصرة » اما الاسلحة النووية فكانت نتيجة للثورة التي حدثت في علم « الطبيعة » في اوائل القرن العشرين .

ولقد أحدثت الاسلحة ذات القدرة على التدمير الشامل تغييراً جذرياً في ثلاثة ابعاد أساسية : أولها المكان بعد أن اتسع ميدان القتال نتيجة لاستخدامها ، وثانيها الزمان بعد أن جعلت الصواريخ حساب الوقت بالدقائق والثواني وجعلت الغلبة في صف الاختراق في صراعه مع الاعتراض ، وثالثها حجم القوات بعد أن اصبح نفر قليل قادراً على إنتاج قدرة تدميرية تعادل ما تنتجه اعداد كثيرة من الطائرات او وحدات المدفعية . ولكن على الرغم من هذا التماثل فإن هناك خلافاً جوهرياً في نوعية التدمير . فالرادع فوق التقليدي يعمل ضد الانسان والنبات والحيوان وموارد التغذية عموماً بينما يعمل الرادع النووي علاوة على ذلك ضد المباني والمنشآت ووسائل المواصلات .

وتأثير الرادع الاول مؤجل اي يحتاج الى بعض الوقت لظهور نتائجه ولكن تأثير الرادع الثاني عاجل وفي الحال . كما أن التحضيرات والتجهيزات اللازمة للرادع فوق التقليدي بسيطة وغير مكلفة ومن السهل إخفاؤ ها الى درجة تمكن من القيام بها داخل الاراضي المحتلة نفسها وعلى العكس من ذلك تماماً فإن التحضيرات والتجهيزات اللازمة للروادع النووية ضخمة وغالية ومعقدة ومن السهل الكشف عنها .

وقد استخدمت الاسلحة الكيماوية في الصراعات العالمية والاقليمية على نطاق واسع وعدة مرات بل ما زالت تستخدم حتى الآن بينما لم تستخدم الاسلحة النووية سوى مرتين في هيروشيما وناغازاكي . وبالرغم من ذلك فإن تأثير السلاح الاول اقل من تأثير السلاح الثاني في السياسة العالمية . فبينما نجد أن استخدام الاسلحة النووية يحتل موقعاً مركزياً في الصراع العالمي نجد أن الاسلحة فوق التقليدية تحتل موقعاً هامشياً من هذه السياسة . بل نجد أن حساسية الرأي العام من انتشار الاسلحة النووية اكثر بكثير من انتشار الاسلحة فوق التقليدية ، فالحركات الشعبية المناهضة لاستخدام الاسلحة النووية منتشرة واصبحت تتمتع بقوة تأثيرية ضاغطة على الحكومات بينما نجد أنه من النادر أن تتحرك هذه القوة الضاغطة للتنديد باستخدام الاسلحة فوق التقليدية علماً بأن مخازن كثير من الدول مكتظة بها بل تؤكد بعض المصادر أنها منتشرة في الخطوط الامامية لمسارح العمليات المقبلة جنباً الى جنب مع الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية(٢) .

---

(٢) تنتشر الاسلحة الكيماوية السوفياتية في الخطوط الامامية على جبهتي اوروبا والصين اما المخزون الاستراتيجي للناتو فموجود في مخازنه بالولايات المتحدة الامريكية . انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

ما هي الدوافع التي جعلتنا ندخل الرادع فوق التقليدي في سلم الردع ؟

إن تنوع وسائل الردع يعطي « الرادع » مرونة أكبر في إدارة الصراع . ومن ثم يجعل العدوان اقل احتمالاً . وبمعنى آخر يكثر من فرص نجاح الردع . فبالرغم من أننا انتهينا في الفصل السابق الى امكانية ردع السلاح النووي باستخدام السلاح التقليدي على اساس قاعدة « الشك » في حجم العقاب الا أن إضافة الرادع فوق التقليدي الى سلم الردع يزيد من « الشك » في الحجم المتوقع من العقاب ليس فقط نتيجة للخوف من حجم التدمير المتوقع ولكن نتيجة لاهتزاز ثقة المعتدي في قدرته على التعامل مع « روادع » متعددة ذات قوى تدميرية متفاوتة . ومن ثم تكون الحسابات في مثل هذه الحالة أكثر تعقيداً وأقل ضماناً من ناحية النتائج المتوقعة . وإذا وصل المعتدي الى حالة الشك في مدى النتائج التي يود الحصول عليها نتيجة عدوانه قياساً بالتدمير الذي سيلحقه فإن هذه النتيجة كفيلة بردعه عن القيام بالعدوان .

ثم هناك دافع آخر يحتم علينا أن نلجأ لهذا الاتجاه وهو تقدم اسرائيل في ابحاثها الخاصة بالأسلحة البيولوجية والكيماوية ويظهر ذلك من الابحاث التي ينشرها علماؤ ها في المجلات العلمية المختلفة . هذا علاوة على امتلاكها للرادع النووي الذي سوف تلجأ اليه في ظروف خاصة .

والرادع فوق التقليدي اقل تكلفة في التصنيع واسهل في الانتاج . فتصنيعه يحتاج الى جهود اقل ووسائل اسهل من وسائل إنتاج السلاح النووي . ويقول المسيو **فانيفار بوش** امام اللجنة الفرعية في هيئة الامم المتحدة « إن الرعب الناشىء من احتمالات علم البيولوجيا قد انطلق واصبح حقيقة واقعة لتدمير الاهداف . فوسائل الحرب البيولوجية التي ابتكرت في الماضي اصبحت الآن اكثر خطورة ، واقل تكلفة في التصنيع ، وأسهل في الانتاج وتؤدي في الوقت نفسه الى قتل المزيد من البشر اكثر من القنبلة الذرية علاوة على أن الإصابة بها تؤدي الى آلام شديدة » . ورد عليه المسيو **ماليك** المندوب السوفياتي « تحدث المسيو بوش عن الاسلحة البيولوجية في مراحل تطورها الحالية وذكر أنها تعتبر أكثر تدميراً ورعباً من القنبلة الهيدروجينية نفسها وإنني أتفق معه في أن هذا هو الواقع فعلاً »[٣] . ويقول **الميجور جنرال بروك شيشولم** « تعتبر وسائل الحرب البيولوجية هي الاسلحة العدوانية الاخيرة وقد تساعد اي دولة ـ حتى ولو كانت صغيرة ـ على قتل جميع الأحياء في أي قارة وبسرعة بالغة إذ من الممكن قتل ملايين البشر في ساعات قليلة إذا

---

(٣) فيليب نويل بيكر ، سباق التسلح : برنامج لنزع السلاح في العالم ، ترجمة وتعليق حمدي حافظ (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة ، ١٩٥٩) ، ص ٣٦٢ .

استخدمت الوسائل الموجودة الآن بالفعل . ويتمتع هذا السلاح بميزة اخرى ففي حين نجده يقتل الافراد في فترة ٦ ساعات نجد أنه في الوقت نفسه يتأكسد خلال ١٢ ساعة تاركاً الأرض وراءه نظيفة بحيث يمكن شغلها واحتلالها »[٤] .

وتبلغ بساطة تحضير مثل هذه الاسلحة حداً يمكن به إنتاجها داخل الاراضي المحتلة بواسطة اخصائيين . كما يمكن تسريب آلاف الانابيب المملوءة بالجراثيم بعد ترتيبات خاصة الى داخل الاراضي المحتلة لتوضع في أماكن أمينة والى جوار منابع المياه والأنهار والآبار ومخازن الاغذية والمصانع التي وقع عليها الاختيار . وبعد أن يتم ذلك يعلن عنه صراحة بواسطة طرق الاعلان المختلفة على ألا تستخدم إلا إذا أقدمت اسرائيل مثلاً على إجراءات لمنعنا من تطوير إمكانياتنا للحصول على « الرادع النووي » . والغرض من الاعلان هو منع استخدامنا لهذا السلاح الرهيب ومنع العدو في الوقت نفسه من استخدام سلاحه الرهيب الذي في يده[٥] . فإننا لا نريد ارتكاب جريمة من هذا النوع فكل ما نريده منع العدو من ارتكابه لمثل هذه الجريمة التي لن يتورع عن ارتكابها في يوم من الايام . فالمعادلة التي تجعلنا نعزز استخدام الاسلحة البيولوجية والكيماوية بما فيها الاسلحة الحارقة في ادارة عمليات الردع تنحصر في الثلاثية الآتية :

ـ يخلق سباق التسلح التقليدي حالة عدم استقرار في المنطقة نتيجة تشجيع الحوافز لدى الأطراف المتصارعة بأمل الحصول على نصر باستخدام القوات المسلحة استخداماً متبادلاً .

ـ لا يحقق دخول الرادع النووي في « لعبة الصراع » الاستقرار المنشود فهو يحفز النوازع العدوانية لدى اسرائيل وهي الدولة المحتكرة لهذا الرادع وفي الوقت نفسه يحفز العرب على بذل كل جهد ممكن لكسر هذا الاحتكار .

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦٣ .

(٥) يمكن توصيل الرسائل الى الجانب الآخر عن طريق عملاء مزدوجين . وقد اتبع الاتحاد السوفياتي نفس الاجراء مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٩ إذ أرسل رسالة عن طريق بعض العملاء المزدوجين الذين يعملون لحساب المباحث الامريكية (FBI) تفيد بأنه لو استمرت الولايات المتحدة في بناء ترسانتها من الاسلحة الكيماوية خاصة غاز الاعصاب فإن الاتحاد السوفياتي سيقوم بدوره ببناء ترسانته من هذه الاسلحة . وكانت الرسالة ـ ضمن عوامل اخرى ـ سبباً في أن الرئيس نيكسون أعلن في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ عن تدمير كل الاسلحة البيولوجية الامريكية بعد توقيع المعاهدة الدولية بتحديد الحرب البيولوجية وبعد ذلك منع الاسلحة الكيماوية ، انظر :
James Avery Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race* (London: Quartet Books, 1980), p. 71.

ـ إدخال الرادع فوق التقليدي يخلق حالة من التوازن تفرض الاستقرار المنشود وذلك بالكسر من حدة النوازع العدوانية وتوجيه الصراع الى وجهة عقلانية تتحقق عن طريقها المصالح المتبادلة للأطراف المتصارعة .

الاستخدام التطبيقي للرادع فوق التقليدي

هناك ثلاث قواعد رئيسية لاستخدام هذا الرادع :

ـ فلا بد من تخزين كميات كبيرة من الاسلحة البيولوجية والكيماوية حتى يكون التأثير فعالاً ، لأن الكميات المحدودة تؤتي نتائج عكسية بإكساب الاهداف نوعاً من الحصانة .

ـ أن يستخدم في ضرب المساحات تماماً كالاسلحة النووية ولكنه يفضلها لأنه يسمح باستغلال النجاح بواسطة القوات المهاجمة بعد فترة قصيرة من إطلاقه خاصة بالنسبة للاسلحة الكيماوية .

ـ انه يستخدم ضد الاغراض ذات القوة المضادة والأغراض ذات القيمة المضادة على حد سواء : والأمثلة على النوع الاول من الاغراض هي الاحتياطي لمنعه من دخول المعركة او التجمعات السكانية او مصادر الإعاشة المختلفة . والامثلة على النوع الثاني من الاغراض هي المصانع الحربية او الصناعات التي تخدم الانتاج الحربي او الموانىء او المطارات او المصانع عموماً او مصادر التغذية الزراعية او الحيوانية لشل العمل فيها بقتل الافراد بالجملة .

وفي ضوء هذه المبادىء يكون استخدام هذا الرادع على درجتين :

أ ـ الاستخدام التكتيكي للتأثير المحدود في بعض القطاعات لمنع التصعيد الى قمة سلم الردع مرة واحدة .

ب ـ الاستخدام الاستراتيجي بالهجوم الشامل اذا أدى تطوير الموقف الى مثل هذا الاستخدام .

وعلى سبيل المثال فإذا أريد قتل عدد كبير من السكان يمكن أن يكون الرادع جراثيم التيفوس والكوليرا والجدري في حالة الرادع البيولوجي . ويمكن استخدام غازات الاعصاب والغازات الخانقة والحارقة او القنابل الحارقة والنابالم في الرادع الكيماوي . اما إذا أريد التأثير على عدد محدود من البشر فيمكن استخدام انواع اخرى

من الجراثيم او الوسائل الكيماوية(٦) .

وهنا سيدخل الصراع في الحلقة المفرغة نفسها التي يدور فيها في محيط الرادع النووي : هل يمكن السيطرة الحقيقية على استخدام الرادع فوق التقليدي استخداماً تكتيكياً ام أنه إذا فلت من عقاله فإنه سيستخدم استخداماً استراتيجياً ؟ هل نقتل افراداً اكثر ام نقتل افراداً اقل؟ هل ندمر ام نقتل ؟ هل يحل الردع محل القتال ؟ هل التدمير المتبادل يجبر المتصارعين على العيش المتبادل ؟ . . . . الى آخر هذه الحلقات المفرغة التي لا تنتهي !!

وهذا ليس شراً كله . بل هو الخير بعينه !! لأن الحياة في ظل الخوف المتبادل افضل كثيراً من الحياة في ظل الخوف من مصدر واحد .

ولا شك أن في قولنا هذا صدمة للكثيرين وأنا منهم !!! فاستخدام الجراثيم والوسائل الكيماوية تحرمه القوانين الدولية ومعنى ذلك أننا في دعوتنا هذه من « عصاة هذه القوانين » . . . ولكننا ننظر الى الموضوع نظرة اخرى تتفق كلياً وقوانين النظام العالمي الذي نعيش في ظله ومع مبادىء الصراع المعمول بها على المستوى الاقليمي وبخاصة منطقة الشرق الاوسط .

طبيعة الصراع تحتم استخدام الرادع فوق التقليدي

إن اعتراضات كثيرة يمكن أن تقال ضد استخدام هذه النوع من الروادع خاصة - وكما سبق أن ذكرنا - فإنها محرمة بواسطة القوانين الدولية على أساس أنها من أسلحة القتل الجماعي .

ولكن هذا التحريم لم يمنع الدول العظمى من ملء مخازنها بهذه الوسائل لاستخدامها عند الحاجة(٧) . بل نجد أن الكتب العسكرية زاخرة بالقواعد المرشدة

---

(٦) لا نريد التوسع الفني في ذكر كيفية استخدامها ولكن لإعطاء فكرة عامة عن ذلك فإنه يمكن اطلاقها عن طريق السحب البيولوجية برش المواد البيولوجية على هيئة سحابة او رذاذ (ايروزول) وتطلق السحابة من الطائرات بعد تجهيزها بالخزانات والرشاشات وكذلك باستخدام الصواريخ والمدفعية طويلة او متوسطة المدى على حسب المسافة المطلوبة كذلك يمكن استخدام الحشرات او البالونات . . . الخ .

(٧) في مقال لجون باول (John W. Powell) في مجلة علماء الذرة *(Bulletin of the Atomic Scientists)* ، ورجع فيه الى بعض الوثائق التي نشرت عن الحرب العالمية الثانية ، أكد ان بعض الاسرى الامريكيين في اليابان ماتوا من جراء تجارب اجراها اليابانيون عليهم لمعرفة تأثير الجراثيم على العنصر الابيض وذلك اثناء الحرب العالمية الثانية . ولم يقدم اليابانيون الذين قاموا بذلك الى المحاكم لمحاكمتهم كمجرمي حرب بل صدر العفو عنهم لأنهم أمدوا الجيش الامريكي بمعلومات دقيقة عن تجاربهم المتقدمة في الحرب=

لكيفية استخدام هذه الاسلحة المحرمة وكيفية الوقاية منها علاوة على أنه في المناورات الحربية يتم التدريب على استخدام هذه الاسلحة في مراحل المعركة المختلفة[٨] .

ويقول هانسون بلدوين في كتاب **القرار الخطير**[٩] إن الولايات المتحدة « لم توقع على معاهدة لاهاي التي تحرم استخدام قنابل دم ـ دم في الحرب ولم تصدق قط على معاهدة ١٩٢٥ التي تحرم استخدام الاسلحة البيولوجية والغازات في الحرب . وفي الوقت الذي انتهت فيه الحرب في الباسفيك في الحرب الثانية ازداد الضغط لاستخدام الغازات السامة ضد اليابان واعتبر الاجراء مناسباً طالما توفرت السيطرة الجوية ووسائل قتل العدو بالغاز . وكنا قد نددنا باليابان حينما استخدمت الاسلحة البيولوجية ضد الصين ومع ذلك في تموز / يوليو ١٩٤٥ كانت السفن المحملة بالاسلحة البيولوجية في طريقها الى جزر ماريانا لتدمير العنصر الياباني » .

وقد وافق مجلس الشيوخ الامريكي باغلبية ٥٢ ضد ٣٨ على انشاء مصنع لانتاج جيل جديد من غاز الاعصاب والغازات السامة الاخرى ووافق مجلس النواب على ذلك

= البيولوجية وحجبوها عن الروس . وكانت الوحدة اليابانية التي تقوم بذلك هي « الوحدة ٧٣١ » وموقعها في Harbin بمنشوريا وكانت توجد وحدات أصغر في نانكنغ وبكين وفي اليابان وكلها وحدات تجري تجاربها على الجنس البشري بإعطاء الاسرى جرعات من الامراض الفتاكة مثل الطاعون والتيتانوس والجدري والكوليرا . وكانت التجارب تتم تحت اشراف الكولونيل شيرو إشيو (Shiro Ishii) الذي توفي بعد تقدمه في السن . وكان هذا الضابط قد تقدم لحكومته عام ١٩٣١ بعد غزو اليابان لمنشوريا بعرض لقيامه بإجراء هذه التجارب وبدأ في انشاء الوحدة ٧٣١ وهي تحوي أماكن لتوليد الجراثيم ، وسجن للأفراد الذين تجرى عليهم التجارب ، ومصانع لصنع قنابل الجراثيم ، ومطار به طائرات ذات تجهيزات خاصة ، وفرن لحرق جثث الموتى . وقد اتصل الجنرال Shiro عام ١٩٤٧ بالامريكان لاطلاعهم على أبحاثه والتي تم تقويمها بواسطة طبيبين امريكيين من اطباء الجيش وقد ذهلا للمعلومات التي عرفاها . وقد أرسلت الخارجية الامريكية مذكرة قالت فيها « إن فائدة الاسلحة البيولوجية اليابانية للأمن القومي الامريكي تحجب الفائدة التي تعود علينا من تقديم من قاموا بهذه التجارب الى المحاكمات » .

وفي عهد الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ أحيا الامريكيون موضوع استخدام الاسلحة البيولوجية وذكر نيكسون ان الحكومة ستدمر هذه الاسلحة ولكن هناك شك كبير في أن هذا تم فعلاً . انظر :

Joyce Egginton, «Why Germs War Tests by Japan Stay Secret,» *Observer* (London), 25/10/1981.

(٨) يخطط الجيش البريطاني لاستخدام الاسلحة الكيماوية ضد الاتحاد السوفياتي رغماً عن تحريم هذه الاسلحة منذ عام ١٩٢٥ فيلقن الضباط في كلية اركان الحرب في كامبرلي بأن هناك مخزوناً ضخماً من الاسلحة الكيماوية لدى الاتحاد السوفياتي وعلينا القيام بالمثل على اساس التوازن وأن العين بالعين . بل هناك أعمال جادة في مجال أشعة الليزر والاشعة الذرية والنابالم الذي يستخدم فعلاً والقنابل الفوسفورية والقنابل الخارقة . انظر :

Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race*, p. 714.

(٩) بول ر. بيكر ، محرر ، هيروشيما والقنبلة الذرية : القرار الخطير ، ترجمة سامي منصور (القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠) ، ص ٧٩ .

باغلبية ٣٣٧ ضد ٢٢[١٠] . ويقدر مخزون الاسلحة الكيماوية في الولايات المتحدة بمقدار ٤٢,٠٠٠ طن والمخزون السوفياتي بمقدار ٣٥٠,٠٠٠ طن كما أنه يوجد لدى الولايات المتحدة ٤٧٠٠ فرد موزعين على الوحدات لادارة الحرب الكيماوية بينما لدى الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو من ٧٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ فرد موزعين على السرايا والوحدات الاكبر[١١] .

هذه الفجوة دعت الرئيس ريغان أن يطلب من الكونغرس الموافقة على اعتماد مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار لانتاج هذه الاسلحة على مدى العشر سنوات القادمة على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٨٤ . وأوضح ريغان أنه يعتزم إنفاق ٣٠ مليون دولار لتحديث ترسانة الاسلحة الكيماوية الامريكية في العام الحالي ، ٥٠٠ مليون دولار في مجال البحوث لانتاج اسلحة كيماوية جديدة والتدريب عليها[١٢] .

وهناك اتهام موجه الى الاتحاد السوفياتي بكسره لاتفاق تحريم الاسلحة البيولوجية الذي بدىء في تنفيذه عام ١٩٧٥ بمواصلته ابحاث وتطوير هذه الاسلحة فقد حدث في احدى المؤسسات العسكرية في سفيردولوفسك Sverdlovsk في نيسان / ابريل ١٩٧٩ انفجار انتشر بعده نوع من البكتيريا (I-21) توفي من جرائه من ٤٠٠ - ١٠٠٠ فرد وحدث إخلاء عدد كبير من المصابين . كما اتهم الاتحاد السوفياتي باستخدام هذه الاسلحة في افغانستان ولاوس وكمبوديا . وبناء على ذلك وفي عام ١٩٧٩ تم رصد ١٩٥ مليون دولار من ميزانية الولايات المتحدة لانشاء مصنع للاسلحة الكيماوية في Pine Bluffs, Arkansas ووافق عليه الكونغرس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠[١٣] .

واستخدام القنابل الحارقة كان شيئاً عادياً في الحرب الثانية ، فالغارة على درسدن في المانيا مثلاً أحدثت الأثر نفسه الذي أحدثته قنبلتا هيروشيما وناغازاكي ، إذ أنه وسط الحرائق الكبيرة يجد الناس انفسهم وقد احيطوا بحوائط من النيران لا تعطيهم اي فرصة

---

(١٠) Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race*, p. 77.

(١١) International Institute for Strategic Studies [IISS], *Military Balance, 1981 / 1982* (London: IISS, 1981), p. 131.

(١٢) هناك شعور عام عند قيادة الناتو بأن الاتحاد السوفياتي يزيد من قدراته الكيماوية والبيولوجية والاشعاعية لاستخدامها في حرب تقليدية مما جعل الناتو يركز منذ عام ١٩٧٦ على وسائل الدفاع ضد هذه الانواع وتؤكد بعض المصادر أن الولايات المتحدة تمتلك ٤٢٠٠٠ طن من الغازات السامة نصفها غاز « الموستارد » والنصف الآخر غاز الاعصاب أغلبها مخزون في الولايات المتحدة وبعضها في المانيا الغربية وجزيرة جونستون في المحيط الهادي . انظر :
J.P. Perry Robinson, «Chemical Weapons and Europe,» *Survival* [IISS], vol. 24, no. 1(January- February 1982), p. 11.

(١٣) IISS, *Strategic Survey, 1980 / 1981* (London: IISS, 1981), p. 116.

للنجاة فإذا تبع ذلك استخدام النابالم والقنابل الفسفورية ضد من يتمكن من الفرار فإن التأثير النفسي لن يقل ابداً عن تأثير القنابل الذرية(١٤) .

وحينما استخدم البريطانيون القنابل الحارقة على هامبورغ في تموز / يوليو ـ آب / اغسطس ١٩٤٣ كانت النيران تشتعل في شوارع طولها ١٣٣ ميلاً ، وتم تدمير ٣٠ ميلاً من ارصفة الميناء واحواض السفن وهلك بين ٧٠ ـ ١٠٠ الف من السكان ، مات معظمهم حرقاً اما الباقون فقد ماتوا بالاختناق بغاز اول اكسيد الكربون . ولذلك فإن المانيا لم تهتز من أي غارة على المدن بالقدر الذي اهتزت به من غارة هامبورغ . كما أن غارة الامريكان على طوكيو في آذار / مارس ١٩٤٥ كان تأثيرها مروعاً ، فقد تم حرق ١٥ ميلاً من المدينة واختفى ٨٣ الف فرد(١٥) .

الذي اريد ان اقوله : هو أن وسائل الردع فوق التقليدي استخدمت فعلاً في الماضي ، وأنها تستخدم فعلاً في الحاضر ، وجارٍ تخزينها بواسطة الدول العظمى حالياً لاحتمال استخدامها في المستقبل . فما المانع أن يكون هذا السلاح ايضاً متاحاً لنا ضمن وسائلنا الرادعة ؟

وإذا كان البعض سوف يعترض على أساس « تحريم » القانون الدولي لها فإن الاسلحة النووية ايضاً محرمة بحكم القانون وحكم المعاهدات التي وقع عليها اغلب اعضاء الاسرة الدولية بل وصدقوا عليها ، ولكن على الرغم من ذلك فالكل يتحدث عن الحروب الذرية الاستراتيجية والتكتيكية وكأنها حقيقة واقعة لا مفر من مواجهتها في يوم من الايام ، بل تمكن اعضاء النادي الذري من تخزين ثلاثة اطنان من المواد المتفجرة لكل شخص على سطح الارض(١٦) . ومن استقراء التاريخ يرى بعض المفكرين أن كل سلاح دخل مرحلة الانتاج استخدم فعلاً وهذا ما حدث في هيروشيما وناغازاكي يومي ٦ ، ٩ آب / اغسطس ١٩٤٥ . وما حدث في الماضي يمكن أن يحدث في الحاضر والمستقبل . والمخططون الاستراتيجيون يقومون الآن بمزج الاسلحة النووية بالاسلحة التقليدية في الدفاع عن اوروبا مثلاً . هذا الانتشار في اسلحة القتل الجماعي يوقف العمل بقواعد « القانون الدولي » ويفتح الباب على مصراعيه لقانون « العقاب » .

وعلى هذا الاساس فإنه لا مجال لنقد استخدام الحروب البيولوجية والكيماوية

---

(١٤) Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race*, p. 78.

(١٥) بيكر ، محرر ، سباق التسلح : برنامج لنزع السلاح في العالم ، ص ٣٥٢ .

(١٦) Lt.-General E[edson] L[ouis] M[illard] Burns, *Mega Murder* (London, Toronto: Harrap, 1966).

كرادع يحول دون استخدام السلاح النـووي ضدنـا لأن هذا النقـد يعتبر « قمـة النفاق الدولي » . إذ ما هو الفارق بين قتل شعب باستخدام الاسلحة النووية وما ينجم عنها من إشعاعات وقوة صدمة وتأثير حراري وبين قتله باستخدام الجراثيم او الغازات السامة او حرقه بالقنابل الحارقة او النابـالم ؟ إن المفاضلة بـين وسائـل القتل الجمـاعي هي تماماً كالمفاضلة بـين تنفيذ حكم الاعـدام رمياً بـالرصـاص او شنقاً او بـاستخدام الكـرسي الكهربائي !!! كلها وسائل تؤدي الى الموت .

واسرائيل هي البادئة وهي التي تملك وسائل « القتل الجماعي » وتنفذه ، ولمقاومـة ذلك بل وللحفاظ على البقاء اصبح محتماً علينا الحصول على اسلحة « القتل الجماعي » . لأنه وسط « الغابة » التي نعيش فيها علينا انتقاء الاسلحة ذات الكفاءة العالية التي تقتل اكثر واسرع . وهذا يتفق والحقائق التي يجري فيها الصراع ، فالاوسمة والنياشين تعطى لمن يقتلون اكثر في المعارك او لمن ينجون من القتل عن طريق قتل غيـرهم . فلا يجـوز والحـالة هـذه أن يحبذ البعض الحصـول على « النصـر » والقيام « بـالعدوان » و « ضم الاراضي بالقوة » و« التحكم في مقادير شعوب عن طريق مؤسسة عسكرية لا تعرف الا القوة » باستخدام السلاح الـذري ويقوم في الـوقت نفسه بنقـد « الدفـاع عن النفس » و« منع العدوان » و«الحفاظ على البقاء» باستخدام الرادع فوق التقليدي !!!

كـلاهما في الـدرجة نفسهـا من « اللاأخـلاقية » و« البـربريـة » ولكن استخدام السلاح الذري في هذه الحالة بواسطة اسرائيل يعتبر استخـداماً « عـدوانياً » بينـما يعتبر استخدام « السلاح فوق التقليدي » بواسطة العرب استخدامـاً « عادلاً » وبخاصة أننا نسعى اليه « كرادع » نأمل ونرجو ألا ينطلق من عقاله .

فالشر لا يمكن مواجهته إلاّ بالشر . . . . واحياناً ما يمنع اللجوء الى وسائل شريرة وقـوع شـر اكبـر واخـطر . فكـل طـرف ـ كـما قـال انـدريـه بـوفـر في كتـابـه **الـردع والاستراتيجية** ـ يسعى الى تغليب مصالحه مستخدماً في ذلك ما يملك من وسـائل . وإذا كان بعضها يتسم بالعنف فإن هذا لا يكون مدعاة لاستنكارها او اعتبارها وسائل خسيسة اذ أن الطرف الآخر لن يتردد في استخدامها لو اتيحت له .

هذه هي الحقيقة التي يتم بها التعامـل في مجال الصـراع رغماً عن وصـول النفاق الـدولي الى ذروته بـالتحدث مثـلاً عن « القنبلة الذريـة النظيفـة » اي التي يقل التـأثير الاشعاعي فيها عن غيرها او التحدث عن « قنبلة النيترون » التي تقتل البشر ولكنها تبقي على المباني سليمة دون تدمـير !!! والكل وافق عـلى انتاجهـا وتوزيعهـا . إذاً فلا محـل للاعتراض على استخدام الرادع فوق التقليدي كرادع مضاد للرادع النووي على اساس

اخلاقي وإنساني لأن إقحام هذه المبادىء في معالجة الظروف القائمة للصراع الدائر يجعل من القانون الدولي ـ شأنه شأن القوانين الاخرى ـ لا يطبق إلا على الفقراء او الضعفاء ويقف عاجزاً امام الاقوياء . فالمساواة امام القانون اكذوبة كبرى بالنسبة للافراد والدول إذ أن القوة دائماً ما تكون فوق الحق والأمر الواقع هو قاعدة الشرعية والعدالة .

خلاصـــــة

في محاولاتنا لمواجهة « الفترة الحرجة » في إدارة الصراع عن طريق « الردع » وهي فترة « الاحتكار الاسرائيلي » للرادع النووي انتهينا الى أن السبل الحاسمة لذلك تنحصر في نوعين من « الروادع » : الرادع التقليدي والرادع فوق التقليدي .

وأكدنا مراراً على أن هذا السبيل للمواجهة لا بد من أن يكون إجراءً مؤقتاً لا يعني التراخي في الحصول على « رادعنا النووي » . الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق الا تحت حماية مظلة تقليدية وفوق تقليدية .

وإدخال الرادع فوق التقليدي في سلم الردع يعيد حالة التوازن الى القوى المتصارعة وربما يحقق الاستقرار « العادل » الذي نسعى اليه ويكسر من حدة النوازع العدوانية ويحقن الصراع الاقليمي بجرعة مطلوبة من العقلانية قد تؤدي الى تحقيق المصالح المتبادلة للأطراف المتصارعة .

ولا مجال لمناقشة اقحام الرادع فوق التقليدي في سلم الصراع على اسس اخلاقية وانسانية . . . فكثيراً ما تكون الوسائل والاجراءات العنيفة علاجاً للأخطار الداهمة وتطويقاً لشرور اكبر .

إننا نسعى الى تنوع وسائل الردع حتى نوفر مرونة اكبر في إدارة الصراع ومن ثم نقلل من احتمالات العدوان عن طريق زيادة « الشك » في حجم « العقاب » فإذا ما وصل المعتدي الى الشك في مدى النتائج التي يريد الحصول عليها من عدوانه قياساً بالتدمير الذي سيلحقه فإن هذه النتيجة وحدها كفيلة بردع العدوان .

ولم يبق امامنا الا أن نعطي بعض التصورات لما سوف يكون عليه الحال إذا ما وصلنا الى حالة « التعادل النووي » مع اسرائيل . وهذا ما سوف نعالجه في الفصل التالي .

الفصل العاشر

الرادع العربي - الرادع النووي

(حالة التعادل النووي)

إن التوجه النووي لأي بلد من بلاد العالم الثالث لـه أعباؤه الكثيـرة وردود فعله العديدة :

فهو يمتص كثيراً من الاستثمارات التي يمكن توجيهها الى رفع مستوى المعيشة . ويخلق ضغوطاً قد ترتفع الى حد فرض العقوبات التي قد تمارسها الدول العظمى . ويزيد من حفز الجيران للتوجه النووي مما يؤدي الى نتائج مروعة للجميع .

ولكن بالرغم من كل هذه المحاذير فإن هناك دوافع عديدة للتوجه النووي لدولة ما ، حتى لو كانت من دول العالم الثالث . ويرى حزقيال درور[1] أن هذه الدوافع هي : لتحسين أمنها خاصة إذا كان مهدداً بخطر جدي من عدو قوي ، او عندما يصبح دفاعها التقليدي عاجزاً عن مواجهة أخطار تهدد البقاء ، أو توضع في ظروف يصبح الاختيار النووي ـ رغماً عن مخاطره ـ أفضل من البدائل الاخرى ؛ مثل بلد يواجه تفوق اعدائه ، او بلد منبوذ يواجه خصوماً تساندهم دولة عظمى ، ويشعر أن العالم تخلى عنه ، او بلد يواجه خصوماً نوويين ، او للابتزاز وذلك بالتهديد بالتوجه النووي للحصول على أسلحة تقليدية من الدول الكبرى المساندة ؛ او لإجبار الخصوم على الوصول الى اتفاق .

---

(١) حزقيال درور وتيري دو مونبريال ، **الاسلحة النووية والنزاعات في العالم الثالث** ، دراسات استراتيجية ، ٣٠ (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١) . وقد صدرت هذه الدراسة بعد المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الذي عقده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (International Institute for Strategic Studies [IISS]) في سويسرا . وحزقيال درور هو استاذ العلوم السياسية والادارية في الجامعة العبرية في القدس المحتلة .

ثم يستطرد حزقيال درور معدداً هذه الدوافع فيقول : « علاوة على ذلك قد يتولد لدى بعض الدول إغراء شديد لاستعمال الميزة النووية المؤقتة من أجل تحقيق اهداف سياسية . وهنا تلجأ هذه الدولة الى منع البلدان المستهدفة من حيازة الاسلحة النووية بعد ذلك ، او اذا اعتقدت دولة ما ، أنها قادرة على قيادة منطقة ما ، او نشر عقيدة او دين » .

ومن الواضح أن الاستاذ حزقيال يكتب وفي مؤخرة رأسه « اسرائيل » . ونحن نوافقه موافقة تامة على ما قال . باعتبار أن ما رآه مبرراً لامتلاك اسرائيل للاسلحة النووية ، يصبح بعينه مبرراً للعرب لامتلاك هذا السلاح . ونفس هذه المبررات تحتم على العرب كمجموع ، او على أي بلد عربي على حدة ، امتلاك هذا « الرادع » ، لأنه لا يمكن أن ندع منطقتنا المتفجرة تعيش في ظل « احتكار نووي » ، تتمتع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة[٢] .

المبادىء الاساسية التي تحكم هذا السباق

١ ـ لن يصل العرب الى اي نتيجة في هذا السباق ، إلا تحت حماية من « الرادع التقليدي » ، و«الرادع فوق التقليدي »، للأسباب التي كررناها في فصول سابقة . وحتى لا ننسى فإنه منذ الغارة الاسرائيلية على الاوزاريك في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، فإن تصريحات رئيس الوزراء بيغن والمسؤولين الاسرائيليين واضحة ، تجاهر بأنهم سوف يقومون بضرباتهم الوقائية ضد اي محاولة تقوم بها اي دولة في المنطقة في الاتجاه النووي . وكان آخر هذه التصريحات تصريح إيريل شارون ، وزير الدفاع ، لجريدة لوس انجلوس في ٢٩ / ١٠ / ١٩٨١ . وهو يعدد أربع حالات تواجهها اسرائيل بالحرب . فقد ذكر أن اولى هذه الحالات هي « أننا لن نسمح لأي دولة عربية بانتاج الاسلحة النووية » . مثل هذه التصريحات رسائل صريحة واضحة ، علينا أن نصدقها ، ولكن في الوقت نفسه علينا الّا نواجهها بالخوف ، فالأفضل مواجهتها بالعمل الجاد ، والعزيمة الصادقة . فإن كان ضرب الاوزاريك أخّر البرنامج العراقي عدة سنوات ، وإن كان سينتج عنه استبدال اليورانيوم المركز بعنصر الكراميل Caramel ، كما يتوقع الكثيرون ، فإن هذا لا بد من أن يعتبر حافزاً للبلدان العربية لأن تدخل النادي النووي[٣] .

٢ ـ من الثابت علمياً أنه يمكن للدولة ذات القوة المحدودة ردع الدولة الاكثر قوة ، ويمكن تطبيق هذه النظرية سواء في فترة الاحتكار النووي لاسرائيل باستخدامها الرادع

---

(٢) آخر مثل على ذلك هو الغزو الاسرائيلي للبنان في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

(٣) Paul Jabber, «The Middle East and Nuclear Weapons,» Public Hearing, Amesterdam, 23-27 November 1981.

التقليدي ، وفوق التقليدي ، او في حالة تملكنا « الرادع النووي » ، الذي يكون في بادىء الامر اقل حجماً ونوعاً من الرادع النووي الاسرائيلي . ويؤيد هذا الاتجاه بحث أجري عن مقدرة الصين على ردع الاتحاد السوفياتي[٤] ، على اساس هجوم صيني على اكبر ١٠ مدن سوفياتية . مثل هذا الهجوم يدمر ٢٥ بالمائة من قدرتها الصناعية ، و٢٥ بالمائة من عدد السكان . واستخلص جوفري كيمب Geoffrey Kemp في ١٩٧٤ بناء على هذه النتيجة ، أن الصين يمكنها ردع الاتحاد السوفياتي ، فاحتمال قليل لوقوع تدمير ثقيل في عمق البلد المعادي يكفي للردع . وفي عام ١٩٧٩ قام جوستين جالين Justin Galen ببحث الموضوع نفسه ، وقدر أن لدى الصين ٦٠ ـ ٨٠ صاروخاً متوسط المدى ،و٦٠ ـ ٨٠ صاروخاً بعيد المدى ، و٨٠ قاذفة . وقدر أن معظم هذه الصواريخ نظراً لعدم دقتها لن تصيب كل الاغراض التي توجه اليها ، كما أن القاذفات قد لا يمكنها تخطي الدفاعات الروسية ، كما أن الاتحاد السوفياتي سيتمكن من توجيه ضرباته الوقائية ضد الصين . رغم كل ذلك ، فقد أكد ان الصين يمكنها ردع الاتحاد السوفياتي ، على اساس ان الاتحاد السوفياتي ، سوف ينظر الى الموضوع نظرة اخرى . فلن يمكنهم مثلاً تحديد مواقع الصواريخ الصينية كلها بدقة ، وعلى ذلك فإنهم لن يدمروا كل الصواريخ الصينية ، وهذه رغم عدم دقتها ، فإنها ستصيب بعض اغراضها . هذه النظرة كافية لحدوث الردع ، إذ ما هي الاغراض العسكرية التي يحققها الاتحاد السوفياتي من ضربته الوقائية وتساوي تدمير فلاديفوستيك او نوفوسبيرسك او تومسك او موسكو ؟[٥] .

إن قوة الردع هي في محيط الشك الذي يؤثر فيه . وكلما اتجه الردع الى المحيط النفسي كانت نتيجته اقوى . المهم أن يلعب «الرادع» بقوة وجسارة ودون تردد .

٣ ـ يجب أن نفكر ليل نهار في كيفية توفير القدرة على الضربة الثانية ، سواء في محيط العمل العربي الجماعي ، او في محيط البلدان العربية القادرة كل على حدة . ليس مهماً على الاطلاق ما يكلفنا ذلك من جهد او مال ، لأنه لا فائدة للجهد او المال في ظل التهديد بالعدوان . ولا يجوز أن نحسب هذه القدرة بعدد الرؤوس الذرية او حجمها ، اذ يتساوى أن تكون القدرة التي نمتلكها ضعف ما يمتلكه العدو ، او مساوية له ، او اقل منه[٦] .

---

(٤) Bernard Brodie, *Strategy in the Missile Age* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959).

(٥) هذه أمثلة رائعة قام بها علماء متفرغون . لبحث هذه الموضوعات الحساسة يجب علينا أن نستفيد بها مع تطويعها لحالاتنا الخاصة . ونحن نفتقر تماماً الى مثل هذه البحوث بل والى الباحثين الذين يكرسون جهودهم لمثل هذه الاسئلة الصعبة محاولين الاجابة عليها لأن أمننا يتوقف على إدراكنا لخطورة هذه الموضوعات . انظر : Geoffrey Kemp, «Targets and Weapons Systems,» in: IISS, *Nuclear Forces for Medium Powers, Part I,* Adelphi papers, 106 (London: IISS, 1974), p. 7.

(٦) McGeorge Bundy, «Strategic Deterrence Thirty Years Later: What Has Changed?» in: IISS, Ibid., p. 5, and Carl Kaysen, «Keeping the Strategic Balance,» *Foreign Affairs,* vol. 46, no. 4 (July 1968).

فالمهم أن تكون قوة الردع مقنعة ، حتى لو اتبعنا نظرية امتلاك « اقل ردع » «Minimum Deterrence» . تبعاً لما قاله الجنرال ماكسويل تايلور : « ليس من الصعب منع قيام حرب نووية شاملة ، لأن كمية ما يمتلكه الطرفان من الاسلحة النووية ، سر غير معروف للآخر وطالما امتلك كل منهما سلاحاً ذا قوة تدميرية رهيبة ، فإن الطرف الآخر لن يفكر في الاعتداء عليه »(٧) .

وعلينا أن نلاحظ في هذا المجال كسب معركة السباق بين الاختراق والاعتراض . فالمهم أن « **القليل** » **المتاح يخترق قوى الاعتراض المعادية ، ليصل الى عمق العدو ، يثقل يشعره بقسوة العقاب الذي ينتظره** .

٤ ـ القيام بأعمال استخبارات مركزة الغرض منها :

ـ الحصول على المعلومات العلمية التي تساعدنا في تقصير مدة البرامج الموضوعة لتقدم العمل .

ـ الحصول على المواد او الادوات اللازمة لتنفيذ برامج العمل ، والتي لا يمكن الحصول عليها بالطرق العادية .

ـ المساعدة بتوفير الخبرات العلمية عن طريق الاتصالات المكثفة .

ـ الوقوف على مدى تقدم العدو في هذا المجال والقيام بأعمال مخابرات الغرض منها تعطيل برامجه ، او الكشف عنها امام الرأي العام العالمي .

ـ المساعدة في تأمين عمليات التنفيذ ، لمنع العدو من القيام بتدخل مفاجىء ضد الافراد او المنشآت .

ـ الحصول على معلومات دقيقة تفصيلية عن الأغراض ذات القوة المضادة ، او القيمة المضادة ، التي يجري التعامل معها اثناء ممارستنا للردع .

وواضح من الواجبات المذكورة أن الأمر يحتاج الى نوعية خاصة من الافراد ليقوموا بها . فلايستطيع مثلاً القيام بتوجيه الجهود للحصول على هذه المعلومات الفنية إلاَّ العلماء المتخصصون . فهم الذين في استطاعتهم تحديد الاحتياجات المطلوبة على شكل اسئلة محددة . وهم الذين يستطيعون تقويم المعلومات والاخبار التي يتم الحصول عليها . وهم الذين في إمكانهم تمييز الاخبار الصحيحة من الاخبار غير الصحيحة .

وواضح ايضاً أن العمليات الايجابية المطلوبة ، سواء فيما يخص الحصول على المواد والادوات او تعطيل الجهود المعادية في هذا المجال ، تحتاج الى نوع خاص من الرجال .

---

(٧) Maxwell D. Taylor, *The Uncertain Trumpet* (New York: Harper and Row, 1959).

وعلى أجهزة المخابرات العربية ـ إن لم تكن قد قامت بذلك حتى الآن ـ تخصيص اقسام يوكل اليها موضوع النشاط الذري ، وتعطى جميع الامكانيات التي تمكنها من القيام بواجباتها . ثم عليها في الوقت نفسه تبادل المعلومات فيما بينها ، ومع اجهزة المعلومات والاستخبارات في الدول الصديقة .

إن اتصال العلماء العرب بمراكز البحث المختلفة ، مهما كانت جنسيتها ، واتصالهم باسواق اليورانيوم العالمية ، ومراكز تصدير المعدات النووية ، كل ذلك يساعد في وضع برنامج عمل يؤدي الى نتائج ايجابية .

الضروريات الواجب توفرها للتوجه النووي

سبق أن ذكرنا أن هناك اربع ضروريات لا بد من توفرها لتحقيق ذلك وهي :

أ ـ منشآت لازمة لإنتاج القلب القابل للانشطار [8] .

---

(٨) هناك طريقتان لصنع القنبلة احداهما باستخدام اليورانيوم المخصب (Enriched Uranium) والأخرى باستخدام البلوتونيوم . وكلا العنصرين يبدأ باليورانيوم الطبيعي الذي يستخرج من المناجم العالمية . هذا اليورانيوم الطبيعي يمر بواحدة من الطريقتين المختلفتين الآتيتين :

الطريقة الاولى : لا يوجد اليورانيوم في الطبيعة في شكل واحد متجانس وإنما في عدة اشكال اونظائر أكثرها انتشاراً اليورانيوم ٢٣٨ واقلها انتشاراً اليورانيوم ٢٣٥ الذي لا يوجد إلا بنسبة ١ بالمائة من خام اليورانيوم الطبيعي . وهذا النوع هو الذي يصلح للاستخدام لأنه قابل للانشطار وبالتالي لبدء عملية تسلسل التفاعل النووي التي تحدث الانفجار النووي . ويتم الحصول عليه بطرق خاصة يتم بها فصل اليورانيوم ٢٣٥ عن اليورانيوم الطبيعي وتجميعه بكمية كافية وهذا ما يسمى بتخصيب اليورانيوم . ولا بد من تجميع حجم منه يسمى بالكتلة الحرجة وهي تقدر بحوالى ٧ ـ ٨ كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب للقنبلة الواحدة .

الطريقة الثانية : باستخدام اليورانيوم الطبيعي كوقود في المفاعلات النووية اوكغطاء لقلب المفاعل، وفي هذه الحالة فإن سلسلة التفاعلات التي تجري في المفاعل تحتاج الى ملايين من النيوترونات التي تصطدم بذرات اليورانيوم ٢٣٨ وتحوله الى بلوتونيوم الذي يمكن استخدامه لانتاج وقود نووي جديد اولإنتاج قنبلة ذرية .وأعقد مشكلة في هذه الطريقة هي فصل البلوتونيوم عن نواتج الاحتراق الأخرى لأنه سام بدرجة كبيرة فضلاً عن أنه عنصر مشع . ويسمي العلماء هذه العملية البالغة الصعوبة « بعملية اعادة تجهيز البلوتونيوم » وتحتاج صناعة قنبلة واحدة الى ٥ ـ ٨ كيلوغرامات ، انظر :

Steve Weissman and Herbert Krosnoy, *The Islamic Bomb.*

ويمكن عمل أسلحة نووية بدائية من مواد منشطرة من المواد نفسها التي تصنع منها الاسلحة النووية المعروفة بالاعتماد على البلوتونيوم ٢٤٠ الذي يمكن فصله من نواتج الاحتراق للمفاعلات التجارية والتي يوجد بها بنسبة ١٠ بالمائة وهو عنصر يختلف عن البلوتونيوم ٢٣٩ في أنه لا ينفجر تحت الظروف العادية التي ينفجر تحتها البلوتونيوم الاخير . كما يمكن استخدام البلوتونيوم او اي عناصر مشعة اخرى في انتشار الأشعة المدمرة بين السكان باستخدام تفجيرات تقليدية ، انظر :

Mason Willrich and Theodore B. Tayler, *Nuclear Theft: Risks and Safeguards* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1973).

ب ـ المواد الضرورية لصنع المادة الانشطارية او الوقود النووي .

يتوفر اليورانيوم بكمية مناسبة في الوطن العربي كخام طبيعي[9] ،كما يمكن استخراجه من المصادر الثانوية المتوفرة بكثرة في الساحة العربية ، واهمها الفوسفات[10] ، ولا بد من أن يكون التوجه العربي من المنطلقات الآتية :

---

(٩) الاكتشافات التي تمت حتى الآن تؤكد وجود ٦٠٠٠٠ طن من اليورانيوم ، ١٨٠٠٠ طن من المصادر الاضافية المقدرة وهي امكانيات تتوزع في المغرب والجزائر ومصر والصومال وتعتبر هذه الامكانيات المتاحة مصدر إمداد عربي مستقل ومناسب لتطلعات نمو صناعة الطاقة الكهرونووية العربية في المستقبل القريب،اذ توجد قيود على مصادر الوقود النووية من السوق الدولية وتشير التجارب الى ضرورة توفر مصدر إمداد ذاتي وطني من الوقود النووي ، انظر : عدنان مصطفى ، « مصادر الوقود النووي في الوطن العربي ،» ورقة قدمت الى : مؤتمر الطاقة العربي ، ٢ ، الدوحة ، ٦ ـ ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ .

وينظر البعض الى أنه يجب الابقاء على مصادرنا من اليورانيوم كاحتياط والعمل على استيراد الاحتياجات العربية من السوق العالمي ، انظر : عدنان مصطفى وعبد الكريم الجاسم ، « مصادر اليورانيوم العربية : رؤية عامة ،» المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٢ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) (ورقة قدمت الى : المؤتمر العربي للثروة المعدنية وندوة مصادر الطاقة ، ٤ ، عمان ، ايار / مايو ١٩٨١) .

كما يشكك بعض العلماء في الكميات الحقيقية التي تتداول الآن عن توفر اليورانيوم ، انظر : محمد السيد سليم ، « البرنامج الذري المصري ،» .

(١٠) يوجد الفوسفات في الاردن وتونس والجزائر وسورية والصحراء الغربية والعراق والمغرب ومصر والسعودية بنسب متفاوتة ولكنها ضخمة وتحتوي ترسبات الفوسفات على اليورانيوم بنسب تتراوح بين ٦٠ ، ٢٠٠ جزء من المليون ويمتلك الوطن العربي قرابة ٥,٢ مليون طن يورانيوم مشارك للفوسفات من مجموع الكمية المتاحة العالمية وقدرها ١٥ مليون طن اي ما يعادل ٣٦ بالمائة من مجمل اليورانيوم المشارك للفوسفات على الصعيد الدولي . ومعنى ذلك ان اي كمية من الفوسفات العربي يمكن تصديرها الى الخارج تعتبر هدراً لكميات من اليورانيوم الثمين الذي تحتويه . فإذا كان حجم الفوسفات المصدر عربياً هو ٣ ملايين سنوياً فإن حجم اليورانيوم المهدر يساوي ٣٠٠٠ طن سنوياً . والجدير بالذكر أن معظم هذا القدر المهدر من اليورانيوم الثمين يجري حالياً استخلاصه عبر العالم ويخطط اليوم عدد من دول اوروبا الغربية واليابان والبرازيل لاستخلاص اليورانيوم المشارك للفوسفات المستورد من المغرب .

ولكن من العدل أن نذكر ايضاً أنه تبين في المؤتمر العربي الثالث للثروة المعدنية الذي عقد بالمغرب عام ١٩٧٧ ضمن ندوة استغلال الفوسفات أن المغرب بدأ منذ اوائل السبعينات تجربة استغلال اليورانيوم المشارك للفوسفات مما يدعو الى احتضان هذه التجربة عربياً لأن مشاريع تنمية القدرة النووية على أساس توفر الفوسفات لا بد من أن تعتمد على جهود عربية ، الأمر الذي يجب أن ينظر اليه على أنه عمل استثماري ناجح يوفر للبلاد العربية الاسمدة الفوسفاتية مما يشجع رؤوس الاموال للاستثمار في مجال تصنيع الفوسفات باستخراج حامض الفوسفوريك لاستخدامه محلياً او للتصدير . ومن حامض الفوسفوريك يمكن انتاج الاسمدة السوبرفوسفاتية او الاسمدة النيترونية او انتاج السماد السائل عالي الجودة مع الاستفادة في نفس الوقت باستخراج اليورانيوم بصورة اقتصادية ، انظر : عدنان مصطفى وعبد الكريم الجاسم ، « مصادر اليورانيوم العربية : رؤية عامة ،» وقد ورد في تحقيق صحفي عن فوسفات ابو طرطور في جمهورية مصر العربية ونشر في : الاهرام (القاهرة) ، ٢٩ / ٨ /١٩٨١ ،ان احتياطي الخام من الفوسفات في نصف مساحة هضبة ابو طرطور يبلغ حوالى ١٠٠٠ مليون طن .

(١) المبادرة باستغلال اليورانيوم من مصادره المؤكدة حالياً .

(٢) استغلال اليورانيوم كناتج ثانوي من حمض الفوسفور المصنع من خامات الفوسفات العربية .

(٣) القيام بجهود عربية مشتركة في التنقيب عن الخامات ، واستثمارها بما يخدم حاجة البلدان العربية مستقبلاً .

وسوف يظل مدى التقدم في تحقيق تلك المنطلقات رهن العوامل الآتية :

- صلابة الإرادة السياسية العربية في تدعيم هذه التوجهات .
- ديناميكية العمل لتبادل الامكانيات والخبرة والتجارب القطرية في المدى القريب .
- شمول الممارسة العملية الخاصة بتطويع وتوطين تقنيات الاستكشاف والاستغلال ، وتطورها في المدى القصير والبعيد[١١] .

وعلى اي حال فإن تكوين شركة عربية مشتركة تختص بالوقود النووي ، معتمدة على الوفرة المتاحة لرؤوس الاموال العربية والاسلامية ، تقوم بعمليات استكشاف اليورانيوم عبر الوطن العربي بأسره واستغلاله ، اقتراح وجيه يستحق الدراسة والتنفيذ[١٢] . حيث أن الامكانيات الفوسفاتية العربية ، هي الورقة الذهبية الثانية بعد النفط في يد العرب . ففي الوطن العربي - كما يتضح - اعظم حزام فوسفاتي في العالم ، يمتد من العراق الى المغرب[١٣] . وهو بذلك يعتبر سلعة استراتيجية يجب أن تعامل على هذا الاساس .

- المعرفة العلمية والقدرة التكنولوجية .
- أجهزة ووسائل القصف .

هذه هي الضروريات المطلوبة . وواضح أن بعضها متوفر لدى البلاد العربية بدرجات متفاوتة . ومن الطبيعي فإن هذا البحث لا يتصدى لهذه الموضوعات الفنية ، التي تعتبر من واجب ومسؤولية الحكومات والعلماء . فحديثنا يقتصر على المبادىء العامة ، التي يمكن أن تقود الى عمل ناجح .

ويبقى أمامنا الموضوع الاساسي الذي نتصدى له . وهو كيف سيكون الوضع حينما يتوفر لدينا الرادع النووي ؟

---

(١١) عدنان مصطفى ، « مصادر الوقود النووي في الوطن العربي ، » .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) عبد ضمد الركابي ، « بدائل الطاقة العربية والخيار الاسرائيلي ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٠ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) .

الجدول رقم (٦) يبين تعداد بعض المدن الرئيسية العربية والاسرائيلية ، وفيه تتضح زيادة عدد السكان في المدن العربية عنها في المدن الاسرائيلية . وهذا وضع طبيعي بالنسبة للتفاوت في العدد الكلي للسكان في كل بلد عربي مقارناً بتعداد اسرائيل .

جدول رقم (٦)

تعداد سكان المدن الرئيسية العربية والاسرائيلية

الاردن	السعودية	سورية	العراق	مصر	اسرائيل
عمان ٧٣٢٥٨٧	الرياض ٦٦٦٨٤٠	دمشق ٨٣٦٦٦٨	بغداد ٣٢٠٥٦٤٥	القاهرة(أ) ٥٠٨٤٤٦٣	تل ابيب/ يافا ٣٣٦٣٠٠
الزرقاء ٢٦٩٧٨٠	جدة ٥٦١١٠٤	حلب ٦٣٩٤٢٨	البصرة ٣٣٣٦٨٤	الاسكندرية ٢٣١٨٦٥٥	القدس الغربية ٣٩٨٢٠٠
أربد ١٣٩٧٨٠	الطائف ٢٠٤٨٥٧	حمص ٢١٥٤٢٣	الموصل ٢٩٣٠٧٩	السويس ١٩٤٠٠١	حيفا ٢٢٩٣٠٠
	الدمام ١٢٧٨٤٤	حماة ١٣٧٤٢١	كركوك ٢٠٧٨٥٢	شبرا الخيمة ٣٩٣٧٠٠	رمات غان ١٢٠٤٠٠
	الخبر ٤٨٨١٧	اللاذقية ١٢٥٧١٦	النجف ١٧٩١٦٠	بورسعيد ٢٦٢٦٢٠	بات يام ١٣٠١٠٠
	أبها ٣٠١٥٠	دير الزور ٦٦١٤٣	الحلة ١٢٨٨١١	المحلة الكبرى ٢٩٢٨٥٣	حولون ١٢٨٤٠٠
		الحسكة ٣٢٧٤٦	كربلاء ١٠٧٤٩٦	اسوان ١٤٤٣٧٧	بتاح تكفا ١١٧٠٠٠
			اربيل ١٠٧٣٥٥	الاسماعيلية ١٤٥٩٧٨	بير السبع ١٠٧٠٠٠

(أ) عدد سكان القاهرة الكبرى في حزيران / يونيو ١٩٧٩ هو ٨٥٣٩٠٠٠ نسمة .

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة لمدن مصر :
The Middle East and North Africa, 1980-1981 (London: Europa Publications, 1980).

ـ بالنسبة لباقي المدن :
John Paxton, *The Statesman's Yearbook, 1981-1982* (London: Macmillan, 1981).

هذا يشير الى نتيجة ظاهرية مهمة، وهي أن هذا التكدس في السكان في الجانب العربي ليس فيمصلحةالعرب ، إذا تم توجيه وتبادل الضربات بين الطرفين ، باستخدام الاسلحة التقليدية ضد الاغراض ذات القيمة المضادة .

ولكن هذا لا يتفق مع الواقع ، إذ أن النسبة بين التعداد العربي ككل وبين التعداد الاسرائيلي ، تبلغ ٣٠ :١ في مصلحة البلاد العربية ، و١٠ :١ في مصلحة اقطار المواجهة او الاقطار القريبة .

ومعنى ذلك ، أن ٣٠٠٠ قتيل في الجانب العربي يقابلهم ١٠٠ قتيل فقط في الجانب الاسرائيلي في الحالة الاولى ، و٣٠٠٠ قتيل في الجانب العربي يقابلهم ٣٠٠ قتيل في الجانب الاسرائيلي في الحالة الثانية .

هذه الارقام توضح ، أنه إذا تمكن العرب من الوصول الى قلب اسرائيل ، وضرب اغراضها ذات القيمة المضادة ، فإنهم يحتاجون الى اقل جهد ممكن ، لإحداث تأثير رادع ، نظراً لأن المطلوب ، في هذه الحالة ، إحداث العدد المحدود من الخسائر الذي اوضحناه . هذه الحقيقة في حد ذاتها تجعل اسرائيل مصرة على الآتي :

- نقل الحرب دائماً خارج اراضيها .
- منع العرب من تهديد العمق .
- الانتقال من مرحلة الرادع التقليدي الى مرحلة الرادع النووي .
- منع العرب من امتلاك رادع تقليدي حقيقي ، والحيلولة دون تملك رادع نووي .

والعامل الاساسي ، الذي يؤثر في اتجاهات اسرائيل هذه ، هو « عامل العنصر البشري » اذ أنه هو الفيصل في استمرار الوطن القومي ، وهو الدافع وراء سياسة الهجرة وتوطين اكبر عدد من اليهود في اسرائيل ، وسياسة زيادة النسل عن طريق رفع مستوى المعيشة ، مع زيادة الخدمات الصحية ؛ الأمر الذي يؤدي الى انخفاض معدل الوفيات ،وحتى لا تختل النسبة بين اليهود والعرب في الاراضي المحتلة ، او في التي تم ضمها بصفة نهائية(١٤) .

---

(١٤) بالرغم من كل هذه العوامل فإن المكتب المركزي للإحصاء في اسرائيل أصدر تقديراته عن عدد السكان عام ١٩٨٥ وذلك باتخاذ تعداد ١٩٦٥ كسنة أساس وذكر ثلاثة تقديرات :

أ ـ التقدير الاول : بافتراض عدم وجود هجرة من الخارج فإن تعداد السكان يصل الى ٣٥٧٩٤٠٠ منهم ٢٩٢٢٧٠٠ يهود والباقي وقدره ٦٥٦٧٠٠ اقلية عربية .

ب ـ التقدير الثاني : بافتراض هجرة سنوية بمعدل ١٥٠٠٠ مهاجر (٥٠٠٠ من يهود آسيا وافريقية ، ١٠٠٠٠ من يهود اوروبا وامريكا) يتوقع أن يصل عدد السكان الى ٣٩٢٦٤٠٠ منهم ٣٢٦٣٧٠٠ يهود والباقي وقدره ٦٦٢٧٠٠ اقلية عربية .

ج ـ التقدير الثالث : بافتراض هجرة سنوية ٢٥٠٠٠ (٥٠٠٠ من آسيا وافريقية ، ٢٠٠٠٠ من اوروبا وامريكا) وفيه يصل عدد السكان الى ٤١٢٣٧٠٠ منهم ٣٤٦٧٥٠٠ يهود والباقي وقدره ٦٥٦٢٠٠ اقلية عربية .

ومع وضع كل هذه العوامل في الاعتبار ، ننتقل الى تخيُّل تقريبي لما سوف يكون عليه الحال عند استبدال « الرادع التقليدي » بـ « الرادع النووي » .

وعلينا أن نؤكد أننا نتعامل ، في هذه الحالة ، مع موضوع يحيطه الغموض الكامل ، رغماً عمّا تم نشره حتى الآن ، فالجنرالات والساسة والعلماء لا يعرفون شيئاً عن حقيقة ما بيدهم من اسلحة رهيبة . وما علينا الا الاسترشاد بما حدث في ناغازاكي وهيروشيما ، بناء على الاحصائيات المنشورة ، او بما تنشره الهيئات العلمية المختصة .

المدينـــة	الخسائر البشريـــة(أ)	
	قتيل	جريح
هيروشيما	٧٨٠٠٠(ب)	٨٤٠٠٠(ج)
ناغازاكي	٢٧٠٠٠	٤١٠٠٠

(أ) القنابل قوة ٢٠ كيلوطن .
(ب) قتلوا في الحال
(ج) مات منهم ٤٥٠٠٠ يوم الانفجار و ٢٠٠٠٠ خلال ٤ اشهر .
ـ المصدر : احتسبت من :
James Avery Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race* (London: Quartet Books, (1980), p. 22.

اما بخصوص المباني والمواد وتدميرها فيمكن أن نورد الاحصائية الآتية :

المدينة / الخسائـر المادية(أ)	هيروشيما	ناغازاكي
مساحة المدينة (بالاميال المربعة)	١٥	١٣
المساحة المدمرة	١٢	٤,٥
نسبة المساحة المدمرة (بالمائة)	٤٨	٣٥
مجموعة المباني في المدينة	٩٠٠٠٠	٥٧٠٠٠
المباني التي دمرت	٦٢٠٠٠	٢٠٠٠٠
نسبة المباني المدمرة (بالمائة)	٦٩	٣٥
مجموعة المباني التي ضربت ويمكن اصلاحها	٦٨٠٠٠	٢٥٤٠٠
نسبة المباني المخربة (بالمائة)	٧٥	٤٥

(أ) القنابل قوة ٢٠ كيلوطن .
المصـدر : احتسبت من : محمد خيـري بنـونـة ، اثـر استخـدام الـطاقـة النـوويـة عـلى العـلاقـات الـدوليـة واستراتيجية الكتلتين (١٩٦٩) ، ص ٢٠ .

اما متوسط المسافة بين المباني المدمرة ومركز الانفجار فهي :

المباني المسلحة	٠,٨ كم	(١/٢ ميل)
المباني العادية	١,٨ كم	(١ ١/٨ ميل)
المباني الخشبية	٢,٥ كم	(١ ٢/٣ ميل)
اقصى مسافة حدث فيها تخريب	٥ كم	(٣ اميال)

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

كما عملت دراسة بواسطة هيئة الامم في ١٩٦٨ لمعرفة التأثير المنتظر على مدينة تعدادها مليون نسمة مع افتراض تفجير قنبلة نووية قوة ١ ميغاطن فوق السطح مع وضع ما حدث في هيروشيما وناغازاكي في الاعتبار فوجد ان الخسائر كالآتي : ٢٧٠٠٠٠ قتلى بالتفجير والحرائق ، ٩٠٠٠٠ قتلى بالاشعاع ، ٩٠٠٠٠ جرحى ، ٧١٠٠٠٠ لم يصابوا بسوء . انظر :

Joyce, *The War Machine: The Case against the Arms Race,* p. 23.

ومن بين الدراسات التي نسترشد بها في هذا المجال ، دراسة مبينة في الجدول رقم (٧) عن تأثير الرؤوس الذرية على بعض المدن الروسية ، والتي قام بها جيوفري كامب Geoffrey Kemp(١٥)، وقد افترض في هذه الدراسة أن كل الرؤوس الذرية ، التي تم اطلاقها قد انفجرت دون أعطال ، وأنها انتشرت فوق الغرض في دقة تضمن التأثير المطلوب . علماً بأنه في الحرب الواقعية ، يتوقع حدوث اعطال لبعض الرؤوس النووية ، كما يحتمل الا تنفجر الرؤوس الذرية في نقطة الصفر (Ground Zero) المحددة لها ، والتي تمت الحسابات على اساسها .

جدول رقم (٧)

عدد الرؤوس الذرية اللازمة لضرب بعض المدن الروسية

المدينة (غرض ذو قيمة مضادة)	التعداد عام ١٩٧٠ (بالآلاف)	عدد الرؤوس الذرية		
		٤٠ كيلوطن	٥٠ كيلوطن	١ ميغاطن
موسكو	٧١٧٢	٤٨	٤٣	٦
كييف	١٦٩٣	٤١	٣٧	٥
لننغراد	٤٠٠٢	٣٥	٣١	٤
ريفا	٧٤٣	١٤	١٢	٢
فيرونيز	٦٥٥	١٠	٩	١
اوديسا	٨٣٢	١٣	١١	٢
تومسك	٣٤٨	٥	٥	١

(١٥) Geoffrey Kemp, «Strategic Requirements and Options,» in: IISS, *Nuclear Forces for Medium Powers, Part II and III,* Adelphi papers, 107-108 (London: IISS, 1974).

وفي الجدول رقم (٨) نوضح المدن العربية والاسرائيلية وتعدادها ، والمأخوذة من الجدول (٦) ؛ والمدن الروسية وتعدادها والتي تتقارب في عدد السكان مع المدن العربية والاسرائيلية ، والمأخوذة من الجدول (٧) ؛ والتي تبين في الـوقت نفسه عـدد الرؤ وس الذرية ، التي تلزم لضرب الاغراض العربية بواسطة اسـرائيل ، او لضـرب الاغراض الاسرائيلية بواسطة العرب .

ومن الطبيعي فهذه الطريقة تقريبية للغاية ، إذ هناك عوامل كثيرة تؤ ثر على النتائج الحقيقية . فليس العامل الحسابي هو الفيصل في مثل هذه الامور على الاطلاق ، ولكن غرضنا هو توضيح الصورة قدر الامكان ، رغم عدم دقتها . وكمحاولة تفتح الطريق امام محاولات اخرى اكثر دقة .

جدول رقم (٨)

عدد الرؤوس الذرية اللازمة لضرب بعض المدن العربية والاسرائيلية اعتماداً على العدد اللازم للمدن الروسية

المدن العربية والاسرائيلية		المدن الروسية		عدد الرؤوس الذرية التي تحتاجها كل مدينة		
المدينة	التعداد (بالآلاف)	المدينة	التعداد (بالآلاف)	٤٠ كيلوطن	٥٠ كيلوطن	١ ميغاطن
القاهرة الكبرى	٨٥٣٩	موسكو	٧١٧٢	٤٨	٤٣	٦
بغداد	٣٢٠٥	لننغراد	٤٠٠٢	٣٥	٣١	٤
عمان	٧٣٢	ريغا	٧٤٣	١٤	١٢	٢
الرياض	٦٦٦	فيرونيز	٦٥٥	١٠	٩	١
دمشق	٨٣٦	اوديسا	٨٣٢	١٣	١١	٢
تل ابيب	٣٣٦	تومسك	٣٤٨	٥	٥	١

وهذا الجدول ذو الاهمية القصوى يشير الى عدة اتجاهات اساسية :

ـ ان تدمير مدينة من المدن يحتاج الى عدد كبير من الرؤ وس الذرية ، ذات القوة الكبيرة التي قد تصل الى ٤٠ او ٥٠ كيلوطن ، او يمكن أن يرتفع ذلك الى احجام تصل قوتها الى الميغاطن ومضاعفاتها . وأظن أن هذا غير متيسر الآن ، ولا بعد مدة قصيرة من حدوث التعادل الذري المنشود .

ـ في حـالة تـوفر رؤ وس ذريـة بقـوة اقـل (٥ كيلوطن أ ، ١٠ كيلوطن أ ، ٢٠ كيلوطن) ستحتاج الاغراض ذات القيمة المضادة ، لتدميرها تدميراً كاملاً ، الى اضعاف

هذه الاعداد المشار اليها في الجدول . أما اذا وجهت الرؤوس الذرية لضرب اغراض ذات قوة مضادة ، فإن الامر سوف يحتاج الى اعداد اكبر ، ووسائل إطلاق أدق .

ـ إذا كان المراد إحداث خسائر جسيمة في الاغراض ذات القيمة المضادة ، او الاغراض ذات القوة المضادة ، فإن هذا ممكن حدوثه من الطرفين باعداد قليلة من الرؤوس الذرية ، او باعداد كبيرة من الاسلحة التقليدية وفوق التقليدية .

ـ هذه الحقائق تشير الى أنه في مناخ عدم الاستقرار السائد في منطقتنا ، فإنه ليس من المستبعد استخدام الاسلحة النووية ضد عدو لا يملكها . أما إذا تمكن الطرفان من الحصول عليها ، او اصر الطرف الذي لا يملك هذه الرؤوس على تملكها ، فإن تحييد المظلات النووية يتم ، ومعنى ذلك حدوث « الاستقرار النووي » ، حتى لو كان هناك فجوة في حجم المظلات النووية المتاحة . اذ هناك فارق بين الاسلحة التقليدية والذرية من ناحية فرض الاستقرار الاقليمي . فالفارق المحدود في الكم والكيف في الاسلحة التقليدية ، يمكن أن يعبر عن الفرق بين النصر والهزيمة ، ومن ثم يكون حافزاً للقيام بحروب وقائية . إلا أن الامر لا يتم على هذه الصورة في الاسلحة الذرية ، ففجوات التفوق ليست مهمة ، لأن الموجود منها ، قل او كثر ، سيحدث تأثيراً رادعاً يحتم الاستقرار .

ـ يبقى مفتاح الموقف كله في مجال الردع ، في الاهتمام بـ « الرادع التقليدي » و « الرادع فوق التقليدي » للأسباب التي سبق ذكرها . فهو الذي سيمنع العدوان في مرحلة احتكار العدو للسلاح النووي ، وهو الذي لا يمكن من دونه امتلاك المظلة النووية العربية ، وهو الذي يمكن أن يتحرك في حالة « التعادل النووي » بيننا وبين العدو ، وفي حالة تحييد المظلات النووية الاقليمية بضغوط محلية او عالمية .

ويؤيد هذه الاستنتاجات الكثيرون ممن سبق ذكر آرائهم . ويمكن إضافة آراء **فيكتور بازويك** التي وردت في اماكن متفرقة من كتابه القيّم بعنوان **السياسة العالمية للتكنولوجيا والسياسة الامريكية**[١٦] إذ يقول : « في إطار عدم الاستقرار في محيط الدول النامية ، وفي ظل التوترات القائمة ، او الممكن قيامها ، فإنه ليس بمستبعد ان تقوم دولة نووية باستخدام اسلحتها النووية ، ضد عدو غير نووي . فإذا تمكن الطرف الآخر من الحصول عليها ، فإنه يمكن الحصول على الاستقرار » . « لماذا استخدمت الولايات المتحدة القنابل الذرية ضد اليابان في ناغازاكي وهيروشيما ؟ لأن اليابان لم يكن لديها السلاح الذري » . « لو امتلكت اسرائيل السلاح الذري ، يختل التوازن الاقليمي ، ولكن لو تعددت الدول الذرية في المنطقة ، فإن احتمال استخدام هذا السلاح يقل ، اذ ستفقد المظلة

(١٦) Victor Basluk, *Technology, World Politics and American Policy* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 12.

الذرية الاقليمية تأثيرها ، لأن القوى المضادة ستحيد بعضها البعض ، علاوة على أن القوتين الأعظم سيتفقان على منع هذا الاستخدام » . « النظام العالمي الذي يتكون من مظلة ذرية عالمية تمتلكها القوى العظمى ، تعيش في ظلها مظلات ذرية اقليمية صغيرة تمتلكها دول صغيرة ، يمكن اعتباره نظاماً مستقراً الى حد معقول » . « لن يغير امتلاك اي من الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة مئات اخرى من الرؤوس الذرية ، التوازن القائم الا بدرجة محدودة ، ولكن امتلاك اسرائيل او مصر لعدد قليل منها يعني كثيراً ، إذ يهتز التوازن اهتزازاً خطيراً في المنطقة » .

وتشير الجداول السابقة ، الى جانب الملحوظات التي ذكرناها، الى حقيقة اخرى ، وهي ان مرحلة « التعادل النووي » تصبح في مصلحة البلاد العربية دون شك ، اذا أضفنا العوامل الاخرى الخاصة بالمساحة واتساعها ، والعمق وتوفره ، والقدرة على امتصاص الخسائر . ولهذا فإن اسرائيل سوف لا تدخر وسعاً في الحيلولة دون وصول البلاد العربية مجتمعة ، او كلاً منها على حدة ، الى مرحلة التعادل هذه وبخاصة أنها تسعى لكي تصبح القوة الاقليمية العظمى في المنطقة .

وبهذا الخصوص يقول جون نيوهاوس في كتابه **الفجر البارد**[١٧] ما نصه « إذا أرادت دولة ما أن تصبح قوة اقليمية عظمى ، فهذا يحفزها على أن تصبح دولة ذرية . وفي سبيل حفاظها على هذا المركز ، تقوم بمنع اي دولة اخرى من الدخول الى النادي الذري ، لأن امتلاك القوة النووية يفرض المساواة في القوة بين الاضعف والاقوى . فالبرازيل او اسرائيل مثلاً ، وهما يريدان أن يصبحا قوة اقليمية عظمى ، يبذلان جهدهما لمنع تعدد القوى الذرية في الاقليم ، ويسمحان بتطور الرادع التقليدي للجيران ، على اساس أن هذا هو أهون الشرين » .

خلاصة

إن الطريق الى التعادل النووي طريق خطير للغاية بالنسبة للموقف العربي . فقطعه سوف يتم في كل اجزائه تحت التهديد المباشر للعدو ، باستخدامه السلاح التقليدي في « عمليات جراحية » ، لضرب اي امكانيات متاحة . لا فرق في ذلك بين امكانيات نووية سلمية ، وامكانيات نووية عسكرية .

ورغم أن الوصول الى حالة « التعادل النووي » يمكن أن يحيد المظلات النووية المتعددة في المنطقة ، الا أنه لن يحقق الاستقرار بالمعنى المفهوم ؛ اذ يمكن في ظل هذا التعادل تحريك الرادع التقليدي دون خوف كبير ـ كذلك الذي يحدث على المستوى العالمي ـ من

(١٧) John Newhouse, *Cold Dawn.*

تحريك الرادع النووي اذا وصلت المواقف الى « خطوط حمراء » ، لا ينبغي تجاوزها من الطرفين . وذلك لقلة اعداد الاسلحة النووية المتيسرة او التي ستصبح متيسرة ، ولصغر قوتها واحجامها ، ولاحتمال تدخل القوى العظمى لايقاف تبادل القصف النووي في مرحلة معقولة .

ولم يبق أمامنا الآن الا أن نعالج موضوع « شكل الحوار » في ظل هذه الروادع المتعددة التي تحدثنا عنها وسيكون الحديث على شكل عدة « سيناريوهات » توضح طريقة الحوار .

الفَصْـل الحادي عَشر

كـيف يتـمّ الحـوار؟

من الفصول الثلاثة الاخيرة يمكننا أن نخرج بثلاثة تصورات :

التصور الاول : الرادع التقليدي العربي يواجه الرادع التقليدي الاسرائيلي . وهذا التصور وإن كان يقلل حوادث العدوان ، ويحد من حجمها إلا أنه لا يمنعها . فأقل خلل في التوازن بين الرادعين يغري الاطراف على استخدام القوة ، وبذلك يفشل الردع ، وبالتالي فهو لا يحقق الاستقرار الاقليمي ، وإن أكسب الصراع نوعاً من العقلانية .

التصور الثاني : في حالة إعمال الرادع التقليدي العربي ، وبنجاح يهدد أمن الطرف الاسرائيلي حسب تصوراته ، يمكن أن تلجأ اسرائيل الى إعمال الرادع النووي في فترة « الاحتكار » الحالية . **وهنا يتصدى الرادع التقليدي العربي ، والرادع فوق التقليدي العربي ، للرادع النووي الاسرائيلي .** وهذا التصور يؤدي الى النتيجة السابقة نفسها ، فهو لا يمنع العدوان التقليدي والنووي ، وإن قلل من حوادثه وحجمه ، وبذلك يفشل الردع ولا يحقق الاستقرار الاقليمي ، وإن اكسب الصراع عقلانية اكبر وتهذيباً افضل .

التصور الثالث : في حالة التعادل النووي اي انتشار المظلات النووية الصغيرة في المنطقة لدى اطراف النزاع . وهذا التصور يتم فيه تحييد المظلات الذرية تحييداً يكاد يكون كاملاً ، ولكنه لا يحيد استخدام الروادع التقليدية ، تبعاً لنظرية الخوف من تصاعد الصراع الى المستوى الذري ، لأن التدمير المتبادل نتيجة لذلك ، اقل بكثير من التدمير المتبادل على المستوى العالمي . اي ان هذا التصور اكثر التصورات احتمالاً لفرض الاستقرار الاقليمي ؛ وإن كان غير مانع للقتال، في حالات خاصة ، إذا تعرض البقاء للخطر ، او تهدد الامن بشكل ثقيل .

ولكي نؤكد هذه التصورات ونتائجها يمكن عرض عدة « سيناريوهات » .

السيناريو الاول

« رادع تقليدي عربي » يواجه « رادعاً تقليدياً اسرائيلياً »

١ ـ في حالة احتمال اي عدوان اسرائيلي او تهديد العدو بالعدوان ، يجب أن يعلن الجانب العربي عن عزمه الاكيد على الرد على العدوان ، وتوقيع اشد العقاب على المعتدي إذا قام بعدوانه . رسالتنا هذه تقول للطرف الآخر « لقد عقدنا العزم على عقابك لو قمت بالعدوان الذي تنتويه . ونحن اليوم غيرنا بالامس . فإن ضربتنا فإننا سنضربك . ولن يمر عدوانك هذه المرة دون خسائر فادحة سنوقعها بك » .

ولا نظن إطلاقاً أن الطرف الآخر سوف يرتدع لأنه لن يصدق اننا ننتوي اعمال الردع حقيقة .

٢ ـ في حالة قيام العدو بالعدوان ، يتم الحوار على اساس التصورات الآتية :

أ ـ تجاهل العدوان وعدم الرد عليه : وهذا في حد ذاته رسالة أرسلناها للعدو وتقول « لقد استلمنا رسالتك ، وفهمناها ، ونحن عاجزون عن الرد عليك » . وهذا معناه ايضاً الرضوخ للعدو والاستسلام لطلباته .

ب ـ الصياح كما نفعل دائماً ، ومحاولات لعقد مؤتمرات وزراء الخارجية ، ومؤتمرات القمة وتبادل الاتهامات : وهذا الاجراء ـ كسابقه ـ رسالة ، سوف يستلمها العدو ويفهمها جيداً . فهي تعبير عن استمرار العجز العربي ، وإشارة له لمواصلة عدوانه .

ج ـ اللجوء الى مجلس الامن وهيئة الامم المتحدة ، او الى الولايات المتحدة الامريكية : هذا الاجراء ايضاً رسالة ، وجهت الى « المرسل اليه » عن طريق الخطأ . فالذي أرسل الرسالة هو العدو ، وليس مجلس الامن ، او هيئة الامم المتحدة او الولايات المتحدة الامريكية . ويجب والحالة هذه أن يكون الرد على « المرسل » ، وعلى « صندوق البريد الصحيح » . هذا الاجراء وإن ضرب الكرة خارج الملعب ، إلا أنه رسالة وصلت الى العدو تقول « عجزي واضح . ولستر عجزي امام الشعب العربي ، ألجأ الى هذه الاجراءات التي داومت عليها اربعين سنة ماضية ، دون أن تعود علينا بفائدة . ونحن نعلم أنك لا تتأثر بمثل هذه الرسائل ، ولكن لا بد لنا من طريقة لحفظ ماء الوجه امام الشعب العربي » .

د ـ الرد على العدوان رداً كثيفاً ومؤثراً ودون تردد عقب إنذارنا الذي وجهناه اليه وعقب قيامه بالعدوان : وذلك بناء على خطط سابقة كما أسلفنا القول . ومعنى رسالتنا هذه « لقد اعتديت علينا في ضربتك الأولى، واحدثت بنا خسائر جسيمة ، لتردعنا عن القيام بأي رد فعل ، كما كنت تفعل في الماضي . ولكننا اليوم غيرنا بالامس . وها نحن وجهنا اليك الضربة الثانية الموجعة . فإذا قمت بضربة ثالثة ، فسنوجه اليك ضربة رابعة أشد واقسى ، ففي جعبتنا الشيء الكثير » . ولا مانع ونحن نفعل ذلك من الاتصال بالهيئات الدولية ، وسوف نشعر في ظل هذه الظروف باحترام اكبر وبجدية في معالجة الامور .

وفي رأينا أنه قد لا يرتدع ، لأنه قد لا يصدق أننا سنوجه اليه ضربة رابعة . ولكنه سيعيد حساباته ، وسيظل يعيدها ، طالما « مصداقية » الردع قائمة .

وكما نرى فإن « الروادع التقليدية » قد لا تمنع القتال ، وإن كانت تحد من العدوان ، اذ ستجبر العدو على أن يفكر اكثر من مرة قبل قيامه بعدوانه ، خوفاً من العقاب ، الذي سنوقعه به . وكما سبق أن ذكرنا فإن الوقت في مصلحتنا، بالنسبة للتفوق في مجال الرادع التقليدي . وهذا ما يخشاه العدو حقيقة ، ويعمل حسابه .

والنقطة الحساسة في اجراء « الحوار » بالطريقة الجادة الاخيرة ، هو أن العدو لن يقبلها بسهولة . فهو لا يقبل أن يضرب في العمق ، ولا يقبل أن تهتز الصورة التي أضفاها على نفسه ، بأنه « العدو الذي لا يقهر » ، مما يجعله يرفض لغة الحوار هذه ، اذ يعتبرها مهددة لأمنه وبقائه ؛ وهنا يمكنه أن يقحم الرادع النووي الذي في حوزته . اي يرتفع بدرجة الصراع الى منتهاها ، وبخاصة في فترة « الاحتكار النووي » التي يتمتع بها حالياً .

السيناريو الثاني
« رادع تقليدي وفوق تقليدي عربي » يواجه « رادعاً نووياً اسرائيلياً »

١ ـ إن أقل مستوى لصورة هذا الحوار ، هو أنه يجري في حالات معينة تتعلق بتهديد الوجود ، او بحتمية فرض الإرادة إزاء موقف سياسي محدد .

وقد يقوم العدو وسط الحوار الدائر ، بإطلاق احد الرؤوس الذرية ، بواسطة احد صواريخه متوسطة المدى ، او بواسطة احدى طائراته ، كطلقة إنذار إما في البحر وإما في الصحراء وإما على غرض منعزل . ورسالته هذه تقول « اوقف هذا الحوار المكلف . فقد اوجعتني . وليس امامي إزاء الخسائر المتزايدة التي اوقعتها بي ، الا أن اوجه لك ضربات ذرية من النوع الـذي تراه . أنا لا اريد ذلك . كل ما اريده هو فرض الامر الواقع ، الذي قام الحوار أساساً لفرضه » .

٢ ـ في هذه الحالة سيكون التصرف العربي باحد الاحتمالات الآتية :

أ ـ إما أن ترتدع ، وإلاّ نرد ، ورسالتنا تكون « وصلت رسالتك . فهمت جيداً . وسنحترمها . والمجال مفتوح امامك لتفعل ما تشاء » .

ب ـ نوجه اليه إنذاراً بتحريك وإعمال اسلحتنا الكيماوية ، والبيولوجية ، والحارقة ، الى جانب الرادع التقليدي . ورسالتنا اليه في هذه الحالة تقول « إذا ضربتني فعلاً بهذا السلاح القذر ، فأنا قادر على تصعيد الصراع ، وزيادة حجم العقاب بوسائل قذرة . قد يكون عقابك اشد ، ولكننا سنكون كعقربين : إذا لدغتني لتقتلني ، فإنني سألدغك لأقتلك قبل أن اموت . تذكّر أن خسائرنا النسبية في صفي ، فلا داعي للتصعيد واحصر الحوار في الروادع التقليدية » .

ج ـ الرد على انذاره بالضرب مباشرة ، وتصعيد الموقف ، من إعمال الروادع التقليدية الى إعمال الروادع فوق التقليدية ، ورسالتي تقول « أنا جاد تماماً ، ومستعد أن اصل معك الى نهاية الطريق . فكما تريد تدميري ، فأنا ايضاً اريد تدميرك . اصعد الى أعلى درجات سلم الصراع ، وأنا سأصعد بدوري الى اعلى قمة الصراع . ولن أتوقف فأسلحتي منتشرة ، وساحاتي واسعة ، وضرباتي ستأتيك من اكثر من اتجاه ، علاوة على أنني قادر على امتصاص الخسائر اكثر منك ، سواء إذا كانت ضرباتنا المتبادلة ضد الاغراض ذات القيمة المضادة ، او ذات القوة المضادة » .

٣ ـ قد يوجّه العدو ضرباته فعلاً الى اغراض ذات قيمة مضادة ، وسوف نواجهه بالمثل بعزيمة لا تردد فيها . فهذا هو العمود الفقري للردع .

٤ ـ قد يوجه العدو ضربته الذرية الى اغراض ذات قوة مضادة ، اي الى قواتنا في مسرح العمليات ، وهي في حالة الدفاع .

ويستحسن أن نستعرض هذه الاحصائية ، التي وردت في تقرير السكرتير العام للامم المتحدة[١] ، عن احد التصورات . ففي حالة مسرح عمليات ـ في حالة الدفاع ـ وفيه ٤ فرق تعاونها ١٠٠ طائرة ، موزعة في ١٠ قواعد جوية ، يمكن اختراق مثل هذا المسرح بقوة مقدارها ١٢ فرقة ، وبضع مئات من الطائرات . ولكن هناك طريقة اخرى لاختراق هذا المسرح باستخدام عشرات قليلة من القنابل ، قوة ١ ـ ١٠ كيلوطن ، ضد القوات البرية . علاوة على ١٠ قنابل قوة من ٢٠ ـ ١٠٠ كيلوطن ضد القوات الجوية .

(١) United Nations, Secretary-General, *Nuclear Weapons: Report of the Secretary-General of the United Nations* (London: Printer, 1981), p. 72.

وإلى جانب الخسائر العسكرية التي ستحدث ، سيكون هناك خسائر مدنية اجملها التقرير بما يلي :

سبب الخسائر	خسائر مدنية في الافراد	خسائر عسكرية في الافراد
تأثير مباشر للسلاح الذري تأثير اشعاعي	١٥٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠ ٥٠٠٠
المجموع	١٨٠٠٠٠	٣٥٠٠٠

وإذا تحقق لاسرائيل إلحاق هذه الخسائر بنا ، وهي بمجموع اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ بين قتلى وجرحى ، فإنه يكفي لردعها عن ذلك ، قدرتنا على إيقاع خسائر لا تزيد عن ٦٠٠٠ بالنسبة للمدنيين ، و١١٠٠ بالنسبة للعكسريين ، على اعتبار أن نسبة عدد السكان بين العرب واسرائيل هي ٣٠ : ١ في مصلحتنا . وهذا عدد من اليسير جداً تحقيقه ، باستخدامنا الغارات الجوية ، والصواريخ متوسطة المدى .

٥ ـ لا يمكن أن نسقط الضربات الفجائية ، التي يحتمل أن يقوم بها العدو من الحساب . وهذا يقتضي الاستعداد الدائم ، على اساس المبدأ الذي يقول « كل شيء يمكن أن يحدث ، ولذلك لا بد من الاستعداد لجميع الاحتمالات . وهذا يقتضي تقوية وسائل الانذار ، والتدريب المتواصل ، وتخصيص الواجبات ، بحيث يكون الرد امراً روتينياً ، يحدث في اقصر وقت ممكن » .

والقدرة على امتصاص الضربة الاولى ، وتوجيه الضربة الثانية ، هي الرادع الحقيقي لمواجهة المفاجأة ، علاوة على الانتشار والتوزيع والخطط التبادلية .

وكما نرى ، حتى في فترة « الاحتكار النووي» لإسرائيل ، فإن الردع يمكن أن يفشل . وبذلك فإنه ، حتى في ظل هذا الاحتكار ، لا يمكن أن يتحقق الاستقرار ، بل سيفتح هذا الوضع المجال الى تسابق التسلح في ميادين الروادع التقليدية وفوق التقليدية والذرية .

السيناريو الثالث
حالة التعادل النووي

١ ـ يضرب طلقة إنذار في البحر او الصحراء ، وأبادله بطلقة نووية كانذار ايضاً .

ومعنى رسالتي « سأسقيك من الكأس نفسها التي تحاول أن تسقيني منها » . وهنا قد يتم تحييد المظلتين الذريتين .

٢ - يضرب طلقة انذار في البحر او الصحراء ورغم ردي عليه بطلقة انذار اخرى ، وبعد فترة يضرب غرضاً منعزلاً ، كالسد العالي مثلاً او مدينة . ولا بد هنا من الرد بضرب احد مراكز تجمعه السكانية ايضاً . وهنا قد تهدد القوتان الأعظم بالتدخل بالقوة لمنع استمرار الحوار .

٣ - يمكن أن يعود الطرفان الى الحوار بالاسلحة التقليدية ، ولا مانع من استخدام السلاح الذري في حالة تجاوز خطوط حمراء محددة عند الطرفين ، كأن يتهدد البقاء نفسه ، او لفرض اغراض سياسية ، تتفق قيمتها وهذه المجازفة الخطيرة .

ويتبين من ذلك أن الاستقرار المنشود ، لن يتحقق في التصورات الثلاثة ، بل سيستمر التسابق في التسليح ، والتصعيد حجماً ونوعاً في وسائل الردع ، بل واحتمال القتال حتى بوجود الروادع النووية ، او فوق التقليدية . وهذا الوضع يميز الصراع الاقليمي في منطقتنا عن الصراع العالمي.إذ أن حجم الرادع المحدود على المستوى الاقليمي سيسمح باستخدامه . علاوة على أن طبيعة مديري الصراع على هذا المستوى تختلف عن طبيعة مديري الصراع على المستوى العالمي .

وهنا يبرز سؤال آخر : ماذا لو وافقت الاطراف على أن تكون المنطقة نظيفة اي خالية من الاسلحة الذرية ؟!

مناقشة إعلان المنطقة خالية من الاسلحة الذرية

إن امتلاك دولة للقنبلة الذرية ، لا بد من أن يدفع أعداءها وخصومها الى امتلاكها ، بأي ثمن او وسيلة(٢) . وقد كتب **نيكيتا خروشوف** الى **شوان لاي** في نيسان / ابريل **١٩٥٨** « إذا لم يتم إيقاف التجارب الذرية الآن ، فإن دولاً اخرى ستمتلك الأسلحة الذرية بعد بعض الوقت »(٣) .

ونحن الآن في الموقف الذي كان يخشاه الجميع . ولذلك فإن إعلان منطقتنا خالية من الاسلحة الذرية امر مرغوب فيه ، بل يجب تشجيعه . فإقامة مثل هذه المناطق « النظيفة » وسيلة فعالة ، للحيلولة دون انتشار هذه الاسلحة القذرة ، ولتهدئة سباق

---

(٢) Steve Weissman and Herbert Krosney, *The Islamic Bomb.*

(٣) Joseph L. Nogee, «Soviet Nuclear Proliferation Policy: Dilemmas and Contradictions,» *Orbis,* vol. 24, no. 4 (Winter 1981).

التسلح الذري الباهظ التكاليف ، ولمنع اندلاع حروب ذرية اقليمية مدمرة . ونُحب أن نؤكد وبصدق ، ضرورة بذل كل الجهد ، لضمان تحريم الاسلحة الذرية في المنازعات العالمية والاقليمية ، من خلال سلطة دولية فعالة ؛ لأن هذا الامل تتطلع اليه الشعوب في كل انحاء العالم .

وكانت معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية انجازاً دولياً ضخماً . وعرضت للتوقيع في ١ / ٧ / ١٩٦٨ ، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٥ / ٣ / ١٩٧٠ . ورغم أن اغلب البلدان العربية وقع وصدّق على هذه المعاهدة ، الا أن اسرائيل رفضت التوقيع ، بحجة أن ظروفها الامنية تحول دون ذلك[٤] .

ورغم موقف اسرائيل الرافض ، عادت بلدان المنطقة ، في محاولة منها لإبعاد خطر السباق النووي عنها ، الى محاولة جادة لتنفيذ هذه الرغبة . فتقدمت مصر وايران بمشروع قرار ، لإقامة منطقة خالية من الاسلحة الذرية في منطقة الشرق الاوسط ، الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ . ويقضي مشروع القرار بأن تمتنع دول المنطقة عن انتاج الاسلحة الذرية ، او الحصول عليها ، او حيازتها ، وأن تمتنع الدول الذرية عن إدخال هذه الاسلحة الى المنطقة ، او استخدامها ضد دولها . وقد ايد معظم دول المنطقة ، وكذلك الدول الذرية الخمس القرار المقدم[٥] ، إلا أن اسرائيل امتنعت عن التصويت ، زاعمة أن افضل طريقة لتحقيق هذا الغرض ، هي إجراء مشاورات مباشرة بين دول المنطقة ، والقيام في النهاية بعقد مؤتمر اقليمي[٦] . ورغم هذه المناورة الاسرائيلية ، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٦٣ ، في الدورة التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ ، أشادت فيه بفكرة اقامة منطقة خالية من الاسلحة الذرية في الشرق الاوسط ، مؤكدة أنه لا غنى عن قيام جميع الاطراف في المنطقة ، بالاعلان رسمياً عن الامتناع عن إنتاج ، او تجربة ، او الحصول على الاسلحة الذرية . ودعت جميع الاطراف الى الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية .

ثم عادت الجمعية العامة في اجتماعها في ١١ / ١ / ١٩٧٩ ، فأصدرت قراراً جديداً ، امتنعت اسرائيل عن التصويت عليه ، يحث جميع الاطراف على المبادرة باتخاذ

---

(٤) وقعت ٩ بلدان عربية على المعاهدة وأودعت وثائق تصديقها مستكملة بذلك اجراءات الانضمام الكامل وهذه البلدان هي : العراق ؛ سورية ؛ الاردن ؛ لبنان ؛ المغرب ؛ تونس ؛ السودان ؛ الصومال ، ومصر واكتفت اليمنان والكويت بالتوقيع دون التصديق . انظر :
«Pandora's Box,» *Middle East Journal,* vol. 34, no. 3 (August 1981).

(٥) كانت هناك بعض التحفظات من بعض الدول .

(٦) واضح انه مناورة من اسرائيل لاجراء مفاوضات مباشرة مع بلدان المنطقة وهي ما زالت تحتل اراضيها .

كل الخطوات اللازمة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة الذرية في الشرق الاوسط . وأن تنضم الى معاهدة الحظر ، وأن تمتنع عن طريق التعهد الاختياري ، وعلى أساس متبادل ـ حتى تتم إقامة هذه المنطقة ـ عن إنتاج او حيازة او امتلاك الاسلحة الذرية . وألا تسمح لأي طرف ثالث بإقامة اسلحة ذرية على اراضيها ، وأن تضع كل انشطتها الذرية تحت رقابة الوكالة الذرية .

ثم عادت الجمعية العامة في اجتماعها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، فأيدت هذا القرار بقرار آخر ، وظلت اسرائيل على موقفها السابق دون تغيير[٧] .

ولم تكن هذه المحاولات هي الوحيدة ، اذ سبقتها عدة محاولات جادة منها : معاهدة القطب الجنوبي[٨] ، معاهدة تلاتلويكو لحظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، والتي اصبحت سارية المفعول في ٢٢ / ٤ / ١٩٦٨ ، ثم المحاولات التي يقوم بها اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، للحصول على اعتراف دولي بأن افريقيا منطقة خالية من الاسلحة الذرية[٩] .

هذه المحاولات تحفزنا على المثابرة لإعلان منطقتنا منطقة منزوعة السلاح ذرياً . فهو هدف انساني يستحق المتابعة من جميع اعضاء الاقليم رغم الصعوبات والتحديات التي تثيرها اسرائيل . ولو نجحت هذه المساعي ، فإن هناك مبادىء كثيرة ، تضمن التنفيذ الفعلي لهذا الغرض[١٠] :

ـ أن تكون المبادرة نابعة من دول المنطقة .

---

(٧) في مناورة اخرى قام مناحم بيغين اثناء القاء خطابه في دورة الامم المتحدة في حزيران / يونيو ١٩٨٢ بعرض اقتراح اعلان المنطقة نظيفة ومن الطريف أن ذلك تم وقواته تجتاح لبنان وتوقفت عند بيروت .

(٨) تنص المعاهدة على قصر استخدام القطب الجنوبي على الاغراض السلمية وعلى حظر اجراء اي تفجيرات ذرية او التخلص من النفايات المشعة فيه دون استبعاد امكانية اجراء تفجيرات ذرية سلمية . وقد أوجدت المعاهدة نظاماً للرقابة والتفتيش يغطي مساحة « الانتاركتا » والتي تبلغ ٤ ,٥ مليون ميل مربع واصبحت المعاهدة نافذة المفعول في ٢٣ / ٦ / ١٩٦١ .

(٩) منذ أجرت فرنسا تفجيرها الذري الاول في الصحراء الجزائرية عام ١٩٦٠ ، وكانت اسرائيل الدولة الوحيدة التي دعيت لحضور هذا التفجير ، والدول الاعضاء يحاولون إعلان افريقية منطقة خالية من الاسلحة الذرية واصدرت هيئة الامم المتحدة القرارات الآتية : القرار ١٦٥٢ في الدورة ١٦ / ١٩٦١ ؛ القرار ٢٠٢٣ في الدورة ٢٠ / ١٩٦٥ ؛ والقرار ٣٢٦١ في الدورة ٢٩ / ١٩٧٤ .

(١٠) صدر عن الامم المتحدة في ايار / مايو عام ١٩٧٦ تقريراً وصفه بعض الخبراء بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٦١ في ٩ / ١٢ / ١٩٧٤ باجراء دراسة شاملة عن جميع النواحي الخاصة بالمناطق الخالية من الاسلحة الذرية تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح . انظر :

Nogee, «Soviet Nuclear Proliferation Policy: Dilemmas and Contradictions,».

- يكون الاشتراك فيها اختيارياً .
- يكون الاقليم كله خالياً من الاسلحة النووية مع استمرار ذلك .
- نظام فعال للتفتيش .
- تطبيق الضمانات Safe guards التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على كامل دورة الوقود الذري ، من المنجم حتى المواد الذرية المصنّعة . وذلك من خلال اتفاقيات بين الوكالة واعضاء المنطقة ، يتم عقدها ثنائياً او جماعياً .
- لا يسمح للاعضاء بأن يكون لكل منهم اي نوع من السيطرة على اسلحة ذرية خارج المنطقة ، من هنا فإن تحالف دولة غير نووية مع اخرى نووية ، يعرقل اشتراك الاولى في منطقة خالية من الاسلحة الذرية . كذلك فإن وجود قواعد تخزن فيها أسلحة ذرية ، او تزودها وسائل نقل تحمل اسلحة ذرية قد يثير مشاكل خطيرة .
- معاهدة من هذا النوع غير محدودة الاجل .
- توفر ضمانات من الدول الذرية بعدم استخدام الاسلحة الذرية ، او التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة النظيفة .

ولا شك ، ان هذه المحاولات يجب أن تكون في اطار معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية ، Non Proliferation Treaty (N.P.T.) ، على اساس قاعدة ما يسمى بمنع الانتشار Non Proliferation ، وهو ما يسمى بالنظام الشرعي Legal Regime .

ومما يساعد على التنفيذ الدقيق لمثل هذه الاتفاقيات ، هو وضع الروابط على التعامل في الحقول الآتية :

- تسهيلات تركيز اليورانيوم التي تفصل اليورانيوم ٢٣٥ عن اليورانيوم ٢٣٨[١١] .
- محطات إعادة الانتاج التي تستخلص البلوتونيوم من فضلات الوقود الذري[١٢] .
- المولدات Breeders وهي مفاعلات تستخدم البلوتونيوم كوقود ، والتي تنتج من الوقود اكثر مما تستهلكه .

---

(١١) هناك ٤ مراكز للتسهيلات الخاصة بالتركيز في العالم : الاول في هولندا ، « اورنيكو Urenco » وتدار بواسطة كونسرتيوم هولندي بريطاني الماني . والثاني في الولايات المتحدة الامريكية ، ويدار بواسطة ادارة الطاقة ، والثالث في الاتحاد السوفياتي ، ويدار بواسطة « تكنو اكسبورت Technoexport » ، والرابع في فرنسا ، « اوروديف Eurodif » وهو كونسرتيوم فرنسي - اسباني - ايراني - بلجيكي - ايطالي . انظر : «Pandora's Box,» .

(١٢) يوجد مركز عالمي واحد لاعادة الاستخراج من الوقود (Reprocessing) في كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وبلجيكا ، انظر : المصدر نفسه .

وبخصوص الجزء الاخير من القيود ، اجتمعت الدول المصدرة للوقود ، والتسهيلات الذرية ، في آب / اغسطس ١٩٧٤ ، وأنشأت ما يسمى « بنادي لندن London Club »[١٣] ، لوضع قيود على التصدير ، بعد أن كانت تتوسع طوال الفترة الماضية في بيع ما لديها من مواد وتسهيلات . ووضعت ما يسمى بعد ذلك بقائمة « زنجر» Zanger List ، وهي قائمة تحوي مواد ومعدات يعتبر تصديرها لأي دولة غير نووية ، مخالفاً للمعاهدة . وعادت الدول المصدرة ، للاجتماع عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ لوضع إرشادات لتصدير المواد النووية ، واطلق على هذه الدول اسم « مجموعة الدول النووية المصدرة Nuclear Suppliers Group » .

ولكن تحت سمع وبصر هذه الاتفاقيات الدولية ، تم لإسرائيل الحصول على الرؤوس النووية ، او على الأقل المعرفة الكاملة والمعدات اللازمة ، لتصبح دولة ذرية ، وعلاوة على ذلك ضربت المفاعل العراقي « اوزاريك » . وبذلك دقت مسماراً غليظاً في نعش هذه الاتفاقيات ، وهزت الثقة في حقيقة فاعليتها بشدة . ولكنها من جانب آخر أكدت الحقيقة التي لا يجوز أن ننساها ، وهي أن أمن الدولة او مجموعة من الدول لا يمكن أن تترك مسؤوليته للغير .

وهنا تعترضنا الاسئلة الآتية : كيف يمكن أن تعلن منطقة الشرق الاوسط ، على أنها منطقة « نظيفة » ، وفيها اسرائيل كدولة نووية ؟! كيف يمكن عقد معاهدة تعزز مكاسب من يملك وتحرم من لا يملك من أن يملك ؟! كيف تستقيم العلاقة بين اسرائيل النووية ، وبين البلاد العربية غير النووية ، في اطار اتفاقيات تثبت خلل التوازن وتعمقه ؟! كيف يمكن لمن لا يملك أن يطمئن على أمنه إزاء من يملك ، وبخاصة اذا كانت أطماعه معروفة لا تحتاج الى دليل ؟!!

هذه اسئلة محبطة ولكنها جادة .

ويبدو ألا حل لهذه المشكلة العويصة ، الا ما اقترحه ستيف وايزمان وهربرت كروزني Steve Wiessman, Herbert Krosney ، في كتابهما القنبلة الاسلامية «The Islamic Bomb» حينما قالا : « وفي النهاية يبقى صحيحاً ، ما قاله أحد العلماء المنصفين لبلدان العالم الثالث ،

---

(١٣) يتكون النادي من : كندا ؛ فرنسا ؛ بريطانيا ؛ الولايات المتحدة الامريكية ؛ الاتحاد السوفياتي ؛ المانيا الغربية ؛ المانيا الشرقية ؛ اليابان ؛ تشيكوسلوفاكيا ؛ بلجيكا ؛ ايطاليا ؛ هولندا ؛ سويسرا ؛ بولندا ، والسويد . وقد اتفقت هذه الدول على أخذ تعهدات من الدول المستوردة بعدم استخدام المواد التي يحصلون عليها في انتاج اي جهاز نووي ، وعلى توفير حراسة مشددة على المواد النووية ، وقبول التفتيش الدولي ، وتنفيذ هذه التعهدات عند إعادة تصدير المواد الى دولة ثالثة .

من أن الطريق الى التوازن العسكري يتحقق في بلدان العالم الثالث ، بالانتشار النووي كخطوة اولى ، ثم بعد ذلك يتم نزع السلاح النووي من الجميع » .

وأنا مع هذا الرأي . ولكني وبصدق مستعد أن أتنازل عنه إذا وجد البديل .

خلاصـــة

رأينا في هذا الفصل ـ وعن طريق العرض الواقعي ـ أن الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، لا يمكن أن يتم في ظل « الخلل في التوازن العسكري » ، ولا في ظل اقترابه من حالة « التوازن » . ففي كل التصورات التي عرضناها ، إن الباب يظل مفتوحاً لسباق التسلح ، ولتحريك الرادع مهما كانت قوته ليستخدم في القتال الفعلي .

والسبب الاساسي في ذلك ، هو أن الاستقرار في المنطقة له جناحان : توازن القوى ، وتوازن المصالح . إذ طالما غابت « الاتفاقيات العاقلة » التي تحقق العدالة للجميع ، فإن فرض « الاستقرار » عن طريق ميل التوازن لمصلحة طرف دون الآخر امر مستحيل . ويصبح « الاستقرار الظاهري المفروض » منطلق اعادة ترتيب الاوراق ، وحشد الامكانيات لبداية الصراع من جديد .

و الكل يتحدث الآن عن استقرار دول المركز في ظل توازن الرعب النووي ، وعدم استقرار دول المحيط في ظل الخلل في التوازن . ولكن ما من أحد يتحدث عن أن السبب الحقيقي في هذا الاستقرار المركزي ، يرجع اساساً الى « توازن المصالح » الى جانب « توازن القوى » .

وبالمثل فإن « الاستقرار الاقليمي » لا يمكن أن يتحقق الا بجناحين وإلا كان استقراراً« اعرج » والاستقرار « الأعرج » لا يمكن أن يقاوم الاحتكاك الناتج من استمرار الصراع .

فالقوة وحدها عاجزة عن تحقيق الاستقرار . ولكن استخدام القوة في الدبلوماسية بطريقة رشيدة ، قد يفتح الطريق الى تحقيقه . وهذا سيكون حديثنا في فصلنا الختامي التالي .



الفصل الثاني عشر

استخدام القوّة في الدبلوماسيّة



الدبلوماسية احدى وسائل السياسة ، والسياسة ليست إلا صيغة لاستخدام القوة . حتى في ظل الاستقرار والسلام والوفاق ، فإن القوة هي الوسيلة الوحيدة ، التي تضمن استمراره . ففي رأي ريتشارد نيكسون مثلاً يوجد نوعان من الوفاق : الوفاق لين العريكة ، وهذا ليس في السياسة على الاطلاق ، لأنه وفاق لين لا يعني إلا التهدئة والاسترخاء ، وبذلك يكون مثيراً وحافزاً لشهية التوسع ، لأنه يعمل على خفض تكاليفه . والوفاق الصلب، وهو الوفاق الذي يصاحبه الردع ، ويقوم على قوة الاسلحة المتاحة ، وعلى قوة الارادة الكافية لصد تهديد الابتزاز ، مرتبطاً في نفس الوقت بجوائز مختلفة لمكافأة السلوك الحميد ، وعقوبات عديدة لمواجهة السلوك السيء[1] .

ولا شك أن العملية ، التي قامت بها اسرائيل في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ، تحت اسم « السلام في الجليل » سلوك سيء ، فهي مجرد حلقة في سلسلة اجراءات طائشة ، قامت بها اسرائيل ، لتحقيق أغراضها عن طريق استخدام القوة ، وهي وسيلة ـ إن أردنا الصراحة ـ مشروعة ومعترف بها في السلوك الدولي . ولا يمكن القضاء عليها وإبطال إعمالها إلا بمواجهتها بالقوة المضادة ، التي يمكنها أن تعاقب وترد الصاع صاعين . ومن دون وجود القوة العربية الرادعة ، سيستمر « الولد الشقي » في « سلوكه السيء » ، بل ربما يزداد سلوكه « بطشاً وسوءاً » . والذنب ليس ذنبه على الاطلاق ، فهذا يقع على عاتقنا ـ نحن العرب ـ ولن يقوم طرف آخر بالنيابة عنا بهذا الواجب .

---

(١) ريتشارد نيكسون ، « وفاق الشرق والغرب ممكن ولكن بشروط ؟ كيف يكون الوفاق مستنداً للردع . . . وينجح ؟» الاهرام (القاهرة) ، ٢ / ٩ / ١٩٨٢ ، نقلا عن : *New York Times*, August 1982 .

ولا بد من أن يكون مفهوماً ، أن ممارسة الدبلوماسية ، دون استخدام القوة ، هو عمل من اعمال الهواة ، يجعل من وزراء خارجية البلاد العربية مديرين لشؤون سفاراتهم في الخارج ، وليسوا مديرين للصراع الاقليمي في اطار الصراع العالمي الدائر ، كما ينبغي أن يكون . فالقرارات السياسية دون قوة تفرضها ، هي قرارات « رضيعة » لأنها قرارات بلا « أنياب » .

والأمر كله يتعلق « بالتوازن » . . . فـ « التوازن » يجب أن يسود بين « القوى المتصارعة » . والتوازن بين « استخدام القوة » ، وبين « استخدام الدبلوماسية » في ادارة الصراع . واسرائيل حققت نصراً مبيناً في كسب « توازن القوى » لمصلحتها ، بفضل الولايات المتحدة الامريكية . فكما يقول **جيمي كارتر** ، الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية ، في معرض حديثه عن الأمن الاسرائيلي[٢] ، انها مشكلة تم « حلها بوضوح إذ أن الظروف الجديدة في المنطقة تعني ، أنه لم يعد هناك أية إمكانية حقيقية ، لأن يؤدي اي هجوم من أي اتجاه الى تهديد جوي لاسرائيل . ومع المعونة الامريكية الاقتصادية والعسكرية المستمرة لاسرائيل ، فإنه ليس من المحتمل أن يتغير هذا الموقف لسنوات كثيرة قادمة » .

وهذا الحديث ـ في تقديري ـ فيه الحقيقة الكاملة لـ « ميكانزم » الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، اذ يبين وبوضوح الحقائق الآتية :

ـ ان كل المحاولات الجارية لفرض السلام في المنطقة ، هي محاولات لتحقيق الامن الاسرائيلي ، وليس لتحقيق السلام بين « الدول الاقليمية في المنطقة » .

ـ وان الولايات المتحدة أخذت على عاتقها تحقيق ذلك بالمساعدات العسكرية والاقتصادية ، وأنها تراعي ذلك بالقطع في سياستها الخاصة بامداد الدول بالاسلحة .

ـ وانها تمكنت من ضمان تحقيق ذلك، ولسنوات قادمة كثيرة .

ـ وان العمق الاسرائيلي في امان كامل ، لعجز اي هجوم جوي من اي اتجاه على أن يصل اليه .

وعلى الرغم من أن « التوازن » في مصلحة اسرائيل ، فإن « الاستقرار المنشود » لم يتحقق . ذلك لأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم « يفرغ » بعد ، من العوامل الحقيقية التي ادت اليه ، ولأن ضمان ميل التوازن الى أحد جانبي الصراع ، فيه حافز لاستمرار العدوان والتوسع . لأن « توازن القوى » يعني ـ في تقديرنا ـ أن اطراف النزاع وصلت في ظله الى

---

(٢) جيمي كارتر ، « اتفاقية كامب دافيد لا تزال الخطة الصالحة للسلام ، » الاهرام ، ٤ / ٩ / ١٩٨٢ نقلاً عن : *Washington Post*, August 1982 .

حالة ، يتعذر عليهم معها اللجوء الى استخدام القوة لفض المنازعات . وإذا اضطرت الى ذلك يكون القتال في اضيق الحدود . ذلك لأن « توازن القوى » يحقق « الردع المتبادل » والردع هو في عدم استخدام القوة رغم وجودها ، او هو في تجنب القتال . وهذا مهم للغاية ، لأن السياسة الخارجية تهتم بالعلاقات بين دول ذات سيادة ، تنشأ بينها خلافات لتضارب المصالح ، وليس من سبيل لحل هذه الخلافات الا التفاوض او القوة . واختيار أحدهما يتوقف على توازن القوى . ففي حالة خلل التوازن ، تلجأ الاطراف دائماً الى استخدام القوة في الدبلوماسية ، وتصبح الدبلوماسية من صنع القوة ، بل تصبح القوة هي الوسيلة الوحيدة لممارسة « السياسة » ، وفي الوقت نفسه بديلاً عن ممارسة الدبلوماسية . فالطرف الاقوى يريد أن يفرض رغباته ، والطرف الاضعف يرفض ذلك . فليس هناك من خطر على استقرار منطقة من المناطق اكثر من وجود جار قوي وسط جيران ضعفاء . لأن هذا الموقف ، في حد ذاته ، يفتح الطريق الى سباق التسلح ، والى عدم استقرار الانظمة الداخلية ، وسعي القوى الثورية الى تولي السلطة ، لتصحيح « خلل التوازن » القائم . وتحقيق توازن القوى يفرض الاستقرار على اساس تحقيق « الرغبات الناقصة » ، وعلى اساس تحقيق « الامن المتبادل » ، لأن « خلل التوازن » دافع للمطالبة بـ« الاغراض الكاملة » ، و«الامن الشامل » . كما نرى ذلك واضحاً من تصرفات اسرائيل ، التي تتسم بالعدوان المستمر لتحقيق اغراض جامحة . حتى لو أن « تسوية » تحققت في ظل هذا « الخلل في توازن القوى » ، فإنها تسوية « رديئة ، ناقصة » ، لأنها تكون تعبيراً عن « قوى » الموقعين عليها ، وليس تعبيراً عن تحقيق « مصالحهم » المتبادلة ، و«أمنهم » المتبادل . مثل هذه التسويات تصبح تسويات مؤقتة ، لأنها تحمل في ثناياها عوامل « نسفها » ، عند اول بادرة من بوادر « تغير موازين القوى » .

فالاستقرار الاقليمي لن يتحقق في ظل مظلة نووية ، او مظلة تقليدية . ولكنه يمكن أن يتحقق في ظل مظلة « الرضاء الناقص » للاطراف المعنية ، وبكبح استخدام القوة وبإزالة الاسباب التي تهدده، وليس العمل فقط على احتوائها . والدليل على ذلك أن « الاستقرار » اصبح يسود دول « المركز » ، بينما يسود « عدم الاستقرار »الدول « الهامشية » .

لو أن ذلك تحقق ـ ولن يتحقق الا في ظل توازن القوى ـ لأصبحت الاطراف المتنازعة قادرة على الاستماع لبعضها البعض ، وقادرة في الوقت نفسه على التحدث بلغة واحدة ، لأنها تكون قد اتفقت على كثير من المفاهيم الخطيرة .

ـ ما هو المقصود بالامن ؟ هل هو امن دولة واحدة ؟ ام انه أمن متبادل بين الدول المعنية ؟

ـ لمن العدالة ؟ لصاحب القوة ؟ لصاحب المصلحة ؟ لصاحب الحق ؟
ـ التوازن هل هو لصالح دولة تريد فرض ارادتها ؟ ام أن التوازن يردع العدوان ؟
ـ الشرعية ما هو مفهومها ؟ هل يتغير المفهوم بتغير التوازن ؟
ـ الحدود هل هي الحدود السياسية ؟ ام الحدود الآمنة ؟
ـ الحكم الذاتي هل هو للشعب دون الارض ؟ ام أنه للشعب والارض ؟

وهناك عوامل كثيرة ، وتغيرات عديدة ، حدثت وتحدث باستمرار ، تشير الى أن التحكم الدقيق للدول العظمى في « توازن القوى الاقليمي » يتآكل . وبذلك ضاقت الفجوة الكبيرة التي كانت تفصل بين اسرائيل والبلاد العربية ، تدريجياً الى الحد الذي وصل فيه « التوازن » الى مستوى « التعادل » في بعض المجالات ، بل تعداه وتخطاه لمصلحتنا في مجالات اخرى . وذلك في مجال « الرادع التقليدي » . ويرجع ذلك بصفة اساسية الى أن سوق السلاح العالمي ، بعد أن كان « سياسة » ، اصبح الآن « سياسة وتجارة » . فقد اصبحت صناعة الاسلحة والمعدات الحربية صناعة رئيسية ، يعتمد عليها النظام الاقتصادي في الدول المنتجة ، مما يحتم عليها إيجاد اسواق للتوزيع . فإذا اضفنا الى ذلك التطورات التكنولوجية الهائلة ، التي تفرض « التجديد المستمر » في السلعة المنتجة ، نجد أن الحافز للتصدير يزداد بمرور الايام . وبذلك تحركت كميات ضخمة من المعدات والاسلحة العادية والمتطورة ، وبمعدل متزايد الى « القوى الصغرى » . وأخذت هذه الحركة من دول المنبع الى دول المصب ، اي من الدول المنتجة الى الدول المصدرة ، تحتل مركزها الرئيسي في رسم السياسة العالمية والاقليمية على حد سواء . فإذا كان التوازن قد اصبح امراً حتمياً في دول المركز ، فإن سباق « التوازن » بينها يحدث في الاقاليم الهامشية ، وأداته « التكنولوجيا الحديثة » ، متمثلة في تجارة السلاح التي تغير « التوازنات الاقليمية » . وبذلك تؤثر تأثيراً مباشراً على التوازن بين القوتين الاعظم ، واصبح هذا السباق حافزاً لتحرك وسائل « الرادع التقليدي » من « المركز » الى « المحيط الخارجي » ، وبخاصة ان « التكنولوجيا » لم تعد في خدمة السياسة تماماً ، بل اصبحت في اغلب الاحيان هي التي تملي وتشكل السياسة . والى جوانب الحوافز الاقتصادية والسياسية لزيادة حجم الصادرات من الاسلحة الى الاسواق الاقليمية ، نجد أن الحوافز الاستراتيجية تحتل مكانها في الوقت نفسه لتنشيط حركة التعامل ، وتتمثل هذه الحوافز في الحصول على القواعد والتسهيلات ، او تثبيت بعض النظم الموالية ، او القيام بعملية اختراق الى نظام حكم جديد ، او منع الدول المستوردة من الالتجاء الى الخيار النووي ، وخلق مركز او مراكز قوى « اقليمية » لحساب القوة الاعظم .

ومعنى ذلك أن « ميزان القوى » بين اسرائيل والبلاد العربية ، في مجال « الرادع التقليدي » ، اصبح يهتز ، بل يتأرجح مؤشره نحو العرب بمرور الوقت . فالأقفال

كسرت ، واصبح الباب الموصد مفتوحاً ، ولو بحذر شديد . وعلى « دبلوماسيينا » التحرك تحركاً رشيداً وبجسارة ، لفتح ابواب المخازن المغلقة ، وتذليل الصعوبات القائمة ، في ظل مبادىء يُتفق عليها .

- فعلينا أن نعرف ، ما الذي نحتاجه ، لتكوين قوة عربية رادعة تمنع العدوان ؟
- وعلينا أن نشجع تنويع السلاح على المستوى القومي .
- وعلينا أن نؤمن « بتوزيع الادوار » في ظل استراتيجية واحدة .

واسرائيل تعرف معرفة تامة ، أن نقل « تكنولوجيا الرادع التقليدي » الى المنطقة ، اصبح اكثر « سيولة » . وأن هناك تصاعداً في وسائل « الرادع التقليدي » . كما تعرف أن مصادر هذا « الرادع » اصبحت متوفرة في سوق السلاح العالمي ، كما تعرف أن الوقت في مصلحتنا دون شك . ولكن هل هذا التطور في صالح « الاستقرار الاقليمي » ام انه يزيد من اهتزازه وتأرجحه ؟

إن الارادات المتصارعة في المنطقة تتصارع في الحقيقة حول « فرض الامر الواقع » ، و « رفض الامر الواقع » . ووسيلتها في ذلك منذ اجيال « استخدام القوة » . والقوة بطبيعتها عامل محايد ، الا اذا انطلقت من عقالها سواء بطريق مباشر في المعارك الفعلية ، او بطريق الضغط او التهديد باستخدامها في مجال الردع . هنا تفقد القوة حيادها ، وتنطلق بغريزة الانتشار الذاتي ، التي تتميز بها ، حتى تصطدم بقوة اخرى ، تجبرها على التوقف ثم الارتداد . ومن المعروف أن افضل استخدام للقوة لتحقيق اغراض الدولة ، هو عدم استخدامها . وذلك باستخدام الردع اي باستخدام وسائل الحرب دون شنها لـ « التخويف » او « الاقناع » او « كليهما » معاً . ولكن الواقع يشير بوضوح الى أن الاطراف المتصارعة لا هي اقتنعت اقتناعاً متبادلاً بموقف أحدها من الآخر ، ولا هي خافت من المواجهات المباشرة الدائمة ، لذلك فالحروب مستمرة ، والمعارك دائرة لم تهدأ . ومعنى ذلك فشل « الردع » في تحقيق الاستقرار المنشود ، حتى في ظل « تضييق الفجوات » بالنسبة للرادع التقليدي . ولكن لماذا هذا الفشل ؟

من المعروف أن « الردع » يحتاج الى مزيج من العوامل الثلاثة الآتية :

توفر القوة + الإرادة والعزيمة لاستخدامها + تصديق العدو لهذين العاملين .

ولا شك أن اسرائيل تطبق مبدأ الردع تطبيقاً كاملاً . فهي لا تسمح بمرور تحدٍ واحد دون أن ترد عليه ، لأن التقصير عن ذلك قد يفسر - كما تعتقد - على أنه علامة ضعف . ولذلك فقد اصبح استخدام القوة هو العلاج الوحيد لكل مشاكلها مع الجيران . فالقوة في نظرها ليس مهمتها صناعة الحق ، ولكنها اداة لصياغة التاريخ ، وإعادة كتابته من جديد

عن طريق تغيير الجغرافيا . والقوة في نظرها ايضاً ليس لها علاقة ، لا بالاخلاق ، ولا بالعدالة . إن القوة هي بديل عن استخدام الدبلوماسية ، وليست اداة من ادوات السياسة ، بل هي اداتها الوحيدة . وبذلك وجدت اسرائيل نفسها تحقق ما نسميه « بالانتصارات الناقصة » ، والتي نعني بها « الانتصارات العسكرية الباهرة »، التي تعجز عن صياغتها في صورة واقع سياسي مقبول . ذلك لأن القوة العسكرية وحدها عاجزة في المدى الطويل عن إنهاء الصراعات الاقليمية . فكما أن المبارزات الفردية ، كتلك التي حدثت بين داود وجالوت ، والتي كانت تقرر الهزيمة او النصر ، قد انتهت الى غير رجعة ، فإن المبارزات الجماعية بالجيوش الكبيرة غير قادرة وحدها على حسم الصراع ، وبخاصة اذا كان من النوع الذي تخوضه اسرائيل . وسبب فشل هذه الطريقة بسيط وواضح . فهي تستخدم « القتال لتحقيق الردع » بدلاً من أن تستخدم « الردع لتجنب القتال » . وبذلك فإنها قلبت مبادىء الردع رأساً على عقب عند التطبيق . وتجاهلت مبادىء الصراع الذي لا يعرف « المطلق » .

ولكن لماذا تقوم اسرائيل بهذا الخلط الثقيل بين « الردع » و«القتال » ؟ هذه نقطة توضح السبب الرئيسي لفشل الرادع العربي التقليدي ، والتي تتمثل في وجود فجوة كبيرة بين « توفر وامتلاك القوة » ، وبين « العزيمة لاستخدامها » ، مما يؤدي الى اسقاط الطرف الثالث من المعادلة ، وهو « تصديق العدو لهذين العاملين » . والنتيجة الحتمية لهذه الفجوة الخطيرة « غياب القدرة على العقاب » . فكل جريمة لا بد لها من عقاب ، وإلا انتشرت الجريمة وتمادى المجرم في إجرامه وعدوانه . والعرب يتجاهلون قاعدة ذهبية من قواعد « الردع » ، وهي أن مواجهة التهديدات الصغرى ، والتصدي لها ، يمنعان التهديدات الكبرى . فهذا يجعل الطرف الآخر مجبراً على إعادة حساباته قبل القيام بالعدوان ، بل والعدول عنه إذا كانت خسائره اكبر من فوائده . فاستخدام القوة ليس عملاً شريراً دائماً . « فالقوة العاقلة العادلة » قد تتمكن من منع « انطلاق القوة المجنونة الغاشمة » ، وتقف في وجهها كرادع يحول دون انطلاق نزعاتها الشريرة . كما أن أمن اي دولة يتوقف في الحقيقة على عزيمتها في استخدام القوة ، اكثر من رغبتها في التفاوض .

ويتضح مما ذكرنا أن « الرادع التقليدي » في يد القوتين المتصارعتين في المنطقة ، قد أخفق في تحقيق الاستقرار الاقليمي . فهل البديل لهذا الفشل ـ يكون بالضرورة ـ هو اللجوء الى « الرادع النووي » ؟ وهل امتلاك احد طرفي النزاع « الرادع النووي » يفرض « الاستقرار الاقليمي » ؟

البعض يقول نعم . والبعض الآخر يقول لا . ولكن علينا قبل أن نعرض رأينا في الموضوع أن نقرر حقيقة لا بد منها : إن القواعد التي تتحكم في استخدام « الرادع

النووي » على مستوى الصراع العالمي ، لا يمكن تطبيقها بنفس الدقة على استخدام الرادع النووي ، في حالة توفره ، على مستوى الصراع الاقليمي . فمن الخطأ الفادح « التعميم » في موضوع « الرادع النووي »، سواء من ناحية المستويين : العالمي والاقليمي ، أو بين الاقاليم المختلفة ، او بين نوعيات النزاع . وكذلك الحال مع « طريقة ادارة الازمة او الصراع » . فإنها تختلف على مستوى القوتين الأعظم عنها إذا تمت على المستوى الاقليمي ، في اي مكان من اماكن الاحداث Issue Areas . فلا يمكن إدارة صراع ، يستخدم فيه آلاف من الرؤوس الذرية ، بنفس الافكار والمبادىء التي يدار بها الصراع ، الذي يستخدم فيه عشرات من هذه الرؤوس . هذا التفاوت في حجم المخزون من الاسلحة النووية ، وقوتها التدميرية بين الرادع العالمي والاقليمي ، غيّر من معنى الاصطلاحات المتفق عليها عالمياً ، بحيث اصبح هناك فارق كبير في المدلول . كذلك فإن مستويات استخدام الرادع الاقليمي تختلف عن مستويات الرادع العالمي . ففي الحالة الاخيرة يوجد رادع نووي استراتيجي ، ورادع نووي تكتيكي . اما في حالة إقحام الرادع النووي في الصراع الاقليمي ، فيصبح هذا الرادع استراتيجياً ، اما الروادع الاخرى فتصبح روادع تكتيكية . واخيراً فإن الصفوة ، التي تمسك بزمام الرادع النووي العالمي ، صفوة « نصف عاقلة » ، تجيد حساباتها ، وتعرف قواعد الحوار . اما الصفوة ، التي قد تمسك بزمام الرادع النووي الاقليمي ، فهي اما صفوة « مجنونة » او « جاهلة بلغة الحوار » ، يتحكم في قراراتها المزاج الشخصي المنفعل ، اكثر من عوامل التعقل والاتزان .

وإزاء هذا الاختلاف في المقاييس ، التي تتحكم في ميزان الرعب النووي على المستويين : العالمي والاقليمي ، يزداد احتمال استخدام الرادع النووي في الصراعات الاقليمية ، وبخاصة ان التاريخ يسجل ، انه ما من سلاح دخل مرحلة الانتاج الا واستخدم فعلاً . ولكن هناك كثيراً من الآراء التي لا تؤيد هذا الاتجاه ، بناء على الاسس الآتية :

- فالرادع النووي في يد اسرائيل سوف يكون كاللقاح المهدىء لتصعيد العنف بسبب الخوف الذي يفرضه .

- والرادع النووي الاسرائيلي ضرورة ، يحتمها السبق العربي التقليدي المحتم ، مما يجعله يفرض الاستقرار عن طريق نظرية « التدمير المرفوض » .

- الردع النووي المحقق الذي بيد اسرائيل يفرض فترة هدوء اجبارية تعمل كفاتحة لتهدئة تدريجية للتوتر . فالتكنولوجيا تؤدي الى زوال الحروب ، وزوال الحروب يؤدي الى السلام .

ـ في حالة انفراد اسرائيل بالقدرة النووية ، يُفرض الاستقرار عن طريق « الاحتكار النووي » . وفي حالة تعدد القدرات النووية يُفرض الاستقرار عن طريق « الرعب المتبادل » ، او « الخوف من التدمير المتبادل » .

ـ تصاعد درجات العدوان الى حد المواجهة النووية رادع للعدوان ، ويخفف من حدة العداء ، ويهذب من الصراع .

ـ عدم دقة وسائل الاطلاق ، والخوف من اصابتها لأهداف مدنية يعرض المهاجم الى العقاب بالمثل .

ولكن هناك آراء اخرى ترى ، ان « الاحتكار النووي » الاسرائيلي ـ إذا كان موجوداً ـ لا يفرض الاستقرار ، ولا يحققه ؛ وبخاصة في منطقة تغلي كمنطقتنا . فهو يزيد من عدم الاستقرار ، بل يصبح عاملاً منشطاً للتوتر .

ـ فلم يحدث حتى الآن ، وبعد ٣٥ عاماً من دخول السلاح النووي كعامل حاسم في النزاعات الدولية ، ان نجحت دولة نووية في ردع دولة غير نووية ، او مرشحة لتكون نووية .

ـ ان وضع الاحتكار عامل من عوامل سباق التسلح الاقليمي .

ـ رغم الكميات الهائلة من الاسلحة النووية ظهرت مبادىء غريبة في العلاقات الدولية : مبدأ عجز القوة وقوة العجز ، وقاحة الاقزام تقاوم قوة الكبار ، عدم سيطرة الدولة الاعظم على تصرفات الدول الاقليمية التي تدور في فلكها ، المجرمون الصغار اصبح في مقدورهم ارتكاب الجرائم الكبرى .

ونحن من انصار الرأي الاخير ، فالرادع النووي لن يفرض الاستقرار المنشود ، وبخاصة في منطقتنا . فقدرة البلاد العربية على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير « الرادع النووي الاسرائيلي » ، في مرحلة الاحتكار النووي الاسرائيلي . ولكن تعتبر مرحلة « التعادل النووي » بمثابة انتصار للعرب في معركة « توازن القوى » الدائرة بين الطرفين . وبناء على ذلك ، فالشيء الوحيد ، الذي يفرض الاستقرار العادل في المنطقة ، هو « توازن القوى » ، و« توازن المصالح » بين الدول ، وليس تصعيد « درجات الردع » الى اقصاها باستخدام « الرادع النووي » .

ولكن اسرائيل لا تؤمن بذلك ، وتتجه بقوتها وجهودها لتركيز اقدامها في مجال امتلاك « الرادع النووي » ، محيطة جهودها بكل السرية والكتمان . وامامنا إزاء ذلك عدة تصورات عن قدرة اسرائيل النووية ، نجملها حسب أسبقياتها من وجهة نظرنا في الآتي :

ـ ان اسرائيل تمتلك فعلاً عدة رؤوس ذرية واجهزة اطلاقها الاسبقية الاولى .
ـ ان اسرائيل صنعت عدة رؤوس ذرية وحفظتها مفككة في مخازنها لاعاة تجميعها في مدد بسيطة تتراوح من ايام الى اسابيع حينما تدعوها الضرورة الى ذلك كأسبقية ثانية .
ـ ان اسرائيل حصلت على المعرفة التقنية لصنع القنبلة ، وتوقفت عند هذا الحد لتفادي التعقيدات الدولية وكثرة النفقات ، بحيث يمكنها تصنيع عدد من الرؤوس وقت الحاجة ، وبخاصة أنها هي التي تتحكم في زمام المبادرة في تطوير الاحداث في المنطقة كأسبقية ثالثة .

ـ ان اسرائيل لا تملك المعرفة التقنية لصناعة القنبلة ، وبالتالي لا تملك رؤوساً نووية على الاطلاق كأسبقية رابعة .

وفي ضوء ذلك ، فحيازة اسرائيل لقدرة نووية من نوع ما ، موجودة واكيدة ، وهناك قاعدة ذهبية في التعامل الاستراتيجي ، تنص على أنه ما لم يتوفر لدينا معلومات اكيدة عن نفي وجود ما، يظل احتمالاً قائماً ، لا بد من وضعه في الحسبان ، حتى لا تفاجئنا الايام بموقف يصعب علينا مجابهته ، وبخاصة اننا فوجئنا بما فيه الكفاية .

ولكن لماذا تريد اسرائيل أن تتعامل مع العالم في ظل « الردع بالظن » ، او « الردع النووي المراوغ » ؟ هل هي من الذين يملكون ام الذين لا يملكون؟ قد يكون الدافع هو الابتزاز ، للحصول على اسلحة تقليدية اكثر من الولايات المتحدة الامريكية ، وقد يكون هو « التخويف » عن طريق « التهويش » ، او الخوف من رد فعل القوتين الاعظم ، نظراً لحساسية المنطقة بالنسبة لمصالحهما ، او تحاشي تدخل الهيئات الدولية لفرض نظم التفتيش ، او يكون الدافع وراء هذا الغموض ، هو أن سياسة اسرائيل هي هكذا . . . غموض في كل شيء حتى في « الاتجاه الى الخيار النووي » .

إذاً فنحن امام خطر ماحق ، يفرضه عدو في يده « الرادع التقليدي » ، و«الرادع النووي » . وعلينا مواجهة ذلك بقدرتنا الذاتية ، لأن ترك امور امتنا للآخرين شيء بعيد عن الحكمة ، ويؤدي الى الهلاك . ولا بد من أن يكون في يدنا الحد الادنى من القدرة على الردع ، كما يجب أن يوقن المعتدي أن تهديده لنا ، حتى لو كان نووياً ، سوف يواجه برد حاسم ، وفي الحال ، وبالوسائل التي نختارها ، وفي الوقت الذي نختاره ، على أن يصل الرد الى اعماقه .

فلن يفرض « السلام في هذه المنطقة ويحميه الا العرب ، عن طريق تحقيق التوازن في « الردع » . ولن يتحقق ذلك الا بمزيد من القدرة على العقاب ، والارادة على استخدام هذه القدرة ، اذا تطلب الامر ذلك . فالقدرة على توجيه الضربة الثانية مهمة ، ولكن

الاهم منها هو التصميم على استخدامها . والفرص متاحة امامنا لتقليل تأثير الضربة الاولى للعدو ، سواء كانت تقليدية ام نووية . فاتساع المواجهة ، والعمق الكبير ، وتعدد الاغراض ، واختلاف الاتجاهات ، كلها عوامل مهمة ، تزيد من قوة الصدمة للضربة العربية ، وتقلل من قوة الصدمة للضربة الاسرائيلية .

إن مسؤولية وصول الموقف الى خطورته الحالية، بعد الذي رأيناه من ضرب الاوزاريك ، وبعد عملية لبنان ونزوح المقاومة الفلسطينية او جزء كبير منها ، يقع على عاتقنا . اذ عشنا وما زلنا نعيش حتى الآن ، في حالة مؤسفة من التهاون والتفريط ، أوصلت الامور الى ما وصلت اليه . ففي الوقت الذي تثبت فيه القيادة الاسرائيلية درايتها العميقة ، بالادارة الماهرة لاستخدام القوة في الدبلوماسية ، رغم سلبيات ذلك ، فإن القيادات العربية مصرة على الاستمرار في خلافاتها المريرة ، وتناقضاتها الحادة ، متجاهلة إعمال قوتها الذاتية الضخمة في إدارة الصراع .

ان السلام لن يتحقق في اطار العدالة إلا اذا امتلكنا « القوة الرادعة » . والاستقرار لن يفرض في المنطقة الا في ظل « الردع المتبادل » . والحقوق لن تعود وتسترد الا في ظل إعمال القوة في الدبلوماسية . ولن يتم كل ذلك الا في ظل مبادىء واضحة .

ـ فالقوة الذاتية العربية هي عماد الردع . وواهمون من يعتقدون بنظرية « دعم نووي من الخارج » ، او من يأملون في « ردع ممنوح » ، او في « ضمانات » يكفلها « الكبار » . فالأمن القومي لا يمكن تحقيقه الا من خلال « الذات » .

ـ الوصول مع اسرائيل الى ما يمكن تسميته « بالردع المؤكد المتبادل » ، عن طريق « التدمير المؤكد المتبادل » . وذلك بالتغلب على الفجوة الموجودة بين تملكنا للقوة ، وبين الارادة على استخدامها . وكذلك مواجهة فجوة تملك احتكار اسرائيل للرادع النووي .

ـ إن مواجهة الفجوة الاخيرة تتم على مرحلتين : المرحلة الاولى وهي مرحلة احتكار اسرائيل للرادع النووي ، والمرحلة الثانية وهي المرحلة التي نصل فيها الى « التعادل النووي » . . . المرحلة الاولى تواجه باستخدام « الرادع التقليدي » ، وما اسميناه « الرادع فوق التقليدي » ، وهو يتمثل في الاسلحة البيولوجية ، والغازات السامة ، والقنابل الحارقة ، والصواريخ . اما مرحلة التعادل ، اي حيازتنا للاسلحة النووية ، فلن نصل اليها الا عن طريق امتلاكنا « للرادع التقليدي » ، و« فوق التقليدي » . فعلى عكس ما هو معروف لن يتم حيازتنا « لمظلة نووية » الا تحت « مظلة تقليدية » ، و« مظلة فوق تقليدية » . لان اسرائيل أعلنت انها ستضرب اي محاولة عربية او اسلامية في « الطريق الذري » .

ـ لن يتحقق الردع الا في ظل الوصول الى « حد الكفاية » ، وهو اقصى حد يمكن الوصول اليه من ناحيتي الكم والكيف . والا بالوصول الى « عمق العدو » وهنا يكون لدينا « الرادع المصدق » .

ـ ان توفر « الرادع التقليدي العربي » فيه حل للموقف كله : فهو حلقة اساسية في سلم « التصعيد المتدرج » للصراع ، وهو ضرورة حتمية لحماية جهودنا للوصول الى حالة « التعادل النووي » ،وكسر الاحتكار النووي الاسرائيلي ، وهو مظلة رادعة تمنع العدوان الاسرائيلي الذي لا يعرف حداً يقف عنده .

ومعنى ذلك أن حصولنا على الرادع النووي ، لا يمكن أن يتم الا بعد حيازتنا للرادع التقليدي القادر . وأن طبيعة الصراع الدائر يحتم على العرب أن يكون في ايديهم « رادعهم النووي » . وأن وجود « الرادع فوق التقليدي » يوازن الموقف في مرحلة « الاحتكار النووي الاسرائيلي » .

إن الرادع العربي القومي اكثر مصداقية من الروادع القطرية . وعلى الجهود العربية الصادقة ان تفكر ليل نهار في :

ـ كيف نحقق « توازن القوى » في المنطقة ؟
ـ كيف نملك « الرادع » المناسب لايقاف العدوان ؟
ـ كيف تكون لدينا القدرة على توقيع العقاب ، والارادة الصادقة لتنفيذ العقاب ؟

فالمهم في سياسة الردع أن نحسب مقدار ما يقع علينا من تدمير . ولكن الاهم من ذلك أن نحسب ما سوف يقع على العدو من تدمير ، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة . وهذا الامر الاخير ـ وهو التدمير المحتمل في الجانب الآخر ـ يظل محل شك من العدو . والدول لا يتم ردعها لأنها تتوقع قدراً محدداً معلوماً من التدمير . ولكن الردع يتم لأنها لا تعرف حجم التدمير الحقيقي الذي ستتعرض له . فالشك في هذه الحالة تأثيره اكثر من اليقين . على أن يتم ذلك في اطار ثلاث قواعد ذهبية :

ـ العزيمة التي لا تعرف التردد في استخدامنا للرادع المتاح .
ـ العزيمة والقدرة على امتصاص تأثير الضربة الاولى المعادية .
ـ الابقاء على قدرة ثقيلة من الاسلحة للرد .

فإذا اقتنع العدو ، ان مكاسبه من ضربته الاولى اقل كثيراً من الاضرار التي ستلحق به من جراء ضربتنا الثانية ، فإنه لن يتجاسر على القيام بالعدوان ، كما يحدث الآن ، وبالشكل الذي تجاوز كل حد . ذلك لأننا نمتلك « الرادع » ، ولأن « دبلوماسيتنا » و« سياستنا » اصبح لهما انياب .

إن الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط لن يتم في ظل « الخلل في التوازن العسكري » ، ولا في ظل اقترابه من حالة « التوازن » ، لأن ذلك مدعاة الى سباق التسلح للحصول على« الرادع » ، الذي قد يتحرك للقيام بقتال فعلي إزاء ضغط الاحداث .

إن الاستقرار الحقيقي في المنطقة له جناحان : توازن القوى ، وتوازن المصالح . إذ طالما غابت « الاتفاقيات العاقلة » ، التي تحقق العدالة للجميع ، فإن فرض الاستقرار عن طريق ميل التوازن لصالح طرف دون الآخر امر مستحيل . ويصبح « الاستقرار الظاهري المفروض » منطلقاً لاعادة ترتيب الاوراق ، وحشد الامكانيات ، لبداية الصراع من جديد .

والكل يتحدث عن استقرار دول المركز في ظل توازن الرعب النووي ، وعدم استقرار دول المحيط في ظل الخلل في التوازن . لكن ما من احد يتحدث عن ان السبب الحقيقي في هذا الاستقرار المركزي ، يرجع اساساً الى « توازن المصالح » الى جانب « توازن القوى » . وبالمثل فإن الاستقرار هنا ـ في هذه المنطقة من العالم ـ لا يمكن أن يتحقق الا بجناحيه ـ توازن القوى وتوازن المصالح ـ وإلا كان استقراراً اعرج . والاستقرار الاعرج لا يمكن أن يقاوم ضغوط الاحداث . فالقوة وحدها عاجزة عن تحقيق الاستقرار ولكن استخدام القوة في الدبلوماسية بطريقة رشيدة قد يفتح الطريق الى تحقيقه .

المـراجـع

١ ـ العربية

كتـب

آلـون ، يغال . انشـاء وتكوين الجيش الاسـرائيلي. تـرجمة عثمـان سعيد . مـراجعـة وتقـديم نـاجي علوش . بيروت : دار العودة ، ١٩٧١ .

بريجنسكي ، زبيغنيو ، بين عصرين : امريكا والعصـر التكنوتـروني. ترجمـة وتقـديم محجـوب عمر . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠ .

بسيـوني ، احمد رأفت (عقيـد) ومحمد جمـال الدين محفـوظ (مقدّم) . الصـواريخ . القـاهرة : مكتبـة الانجلو المصرية ، ١٩٦١ .

بنونة ، محمد خيري . اثر استخدام الطاقة النـووية عـلى العلاقـات الدوليـة واستراتيجيـة الكتلتين . ١٩٦٩ .

بوفر ، اندريه . مـدخل الى الاستـراتيجية العسكـرية . تـرجمة وتعليق اكـرم ديري والهيثم الايـوبي . ط٣ . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨ .

بيكر ، فيليب نويل . سباق التسلح : برنامج لنزع السلاح في العالم . تـرجمة وتعليق حمـدي حافظ . القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر ، ١٩٥٩ .

بيكـر ، بول ر . (محـرر) . هيروشيـما والقنبلة الذريـة : القـرار الخـطير . تـرجمـة سـامي منصـور . القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠ .

جابر ، فؤاد . الاسلحة النوويـة واستراتيجيـة اسرائيـل . ترجمـة زهدي جـار الله . بيروت : مـركز الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١ .

الخطيب ، عمر ابراهيم . القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع اسرائيل .

دايان ، موشي . خريطة جديدة : علاقات مختلفة . تل ابيب : مكتبة معاريف ، ١٩٦٩ .

درور ، حزقيال وتيري دو مونبريال . الاسلحة النووية والنزاعات في العالم الثالث . بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ . (دراسات استراتيجية ، ٣)

عطية ، عطية حسين . قضية الشرق الاوسط بين الصراع والتسوية : عام على التطبيع . القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١ .

فهمي ، محمد علي (فريق) . القوة الرابعة : تاريخ الدفاع الجوي المصري . القاهرة : مطبوعات القوات المسلحة المصرية ، ١٩٧٧ .

فور ، كلاوس . حول استخدامات القوة العسكرية في العصر النووي . ترجمة مصلحة الاستعلامات . القاهرة : مصلحة الاستعلامات .

مايير ، جولدا . حياتي .

مروة ، يوسف . الابحاث الذرية الاسرائيلية . بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث .

مكنمارا ، روبرت . جوهر الامن . ترجمة يوسف شاهين . القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٠ .

هاركابي ، يهوشفاط . الحرب النووية والسلام النووي . القدس : ١٩٦٦ .

هتلر ، ادولف . كفاحي . بيروت : المكتبة الاهلية [د.ت.] .

هلسا ، تهاني . دافيد بن جوريون . بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٨ . (دراسات فلسطينية ، ٤)

هويدي ، امين . اضواء على نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥ .

ـــ . الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥ .

ـــ . الامن العربي المستباح . القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٣ .

ـــ . سن تزو . القاهرة : الشؤون العامة للقوات المسلحة . (رسائل الثقافة الحربية)

ـــ . كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فييتنام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩ .

ـــ . كيف يفكر زعماء الصهيونية . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥ .

اوراق

سليم ، محمد السيد . « البرنامج الذري المصري . » .

مركز الدراسات العربية (لندن) . « دراسة خاصة رقم ٦ . » تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

دوريات

الاهرام (القاهرة) : ٩ ؛ ٢٥ / ١ / ١٩٨٢ .

« تحقيق صحفي عن فوسفات ابو طرطور في جمهورية مصر العربية . » **الاهرام** : ٢٩ / ٨ / ١٩٨١ .

« تقرير امريكي عن احتمال قيام اسرائيل بعمليات عسكرية . » **الاهرام** : ١٦ / ١ / ١٩٨١ . (نقلاً عن : *Jerusalem Post*)

خليفة ، احمد . « السلاح النووي الاسرائيلي . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١١٦ ، تموز / يوليو ١٩٨١ .

الركابي ، عبد ضمد . « بدائل الطاقة العربية والخيار الاسرائيلي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب / اغسطس ١٩٨١ .

شاش ، منير (لواء) . « المبدأ الجديد : اطلق صاروخك ولا تلتفت اليه . » **الاهرام** : ٢ / ١٠ / ١٩٨١ .

كارتر ، جيمي . « اتفاقية كامب دافيد لا تزال الخطة الصالحة للسلام . » **الاهرام** : ٤ / ٩ / ١٩٨٢ . (نقلاً عن : *Washington Post*)

مصطفى ، عدنان وعبد الكريم الجاسم . « مصادر اليورانيوم العربية - رؤية عامة . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٢ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . (ورقة قدمت الى : المؤتمر العربي للثروة المعدنية وندوة مصادر الطاقة الصلبة ، ٤ ، عمان ، ايار / مايو ١٩٨١)

نيكسون ، ريتشارد . « مذكرات ريتشارد نيكسون : ايام نيكسون الاخيرة . » **الاخبار** (القاهرة) .

ـــ . « وفاق الشرق والغرب ممكن ولكن بشروط ، وكيف يكون الوفاق مستنداً للردع . . . وينجح ؟ » **الاهرام** : ٢ / ٩ / ١٩٨٢ . (نقلاً عن : *New York Times*)

« وثائق الخارجية الامريكية تكشف عن اسرار بريطانيا وتكتم اسرارها الذرية . » **الاهرام** : ١٧ / ١ / ١٩٨٢ .

واكيت ، كارل . « مقابلة مع التلفزيون الامريكي ABC في ٢٧ / ٤ / ١٩٨١ . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، تموز / يوليو ١٩٨١ .

مؤتمرات

مؤتمر الطاقة العربي ، ٢ ، الدوحة ، ٦ - ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ .

المؤتمر العربي للثروة المعدنية ، ٣ ، الرباط ، ١٨ - ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

٢ ـ الاجنبيـة

Books

Avnery, Uri. *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East.* New York: Collier Books, 1972.

Basiuk, Victor. *Technology, World Politics and American Policy.* New York: Columbia University Press, 1977.

Beaufre, Général [André]. *Dissuasion et stratégie.* Paris: Colin, 1963.

Brodie, Bernard. *Strategy in the Missile Age.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959.

Brown, Seyom. *The Crisis of Power: An Interpretation of United States in the Kissinger Years.* New York: Columbia University Press, 1979.

Burns, Lt.- General E[edson] L[ouis] M[illard]. *Mega Murder.* London, Toronto: Harrap 1966.

Von Clausewitz, Karl (General). *On War.* New York: Random House, 1943.

Dayan, Moshe. *The Story of My Life.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1976.

Evron, Yair. *The Role of Arms Control in the Middle East.* London: International Institute for Strategic Studies [IISS], 1977. (Adelphi papers, 138).

Gallois, Pierre M. *The Balance of Terror: Strategy for the Nuclear Age.* With a Foreword by Raymond Aron. Translated from the French by Richard Howard. Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1961 [72].

De Gaulle, Charle . *Memoires d'espoir.* Genêve: Editions Edito-Service, 1971. 3 vols.

Geoffrey, Joseph I. *Nuclear Proliferation: Prospects, Problems, Proposals.*

Goldschmidt, Bertrand. *Le Défi Atomique.*

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Diffusion of Power: Conflict Control.* 2 Parts. London: IISS, 1977. (Adelphi papers, 133-134)

——. *Military Balance, 1981 / 1982.* London: IISS, 1981.

——. *New Conventional Weapons and East - West Security, Part I.* London: IISS, 1979. (Adelphi papers, 144)

——. *Nuclear forces for Medium Powers.* London: IISS, 1974. 3 Parts. (Adelphi papers, 106-108)

——. *Strategic Survey, 1980 / 1981.* London: IISS, 1981.

The Israel Government Yearbook, 1959 / 1960. Tel Aviv: Israel Publications, 1960.

Joyce, James Avery. *The War Machine: The Case against the Arms Race.* London: Quartet Books, 1980.

Jungk, Robert. *The Nuclear State.* Translated by Eric Mosbacher. London: Calder, 1979.

Kahn, Herman. *On Thermonuclear War.* 2nd ed. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961 [c1960].

Kemp, Geoffrey, Robert Phaltzgraff, Jr. and Uri Ro'amen. *Super Powers in a Multi-Nuclear World.*

Kissinger, Henry A. *Nuclear Weapons and Foreign Policy.* London: Weidenfeld and Nickolson, 1969.

——. *The Troubled Partnership: A Re-Appraisal of the Atlantic Alliance.* New York: McGraw-Hill for the Council on Foreign Relations, 1965.

——. *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace 1812-22.* New York: Crosset and Dunlap, 1964. (Universal Library, UL - 170)

Lens, Sidney. *The Military - Industrial Complex.* Philadelphia: Pilgrim Press, 1970.

Mandlebaum, Michael. *The Nuclear Revolution: International Politics before and after Hiroshima.* New York: Cambridge University Press, 1981.

The Middle East and North Africa, 1980-1981. London: Europa Publications, 1980.

Nacht, Michael. *The U.S. in a World of Nuclear Powers.*

Neuman, Stephanie G. and Robert E. Harkavy (eds.). *Arms Transfers in the Modern World.* New York: Praeger; CBS Educational and Professional Publishing, 1979.

Newhouse, John. *Cold Dawn.*

Nye, Joseph S. *Maintaining a Non-Proliferation Regime.*

Paxton, John. *The Statesman's Yearbook, 1981-1982.* London: Macmillan, 1981.

Perlmutter, Amos, Michael Handel and Uri Bar-Joseph. *Two Minutes over Baghdad.* London: Vallentine, Mitchell, 1982.

Pierre, Andrew. *The Global Politics of Arms Sales.*

Pringle, Peter and James Singelman. *Nuclear Barons.*

Al-Raiis, Riad N. and Dunia N. Nahas. *The October War.* Beirut: El-Nahar Arab Report Books, 1973.

The Research Institute of the German Society for Foreign Affairs in Bonn, Council on Foreign Relations, New York, Institut Français des Relations Internationales, Paris, and Royal Institute of International Affairs, London. *Western Security: What Has Changed? What Should Be Done?* New York: Council on Foreign Relations, 1981.

Rubinstein, Alvin Z. *Red Star on the Nile: The Soviet Egyptian Influence Relationship Since the June War.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977.

Sampson, Anthony. *The Arms Bazaar.* London: 1977.

Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI]. *The Arms Trade with the Third World.* New York: Humanities Press, 1971.

——. *World Armaments and Disarmament Yearbook.* London: SIPRI, 1978.

Sheehan, Edward R. *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East.* New York: Reader's Digest Press, 1976.

Subrahmanyam, K. (ed.). *Nuclear Myths and Realities: India's Dilemma.* New Delhi: ABC Publishing House, 1981.

Taylor, Maxwell D. *The Uncertain Trumpet.* New York: Harper and Row, 1959.

Toward Peace in the Middle East: Report of a Study Group. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1975.

United Nations, Secretary - General. *Nuclear Weapons: Report of the Secretary - General of the United Nations:* London: Printer, 1981.

United States, Arms Control and Disarmament Agency. *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1967-1976.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1978.

Waltz, Kenneth N. *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better.* London: IISS, 1981. (Adelphi papers, 171).

Weissman, Steve and Herbert Krosney. *The Islamic Bomb.*

Willrich, Mason and Theodore B. Tayler. *Nuclear Theft: Risks and Safeguards.* Cambridge, Mass.: Ballinger, 1973.

Reports

«Report of the Group of Experts to Prepare a Study on Israel Nuclear Armament.» United Nations, New York, 19 June 1981. (A/36/431)

United States, Central Intelligence Agency. «Communist Aid Activities in Non-Communist Less Developed Countries, 1979.» Washington D.C., October 1980.

——, Congressional Budget Office. «The World Oil Market in the 1980s: Implications for the U.S.» May 1980.

Periodicals

«And the Nuclear Race Goes on.» *Newsweek* (New York): 22 June 1981.

«Arming the World: Out of Control and No Limits in Sight.» *Time* (New York): 22 October 1981.

Begin, Menachem in: *Time:* 22 June 1981.

Davar: 13/3/1976.

Egginton, Joyce. «Why Germs War Tests by Japan Stay Secret.» *Observer* (London): 25 October 1981.

Feldman, Shai. «A Nuclear Middle East.» *Survival:* vol. 23, no. 3, May / June 1981.

Guardian (London): 3 / 12 / 1974.

Kaysen Carl. «Keeping the Strategic Balance.» *Foreign Affairs:* vol. 46, no. 4, July 1968.

New York Times: 5 / 12 / 1974, 10 / 6; 3 / 11 / 1981.

Nogee, Joseph L. «Soviet Nuclear Proliferation Policy: Dilemmas and Contradictions.» *Orbis :* Vol. 24, no. 4, Winter 1981.

Nye, Joseph S. «Sustaining Non-Proliferation in the 1980's.» *Survival:* Vol. 23, no. 3, May / June 1981.

Pajak, Roger F. «Soviet Arms Transfers as an Instrument of Influence.» *Survival:* Vol. 23, no. 4, July / August 1981.

«Pandora's Box.» *Middle East Journal:* Vol. 34, no. 3, August 1981.

«Presidential Directive on Arms Transfer Policy, 8 July 1981.» *Survival:* Vol. 23, no. 5, September / October 1981.

«Presidential Statement on Non-Proliferation, 16 July 1981.» *Survival:* Vol. 23, no. 5, September / October 1981.

Powell, John W. in: *Bulletin of the Atomic Scientists.*

«Reactor Raid Draws Censure Applause.» *Herald Tribune :* 13-14 / 6 / 1981.

Robinson, J.P. Perry. «Chemical Weapons and Europe.» *Survival:* vol. 24, no. 1, January / February 1982.

Rosen, Steven J. «A Stable System of Mutual Nuclear Deterrence in the Arab Israeli Conflict.» *American Science Review:* No. 71, December 1977.

Roston, James. «Getting Serious about Bombs.» *Washington Post:* June 1981.

——. «Jerusalem and the Bomb.» *New York Times:* June 1981.

Time (New York): 12 / 4 / 1976, 22 / 6 / 1981.

Times (London): 14 / 8 / 1980.

«U.S. Senate Bans Aid to Future Atom States.» *Herald Tribune:* 23 / 10 / 1981.

«What Israel Knew?» *Newsweek* : 22 / 6 / 1981.

Yediot Ahronot (Tel Aviv): 11 / 4 / 1976.

Conferences, Lectures

Carver, (Field Marshal Lord). «Attitudes to Defence Issues.» A lecture given at International Institute for Strategic Studies, London, 13 November 1981.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. IISS Conference, 7, 3 October 1965.

——. *The Future of Strategic Deterrence: Papers from the IISS Twenty - First Annual Conference.* London: IISS, 1980. 2 Parts. (Adelphi papers 160-161)

——. *Thirld - World Conflict and International Security: Papers from the IISS Twenty - Second Annual Conference.* London: IISS, 1981. 2 parts. (Adelphi papers, 166-167)

Jabber, Paul. «The Middle East and Nuclear Weapons.» Amesterdam, 23-27 November 1981. (Public hearing)

«The Problem of Persian Gulf Oil.» Testimony before the Senate Energy Committee, 29 April 1980.

فهـرس (*)

(*) الرقم الوارد بين هلالين ، بعد رقم الصفحة ، يشير الى رقم الهامش في الصفحة المذكورة .

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ي)



أمين حامد هويدي

■ بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية بالقاهرة ، ماجستير العلوم العسكرية من كلية اركان الحرب بالقاهرة ، ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والاركان بلفونورث في الولايات المتحدة ، ماجستير الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة

■ تقلّد كثيراً من المناصب العسكرية ثم المدنية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فعمل وزيراً للارشاد القومي والحربية والدولة ورئيساً للمخابرات العامة

■ تفرّغ للكتابة ، وركّز على نواحي الامن القومي العربي ، وقدم للمكتبة العربية العديد من المؤلفات منها : كيف يفكر زعماء الصهيونية ، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، اضواء على النكسة وحرب الاستنزاف ، حروب عبد الناصر ، احاديث في الامن العربي ، في السياسة والامن ، كيسنجر والصراع الدولي ، مع عبد الناصر ، الامن العربي المستباح .

الطبعة الثانية

الثمن : ٥ دولارات
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية
بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي . فاكسيميلي : ٨٠٢٢٣٣